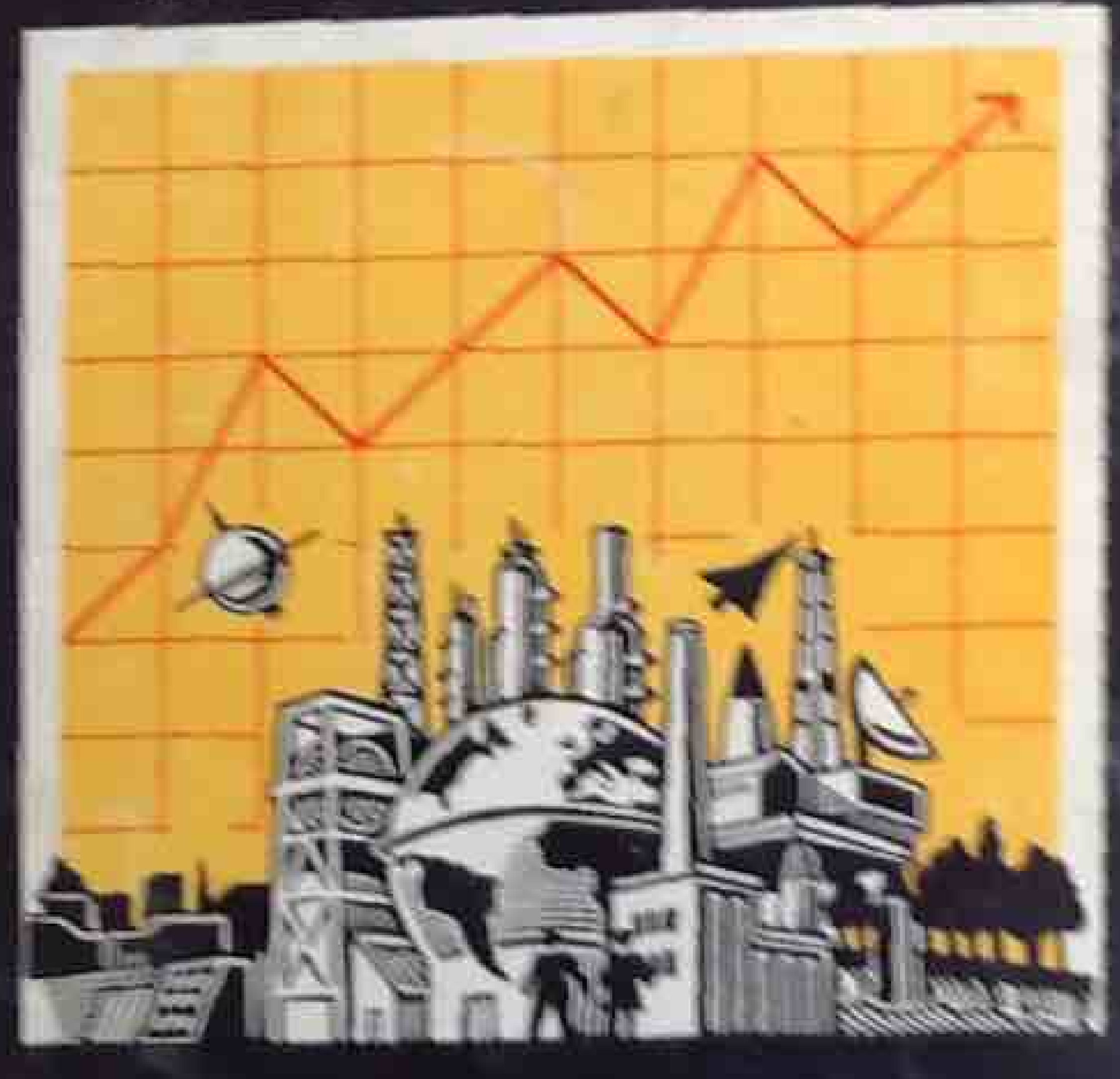
قـوّة الـدّولـة

دراسات جيوستراتيجية

أ . د . عُمر الفاروق سيّد رجب



مكتبة مدبولي

قـوة الدولـة
دراسات جيوستراتيجية

أ . د . عمر الفاروق السيد رجب

مكتبة مدبولى
١٩٩٢

المقدمـــة

تتضمن هذه المجموعة من الدراسات عرضا لعدد من نظريات القوة ولبعض من مقوماتها وطرق قياسها المنهجية والتطبيقية ، متبنية لها مفهوما يتجاوز معناها العسكرى الضيق إلى إطارها الحضارى الأشمل ، وتتجلى القوة - في هذا الاطار - كحركة تاريخية عميقة الجذور متنامية مستمرة ، متطورة دائما على مستوياتها ونماذجها ، هذه التي تختلف من مرحلة لمرحلة ومن منطقة لأخرى ، مرتبطة في جميع الحالات بالسلم والحرب معا .. محليا وإقليميا وعالميا .

من هنا أصبحت " قوة الدولة " من الاهتمامات الأساسية في الدراسات الجيوستراتيجية ، وذلك باعتبارها المحصلة الأخيرة لمجموع (مواردها الطبيعية + فعاليتها الاقتصادية + بنيتها السكانية والثقافية + نظمها السياسية والادارية + علاقاتها الدولية + قوتها العسكرية + عناصر أخرى) ، وليست المحصلة مجرد مجموع العناصر في حد ذاتها - بل وأيضا فيما ينشأ بين تفصيلاتها من علاقات ، ومايتداعى عن تفاعلاتها - داخليا وخارجيا - من نتائج واحتمالات ، وغير ذلك مما يتصل بآلاف من العناصر التفصيلية والمتغيرات شبه اليومية ، وعند هذه النقطة يظهر " قياس " قوة الدولة أسلوبا مفضلا في هذه الدراسات المعاصرة ، هذا الاسلوب الذى تستند حساباته إلى المناهج الكمية والمعالجات الاحصائية ، وعلى توظيف التكنولوجيا المعاصرة في مجالات القياس والاتصال والمعلومات ، تحت اشراف وحدات البحوث المتخصصة ومراكز الدراسات الاستراتيجية .

وقد دفع اختلاف نماذج القوة .. إلى محاولة الكشف عن شروطها

ومقوماتها . فاذا كان تطورها قد أفضى إلى ظواهره الراهنة فى خريطة القوة العالمية ، كما تتمثل فى رصيدها الحضارى العام من ناحية ، وفى تفاوت نصيب الدول من هذا الرصيد من ناحية ثانية ، فإن لهذا التطور فى حد ذاته دلالاته المتصلة بكيفية تراكم هذا الرصيد وبأسباب تغير نماذجها المتميزة ، وبعوامل مرورها فيما يشبه الدورة ظهورا وانهيارا ، فضلا عن تفسير التراتب المعاصر للدول ،، سواء من حيث نصيبها من القوة ،، أو من حيث درجة اسهامها فى تطويرها ، ومن شأن البحث عن العناصر الثابتة أن يؤدى إلى النظرية أو ماهو أقرب إليها ، وهكذا تتابعت – منذ نهاية القرن التاسع عشر – نظريات القوة من وجهات نظر شتى وزوايا متباينة ، يهدف كل منها إلى تقديم تصوره الشامل عن طبيعة القوة وجذورها ، وعن تغير نماذجها تاريخيا وحركتها جغرافيا وعن القوة القادرة على الهيمنة على العالم وتوحيده برمته .

ورغم ماتضمنته هذه النظريات من فروض متحيزة ، ومن تبرير قيام القوة المطلقة ، إلا أنها – عامة – قد أثرت الفكر النظرى بما أحاطت به من تحليلات لمقومات القوة ومن متابعة لنماذجها عبر التاريخ ، هذه التى أوضحت أنه لا وجود للقوة المطلقة أو للضعف المطلق ، بمعنى أنه لم توجد فى التاريخ ولاتوجد الآن هذه الدولة التى حققت القوة المطلقة من كافة جوانبها ، أو هذه الدولة المفتقرة تماما لمقوماتها ، كما كشف اختبار فروضها فى الحربين العالميتين الأولى والثانية عن حتمية البحث عن استراتيجية عالمية متوازنة ، تستند إلى ما أوضحه تاريخه من شروط ،، وما حددته ساحته من قوانين ، هذه التى تتمثل فى توزيع القوة تبعا لتوافر مقوماتها فى أنحاء العالم (مبدأ توزيع القوة) ، وفى أن لكل قوة مهما بلغت حدودها (مبدأ حدود القوة) ، وفى حق كل دولة فى السعى نحو القوة ، وأن تثبت تفوقها في مجال أو أكثر من مجالاتها (مبدأ التفوق) ، وأن القوة – فى إطارها الحضارى الشامل – هى نقيض القوة المطلقة ، وذلك بما تتطلبه الأولى من شروط السلام وبما تحتمه الثانية من ضرورات الحرب ، وتكون هذه المبادئ ، فى مجموعها (توزيع القوة + حدود القوة + التفوق + السلام العالمى) الإطار العام لما أصبح يعرف

بالنظرية العامة للتوازن ، هذه التى تتحدد قيمتها فى ارتباطها بضرورات المرحلة الراهنة من تاريخ العالم ، كما تنبثق حتمية التوجه نحوها من تراث القوة الطاحن .. كما أفرزته الحروب بين نماذجها عبر التاريخ .

وإذا كان الكتاب فى مجموعه - يتوجه لأن يسد نقصا فى مجاله ، فما هو -آخر الأمر - سوى خطوة فى طريق اثبات جدارة مثل هذه الدراسات .. لأن تسهم فى بناء استراتيجية عامة للدولة تكون بمثابة الأساس لتقدمها الحضارى العام .

أ . د . عمر الفاروق

الدراســة الأولــى

ميراث القــوة

الجــذور.. الحركــة.. التوازن

مقدمة

تتبنى هذه الدراسة مفهوما " للقوة " .. يتجاوز معناها العسكرى الضيق الشائع ، إلى مضمونها الحضارى فى إطاره الأشمل ، مستندة فى ذلك إلى ماانطوت عليه " القوة " - عبر التاريخ - من العناصر الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية .. وغيرها .. ، وبقدر ماتنوعت تفصيلات القوة ، وطال زمن تكوينها ، بقدر ماتعددت المجتمعات التى أسهمت فى وضع بذورها وترسيخ جذورها ، بحيث يصعب الفصل بين مساهماتها ، كما قد يتعذر القول بانتساب أى عنصر منها مباشرة إلى أى من تلك المجتمعات ، خاصة عند النظر إلى نمو القوة باعتبارها عملية متواصلة ، تفاعلت فى إطارها المجتمعات وتبادلت خبراتها ، وتوارثت عناصر القوة وأضافت إليها ، فاندمجت جزئياتها فى بنية حضارية عامة واحدة ، تمثل فى جملتها ميراثا للقوة ، تملكه هذه المجتمعات الإنسانية جميعها .

وفى إطار تطور المجتمعات البشرية ، تظهر " القوة " - بمضمونها الحضارى - كظاهرة تاريخية متواصلة التغير مستمرة النمو ، تنطوى دائما على مستوياتها من التطور البطيء لبعض المجتمعات فى اتجاهها ، ومن البروز المميز لبعضها الآخر ، لأسباب خاصة ولفترة معينة ، ومهما تعددت الآراء بشأن دواعى ظهورها وتباين ايقاعاتها [1] ، فإن تجليها المبكر فى بعض مناطق العالم قد جعل منها ظاهرة حضارية عميقة الجذور ، كما دفع ارتباطها

---

(١) للاستزادة انظر أحمد أبو زيد ، التطورية الاجتماعية " مجلة عالم الفكر العدد الرابع ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٠٥ - ١٣١ .

العميق بالحرب والسلام معا ، إلى محاولة تحديد شروطها ومقوماتها ، خاصة مع تغير نماذجها من مرحلة تارخية لأخرى ، واقتران هذا التغير بحركتها المكانية أيضا من منطقة لأخرى ، بما يعنيه ذلك من تكرار ظواهر بزوغها وازدهارها وتحللها أو انهيارها على وتيرة متقاربة .

ورغم وحدة الظاهرة (القوة) فقد تباينت تجلياتها ونتائجها ، كما تعددت زوايا النظر إليها ، فإذا كان تطورها قد أفضى إلى ظواهره الراهنة فى خريطة القوة العالمية ، كما تتمثل فى رصيدها الحضارى العام من ناحية ، وفى تفاوت نصيب المجتمعات والدول من هذا الرصيد من ناحية ثانية ، فإن لهذا التطور - فى حد ذاته - دلالته المتصلة بكيفية تراكم هذا الرصيد ، وبأسباب حركة نماذج القوة المتميزة زمانا ومكانا ، وبعوامل مرورها فيما يشبه الدورة ظهورا وانهيارا ، فضلا عن تفسير التراتب المعاصر للمجتمعات والدول ، ليس فقط من حيث نصيبها من القوة ، بل وأيضا من حيث مدى إسهامها ودرجة مشاركتها فى تطورها .

ورغم تعدد زوايا دراسة " القوة " مابين أنثروبولوجية وعسكرية واقتصادية وتكنولوجية وتاريخية ، وغير ذلك من الزوايا أيضا ، إلا أنها قد اتفقت على ضرورة احتشاد عناصرها فى تكوين سياسي ما ، يبلور خصائصها بقدر ما يحقق أهدافها (Watkins,1964:92). وتعود الأنثروبولوجيا بهذ التكوين إلى أصوله الإنسانية البعيدة ، التى تمثلت فى وجود تجمع بشرى معين ، تربطه علاقات دموية وعائلية ، ومصالح معينة مشتركة . وعند مرحلة معينة من تطوره تظهر حاجته لهذا التكوين ، باعتباره أداة الضبط الاجتماعى ، يحقق له مستوى أعلى من الحشد والتنظيم ، وتبرره وجهة النظر "العسكرية" بتزايد حاجة المجتمع للدفاع والأمن . وتربط وجهة النظر "الاقتصادية" بين هذه الحاجة وتجاوز المجتمع لمرحلة الكفاية المعيشية ، وتحقيقه لقدر من " الفائض " يتطلب إطارا ينظم استثماره وتبادله . وتقرن "التكنولوجيا" بين كل ذلك وبين تطوير المجتمع لأدواته ، فتبرز بها قوته الانتاجية والدفاعية . ويضع "التاريخ" هذا التكوين فى سياقه من التطور العام للمجتمع ، ويتابع مراحله من بداياتها

المبكرة ، إلى أن جسدته الدولة فى أشكالها المتعددة (الدولة المركزية ،المدينة الدولة ، الامبراطورية ، الدولة القومية) أو فى أى تشكيل أخر لها .

فإذا ماكانت الآراء قد اتفقت على الارتباط الوثيق بين التكوين السياسى (خاصة الدولة) وبين " القوة ".. فإنها قد أختلفت بشأن ترتيب العلاقة بينهما، فهل القوة سابقة على الدولة ؟ أم العكس ؟ بمعنى أنها لاحقة عليها . وبدون الخوض فى تفصيلات هذه المناقشة يمكن القول بأن اختلاف الرأى فيها إنما يعود إلى تعدد زوايا القوة ذاتها ، وذلك إما بالنظر إليها من زاويتها كأداة In-strumentality، أو كدافع محرك Motivation ، أو كمحصلة سياسية Political Outcome. وإذا كان هناك من يفضل دمجها (أداة + دافع + محصلة) فى مفهوم واحـــد (Morgenthau, 1962:44) ، فالواقع أنها قد تجلت فى الساحة - عبر التاريخ - فى صور متعددة يجدر التمييز بينها . فقد تظهر القوة "كأداة" فى حالة استخدامها وسيلة لتحقيق أهداف محددة ، كما أنها تتبدى "كدافع" حين يتوجه تكوين سياسى معين نحو حشد إمكانياته ، وتكثيف جهوده ، لتحقيق المزيد من القوة . كما تتبلور " القوة "كمحصلة " مع بروزه فى محيطه بطاقة أكبر على النفوذ ، وبقدرة أشد على التاثير والتحكم والتوجيه .

فإذا ما كانت تلك هى زوايا القوة .. فمن الثابت تاريخيا أنها قد تجسدت عمليا قبل ظهور الدولة ، وأن الدولة قد سبقتها مرحلة طويلة من نمو القوة الحضارية بين المجتمعات البشرية بعامة . كما سبقتها صور عديدة (الأسرة ، العشيرة ، القبيلة ، وغيرها) من تنظيم القوة فى إطاراتها (١) ، وقد ربطت بينها جميعا ضرورات الحشد ، كما تظهر عند مجابهة قوى الطبيعة والمجتمعات المعادية وشدتها إليها تداعيات الحشد ونتائجه . كما تمثلت فى التفاعل وتبادل الخبرة والمنفعة . ومن هنا تظهر الدولة وجهاً متطوراً من وجوه القوة الحضارية للمجتمع ، كما أنهما - القوة والدولة - من ثمار الاحتشاد ،

---

(١) لمزيد من المعلومات انظر :

Raymond Aron, " Main currents of Sociological Thought" Pemguin-Book , London,1965

نضجا - على مهل - معا . وبقدر ما هيأت عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها لظهور الدولة ، بقدر ما جمعتها الدولة ونظمتها بدرجة تفوق أضعافا ما حققته إطارات الاحتشاد السابقة عليها . ويجوز القول بأن " القوة " قد تنامت كظاهرة حضارية منذ جسدتها الدولة بدرجة تفوق أضعافا ما حققته إطارات الاحتشاد السابقة عليها . ، وذلك بما وسعته من أهدافها وآفاقها ، وبما كثفته من عناصرها ، وبما حققته فى مجال استخدام الموارد وتبادل معطياتها ، وبما كشفت عنه من مستويات المصلحة المشتركة لمجتمعها فى السلم والحرب معا .

وهكذا تتحدد عناصر هذه الدراسة على النحو الآتى:-

أولا : العناصر الأولية للقوة .

ثانيا : نماذج القوة والتكوين السياسى .

ثالثا : حركة القوة .

رابعا : القوة والتوازن .

اولا: العناصر الأولية للقوة (الاستقرار + التكوين السياسي + المصلحة المشتركة): -

ماهى العناصر الأولية للقوة؟ ولماذا اختلف نصيب المجتمعات على مر التاريخ منها ؟ ولماذا سعت إليها سلما أو حربا ؟ تلك مجموعة من الأسئلة تكمن إجاباتها عند خطوط المفارقة الأساسية - الطبيعية والحضارية - بين المجتمعات البشرية .

ويظهر السعى المبكر بين الجماعات البشرية نحو " القوة " مرتبطا بالصراعات بينها ، ويضرب " الصراع " بجذوره بعيداً فى التاريخ ، فقبل فترة تشكل المجتمعات والأمم Nation Making كانت هناك فترة طويلة غامضة -من بعض جوانبها - من تشكل الأجناس Race Making (Steward, 1955:7)

تميزت بالحركة غير المحددة للبشر فى المكان ، وذلك تحت ضغوط من قوى الطرد والجذب ، تكاد تكون طبيعية صرفة ، وانبثقت الصراعات بينها حول المناطق التى تلبى - بجهد أقل - احتياجاتها الأولية ، منتهية غالبا بفوز جماعة منها بالمنطقة الجاذبة ، وتحرك الأخرى عنها ، وبذا قدمت الاختلافات المكانية Areal Differentiations مستويات المفارقة الأولية الداعية للصراع بين الجماعات البشرية .

ولم يقتصر تأثير هذه الاختلافات على إثارة أسباب الصراع بين هذه الجماعات ، وبالتالى سعيها نحو القوة فحسب ، وإنما هى قد أفضت - تبعا لنتائجه - إلى تباين مساراتها وتفاوت مراحل تطورها أيضا (-Carr ol.,1971:206) وذلك بما حددته من احتمالات الاستقرار والترحل لكل منها فى منطقتها ، وهى الاحتمالات التى أضافت - لماسبق ذكره عن الاختلافات المكانية - أسبابا أشد تعقيدا للصراع ، ومستويات أحفل أهدافا لتحقيق القوة .

ويمثل الفارق بين " الاستقرار والترحل " خطاً أساسيا من خطوط المفارقة بين الجماعات البشرية المبكرة ، ومن بين درجات الاستقرار يظهر الاستقرار طويل المدى أهمها فى هذا المجال ، وذلك بما يتيحه عنصر " الزمن " - غالبا - للمجتمع من ترسيخ خصائصه ، ومن نموه سكانيا ، فضلا عما ينجم عن الاستقرار الطويل من تطوير المجتمع لأدواته الانتاجية ، وتحركه إلى مستوى اقتصادى أفضل ، وتجاوزه حدوده المعيشية ، وتحقيقه لقدر من الفائض - يؤسس به حضارةبمستوى من المستويات(White, 1959 :22) .

وقد قدمت " الأنهار" - باعتبارها موارد مائية دائمة - المحاور الأساسية للاستقرار البشرى المبكر ودعت المجتمعات المرتبطة بها لنوع من التعاون والتفاعل ، بل والاحتشاد فى إطارات تنظيمية محلية أو إقليمية ، أحكمت بواسطتها سيطرتها على الموارد المختلفة فى بيئاتها المحلية ، وضاعفت من درجةتحكمها فى عناصــرها الطبيعية ، سواء فى مجــال تشكيل خامــاتها أو

فى مجال استخدام طاقتها (الأنهار + الريــــاح) فى التحريك والحركة (Holmyard, 1954) .

وإذا كان "الفائض" قد تحقق فى البداية بصورة هامشية ، إلا أنه قد تحرك بعد ذلك إلى مستوياته الأخرى ، وأدى تراكمه وتحسن وسائل نقله إلى ظهور الأسواق المحلية فالإقليمية ، والتى بقدر ما اجتذبته إليها من مناطقه البعيدة ، بقدر ما جمّعتها مزاياه فى إطار من " المصلحة المشتركة " . وإذا كانت المصلحة المشتركة بين القرى قد نبعت - بداية - من النهر ، وضرورة توزيع استغلال مياهه بينها تلبية لمتطلبات الزراعة ، فقد وسعت " الأسواق " من نطاقها ، استجابة لمتطلبات تصريف الفائض وتسويقه . ومع وضوح " المصلحة المشتركة " تراجعت أسباب الصراع ، وتجلت مزايا الاحتشاد فيما بينها ، بما ينطوى عليه ذلك من تفاعلها وتأصيل ثقافتها ، وما قد يسفر عنه ذلك - آخر الأمر - من تكوينها لوحداتها السياسية .

وقد تحققت " الدولة " فى أحواض الأنهار الزراعية قبل غيرها ، وتعدد ظهورها فى صورتها المركزية . والواقع أن الدولة - كاطار للقوة الحضارية - قد اقترنت تاريخيا بالمجتمعات المستقرة . أما الجماعات الأخرى التى بقيت على ترحلها .. فإنها لم تحقق سوى خطوة محدودة فى مجال احتشادها الاجتماعى والسياسى (Hunitngton , 1985:102) ، تلك هى خطوة تجمع عشائرها فى إطار القبيلة ، التى قدمت إطارا يستند إلى الروابط الاثنولوجية (علاقات القرابة والدم) بصفة أساسية ، وتحددت المصلحة المشتركة بين بطونها فى الماء والمرعى والأمن ، ويتراوح إيقاع حياتها بين الاستقرار المؤقت (البذر) والترحل (المطر) . فإذا ما حققت فائضا هامشيا بددته المواسم السيئة ، أو المنازعات فيما بينها ، غير أنها قد تميزت بتنظيم داخلى متماسك يشد مكوناتها ، ويمثل حدودها . فعندما ينتهى نفوذ القبيلة تبدأ حدودها . فالقبيلة المنظمة أشبه بدولة تتحرك معها باستمرار حدودها ، ومن هنا القول بأن " القبيلة " (وليست الأرض) وطن أفرادها ، لاتحيط حدودها بمساحة بل

بمجتمع .

ويشار إلى هذه القبائل الرعوية المترحلة باعتبارها عنصر " الحركة " فى التاريخ السياسى لمعظم انحاء العالم القديم (Huntington , 1958 :66) ، وذلك بالقياس للدول الزراعية الثابتة عادة فى مناطقها ، غير أن هذه الحركة بقدر ما غيرت من أوضاع المناطق المجاورة ، وعدلت من مساراتها التاريخية ، فإن القبائل التى قامت بها ، بقيت على تكوينها - محتفظة بخصائصها - مجرد كيان متحرك عند حد الكفاف ، ولم يقدّر لأيها آن تشكل دولة إلا نادرا ، وغالبا مايتم ذلك فى حالة استقرارها فى واحدة من المناطق المجاورة ، فإذا كانت " الدولة " و " القبيلة " بمثابة الإطارين الرئيسيين لاحتشاد القوة المبكرة . فقد تميزت " الدولة " بارتباطها " بالأرض " كقاعدة لوجودها واستمرارها . واقترن استقرارها بتراكم فوائضها . وتداعت عن فوائضها مستويات " المصلحة المشتركة " بين مناطقها . واندمجت جميعها فى عملية متواصلة من التفاعل المستمر ، تأصلت بها ثقافتها ورسخت شخصيتها . وبذا عبرت نماذجها - كما تجسدت فى التاريخ - عن القوة الحضارية فى صياغاتها المختلفة .

ومع تجلى " الدول القوية " فى التاريخ ، برزت علاقات " التوازن " وضروراته وذلك بحكم التوزيع الجغرافى لمقومات القوة فى أنحاء العالم ، وما يتسم به من تعدد ومن تباين ، يظهر فى نظمه المناخية والنباتية والحيوية ، وفى موارده الزراعية والغابية والرعوية والسمكية والمعدنية ، وفى خطوط السطح والتربة وتراكيبه الجيولوجية ، وفى الأنهار وشبكات التصريف والمياه الجوفية ، وفى الممرات والمضايق وما ينشأ بين اليابس والماء من علاقات مكانية ، هذه التى فرضت من البداية تعدد القوى وتفاوتها .. بمقدار ما تحوزه كل قوة منها ، وأدت إلى استحالة ظهور " القوة المطلقة ؛ إلا إذا حازت العالم بأسره ، بل إن مجرد السعى نحوها كان يعنى على الفور الحرب مع غيرها ، وانبثقت حتمية

من التنوع المكانى ، ومن تعدد القوى السياسية ، مستندا إلى دعاماته من التعدد والتكافؤ وتوزيع القوة ، وإلا استشرت الفوضى ، واستعرت الصراعات والحروب . ومن هنا يتجلى التوازن قرينا للسلام ، وبديلا للحرب ؟ يتوقف استمراره على التزام القوى بشروطه ، كما يؤدى إخلالها بها إلى اختلاله .

ب - نماذج القوة والتكوين السياسي

تضمنت تيارات التاريخ الحافلة عددا من نماذج القوة ، ارتبط كل منها بتكوين سياسى معين ، وانطوى كل تكوين منها على نوعية معينة من القوة ، متميزة بجذورها ومقوماتها ونقاط قوتها وضعفها معا ، وربما يكون من المفيد تحديدها بداية ، لأهميتها فى تحليل الساحة العالمية المعاصرة (كما سيأتى) ، وأيضا فى التعرف على جذور القوة فى كل نموذج منها ويمكن متابعتها - تاريخيا - على النحو الآتى :-

(أ) نموذج الدولة المركزية القديمة

تجسدت نماذج القوة المبكرة فى مجموعة الحضارات الزراعية المرتبطة بأحواض الأنهار فى مصر والصين والرافدين وغيرها . وقد عرفت هذه المجموعة أقدم الأشكال القانونية للحكومة المركزية ، مرتبطة بتحقيق مجتمعاتها لقدر من الفائض الإنتاجى ، برزت به فوق المستوى المعيشى العام لعصرها ، وهيأت لوحدتها السياسية " مصلحتها المشتركة " فى استغلال مائية نهرها أو أنهارها . فكانت حدودها عادة ما تتفق مع خطوط الانقطاع الطبيعية (السواحل ، الجبال) لأحواضها ، وقد قدمت هذه النماذج المبكرة - فى مجموعها - الأساس التاريخى والنظرى لما عرفت بعد ذلك - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - بالقوى البرية . وقد نبعت قوتها وتدفقت من تفاعل عناصر عديدة ، تجمعت لها بكمية ونوعية تميزت بها عن غيرها . وتمثلت فى (القاعدة الأرضية + الموارد الذاتية + الفائض + الحجم السكانى + الحكومة المركزية + عناصر أخرى) وقد قدمت من خلال هذه العناصر معادلة مقومات القوة الأولى فى التاريخ .

والواقع أنه مع كل تطور اقتصادى فى مناطق الانتاج ، كانت خطوط التبادل تمتد مسافات أطول وإلى مناطق أبعد ، مما أدى إلى ظهور محطات وأسواق ومدن على طولها ، لاترتبط بمناطق الانتاج الأصلية مباشرة ، وإنما هى تستند إلى حركة الفائض مسافات بعيدة عنها ، وإلى عدد تكرار مرات التبادل على طولها . ولما كان التناسب طرديا بين حجم الفائض وطول المسافة ، فقد انتظم توزيعها فى مواقعها على السواحل والطرق وغيرها من خطوط الانقطاع الطبيعي (Losch, 1954 : 51) . وقادت مرحلة اقتحام المياه العميقة والوصول إلى الأراضى البعيدة ، محققة بذلك نموذجاً جديداً للقوة ، فى إطار ما أصبح يعرف بالمدينة الدولة " City State .

(ب) نموذج المدينة الدولة

بقيت السيادة الحضارية للقوى البرية فى أحواض الأنهار الزراعية قرونا طويلة (منذ الألف الخامسة وحتى منتصف الثالثة ق . م) وذلك قبل أن يقدر لها أن تتراجع عن مكانتها لصالح ما أصبح يعرف بالقوى البحرية ، وهى التى برهنت – لقرون ايضا – على تفوق المزايا البحرية الجوستراتيجية وبأن السيطرة على الماء والحركة فوقه ، تقدم ما يكفل السيطرة على اليابس ايضا ، حتى وإن بدأ ذلك بمجرد التهديد بالغزو ، أو بمجرد السيطرة على خط الساحل وحده دون التغلغل إلى ماوراءه . ولما كانت " البحار " تمثل أنذاك أهم العوائق أمام تدفق التبادل بالمقياس الذى وصل إليه الفائض ، فقد تكثفت المحاولات نحو تجاوز الملاحة الساحلية الى المياه العميقة ، وتحركت مزايا الفائض إلى خارج مناطق الانتاج (أحواض الأنهار) ، وأفلتت خيوط التبادل من أسواقها المحلية المحدودة الطاقة ، وتركزت فى هذه المدن التجارية القادرة على استثمار الفائض وتحريكه إلى أبعد نقطة ممكنة ، محققة فى كل خطوة مزيدا من الأرباح . وكونت هذه العناصر (حكومة المدينة الدولة +

الموقع الجغرافى + الفائض + الطريق + التبادل + عناصر أخرى) ... مقومات هذه القوى الجديدة ومعادلة قوتها (١) .

ويعد نموذج " المدينة الدولة " من أقدم الأشكال القانونية للدولة (Carter, 1972 : 19) التى تكرر ظهورها منذ وقت مبكر على طول طرق التجارة ، وفى المناطق التى تفتقر إلى الخصائص المكانية المؤدية لظهور الدولة المركزية . وتجلت ناضجة التكوين فى " المدن الفينيقية " منذ الألف الثالثة قبل الميلاد . ثم فى وريثتها " المدن الأغريقية " . ومازال خصائصها ومقوماتها مستمرة فى عدد كبير من المدن المعاصرة ، وبخاصة فى العالم المتقدم ، حتى مع اندماجها - لأسباب شتى - داخل إطارات أخرى من الأشكال القانونية للدولة .

وهى لا تختلف عن " الدولة المركزية " من حيث مقوماتها الاقتصادية فحسب ، بل - وايضا - من حيث بنيتها السياسية والثقافية ، فقد أحاط " بالدولة المركزية " فى أحواض الأنهار الزراعية إطار سياسى يميل إلى تركز السلطة فى العاصمة ، ثم فى قبضة الحاكم ، استجابة لهدف اتمام السيطرة الكاملة على البيئة والسكان ، حيث يؤدى الاتجاه المعاكس (اللامركزية) إلى ظهور المصالح الإقليمية الخاصة ، وبذا تتحول المدن المركزية إلى مراكز ادارية لإحكام قبضة السلطة فى العاصمة على اقليمها ، وتتلاشى وظائفها وشخصيات أقاليمها . وتذوب فى الإطار السياسى والثقافى العام للدولة (Cox, 197· 56) .

ويختلف الأمر تماما فى المدينة الدولة " التى تتأسس بإعتبار أن المدينة City موطن للأحرار ، قوامها المواطن Citizen وقاعدتها المواطنة Citezenship ، وتنبثق قانونيتها من كونها مجتمعا للغرباء ، لاتربطهم سوى المصلحة المشتركة . فإذا كانت " المتاجرة " بمثابة مبادرة أو مغامرة يتحمل الفرد

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :

August Losch" The Economices of Location" New Haven, Yale University Press,195.

مسئوليتها ، فإن المصلحة العامة المشتركة لمجموع أفراد المدنية تفرض عليهم التعاون والتكافل ، ولكن على أساس من المساواة بين جميع من يهمهم ذلك ، وفي هذا الإطار تتعدد الاراء وتتنوع الأفكار بغير قيود ، وهكذا فإن ما اصطلح على تسميته بالديمقراطية السياسية ، جسدته " المدينة الدولة " في مؤسساتها وفي حياتها اليومية .

(جـ) النموذج الامبراطوري

ولم تكن " الدولة المركزية " ، " والمدينة الدولة " هما فقط ما عرفه التاريخ القديم من أشكال التكوين السياسي للقوة ، فقد أفصحت تطوراته عن كيانات سياسية كبيرة أحاطت بمساحات واسعة ، وضمت شعوبا ومجتمعات مختلفة ، عرفت سياسيا وتاريخيا " بالامبراطورية " . وبقدر ما اختلفت دوافع قيامها بقدر ما تعددت أشكالها ، فقد كانت دواعي الحماية والدفاع تفوق ما عداها بالنسبة للدولة المركزية (مصر القديمة مثلا) . ومن ثم فإن تحولها إلى الشكل " الامبراطوري " في بعض فترات تاريخها ، إنما كان لحماية منطقتها الانتاجية في الوادي والدلتا بصفة أساسية . ولا يختلف الأمر على ذلك بالنسبة للامبراطورية الصينية (Bunchanan , 1966:12) وغيرها، وعندما طمحت " المدينة الدولة " الاغريقية - - في عصر الاسكندر - إلى تكوين الامبراطورية فقد تجلى هدفها الرئيسي في الوصول إلى مناطق الانتاج الرئيسية في العالم القديم من مصر إلى الهند ، محاولة بذلك السيطرة على هذه المناطق والطرق المؤدية إليها جميعا ، وهو ذات الهدف الذي سعت "روما" بعدها لتحقيقه في إطار طموحها لتكوين الدولة العالمية ، ثم أورثته من بعدها للامبراطورية البريطانية وهكذا يمكن تبين الشكلين الآتيين من أشكال التوسع الامبراطوري :

١ - توسع " الدولة المركزية "

بداية من نواتها الانتاجية ، للوصول إلى نهاية حدودها الطبيعية ، وربما إلى ما وراءها أحيانا ، بهدف المحافظة على نواتها أساسا ، وذلك بالدفاع عنها من أبعد نقطة ممكنة عنها ، بما قد يقتضيه ذلك من السيطرة على بعض المناطق غير المنتجة ، واحكام قبضتها على مداخلها ومخارجها الطبيعية (شبه جزيرة سيناء بالنسبة لمصر مثلا) ، وإخضاع الشعوب المجاورة

وتأسيس بعض الدويلات الحاجزة Buffer states التابعة لها (دولة المناذرة بالحيرة وكانت تتبع فارس ، والغساسنة جنوبي الشام ... وكانت تتبع روما) ، أو بإنشاء الحصون والقلاع للحماية والمراقبة ، وربما أحاطتها - أو نواتها - بسور متواصل الامتداد ، يقيها الهجوم المتكرر من جهة معينة (سور الصين العظيم) . وقد ينطوي توسعها في - مرحلة معينة - على أهدافه الاقتصادية أو العرقية أو الدينية أو غيرها ، غير أن الدفاع عن النواة الانتاجية ، يبقى بمثابة الغاية الاساسية .

٢ - توسع المدينة الدولة :

بداية من موقعها المتميز على خطوط التجارة والتبادل ، وذلك لحسم المنافسة بينها وبين المدن الأخرى (الحروب بين المدن الاغريقية ، الحروب البونية بين روما وقرطاجنة) أو للاحاطة بأطول مسافة ممكنة من خطوط التجارة ، أو بتأسيس مستعمرات لها عند هوامش المناطق المنتجة (المستعمرات الفينيقية على الساحل الشمالي لأفريقيا) ، أو بالتحكم في منافذ الفائض ، وثغرات تدفقه عند السواحل والمضايق والممرات الجبلية . وتصل إلى أقصاها مع السيطرة المباشرة على مناطق الإنتاج ذاتها (الاستعمار) ، وهو ما حققته الامبراطورية الرومانية على مراحل ، بداية من نواتها " روما تنفيذا لسياستها الرامية إلى السيطرة على مناطق الانتاج في العالم القديم .. ، وعلى طرق التجارة عبره جميعا . ومن هنا يظهر " الهجوم " محوراً أساسياً في سياستها هذه (Cox,1975: 79) .

وهكذا ينطوي هذا التكوين الامبراطوري على جماع من عناصر قوة (الدولة المركزية + المدينة الدولة) معاً ، مع اختلاف درجة التوجه - نسبيا - إلى الدفاع والهجوم باختلاف نواته وبدايته وإذا كان هذا التكوين يشبه من بعض الجوانب ما أصبح يعرف " بالكيان الكبير " في الصياغة الجيوستراتيجية المعاصرة ، إلا أن اقترانه الدائم بالهجوم ، وقيامه على أسس من التوسع والسيطرة (خاصة عندما تكون المدينة الدولة بدايته) قد اقتضته آخر الأمر تكلفة باهظة ، فضلا عن أن تركيز موارده في النواة المهاجمة ، وحرمان بقية أجزائه من مزايا مواردها ، ونزحها منها أولا بأول إلى خارجها ، وتحويلها إلى مستعمرات تابعة ، قد أدت بهذا التكوين إلى نهايته ، وهي

الخصائص التى تبدت فى النموذج الامبراطورى الرومانى بغاية وضوحها ، وورثتها عنها بقية الامبراطوريات الأوروبية اللاحقة ، مما يجعله مختلفا - فى مضمونه - عن الكيان الكبير فى صورته المنشودة ، خاصة من حيث قيامه - أى الكيان الكبير - على أسس من الرضاء والمساواة بين مكوناته ، ومن حيث وضوح " المصلحة المشتركـــة " لها جميعا من تكوينه والتجمع فى إطـــاره (seabury,1965 : 136) .

والواقع أن " الامبراطورية الرومانية " لم تجمع بيـن عناصـــر القوة فى "الدولة المركزية " "والمدينة الدولة" فقط ، وإنما دمجت مقومات القوة البرية والبحرية فى إطارها أيضا ، متفوقة بذلك على الامبراطورية الفارسية المعاصرة لها ، والتى تبدت فى التاريخ كقوة برية أساسا ، ورغم أن الصراع بينهما قد استمر سجالا دون نصر نهائي أو هزيمة نهائية لأيهما ، إلا أن نموذج القوة الرومانى قد أمسى بمثابة النقطة القصوى على منحنى القوة فى العالم القديم ، ليس فقط بحكم استمراره الزمنى (الامبراطورية الرومانية الشرقية المعروفة بالبيزنطية) لفترة أطول من النموذج الفارسى ، بل وأيضا بما عبرت عنه من " حلم القوة " الذى توارثته القوى التاريخية التالية ، خصوصا البحرية منها ، ومع عدم تجاهل أن العصور الوسطى بأكملها - تقريبا - هى عصر القوى البرية (Huntingtpm,1955) .

وإذا كانت " روما " عاصمة الامبراطورية الرومانية الغربية ، قد اجتاحتها هذه القوى البرية المندفعة من سهوب آسيا الوسطى وأسقطتها (٤٧٦ م) ، فقد واجهت " بيزنطة" عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية - بعد أقل من نصف قرن ونصف - قوة برية متنامية أخرى . تلك هى الدول العربية الإسلامية ، التى تبلورت نواتها فى شبه الجزيرة العربية ، وتسيدت العصور الوسطى بأكملها . وهى ليست من نوعية القوى البرية المبكرة فى أحواض الأنهار الفيضية ، باعتبارها لم تستند - فى البداية - إلى منطقتها الانتاجية الذاتية ، وإن أضافت إليها بعد ذلك عددا منها (العراق ، الشام ، مصر ، شمالى افريقيا ، وغيرها) كما انها ليست من نوعية " الامبراطورية الرومانية "

باعتبار أن توجهها كان بريا بصفة أساسية . كما أنها تختلف عن القوى البرية الأسيوية الأخرى ، بما انطوت عليه من طاقة دينية وثقافية تشربتها (الدين ، اللغة) المناطق المفتوحة وانتمت بها إليها، غير أن امتدادها المساحى الواسع كان فوق طاقة حكومتها المركزية ، ، فتتابعت حركات الانفصال المستندة أيضا إلى النعرات الشعوبية ، كما أنهكها الصراع مع القوى البرية الأسيوية (المغول) من ناحية ، ومع القوى البحرية الأوروبية المتنامية بعد الكشوف الجغرافية من ناحية أخرى . ودخلت آخر الأمر فى إطار قوة برية أخرى هى الدولة العثمانية (محمود ، ١٩٦٨ : ٦٢) .

د - نموذج الدولة القومية

كما سبقت الاشارة ، فإن القوى البحرية قد بلغت ذروتها فى العصور القديمة داخل الكيان الرومانى الامبراطورى . دخلت بعدها مرحلة ركود طويلة بعد سقوط " روما " (٤٧٦ م) ، استمرت قرابة عشرة قرون ، تسيدتها تقريبا القوى البرية (الدولة العربية الإسلامية) . وإذا كانت القبائل الرعوية الاسيوية التى أسقطت " روما " - قد استقرت آخر الأمر ، ودخلت فى مرحلة طويلة من التطور البطيء داخل الإقطاعية ، استمرت طوال العصور الوسطى ، إلا أنها لم تفصح عن نتائجها إلا بعد أن هدأت الأحوال ، وترسخت ثقافاتها فى إطاراتها القومية ، والتى مهدت لظهور " الدولة القومية ؛ فى أوروبا مع بداية عصر النهضة . وبقدر ما انكمشت " القوى البحرية " طوال العصور الوسطى ، بقدر ما عاودت اندفاعها بعدها ، محاولة استعادة مافقدته من أسباب قوتها (طرق التجارة + مناطق الانتاج) . واستثمرت معطيات الكشوف الجغرافية منذ منتصف القرن ١٥ م إلى الحد الذى فرضت به هيمنتها على العالمين القديم والجديد معا ، وتصدرت " بريطانيا " هذه القوى ليس فقط بحكم سبقها إلى تكوين دولتها القومية (مع نهاية القرن الثانى عشر) ، بل - وأيضا - بحكم ما استوعبته من أهداف الكشوف الجغرافية ، وماطورته من غاياتها وما وظفته من نتائجها لحسابها ومصالحها (Hart-well,1963:9). بل وقدمت من خلال " الشركة + البنك " معادلة جيدة للقوة

تستند إلى " الصناعة " بصفة أساسية . وكما أدى " الفائض الانتاجى " - في مناطقه - إلى تطور نماذج القوة المبكرة في أحواض الأنهار الزراعية ، ثم أفضت " حركة الفائض " على طول خطوط التبادل إلى ظهور نموذج " المدينة الدولة " فإن ما أسفرت عنه الكشوف الجغرافية من اتساع الأبعاد البرية والبحرية للعالم قد أدى إلى ما أصبح يعرف في التاريخ بالثورة التجارية الثانية ، والتى مكنت تراكمات ارباحها وفوائض استثماراتها من اجتياز عتبات ما أصبح يعرف أيضا بالثورة الصناعية ، بكل ما يقترن بذلك من مشكلات ومن تكلفة باهظة .

وإذا كانت " بريطانيا " قد ورثت عن " المدن الفينيقية " أهمية حماية الطرق وتأسيس المستعمرات ، وورثت عن " أثينا " الديمقراطية ، واستوعبت الخبرة الرومانية المتصلة بسياسة التوسع في مناطق الانتاج والفائض ، فإنها قد أضافت إلى ميراثها ما ابتكرته لنفسها من أساليب تشكيل الخامات ، ومن أوعية الصناعة التحويلية . وتكاملت في نموذجها مقومات القوة الجديدة المستندة إلى (الدولة القومية + المدن الصناعية + الاستعمار + الجيش والأسطول + التنظيم والادارة + عناصر تفصيلية أخرى) . هذا عدا ما استثمرته من مزاياها المكانية (الموقع الجغرافي + الطبيعة الجزرية + الجبهات البحرية) ، والتى تضاعفت قيمتها بعد الكشوف الجغرافية بالقياس لما قبلها (Hartwell,1963,82) مما أدى إلى بروزها عالميا في كيان امبراطورى غير مسبوق .

هـ - نموذج الكيان الكبير

بقيت " بريطانيا " على صدارتها العالمية ، مستندة إلى مقوماتها الإمبراطورية عدة قرون ، حتى أفصحت متغيرات مابعد الحرب العالمية الأولى عن معادلة جديدة للقوة ، لم تكن معطياتها في صالح " بريطانيا " . فتراجعت عن مرتبتها لحساب ما أصبح يعرف - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - " بالكيان الكبير " ، وذلك مع تجلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في

الساحة العالمية - وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية - ، بحشد من عناصر القوة مدمجة فى كيان متصل ومتكامل معا ، ولايعنى ذلك أن العالم لم يعرف قبلهما كيانا كبيراً ، فقد جسدته " الصين " منذ الألف الرابعة قبل الميلاد ، كما شكلته الامبراطوريات المختلفة معها وبعدها على مر التاريخ (خاصة الامبراطورية الرومانية) . وقدمت " الدولة العربية الإسلامية " كيانا كبيراً متميزاً معظم العصور الوسطى . وسعت " بريطانيا " إلى تكرار الكيان الرومانى الكبير ، وحققت ذلك بقدر ما أضافت إليه ، إلا أن النموذج المعاصر للكيان الكبير وإن اتفق مع " النموذج الصينى ؛ من حيث وحدة قاعدته الأرضية ، وتدامج مساحته الكبيرة ، إلا أنه يتميز عنه بتنوع دعاماته الاقتصادية المستندة إلى أعلى مستويات التكنولوجيا المعاصرة ، وأيضا بأهدافه وسياسته التى تتجاوز حدوده لتشمل العالم بأكمله (Barton, 1967:17)

كما أنه يتميز عن بقية ما تشكل فى العالم من امبراطوريات سابقة (خاصة الرومانية والبريطانية) بقدر من الكفاية الذاتية لم يتوفر لأى منهما ، ليس فقط بحكم المساحة الواسعة ، بل وأيضا بتكامل مناطقه الانتاجية وتنوعها ، وبما تكاثف فوقها من تجمعات سكانية بأحجام كبيرة وفاعلية متميزة.. وثقافة متقاربة ، ومهما ترامت دوائر نفوذهما -الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتى .. فى أنحاء العالم ، إلا أنهما قد تخلصا من عبء النموذج " الامبراطورى " الموزع الأوصال فى قارات العالم فى صورته الاستعمارية المباشرة (خاصة النموذج البريطانى) بكل ما يقتضيه ذلك من تكلفة دفاع باهظة عن المناطق البعيدة ، والطرق المؤدية إليها معا ، وقدما نموذج الكيان الكبير المعتمد على قوته الذاتية أولا ، ثم على ما يمكن أن تشقه هذه القوة لنفسها من قنوات النفوذ الاقتصادية والسياسية والثقافية .. بل والايديولوجية فى خريطة العالم المعاصرة ، وتمثلت معادلة القوة الجديدة - مع اختلاف التفصيلات بين قطبيها - فى(القاعدة البرية الواسعة + تنوع المناطق وتكاملها + الكفاية الذاتية المقترنة بالتبادلات الواسعة + التكنولوجيا فى أعلى مستوياتها + الايديولوجية الواضحة + السياسة العالمية متعددة المستويات + عناصر أخرى) ، بالاضافة

إلى ميراث القوة التاريخي ، كما ورثته واستوعبته كل منهما ، تبعا لطاقتها وأسلوبها (Seabury,1956) .

على أنه تجدر الاشارة إلى أن ما سبق تحديده من نماذج القوة ، ليست بحال كل ما أفرزه التاريخ منها ، وما يزال ، فهناك غيرها مما تنطوي عليه صفحاته وتفصح عنه ، مما قد يندرج تحت ماذكر منها كليا أو جزئيا ، ومما أيضا قد يخالف عنه . كما أن ما حاولت المعادلات الوصفية الإحاطة به من عناصر القوة ، ليست بحال جامعة مانعة (كما سيأتي) ، فما ورد منها ليس سوى أهمها من وجهة نظر معينة . بل إن بعضها قد خلا من عناصر لازمة لها جميعا ، من قبيل (مرونة الثقافة وطاقتها الانتشارية ، قدرة الحشد والاندفاع ، التطور والجمود ، مستوى الطموح القومي) ، وغير ذلك من المقومات التي تفاوت تأثيرها من نموذج لآخر ، فأدرجت جميعها تحت " عناصر أخرى " عند نهاية كل معادلة وصفية منها ، ويتبقى أن ما وردت عليه النماذج من تتابع زمني تاريخي لايعني نهاية أيها أو تلاشي مقومات قوتها في جوهرها ، فنهاية النموذج لاتعني ذلك بالنسبة لمقوماته ، حيث ينطوي ميراث القوة الراهن عليها جميعها ، واذا كان لكل مرحلة تاريخية نموذجها الاكثر بروزا ، فقد كانت كل مرحلة تخلف للمرحلة التالية تراثها وخبراتها ، التي كونت في مجموعها " ميراث القوة الحضارية " أما نهاية النموذج ذاته فلا تعني أكثر من أنه لاوجود للقوة المطلقة المستمرة في الزمان والمكان ، فاحتمالات بزوغ قوى جديدة قائمة باستمرار ، وأن الوضع الراهن لتوزيع القوة في الساحة العالمية ليس أبديا ، ويمكن لهذه الكثرة من الدول الضعيفة أن تتلمس لنفسها سبيلا من سبل القوة . وهذا هو بالضبط هو ما هدفت إلي تحديده هذه المتابعة لجذور القوة ومقوماتها الجيوستراتيجية عبر التاريخ ، وهو أيضا من ضمن أهداف المتابعة التالية لحركة القوة زمنيا على منحنيات نماذجهاصعودا وهبوطا من مرحلة تاريخية لأخرى ، ولحركة القوة مكانيا مـــن منطقة جغرافية لأخرى أيضا .

ثالثا : حركة القوة

تتحرك القوة - كما تجلت في نماذجها وعبر التاريخ - حركة ذاتية على منحنى نموها الخاص من بدايته إلى نهايته (الحركة التاريخية) ، وحركة أخرى مكانية من موقع لآخر ، حسب توافر مقوماتها (الحركة الجغرافية) . وتعكس الثانية اختلاف التوزيع الجغرافي لمقومات القوة من ناحية ، وتأثير التفاعلات الحضارية بين المجتمعات البشرية في تعدد وتتابع مراكزها من ناحية أخرى . ورغم ما أدت إليه الظروف الجغرافية من إختلاف العناصر الأولية للقوة من منطقة لأخرى ، فان التفاعل بينها وانتشار منجزاتها Cultural Diffusion عرضيا بين نماذج القوة المتزامنة ، وطوليا بين نماذجها المتتابعة ، قد جعل منها ميراثا حضاريا عاما لجميع الدول والمجتمعات ، لايدّعيها أيها لنفسه ، ولاينكر أهمية حلقة منها منكر (Holmyard, 1954) وهكذا ، فإن ماوزعته الجغرافية قد جمعه التاريخ . وإذا كان من حق الدولة أن تستثمر نصيبها من المكان وحده إلي مداه ، فإن التاريخ الإنسانى لها كله ، خاصة مايتصل منه بدعم حركتها نحو التفوق ، كما تقدمها لها انجازاته التكنولوجية وإلى آخر صورة معاصرة منها . ومن هنا أهمية دراسة حركة القوةمن وجهيها التاريخي والجغرافي معا ، للتعرف على منحناها التاريخي ، ولتحديد مقوماتها المكانية . ويمكن تحقيق ذلك في النقاط (أو الحركات) العشر التالية :

(١) لقد سبقت الإشارة إلى البدايات المبكرة لتبلور القوة الحضارية في أحواض الأنهار الزراعية ، وإلي مقوماتها أيضا فيما يشبه المعادلة ، ويبقى السؤال قائما عن أسباب تراجع هذا النموذج الأول للقوة ، وذلك بعد بروزه المشهود منذ الألف الخامسة قبل الميلاد ، واستمراره في بعض أنحاء العالم القديم قرونا متطاولة . ورغم صعوبة الإجابة عن هذا السؤال ، لأسباب تعودإلى تعدد مراكز القوة في هذا النموذج المبكر (الصين ، مصر ، وغيرهما) وتنائى المسافات بينها ، وإلى خصوصيتها الجغرافية والحضارية والثقافية ، وإلى اختلاف ما تعرضت له كل منها من ضغوط ومؤثرات خارجية ، إلا أن هناك ثمة مجموعة من نقاط الضعف المشتركة بينها . كمنت في بنياتها ، وأتت مع

غيرها - إلى تراجعها أو إلى انهيارها ، يمكن تحديد أهمها فيما يلى :

* إذا كانت هذه القوى قد استندت إلى قاعدة بريةمناسبة ، فإنها قد بقيت حبيسة أبعادها وخطوط انقطاعها الطبيعية من السواحل والجبال والصحراوات ونادراً ماتجاوزتها إلى ما وراءها .

وبقدر ما كان الانتشار الصيني - مثلا أولا - واسعا بأى مقياس ، بحيث شملت امبراطوريتها جملة أحواضها النهرية الرئيسية (هوانج هو ، يانج تسي كيانج ، سي كيانج) ، بقدر ما كان توجهها البحرى محدوداً ، وارتبطت تبادلاتها بالأجزاء الصالحة للملاحة من أنهارها ، وهكذا قيدتها قاعدتها البرية وأحكمت الأنهار وثاقها ، وفقدت بذلك - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - ميزات جبهاتها البحرية ، التى خلت تقريبا من وجودها ، فشغلها غير الصينيين من الملاويين وغيرهم (سطيحة ، ١٩٦٩ : ١٩) ورغم المحاولات المصرية المبكرة - مثلا ثانيا - للخروج من شرنقتها البرية المنحصرة فى وادى النيل ودلتاه إلى البحرين المتوسط والأحمر ، إلا أنها بقيت مشدودة إلى وادى النهر ودلتاه ، تتوسع بريا فى كل إتجاه .. نحو الشام شرقا وبرقة غربا والنوبة وماوراءها جنوبا ، دون أن تجاوز حدودها البحرية شمالا إلا فى إطار تبادلي ضيق ، أمسكت بزمامه المدن الفينقية وجزيرة كريت وغيرها من القوى البحرية التى ظهرت بعدها ، فوجدت الفرصة أمامها لأن تملأ هذا الفراغ البحرى بنشاطها ، ، وأن تستثمر معطياته التبادلية لحسابها . بل وأن تتلمس السبل للهيمنة على مناطق الانتاج البرية ذاتها .

* وإذا كانت " الزراعة " قد هيأت لهذا النموذج المبكر القاعدة الاقتصادية اللازمة لتحقيق الكفاية المعيشية ، ثم الانتقال مع فائضها إلى مرحلة التبادل المحلى فالإقليمى ، فإنها لم تتحرك بعدها إلى مرحلة التجارة الواسعة ، ولم تحول تراكم فوائضها إلى حركة متواصلة عبر البحار إلى المناطق البعيدة فالأبعد ، واجتذبت شبكة أنهارها " الأسواق " إلى داخل قواعدها البرية ذاتها ، وقيدتها مواقعها الداخلية ، إما على طول هذه الأنهار أو فى مناطق

إنتاجها . وضاقت بذلك خطوط تبادلاتها ، وبقدر ما أدى ذلك إلى ازدهار تجارتها الداخلية ، بقدر ما تقطعت تجارتها الخارجية .

وعند نقاط التقطع هذه قرب السواحل وعند مصبات الأنهار ظهر الوسطاء ، هؤلاء الذين شغلوا منطقة الفراغ التبادلي بين السواحل وما وراءها ، وأمسكوا بخيوط التبادل عند نهاياتها البرية ، وغامروا بمدها إلى أبعد مسافة ممكنة . ومكنتهم الأرباح من تحسين وسائل النقل وتطويرها ، ومن تأسيس المحطات والموانيء والأسواق على طولها ، وتدريجيا اجتذبت إليها مزايا الفائض وشدّته إلى خارج مناطق الانتاج ، لتبدأ بذلك دورة نموها ، ومع دوران عجلة التبادل لحسابها تضاعفت مَرات قوة هذه المدن التجارية النامية ، ليس فقط على حساب منطقة الانتاج الأصلية ككل ، وإنما أيضا على حساب مدنها وأسواقها المحلية كل على حدة (White , 1959,72) . •

• وإذا كانت " الأنهار " في هذا النموذج المبكر ... قد دعت إلى تنظيم وحداته في إطار سياسي مركزي ، بلغ غايته في مصر والصين ، مضاعفه من قدرته على الحشد والدفاع واستثمار مياه النهر على طوله ، فإن هذه المركزية نفسها قد أضعفت من النمو الذاتي للأسواق والمدن ، عدا العاصمة ، وأدت إلى فقدانها روح المنافسة وجسارة المبادأة ، بل وإلي تلاشي شخصياتها ، باعتبارها مدنا تتلقى المراسم والأوامر من العاصمة ، لتقوم بتنفيذها . يسيطر على أجوائها جمود البيروقراطية الحكومية ، بلا ديموقراطية أو ثقافة متميزة . وهكذا تظهر معظم " المدن في هذا النموذج باهتة التضرس في هذا الإطار من المركزية الصارمة ، لاتؤدي دورها - كما ينبغي - في قيادة ريفها وفي تطويره ثقافيا وسياسيا واقتصاديا كما يجب .

وأدى الانتشار الواسع للقرى - باعتبارها وحدات الانتاج الاساسية - إلى حضارة ريفية الطابع . وظهرت " المدن " أقل عدداً من أن تؤثر في هذه البنية الريفية الغالبة ، لاتعرف من الوظائف الحضرية الحقيقية (الصناعة ، التجارة) سوى مستوياتها الدنيا ، متوجهة تماما لخدمة ريفها وتلبية احتياجاته .

ومستندة إليه تماما اقتصاديا ، وإذا كانت " المدن " تظهر استجابة لتجاوز المجتمع مرحلته المعيشية ، لتؤدى وظيفتها فى استثمار فائضه تجاريا وصناعيا ، فقد بدت هذه المدن أقل كفاية من تحقيق ذلك ، فأفلتت منها خيوط الفائض مع ظهور الجيل التالي من المدن التجارية .

وليس ماذكر من نقاط ضعف هذا النموذج المبكر (التوجه البرى + انتقال مزايا الفائض إلى خارجه + المركزية المفرطة + المدينة الضعيفة) سوى بعضها، وهناك بلا شك غيرها ، مما لا يزال فى جملته كامنافى معظم الدول المعروفة الآن بالنامية . ومنذ فقد هذا النموذج عناصر قوته ، فإنه نادرا مااسترد‌ها ، لايدل على ذلك ترتيبه الراهن فى هرم القوى ، بل وأيضا خضوعه شبه الدائم للقوى الخارجية ، منذ نهاية الألف الأولى قبل الميلاد ، فقد دأبت القوى الأخرى منذ ذلك الحين على نزح فوائضه . وإذا كانت بعض الدول النامية قد حشدت طاقتها فى اتجاه التحرر من أوضاعها المتردية المزمنة ، فإن نجاحها تحدده قدرتها على علاج هذه المجموعة من نقاط الضعف وغيرها (مجلى ، ١٩٧٧ : ٨٧) .

(٢) تبدت ظواهر حركة مراكز القوة إلى خارج مناطق الانتاج الزراعية منذ الألف الثالثة قبل الميلاد ، وتجلت مع " الظهور الفينيقى " على خطوط التجارة التى كادت أن تصبح عالمية بمقياسها ، وجسدت " المدينة الفينيقية " نموذج القوة البحرية الصاعد على منحنى قوته ، وذلك مع استثمارها الفعال لمعطيات موقعها عند نهايات خطوط التجارة الشرقية البرية . وبما وسعته ، من آفاقها بتأسيس متعمراتها التى رصعت الساحل الشمالى لأفريقية . وإذا كانت المدينة الفينيقية قد قدمت – فى ازدهارها – وجه القوة البحرية ومقوماتها (الفائض + التبادل + الطريق) ، فإنها قد عكست بإنهيارها وجوه ضعفها ، هذه التى تمثلت بالنسبة لها فى : (Carter , 1972 : 62) :

* انقطاع الطرق بسبب الحروب المحلية والمنافسات الضارية .
* تدنى حجم الفائض فى مناطق الانتاج بسبب الاضطرابات الداخلية .

* ظهور قوى بحرية أخرى منافسة (كريت ، المدن الاغريقية) .

* احتدام المنافسة بين المدن الفينيقية ذاتها (صور وصيدا وجبيل وبيبلوس) .

* ضعف التوجه الفينيقى نحو تجارة المعادن والأسلحة ، فاستأثرت بها كريت " ورجحت كفتها بها ، مع اشتداد الطلب عليها من القوى البازغة .

* تعرض المدن الفينيقية لضغط القوى البرية (مصر ، بابل ، أشور) المجاورة وتحولها إلى ساحة لارتطامها .

(٣) وقبل أن تسقط المدن الفنيقية على الساحل الشامي ، كانت " كريت " قد برزت كقوة بحرية مناوئة ، تستند إلى تجارة المعادن والسلاح ، غير أنها لم تستمر طويلا بسبب تعرضها للتدمير من قبل جماعات بحرية ، قامت بغزوها.. مستغلة فترة استعرت فيها حروبها الداخلية ، وأسفر ذلك عن معطياته لصالح " المدن الإغريقية " التى ورثت تجارة البحر المتوسط ، كما قامت بمد خطوطها إلى الظهير الأوربى المترامى وراءها ، واستحثت دوافع الطلب بين أوروبا والشرق ، ودعمت خطوط الحركة بتأسيس المستعمرات على النظام الفنيقى ، وسيطرت على جزر البحر المتوسط ، وطورت من صناعة السفن . ومثلما وضعت القوى النهرية سياستها على أساس حيازتها للنهر من منبعه إلى مصبه .. فقد طمحت " مقدونيا " إلى السيطرة على خط التبادل بأكمله بين الهند وأوروبا ، غير أنها قد تصادمت مع قوة برية راسخة (فارس) ، وأدى ذلك إلى تضعضعهما معا . وإذا كانت " فارس " قد استمرت بعد ذلك طويلا ، فقد هبطت المدن الاغريقية على الجانب الآخر من المنحنى وذلك لأسباب عديدة من بينها (Carter, 1972: 81) :

* ضعف القاعدة البرية الذاتية (الموارد) للمدن الاغريقية .

* اتساع أهدافها ما لا يتناسب مع طاقتها السكانية .

* ارتفاع نسبة العبيد بين سكان مدنها ، والتمييز بينهم وبين الاغريق الخلص (الاحرار) .

* اشتداد المنافسة بين المدن الاغريقية ، وتبديد قواها فى الحروب فيما بينها .

* بزوغ عدد من القوى المناوئة فى البحر المتوسط ، وفى الظهير الاوروبى ، خاصة على طول نهر الراين وساحل البحر البلطي، غير أن " روما " كانت أهمها ، كما أثبتت ذلك التطورات اللاحقة .

(٤) ورثت " روما " عناصر " القوة البحرية " و " المدينةالدولة " والكيان الامبراطورى الكبير معا " ، وخاضت معركة السيادة مع " قرطاجنة " (تونس) ذات الأصل الفينيقى ، فيما عرفت بالحروب البونية طوال القرن الثانى ق . م، وتجاوزت جبال الألب حتى بريطانيا ، واستقرت حدودها الشرقية على طول الراين والدانوب . وكونت على نحو غير مسبوق - امبراطورية برية بحرية معا، وبالطريق المعبد (roman Road) والسفينة المتطورة فرضت سيطرتها على أجزائها المترامية ، دون أن ترتطم - بعد قرطاجنة - بقوة ما حقيقية ، حتى واجهت " فارس " بقوتها البرية الراسخة ، هذه التى وإن اخترقتها " مقدونيا " - من قبل - فى دورة من دورات ضعفها، فإنها كانت فى عصر " روما " تمر بواحدة من دورات قوتها . فعمدت " روما " إلى الالتفاف حولها دون اختراقها، . وهيمنت على البحر الأحمر ومايمر فيه أو بموازاته من طرق التجارة البحرية والبرية ، ومعها انتعشت جملة مدن التجارة الشامية والمصرية والحجازية واليمنية ، ومنها توالت خطوط التجارة إلى منابعها الشرقيةالأسيوية . وقد واجهت " فارس " هذه العملية أكثر من مرة ، سواء بتأليب القوى المحلية ، أو محاولة السيطرة على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، أو بالإطلال على البحر المتوسط بغزو مصر ، غير أنها قد أعوزتها دائما دعائم القوة البحرية ، التى بقيت من مقومات الهيمنة الرومانية طوال عصرها ، وقد حولت البحر المتوسط إلى بحيرة رومانية أسمته بحرنا Mare Nostrum، مستندة أيضا إلى قدرة متميزة على الحشد والتنظيم والإدارة ، وإلى بنية حضارية تتسم بالواقعية والنظرة العملية ، وإلى نصوص قانونية أرست بها أوضاع ما عرف بالسلام الرومانى Paxa Romana فى ولاياتها ، وانطوت

ثقافتها على أنماط من النظم السياسية .. صارت مصدراً ورصيداً للنماذج التالية ، ومرجعاً لمعظم النظريات الجيوستراتيجية المعاصرة (Holland, 1968:18). ليس فقط بما يجسده نموذجها من عناصر القوة وأسبابها، بل وأيضاً فيما أفصح عنـــه انهيارهامن عوامل التحلل والضعف الكامنة والظاهرة .

لقد هبطت " روما " على الجانب الآخر من منحنى قوتها على مراحل متتابعة ، تعرضت خلالها لتمزقات داخلية عنيفة ، مثلما واجهت من خارجها ضغوطاً مدمرة ، يمكن تحديد أهمها فيما يلي (حمدان ١٩٦٨) :

* تمزقها الحاد في القرن الرابع الميلادى (٣٢٠ م) إلى دولتين متصارعتين هما الدولة الرومانية الغربية(روما) والدولة الرومانية الشرقية (بيزنطة) ، وذلك بعد فترة من الاضطرابات الداخلية العنيفة .

* قدر للدولة الرومانية الغربية أن تواجه وحدها قوة البر الاسيوية العاصفة ، التى توالت هجمات قبائلها الرعوية ، مجتاحة قلاع وحصون Limes الراين والدانوب ، حتى أسقطت " روما " (٤٧٦م) ذاتها ، كما قدر للدولة الرومانية الشرقية أن تواجه قوة برية أخرى تبلورت في شبه الجزيرة العربية ، واضطرتها للتراجع أمامها ، مخلية لها الشام ومصر وشمالى افريقية . واستمر الصراع بينهما سجالا طوال القرون الوسطى بأكملها .

* انطوت البنية الداخلية للامبراطورية - منذ البداية - على عدد من نقاط الضعف بددت قوتها ، يمكن تلخيصها في اعتماد نواتها - روما - شبه المطلق على غيرها ، سواء فيما يتصل بتموينها وغذائها ، أو بالعاملين فيها من العبيد بأعداد تفوق أحرارها ، أو بتشكيل جيوشها من جنسيات شتى تضمها امبراطوريتها ، ترتب عليها حالة من الترف نخرت عظامها ، وتغير في نظم الحكم أعاق استقرارها بحيث يمكن القول بأنها قد جربتها جميعاً من أقصاها الديمقراطى إلى أدناها الديكتاتورى ، واقترن ذلك بسياق من المؤامرات والمنافسات والصراعات الدموية يكاد لاينتهى (حمدان ، ١٩٦٨) :

(٥) لقد سبقت الاشارة الى " قوة البر " التى تبلورت فى شبه الجزيرة العربية ، والتى دفعت بالدولة الرومانية الشرقية إلى ماوراء جبال طوروس ، تلك هى "الدولة العربية الاسلامية " التى صعدت منحنى قوتها - مستندة إلي عقيدتها - منذ منتصف القرن السابع الميلادى ، وقبل أن ينتهى هذا القرن ، كانت قد أصبحت قوة البر الرئيسية فى العالم القديم ، بما ورثته من مناطق تراجعت عنها الدولة الرومانية ، فضلا عن الأمبراطورية الفارسية بأكملها حتى هوامش الصين ، ولم يكن الدرس الفارسى غائبا عن رؤيتها ، فسعت منذ وقت مبكر - قبل أقل من ربع قرن من قيامها - إلى بناء أسطولها ومشاركة الأسطول البيزنطى هيمنته على البحر المتوسط ، كما أدركت مفاتيح القوة الرومانية فى إبانها ، فوضعت سياستها للاحاطة بالبحر المتوسط من جميع جوانبه ، ولم يكن خارجا عنها سوى جانبه الاوروبى ، فضغطت بكل قوة هامشه الشرقى (القسطنطينية) ، واخترقت هامشه الغربى حتى سلسلة البرانس بين اسبانيا وفرنسا ، وعند هذين الهامشين دارت رحى الصراع بينها وبين أوروبا طوال سبعة قرون ، وتتابعت دورات المد والانحسار بينهما فوق البحر المتوسط وجزره ، ولم تكن نتيجة الصراع - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - فى صالح أيهما ، حيث أن قوة البر الرعوية الأسيوية - والتى سبق وأسقطت روما - قد حصدت نتائج الصراع لحسابها . هذه القوة الكامنة فى مثلث السهوب الوسطى الأسيوية الرعوية ، والتى كانت تمر بدورات و متعاقبة من النمو والانكماش ، تعددت تفسيراتها (محمود ، ١٩٦٨ : ٨٧) ، فقد اندفعت بجحافلها تجاه الدولة العربية الاسلامية التى أنهكها الصراع الخارجى والتمزق الداخلى ، وضغطت عليها حتى دخلت بغداد (٦٥٦ هـ) عاصمتها ، ومن نفس المنبع الاسيوى تبلورت هذه القوة في دورة قوة - تحت قيادة الاسرة العثمانية المسلمة - استمرت طويلا بالقياس لما سبقها ، وضغطت على القسطنطينية حتى أسقطتها (١٤٥٣ م) ، محققة لحسابها - حلما قديما للدولة العربية الأسلامية . وعندما دخلت أيضا " القاهرة " (١٥١٧ م) أمست معظم أراضى هذه الدولة فى إطارها . وبرزت بذلك كاكبر قوة برية فى عصرها ، ووصلت إلى أعلى نقطة على منحنى نموها

عندما ضمت إليها " البلقان " ووصلت إلى ابواب " فينا " مفتاح أوروبا الثاني بعد القسطنطينية ، مهددة السهل الاوروبى الأعظم وراءها بأكمله . واحتشدت لها اوروبا جميعا لصدها . وعندما تراجعت (١٥٣٢ م) ، تكررت نتائج تراجع الدولة العربية الإسلامية - قبلها - عن استكمال التفافها حول حوض البحر المتوسط ، فيما يعرف فى التاريخ الاسلامى بمعركة بلاط الشهداء (٧٣٢ م) ، وفى التاريخ المسيحي بموقعة تور أو بواتييه ، ذلك التراجع الذى استمر فى جزره ، لصالح المد الأوربى المحتشد لصد العرب المسلمين فى المرة الأولى ، والأتراك المسلمين فى الثانية ، وذلك مع عدم تجاهل المتغيرات التاريخية والحضارية المقترنة بهذا التراجع فى المرتين (محمود ١٩٦٨) ، لقد انطوى تراجع القوة العربية الإسلامية على أسبابه الدفينة ونتائجه الواسعة هذه التى يمكن تحديد أهمها فيما يلى :-

* بقدر ما قدمت القاعدة البرية الواسعة للدول العربية الإسلامية من أسباب القوة ، بقدر ما اقتضى الدفاع عنها أعباءه الباهظة ، ورغم انصهار شعوبها فى بوتقة العقيدة الواحدة ، فقد بقيت نتوءات اللغة واختلاف الألسنة وتراث الشعوبية والتفتت المذهبى .. تمزق من الداخل بنيتها ، بل وأسفرت القبلية عن نعراتها حتى فى الأندلس ، وتعمقت شروخ المنافسة على السلطة حتى بين الاسرة الواحدة ، وانعكست آثارها فى محاولات الانفصال المتتابعة هذه التى بدأت من هوامش القاعدة البرية فى الأندلس وبلاد ما وراء النهر حتى أصابت قلب الدولة ذاتها .

* بقدر ما توافر للمدينة التجارية العربية الاسلامية من موارد وأرباح متراكمة ، بحكم سيطرتها شبه المطلقة على معظم طرق التجارة فى العصور الوسطى ، فإنها لم تتطور بها ومعها لتدعيم اقتصادياتها الذاتية بالقدر المنشود ، واستغرقتها ارباح التبادل وضرائب العبور ، ولم تتوجه بها نحو حشدها فى مؤسسات أو شركات ، فبقيت فردية مجزأة فى صورتى الدكان والوكالة ، وتبددت نسبة هامة من هذه الأرباح فى استثمارات الترف (العمارة والعقارات) ، ورغم ما تضمنته هذه المدن من ورش الحرفيين وتجمعاتهم ، ورغم الروح العلمية بل والتجريبية التى شاعت بين علمائها وفى مدارسها الفكرية ، وبخاصة فى مجال الرياضيات والكيمياء والفيزياء ، وغيرها ، إلا

أن ذلك كله لم ينتج ثماره المرجوة فى اتجاه التحول الصناعى ، وترسيخ هذه الوظيفة المنتجة فى بنية هذه المدن ، هذا التحول الذى لم يتأخر كثيرا فى المدن التجارية الأوروبية عندما اتيحت لها هذه الامكانيات ، بل إنها قد حققت وثبتها فى هذه الناحية ، بفضل معطيات العلم التطبيقى العربي السابقة عليها ، فاستندت إليها وطورتها واندفعت معها إلى افاقها الحديثة (فهمى ، ١٩٧٢ : ٩٦) .

* بقدر ما تراجعت وسقطت قوى العالم القديم (بيزنطة وفارس) أمام موجة المد العربية الإسلامية فى إبانها ، بقدر ما عاودت مناوشتها واختراقها بعد ذلك . سواء من ناحية قوى البر الأسيوية المتربصة فى سهولها الوسطى ، أو من ناحية قوى البحر البيزنطية الأوروبية ، وأنهكت الدولة العربية الاسلامية بين شقى الرحى ، وخاصة بعد سقوط بغداد فى منتصف القرن السابع الهجرى (٦٥٦ هـ) تحت سنابك خيل التتار ، ومع موجات البحر الأوروبية المعروفة بالحروب الصليبية ، بهدف استرداد ما كان لها من مناطق (الشام ، مصر شمالى افريقية) ، ومن طرق التجارة البرية والبحرية التى تمر بها جميعا ، وإذا كانت هذه الحروب قد أخفقت فى تحقيق أهدافها ، إلا أنها قد وجهت القوى الأوروبية البحرية الغازية إلى البحث عن طرق تجارية بديلة ، أسفرت عن حركة الكشوف الجغرافية بتحولاتها الجذرية ، هذه التى هبطت معها الدول العربية الإسلامية على الجانب الأخر من منحنى قوتها .

(٦) لقد ورثت الدولة العثمانية – من الزاوية الجيوستراتيجية – مقومات قوة البر العربية الإسلامية ، ومعها ما تبقى من مقومات القوة البيزنطية ، وإذا كانت قد بقيت بعد تراجعها عن فيينا – فرونا – كقوة برية رئيسية لها وزنها إلى أنها كانت فى مجموعها قرون الهبوط على الجانب الأخر من المنحنى ، وذلك أنها رغم سعيها لإثبات وجودها البحرى فى حوض البحر المتوسط وجزره (قبرص رودس ، كريت ، مالطة وغيرها) ، فإن توجهها الأساسى قد بقى بريا فى معظمه ، وبرزت فى التاريخ بمدفعيتها وليس بأسطولها ، واتبعت فى إدارتها لولاياتها المترامية – فى آسيا وافريقيا وأوروبا – سياسة عقيمة ، وسعت من شروخها ولم تدمجها فى كيانها ، وتبددت قوتها فى إخماد ثوراتها ، ورغم فورات الاصلاح التى كانت احيانا تنتابها ، فإنها لم تدرك متغيرات

القوة فى عصرها ، وذلك حينما لم تشارك فى سباق الكشوف الجغرافية التى اندفعت القوى البحرية الأوروبية (البرتغال ، اسبانيا ، هولندا ، بريطانيا ، فرنسا وغيرها) إلى مضماره ، مستثمره معطياتها (الثورة التجارية) ومستمرة مع تداعياتها (الثورة الصناعية) طوال الفترة بين القرنين ١٦ - ١٩م ، وبذلك أفلتت خيوط القـــوة (التجارة + الصناعـــة) تماما مـــن بيـــن أصابعها ، وبقيت حيث هى - الدولة العثمانيـــة - بمثابة قوة برية متآكلة (Hartwell,1963:14) .

(٧) لقد بدأت " الكشوف الجغرافية " أساسا بهدف إسقاط الدولة العربية الإسلامية ، واسترداد ما فقدته الدولة البيزنطية لحسابها من مناطق وطرق ، وكان هدف الوصول إلى منابع التجارة الشرقية محركها ، أما الكشوف ذاتها ، (العالم الجديد) فكانت بمحض الصدفة ، واتفقت خطط " البرتغال " و " اسبانيا " على تجنب أراضى الدولة العربية الاسلامية، وكان البحث عن طرق أخرى تقع خارجها .. أشبه بعملية التفاف حولها ، بعد أن أخفقت الحروب الصليبية فى اختراقها من قلبها الشامي أو المصرى ، ولم يكن الهدف من ذلك التخفف من أعباء ضرائب المرور وحسب ، بل وأيضا توجيه ضربة شديدة للمدن التجارية الإسلامية ، وإنهاء دورها على طريق التجارة بين أوروبا والهند ، إذ إن هذه المدن كانت بمثابة ركائز اقتصاد الوفرة والفائض فى هذه الفترة ، ومن شأن ذلك (انقطاع ضرائب المرور + ضرب المدن التجارية) أن يفضى إلي ماهدفت الكشوف لتحقيقه .

- واتخذت " البرتغال ؛ سبيلها إلى ذلك بالالتفاف حول افريقية ، والوصول إلى منابع التجارة الشرقية عن هذا الطريق ، وعمدت " اسبانيا " إلى الابحار غربا فى المحيط سعيا وراء نفس الهدف ، وقد نجحت الدولتان فى الاتجاهين ، بل واسفرت أيضا عن اكتشاف العالم الجديد .

وتهاوت المدن التجارية على الطرق القديمة ، وتقوضت تجارة حوض البحر المتوسط العربية الأوروبية ، التى كانت تلعب فيها المدن الإيطالية (خاصة البندقية وجنوة) دورا رئيسيا ، وانتقلت خطوط التجارة الأساسية من حوض البحر المتوسط إلى المحيط والبحار الشمالية . وصبت معطياتها لحساب مجموعة المدن التى رصعت السواحل الغربية والشمالية لأوروبا ، وبخاصة هذه

التى تطل منها على المحيط الاطلسى وبحر الشمال ، ثم بحر بلطيق بدرجة أقل من الأهمية . وواصلت هذه المدن - فى إطار الدولة التى حلت تدريجيا محل الاقطاعية - الشوط إلى ذروته ، مستكملة كشف الطرق باستعمار المناطق ، ومستثمرة تراكم أرباح التجارة فى اجتياز عتبات الثورة الصناعية ، محققة بلك نموذجا راسخا من نماذج القوة عبر التاريخ ، تجسدت خصائصه بكل وضوح فى " المدينة البريطانية " التى استندت إلى دعائم القوة التجارية(الشركة + البنك) والصناعية (المصنع + الآلة) معا ، وذلك فى إطار الدولة الموحدة (المملكةالمتحدة) ، التى تحررت من العصر الإقطاعى قبل غيرها ، وحققت الحشد اللازم (الجيش + الاسطول + الاستراتيجية) لتشق طريقها عبر المنافسات الضارية مع غيرها (اسبانيا ثم فرنسا ثم المانيا) سابقة لها كنموذج للقوة البحرية الأكثر تكاملا عبر التاريخ منذ أن وضعت المدن الفينقية بذورها (Hartwell, `963:37) .

- لقد تجمعت نتائج الكشوف الجغرافية وتداعياتها لصالح هذه القوة البحرية تماما ورغم أن معظمها (خاصة هولندا والبرتغال وبريطانيا) لم تكن تستند أصلا إلى قاعدة برية كافية ، فإنها قد انطلقت لتكون لها امبراطورية برية واسعة ، على بعد الاف الأميال من قواعدها الذاتية ، تفصلها عنها البحار والمحيطات ، ولم يكن لها أن تحقق ذلك ولا أن تحميه ، دون أن تصنع لنفسها استراتيجية محكمة ، تجلت عناصرها فى :

* استثمار عوامل القوة البحريـــة ، وتحقيق السيطرة على اليابس من البحر .

* التوسع البرى فى العالمين القديم والجديد معا .

* السيطرة على الطرق الملاحية لامبراطورياتها .

* التأمين العسكرى للمناطق والطرق معا .

وكما سبقت الاشارة .. فقد قدمت " البرتغال " و " اسبانيا " ومعهما "

هولندا " النماذج المبكرة فى هذه المرحلة ، وتجلت " البرتغال " بعد رحلة داجاما إلى الهند عن طريق الرأس (١٤٩٨ م) قوة بحرية عظمى ، تستند إلى أسطولها ، وإلى محطاتها التموينية ، ومراكزها الدفاعية الموزعة على طول الطريق بين " لشبونة " و " بومباي " ، غير أن عددا من نقاط الضعف بقيت كامنة فى بنيتها دون حل ، تمثلت فى ضآلة حجمها السكاني ، وصغر قاعدتها الأرضية الذاتية ، وذلك بالقياس إلى اتساع أهدافها فى العالمين القديم والجديد معا ، وما يعنيه ذلك من تهافت رصيدها اللازم للمنافسة مع القوى البحرية الأخرى ، فضلا عن تدنى طاقتها على حماية الطرق التى طالت ، والمناطق التى اتسعت . ومع جمودها الداخلى اقتصاديا وسياسيا ، وشدة ارتباطها بأنماط تفكيرها ورموزها الاقطاعية ، فإنها قد عجزت عن استثمار موارد مستعمراتها بكفاية وفعالية . وتبدت " البرتغال " فى ذروة قوتها غير مؤهلة لاستثمار وتطوير ما حققته ، مفتقرة لما يلزم ذلك من مؤسسات وأجهزة وعناصر بشرية (Zagari, 197:6) .

– وقد برزت " اسبانيا فى نفس الفترة تقريبا ، وذلك بعد الخروج العربى الاسلامي من الأندلس (١٤٩٢ م) واتجاه مقاطعاتها نحو الوحدة فى دولة واحدة ، مستندة الى قاعدة ارضية كافية ، والى حجم سكانى مناسب ، وفى مضمار بحثها عن طرق تجارية بديلة ، اكتشفت العالم الجديد (١٤٩٣ م) . ورغم تأخر التعرف على حقيقة هذا الكشف ، فضلا عن استثماره ، فإنها قد نافست البرتغال طوال القرن ١٦ م ، وعندما تراجعت الأخيرة بعد أو وصلت ذروة قوتها اثر اتفاقية " تردي سلاس " (١٥٥٢ م) ، والتى اقتسمت بمقتضاها العالم الجديد مع اسبانيا ، فقد حلت محلها قوى أخرى (هولندا ، بريطانيا) ، ودخلت فى منافسة مستعرة مع اسبانيا ، ولم تكن اسبانيا قوة بحرية بالدرجة الأولي (Hartwell, 1963:95). ورغم ريادتها مجال الكشوف الجغرافية فإنها لم تستثمر نتائجها كما ينبغى . وطالت المسافات بينها وبين مستعمراتها ، دون أن تواجه ذلك بتطوير أسطولها ، أو بتأسيس ما يلزمه من محطات التموين والحماية ، وعجزت أجهزتها عن استثمار ما نزحته من

مواردها ، وبخاصة فى مجال الصناعة . بل وتأخرت تيارات الهجرة منها إلى مستعمراتها بالكثافة والنوعية الفعالة ، وبقدر مانجحت فى التوسع البرى بقدر ماأخفقت فى حماية الطرق إليها . وعندما هزمتها " بريطانيا " فى معركة " الارمادا " البحرية الفاصلة (١٥٨٨ م) تضاءلت للغاية كقوة بحرية واستمرت كقوة برية منافسة فى القارة الأوربية ، وأضيف تراجعها البحرى لحساب بريطانيا بصفة أساسية .

(٨) ومنذ " الإرمادا " تصدرت " بريطانيا " القوى البحرية - إن لم يكن العالمية - قرونا . ورغم المنافسة " الهولندية " المبكرة ، فإنها كانت أصغر مساحة وأقل سكانا من الاستمرار كقوة تنافسية مناوئة . وتوصلت للصيغة السياسية المناسبة لها ، وهى أن تكون حليفة " لبريطانيا " وواقعة فى منطقة الظل من قوتها ، خاصة وأن " بريطانيا " قد صاغت جيوستراتيجيتها الأورروبية ، على أساس أن الدفاع عن جزرها إنما يبدأ مـــن الراين (Holland, 1968:65) ، لقد أرست " بريطانيا " : دعائم امبراطورية عالمية غير مسبوقة ، اعتمدت فيها تماما على قوتها البحرية ، ووجهت من خلالها التاريخ السياسي للعالم بقدر ما تحكمت فى اقتصادياته ، بل وصبغت أجزاء واسعة من العالم بصبغتها ، فتوجه نحو نموذجها ، محاولا تكراره على الأقل من الناحية السياسية (الديمقراطية) أو الاقتصادية (الصناعة) ، كما قادت حركة الاستعمار ، التى ماتزال نتائجها تنهك اقتصاديات ومجتمعات وثقافات العالم النامى ، وعندما بدأ غيرها من القوى يظهر فى الساحة تباعا من القرن ١٩ م ، فقد كانت تجربتها بمثابة رصيد لها جميعا ، تلمسته " اليابان " و " الروسيا " و " المانيا " وغيرها . بل ان الولايات المتحدة - ذاتها - تعد صورة بمقياس أكبر لها . فما هى العناصر التـــى استثمرتها " بريطانيا " لتحقيق ذلك ؟

* السيطرة على المواقع الهامة على طول طرق التجارة ، من منابعها (مناطق الانتاج) إلى مصباتها (الاسواق) فاستولت على مضيق جبل طارق ومالطة وقبرص وعدن وجزر المحيط الهندى وسنغافورة ، ثم اضافت اليها مصر

(١٨٨٢) بقناتها . ولم تفرط قط - سلما او حربا - فيما من شأنه أن يقطع هذا الخط عند أي نقطة من نقاطه ، وذلك طول فترة صدارتها منذ الارمادا (١٥٨٨) وحتى الحرب العالمية الأولي (١٩١٤) .

* تطوير صناعة السفن بما يحقق أهداف التجارة والحرب معا ، استيعابا لمعطيات الكشوف الجغرافية ، وبما يتناسب مع تغير مقياس العالم بمقدار الفارق بين البحر والمحيط ومع أتساع ابعاده المائية بمقدار محيطين (الأطلسي والباسيفيكى) ، والبرية بمقدار ثلاث قارات (الامريكتين واستراليا) متخذه من بحريتها قوة ردع واندفاع يصعب مواجهتها ، ومرتبطة بقاعدة صناعية فعالة ، وبقدرة تنظيمية عالية الكفاية ، ومع الاسطول أصبح المصنع والشركة بمثابة رموز التفوق البريطاني .

* توظيف نتائج العلوم النظرية والتطبيقية فى شحن طاقتها الحضارية العامة ، ورفع قدرتها التنافسية فى مجالى التجارة والصناعة ، وبخاصة صناعاتها الثقيلة (Warren, 1975:80)؛وكان لذلك مردوده المتمثل فى استمرار ريادتها الصناعية والتجارية لعشرات من السنوات ، وفى إحكام قبضتها على الأسواق ، أى أنها لم تتوقف عند حدود إسهاماتها المبكرة فى الكشوف الجغرافية ، وريادتها للثورة الصناعية ، وإنما سارت فى المضمار إلى مداه .

* إحكام السيطرة على المناطق المستكشفة (المستعمرات) ، بشدها إليها سياسيا وثقافيا واقتصاديا ، وتنظيم التجارة العالمية من نواحى حركتها وتدفقها وتمويلها ، وصياغة قيم الأثمان فى السوق لصالح السلع المصنوعة وعلى حساب المواد الخام ، هذه الصياغة التى ما تزال سارية المفعول حتى الآن (Zagari,1971:8) وفى إطار هذه العناصر - وغيرها - قدمت " بريطانيا " النموذج الأوضح - عبر التاريخ - لقوة البحر المسيطرة على امبراطورية برية مترامية لعدة قرون ، أفصحت فيه عن معظم العناصر الجيوستراتيجية التى تحوزها قوة البحر المستندة إلى تكنولوجيا متفوقة ، إلا أن هذا النموذج لم يضع لحركة القوة فى التاريخ نقطة ختامها ، فقد انتابت منحناه - مثل غيره -

المتغيرات ، فاتجه مع نهاية الحرب العالمية الأولى للهبوط على الجانب الأخر ، فلماذا ؟

تتبدى نقطة الضعف الاساسية فى النموذج البريطانى - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - فيما انطوت عليه بنيتها من علاقة مختلة بين اليابس (أى مواردها الذاتية) ، والماء باعتباره طريقها للوصول لموارد غيرها ورغم احكامها قبضتها على عقد قوتها (المستعمرة + الطريق) فقد انفرط عندما أفصحت العلاقة بين " الجغرافية والقوة " تدريجيا عن قوانينها الخاصة .. التى يمكن تحديدها فى :

- العلاقة بين الجزر البريطانية ومحيط المياه العالمى .

- العلاقة بين " بريطانيا " وامبراطوريتها البرية .

- العلاقة بين استمرار القوة والموارد الذاتية للدولة .

* لقد حققت " بريطانيا " علاقة ايجابية مع المحيط العالمى وضعت خلالها من قوانين الملاحة ما يناسبها خاصة فيما يتصل بحرية التجارة فى المياه الدولية ، ولكن السيادة البريطانية لم تكن أبدا مطلقة ، لقد تجلت حقا فى الأطلسى ، وعلى طول خط التجارة البحرى القديم بين أوروبا وشرقى آسيا ، ولكن " الباسيفيكى " بخاصة بقى بعيدا عن سيطرتها ، وخلفته فارغا أو شبه فارغ من أوتاد القوة ، فتدافعت إليه القوى المنافسة ، خاصة المطلة عليه بجهات واسعة (Prescott,1975 :105) وبالأخص هذه التي اندفعت نحو العصر الصناعي قبل غيرها (الولايات المتحدة ، اليابان) متطلعة لما فى حوزة " بريطانيا " من مستعمرات ومن طرق أيضا .

* وقد وصلت الامبراطورية البرية البريطانية غايتها مع نهاية القرن ١٩ م واصبحت تضم " كندا واستراليا والهند ونحو نصف افريقية " وبدأت تواجه نهايتها مع احتدام المنافسة بينها وبين القوى البازغة الأخرى (خاصة المانيا) ، ومع الحركات المضادة لها فى المستعمرات ذاتها ، ولم يعوضها طول

استنزافها لها من ضعف قاعدتها البرية الذاتية . بل واضيفت إليها تكلفة الدفاع عنها ، وأعباء المنافسة التى أدت إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتراجعت " بريطانيا " بعد الأخيرة منهما إلى جزرها .. متخلية عن امبراطوريتها التى كانت الشمس لا تغرب عنها ، مستثمرة ما تبقى لها من أسباب القوة (الصناعة + التكنولوجيا) ، ومفسحة المجال لقوى أخرى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى) لتحل مكانها .

والواقع أن هبوط النموذج البريطانى على الجانب الآخر من منحنى قوته ، قد أوضح جملة نقاط الضعف الجيوستراتيجية الكامنة فى القوى البحريةعامة (المنافسة المدمرة + قصور الطاقة الذاتية + تكلفة السيطرة الباهظة + تناقضها مع قوى التحرر + نقاط أخرى) ، وأنه مهما صعدت فثمة نقطة تتوقف عندها .

(٩) على أن بروز القوى المذكورة (المانيا ، الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى) فى الساحة ليس مجرد نتيجة لتناقضات جيوستراتيجية كامنة فى بنية القوة البحرية ، بل إن لكل منها مقوماتها التى استثمرتها بأسلوبها ، وصعدت بها منحنى نموها أيضا .

– لقد برزت" المانيا " بعد وحدتها (١٨٧٠) .. مقدمة النموذج الجديد للقوى البرية الطامحة ، مستندة فى ذلك إلى قاعدتها البرية ، وسكانها ، وإلى بنية اقتصادية زراعية صناعية متوازنة . بل وإلي نظرية معقدة عن تفوق العنصر والسلالة ، تغلف بها أهدافها المضمرة فى تعويض مافاتها منذ الكشوف الجغرافية (Watkins,1964:12) . وجعلت من أفكار (النمو العضوي ، المجال الحيوى ، الثقافة الألمانية ، الدولة الجرمانية العظمى ، وغيرها) قاعدة لسياستها . وتوجهت – اولا – لإثبات وجودها بين الدول الأوروبية المجاورة (فرنسا ، الروسيا ، النمسا) ، ثم تجاوزت هذه الدائرة إلى ما وراءها ، ووجدت فى رجل اوروبا المريض (الدولة العثمانية) ، بغيتها ، فعمدت الي وراثة نفوذه فيما تبقى له ، وكشفت أوراقها تماما على مائدة مؤتمر برلين

(١٨٨٣م) وطالبت بنصيبها من المستعمرات ، مما تراه حقا لها . وربما تكون بذرة الحرب العالمية الأولى قد ألقيت فى هذا المؤتمر ، ليس فقط بما أوضح من تناقضات بين الدول الاستعمارية ، يستحيل التوفيق بينها ، بل وأيضا بما توجهت إليه - بعده - كل منها من وضع ما يكفل لها تحقيق كل أطماعها ، وليس بعضها ، وإذا كان التحالف الأوروبى الأمريكي قد هبط بالقوة الألمانية إلى نقطة الصفر مع نهاية الحرب العالمية الأولي .. إلا أن تحجيم هذه القوة قد اقتضى جولة ثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) .. والتى وإن أسفرت عن تدميرها وتقسيمها ، إلا أنها طهرتها من أوهامها وطموحاتها الباهظة ، برزت بعدها كقوة اقتصادية وحضارية لها وزنها .. قادرة على تحقيق وحدتها .

- وقد دخلت " اليابان " سباق القوة مع بداية القرن ١٩ م ، متلمسة أسبابها فى الإتصال بحضارة الغربية ، وبخاصة فى مجال الصناعة والتكنولوجيا ، ومحاولة تكرار نموذج القوة البريطانى من حيث اعتماده على الأسطول والمستعمرة ، وحققت فى مجال النمو الاقتصادى تقدما مشهودا فى اطار سياستها المعروفة بالوثبات التكنولوجية (مجلى : ١٩٧٧ : ٨٣) ، التى تتابعت مع نهاية القرن ١٩ ، ودخلت منجزاتها فى نسيج ثقافتها المتميزة فى جزرها النائية ، وتحالفت مع " المانيا " فى الحربين العالميتين ، لتحقيق ذات الأهداف الاستعمارية ،غير أنها - ايضا - قد تخلت عن اطماعها فى تكوين امبراطورية برية اسيوية ، وفى الهمينة على الباسيفيكى .. وذلك بعد ان انسحقت ذريا مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، ونزع السلاح عن جيشها ، غير أنها قد تجاوزت هزيمتها العسكرية بعدها ، مستندة إلى فعاليتها الاقتصادية ، وإلى ثقافتها الخاصة ، وتنظيماتها الداخلية ، فضلا عن تقاليدها المتصلة بتقديس العمل والاسرة ، واشعت بنموذجها على ظهيرها الأسيوى من كوريا الى سنغافورة فيما يشبه امبراطورية حضارية دون غزو أو قهر أو سيطرة (Dempster , 1970) .

- أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد اتبعت - بعد استقلالها - سياسة العزلة ، التى وضعها لها " مونرو " (١٨٢٣) ، وعكفت بعدها لنحو قرن كامل

على التوسع غربا ، حتى أطلت على الباسيفيكى بجبهة لاتقل أهمية عن جبهتها الأطلسية . ومكنتها الصناعة الآلية من تنمية مواردها بمعدلات عالية ، كما عوضتها عن نقص حجمها السكانى فى هذه المرحلة . وشدت الخطوط الحديدية أوصال بنيتها البرية الواسعة ، وتدفقت طاقاتها الإقتصادية على شبكاتها وأنهارها وبحيراتها ، ، وخرجت من حربها الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٤) متماسكة فى إطارها الفيدرالى . ووفرت لها عزلتها تكلفة المشاركة فى صراعات العالم القديم .. وهيمنت على أمريكا الوسطى واللاتينية ، التى أصبحت مع - كندا - بمثابة رصيدها الجيوستراتيجى ، وأحاطت بالباسيفيكى حتى وصلت إلى جزر الفلبين ، وتواصلت - بالهجرة - عضويا مع أوروبا عبر الأطلسى ، وعندما برزت فى الساحة - أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها - تبدت فى نموذج للقوة غير مسبوق ، يجمع داخل بنيته بين أسباب القوة البرية والبحرية معا ، فى كيان واحد متصل مدمج (رجب ، ١٩٨٥ : ١٠٢) .

- وقد صعدت " الروسيا " منحنى قوتها مع تبلور خصائصها القومية خلال فترة حكم " بطرس الأكبر " (١٦٨٢ - ١٧٢٥) ، وتوجهها الصناعى والعلمى نحو الغرب ، . وتجلى وزنها - خلال القرن ١٩ - مع توسعها شرقا حتى الباسيفيكى وجنوبا إلى البحر الأسود ، وغربا حتى بحر بلطيق ونهر الفستيولا (البطريق ، ١٩٨٢ : ٢٥٨) ، وخلال ذات القرن (١٩م) الذى أطلت فيه "الولايات المتحدة " على الباسيفيكى والأطلسى معا ، امتدت القيصرية الروسية فوق سيبريا وسهول أسيا الوسطى كلها (منبع قوة البر الرعوية خلال العصور الوسطى وما قبلها) ، وذلك مع فارق اساسى بين القوتين ، اذ بينما ورثت الولايات المتحدة خصائص حضارة غرب أوروبا الصناعية ، فقد بقيت " الروسيا " مقيدة إلى حضارتها الزراعية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وإذا كان التكوين السياسى الفيدرالى قد دفع بالولايات المتحدة نحو الازدهار فى أطرها اللامركزية ، فإن المركزية القيصرية فى " موسكو" لم تحقق ذات النجاح فى إدارة قاعدتها البرية الواسعة وإذا كانت الولايات المتحدة قد

تعرضت لأزمة طاحنة خلال حربها الأهلية خرجت بعدها متماسكة ، فقد طالت الاضطرابات الداخلية فى الروسيا ، وتواصلت دمدماتها طوال النصف الثاني من القرن ١٩ ، حتى انتهت بسقوط القيصرية وقيام الاتحاد السوفيتى على أنقاضها .

وقد سقطت القيصرية الروسية قبل نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٧) ، واتجه الاتحاد السوفيتى بعدها - ضمن إطار صارم من خطط التنمية - نحو آفاق العصر الحديث ، وتمثل الفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٣٩ فترة بنائه لقواعده الاقتصادية ، تبدت فيما اسسه من صناعات هيكلية ، وخاصة فى مجال الصناعات الأساسية الثقيلة ، وفيما مده من الشبكات الحديدية والطرق البرية ، وما شيده من سدود خزانات ، أنعشت طاقاته الإقليمية ، بالإضافة إلى تكثيف استثماره لموارده الطبيعية الهائلة (Dewdeney , 1971,82) الأمر الذى مكنه من الصمود أمام الزحف الألماني الصاعق أثناء الحرب العالمية الثانية ، بل وبرز بعدها كقوة رئيسية فى الساحة العالمية ، ورغم خسائره البشرية والاقتصادية الفادحة خلال الحرب فقد واصل برامجه التكنولوجية والاقتصادية ، وتمكن بعد أقل من خمس سنوات من نهاية الحرب ، من اللحاق بالولايات المتحدة كقوة نووية ثانية . بل وأن يدخل عصر الفضاء قبلها (١٩٥٧) مدعما مرتبته كقوة عالمية باستراتيجية واسعة النطاق ، لها أبعادها الايديولوجية والسياسية والاقتصادية ، تتقاطع دوائرها - فى انحاء العالم - مع دوائر نفوذ القوة الرئيسية الأخرى (الولايات المتحدة) ، وذلك بما يمارسه كل منهما من سياسة استقطابية لدول العالم ، ومن توجيه الضربات المباشرة وغير المباشرة (Kissinger,1967) ، تكرارا لعملية الصراع التى طالما سجلها التاريخ بين القوى الكبرى ، وحدد فى صفحاته نتائجها المؤكدة عن صعودها وهبوطها .

(١٠) وقد انجلت الساحة بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) عن تشكيل هرمي للقوى ، تتسنمه " الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى " ، وتشغل قاعدته الدول المعروفة بالنامية ، وبين القمة والقاعدة تتراتب بقية الدول

فى مستويات معقدة ، وقد اضيف الى معادلات القوة بعد هذه الحرب عنصر شديد الأهمية .. يتصل بما سبق ذكره ، ذلك هو عنصر " السلاح النووى " بأبعاده المتشابكة . وقد حققت " الولايات المتحدة " سبقا استراتيجيا فى هذا المجال ، وذلك حين أنهت الحرب بينها وبين " اليابان " باستخدامها لهذا السلاح . وقد لحق بها " الاتحاد السوفيتى " بعد نحو ثلاث سنوات (١٩٤٧) . ثم لحقت بهما بعض الدول الأخرى خلال الخمسينات (بريطانيا وفرنسا) . ونكون ما عرف بالنادى النووى ، وفى إطار الثورة التكنولوجية الراهنة تطورت آلة الحرب تطورا فائقا صبغت توازناتها بحسابات شديدة الحساسية ، وجعلت منها عملية مركبة من عشرات العوامل والعناصر المعقدة ، وذلك بأعتبار أن خسارة جميع الأطراف - حالة الحرب - مؤكدة وفادحة ، مما أدى إلى تسميتها بسياسة التوازن فى ظل الرعب Balance of terror (Kissingar, 1967:52) وهكذا تقتضى القوة الفائقة عند نقطة معينة تكلفتها الباهظة ، ففى حالة نشوب حرب نووية - كيفما تبدأ - فإن تقدير ضحاياها فى " الولايات المتحدة " يصل بهم إلى نحو ١٤٠ مليون نسمة فى أدنى التقديرات ، نظرا لشدة تركزهم فى مساحة محدودة نسبيا ، وأيضا لارتفاع الكثافة السكانية فى مراكزها الحضرية ، ويقدر عددهم فى " الاتحاد السوفيتى " بنحو ١٠٠ مليون نسمة ، لتوزعهم واتساع مساحته ، هذا فقط فيما يتصل بالضحايا البشرية ، عدا غيرها من صور الدمار الشامل لمناطق برمتها (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٥٤) .

- ورغم ما تنامت إليه حركة التحرر العالمى من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن طاقتها مالبثت أن تهافتت فى جملتها ، وامتصت القوى الكبرى نسبة مؤثرة من شحنتها ،وذلك بما استقطبته من هذه الدول حديثة العهد بالتحرر ، وبما هاودته من أساليب أختراقها من نقاط ضعفها ، بتدبير الانقلابات العسكرية ، واضرام الحروب الأهلية (نقطة الضعف السياسية) ، أو بشدها إليها بالمعونات والقروض ، وإبقائها على تبعيتها المالية (نقطة الضعف الاقتصادية) ، أو بغزوها إعلاميا وتعليميا (نقطة الضعف الثقافية)

أو بإغراقها بالأجهزة والأدوات المتطورة ، وإحباط قدرتها الابتكارية (نقطة الضعف التكنولوجية) وكونت هذه وغيرها - عروقا متكلسة فى تربتها ، وجلطت الدماء فى شرايينها ، وأعاقت للغاية من قوة اندفاعها ، ومن قدرتها الذاتية على النمو ، عكفت معها على ذاتها ، عاجزة عن التواصل والاحتشاد مع غيرها ، إن لم يكن بالنسبة لها جميعا فعلى الأقل بالنسبة لمعظمها (مجلى ، ١٩٧٧ : ٨٧) .

وهكذا يظهر " ميراث القوة " وقد آلت عناصره الاقتصادية والحضارية والتكنولوجية لعدد محدود من الدول ، بينما تقف الكثرة منها فى الساحة وبنياتها من هذه العناصر فارغة ، فهل هذا هو تشكيلها النهائى ؟ وماهى اتجاهات حركتها الرهنة ؟ وما هى أبعاد التناقضات القائمة بين هذه الدول التى ورثت القوة بعضها بعضا ؟ وبينها وبين الدول التى لا تحوزها ؟ وهل يمكن للأخيرة أن تجد سبيلها إلى " القوة " فى إطارها الحضارى الشامل ؟ وكيف يمكنها أن تتحرك نحوها ؟ وأن تحوز من عناصرها ما يحقق لها التفوق فى مجال من مجالاتها ؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التى عادة ما تطرح عند منعطفات التاريخ الحاسمة . وليست الإجابات - على اية حال - بمثل السهولة التى يمكن أن تطرح بها الأسئلة .

رابعا : القوة والتوازن

- بدون الخوض - ثانية - فى التاريخ البعيد أو القريب ، يمكن القول بأن الكشوف الجغرافية وتداعياتها (الثورات التجارية والصناعية والتكنولوجية) قد أدت إلى خط الانكسار الرئيسي فى البنية السياسية للعالم ، منذ ذلك الوقت وحتى الآن ، بما أدت إليه من خطوط المفارقة بين دوله ومجتمعاته . لقد برزت معها بعضها باستثمارها لمعطيات هذه الكشوف وتداعياتها ، بينما جمدت الاخرى على أوضاعها ، وربما تدنت عما كانت عليه قبلها ، بسبب تعرضها الطويل للاستعمار ، ونزح مواردها الطبيعية إلى خارجها ، وتعمقت الهوة خلال القرون التالية مع التوجه المكثف للدول البارزة نحو الصناعة والآلية . ومنذ

أمسكت هذه القوى بأعصاب القوة الحساسة (الصناعة + التكنولوجيا) فإنها لم تفلتها ، كما أنها لم تسمح - إلا بقدر محدود - بتسرب أسرارها إلى غيرها ، وشكلت بها حدودا صارمة بينها وبين الدول الأخرى المستنزفة ، وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد أنهت أوضاعا لترتيب القوى ، وتوزيع القوى في الساحة استمرت قرونا ، إلا أن تشكيلها الراهن لم يتغير من جذوره ، ولا من حيث ارتباطه بمعادلة القوة الراهنة المستندة إلى ركائزها المتداخلة من الصناعة والعلم والتكنولوجيا .

- وقد انطوت اتجاهات حركة القوة على عمليـــة استقطاب ثنائيـــة Bi-Polarity بالغة الحدة ، دارت رحاها في ساحة عالم مابعد الحرب الثانية . وإذا كانت القوى المنتصرة في هذه الحرب قد رتبت الساحة بعدها ، وأسست توازناتها على أنقاضها ، فالواقع أنها قد تجاهلت مبادىء التوازن(التعدد + التكافؤ + توزيع القوة) الأساسية ، واتجهت إلى ممارسة ذات السياسات (الاستقطاب + القوة المطلقة) القديمة ، هذه التي أفضت إلى الحرب على مر التاريخ (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٣٨) . ومن الناحية التاريخية فإن عملية التوازن قد انبثقت من تعدد المجتمعات والدول من ناحية ، ومن تنوع العلاقات بينها من ناحية ثانية ، وذلك بحكم مايتطلبه (التعدد + التنوع) من التوازن بالضرورة، وبحكم مايؤديان إليه منه أيضا . ويصعب تصور قيامهما (النظام + العلاقات) دون قاعدة من التوازن محلية أو اقليمية أو عالمية . وتظهر " الحركة نحو القوة " بمثابة أهم العوامل المؤثرة في التوازن ، بما قد تفضي إليه من الاخلال بشروطه وقواعده . فإذا لم تقترن هذه الحركة ذاتها ايضا بالتوازن ، اختلت اسسه ونتائجه معا ، وربما تصادمت أطرافه ، وبخاصة اذا ما انطوت هذه الحركة على هدف تحقيق " القوة المطلقة " بصورة من الصور (العمرى ، ١٩٥٩ : ٩٧) .

- وإذا كانت الأهداف من سياسة التوازن (تنظيم العلاقات الدولية + المحافظة على استقلال الدول + ارساء السلام) واضحة ، فإن مشكلاته تبدأ مع أهدافه المضمرة ، وبما يتبع في إقراره من أساليب ، وما تطمح اليه بعض

القوى من تحقيق نموذج القوة المطلقة ومن ثم انهيار دعائمه من التعدد والتكافؤ والقوة الموزعة ، وتتحدد خطوط المفارقة بين القوة الكبيرة والدول الصغيرة فيما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من توزيع غير متكافيء لعناصر القوة ومقوماتها ، وفي سعي القوى الكبرى لتحقيق نموذج القوة المطلقة بطاقة متضاعفة . وبقدر ما أدركت الدول الصغيرة أهمية أحتشادها ، وسعت إليه أيضا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فيما عرف بتجمعات الدول المحايدة أو غير المنحازة ، بقدر ما تصادمت مع سياسات الاستقطاب في الاتجاه العكسي ، فضلا عن الصراعات المحتدمة بين قوى الاستقطاب ذاتها . وعند هذه النقطة تكمن المعادلة الصعبة في الخريطة السياسية العالمية المعاصرة .

وإذا كانت سياسات " الاستقطاب " ترمي إلى تحقيق نموذج القوة في صيغتها المطلقة فقد أفضى بها ذلك إلى سبل مغلقة ، وذلك بالنسبة لجميع نماذجها عبر التاريخ (Watkins, 1964 121) . ومن هنا يقدم " التوازن " صيغة مناقضة للقوة المطلقة . ومن هنا تجيء جدارته في إعادة صياغة الساحة العالمية المعاصرة ، وتنبثق ضرورة البحث عن صياغة جديدة " للقوة والتوازن " بها ، من الاسباب والنتائج التالية :-

١ - ما أفضت إليه سياسات التوازن القديمة من حربين عالميتين مدمرتين .

٢ - ما أفصحت عنه سياسات الأستقطاب - بعد الحرب العالمية الثانية - من تطلع مؤكد نحو تحقيق القوة المطلقة ، واستحالة - أو صعوبة - التوفيق بينها .

٣ - استناد التوازن الراهن إلى ميزان الرعب النووي Balance of terror بأخطاره الماحقة وبما تواصل صناعة السلاح انتاجه من الأسلحة الكيماوية والجرثومية .

٤- عجز الدول الصغيرة عن تأكيد استقلالها ، وتعويض ما فاتها ، وتعثر خطواتها بين رحى الاستقطاب الطاحنة، أو في أغلال مديونياتها

٥- الانقسام الفادح فى البنية الاقتصادية للعالم إلى ما اصطلح على تسميته بالعالمين الفقير والغنى ، وانقطاع الحوار بينهما بسبب الهوة الواسعة، واختلاف المصلحة ، وإصرار الدول الغنية على استمرار سيطرتها على السوق العالمية ، بصناعتها وشركاتها وبنوكها وعملاتها ، تبعا لما سبق لها ترتيبه من أوضاعها .

٦- عدم التكافؤ فى توزيع عناصر القوة ومقوماتها ، وبخاصة فى مجال الصناعة والتكنولوجيا المتطورة ، بما يؤدى الى استمرار تعمق الانقسام فى البنية العالمية الراهنة .

وقبل الاشارة إلى ما طرح فى الساحة العالمية من صياغات مختلفة "للقوة والتوازن" ربما يكون من المفيد قبلهاتحديد أبعاد هذه المعادلة الصعبة فى الخريطة السياسية المعاصرة ، وذلك كما يلى :-

* تناقض أهداف القوة والتوازن بين القوى الكبرى ذاتها .
* تناقض أهداف التوازن بين القوى الكبيرة والدول الصغيرة .
* تناقض أهداف التوازن بين الدول الصغيرة ذاتها .

وتواجه القوى الكبرى تناقضاتها فى إطار ما أصبح يعرف بتوازن الرادع النووى ، فى نفس الوقت الذى تسعى فيه (وبالذات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) ، وبتكلفة باهظة ، نحو استقطاب مطلق للعالم ، ينهى توازناته الحالية المؤقتة ، بكل ما ينطوى عليه هذا السعى ذاته من احتمالات الحرب الجزئية أو الشاملة ، المحسوبة وغير المحسوبة. وتتبدى الاحتمالات الناجمة عن مثل هذا التوازن ، إما فى تبادل الضربات الجزئية (الحرب المحدودة) بينهما ، وما يمكن أن يتداعى عن تكرارها من نتائج يصعب حسابها ، وإما فى تقويض هذا التوازن المتوتر بمحاولة الحرب الشاملة ، حالة تيقن أيهما من إمكان تفادى الضربة الشاملة المضادة ، أو التقليل من آثارها ، وإما فى سعيهما المشترك نحو نزع شامل أو جزئى للسلاح (وبخاصة النووى) ، وتقنين

التناقضات بينهما بالاتفاقيات والمعاهدات ، وبالتالى استمرار الاوضاع التوازنية الراهنة إلى أجل غير مسمى، وإما بتخلى قوة منهما عن أهدافها .

- أما بالنسبة للتناقضات بين القوى الكبيرة والدول الصغيرة ، فإن الأولى تواجهها بسياسات تتراوح ما بن الاستقطاب والسيطرة المباشرة، بما تعمد إليه من ضم أكبر عدد من الدول الصغيرة إلى معسكرها ، مستغلة نقاط ضعفها السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية السابق تحديدها وعلى مدى التاريخ فمن النادر العثور على مثل واحد لقوة متفوقة أعطت غيرها ، دون أن تحقق من وراء ذلك فائدة ، بمقدار الفرق بين قوتها وقوته ، ومهما تسترت دعاوى القوة المتفوقة وراء شعارات براقة عن التعاون غير المشروط ، فلن يطول الوقت حتى تفصح هذه الشعارات عما وراءها . فالندية شرط من شروط العلاقات المتوازنة ، وليس من مصلحة القوى المتفوقة أن يتكاثر أندادها ، وإنما مصلحتها - التي تعيها جيداً - أن تستمر سيطرتها على الأضعف بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وأن تخترقه من نقاط ضعفه ، وأن تشده إليها بصفة دائمة (Kissiinger,1967:188) .

- أما بالنسبة للتناقضات بين الدول الصغيرة ذاتها ، فالواقع أن مايجمعها أكثر مما يفرق بينها ، ليس فقط باعتبار تعرض معظمها للاستعمار القديم في صورته المباشرة ، وتقارب ما خلفه وراءه من مشاكل حادة في بنياتها ، بل وأيضا باعتبار ضآلة ماالديها من عناصر القوة ، أو ضعف قدرتها على استثمار ما عندها منها ، وأيضا بحكم توجهها المتأخر نحو الصناعة والآلية . وليس المقصود بالدول الصغيرة ما قد يعنيه ذلك من قلة المساحة ، فرغم أهمية المساحة كرصيد عام للقوة إلا أن هناك دولا عديدة قد برزت على مر التاريخ بطاقة تفوق مساحتها (هولندا ، بلجيكا ، سويسرا ، الدانمارك وغيرها) . كما أن هناك عددا من الدول النامية كبيرة المساحة بالفعل (زائير ، تشاد ، النيجر ، وغيرها) . فالقوة ليست مقترنة بالمساحة بالضرورة ، ومن هنا فالمقصود " بالدول الصغيرة " هو " الدول الضعيفة " على اختلاف أسباب ضعفها ، وتتبدى ظواهر ضعفها الراهنة فيما يلى :-

* تخلخل بنياتها السكانية والاجتماعية وجمودها ، إما بحكم القصور الذاتي التاريخي الناتج عن ضعف مشاركتها في حركة التطور الحضارية العامة بعد الكشوف الجغرافية ، أو تأخر هذه المشاركة ، وإما بحكم خضوعها الطويل للاستعمار ، وإما نتيجة لما تضمنته حلولها السياسية المصنوعة - بعد استقلالها - من شروخ عميقة بين مناطقها ومجتمعاتها .

* تدني قدرتها على استثمار مواردها ، والاكتفاء باستغلالها في صورتها الخام ، إما بسبب ضعف قدرتها التمويلية ، أو تبعيتها الاقتصادية ، أو لنقص عمالتها المدربة ، أو لخضوعها لترتيبات سبق وضعها تعوق حركتها نحو الصناعة والآلية ، وتبقيها دولا مصدرة للخامات مستهلكة للمصنوعات .

* ضعف أجهزتها السياسية ، بداية من مراكز اتخاذ القرار إلى قواعدها التحتية وما بينها ، إما لحداثة عهدها بالاستقلال ، أو لوجود تنظيمات موروثة (القبيلة ..) مقاومة ، وبخاصة في حالة غياب " المصلحة العليا المشتركة " من تجمعها واندماجها في إطار الدولة الواحدة ، بالإضافة إلى ما يعانيه معظمها من نقص كوادرها الحكومية ، وخضوعها لنظم من الحكم غير محددة المسئولية والمساءلة .

* تهافت ثقافتها وضعف قابليتها للتجدد ، ونمطية برامجها التعليمية ، وقصورها عن تلبية احتياجاتها الفعلية للعمل والتنمية ، وتخلفها الفادح عن مسايرة التقدم العالمي العام ، وتبعيتها المادية أو المعنوية لغيرها من الثقافات الأقوى ، فضلا عن تمزق نسيجها الداخلي بين ثقافتها المحلية المتعددة (مجلي، ١٩٧٧ : ٩١ - ٩٤) .

لقد صبغتها هذه الظواهر بلون متقارب مهما تعددت ظلاله ، وجعلت منها عالماثالثا أو ناميا أو متخلفا . وأيا كانت التسمية فإنها تشير إلى عوامل ضعفها ، وإلى وجوه التقارب بينها ، وبالتالي إلى ضرورة أن تبحث لنفسها مجتمعة عن صياغة تناسب أوضاعها ، وليس أمامها إلا أن تدرك ذلك تماما ، وأن تواجهه باحتشادها ، والتعاون فيما بينها . فليست حاجتها للقوى المتفوقة

بأقل من حاجة الأخيرة لها ، بل إن نسبة هامة من تفوقها ، إنما يعود لضعفها . فضلا عن كونه قد تم في معظمه على حسابها . وفي الأخير فإن سبل التفوق الصعبة مازال مفتوحة أمامها ، سلكتها نماذج منها (الهند ، الصين ، كوريا وغيرها) وقطعت فيها شوطا يحتذي ، سواء من حيث تنمية مواردها الذاتية أو باحتشادها مع غيرها .

الصياغات المعاصرة للقوة والتوازن

تتعدد الصياغات المطروحة في الساحة العالمية حول العلاقة بين القوة والتوازن ، منطوية بالضرورة على إيجابياتها وسلبياتها ، وتتباين درجة ملاءمتها لكل طرف تبعا لأهدافها ، وبخاصة مع تجسدها الفعلي في هذه الساحة في صور شتى ونماذج متعددة ، وتعرضها لاختبارات الأحداث والمتغيرات والتطورات الجارية . ويمكن تحديد أهمها فيما يلي :

أ - الحكومة العالمية .

ب - المنظمات الإقليمية .

جـ - الكيان الكبير .

وفيما يلي إشارة لكل منها:

(أ) الحكومة العالمية

تراوحت أساليب التوازن - التي طالما مورست عبر التاريخ ، مابين التحالفات والتحالفات المضادة والتدخل المباشر وغير المباشر ، ونزع السلاح والتهدئة ، والتعويضات وتقسيم القوى ، بل والحرب بمستوياتها المتعددة (Morgenthau,1962:17) . وتلجأ الدول إلى اتباع ما يناسبها منها في إطار النظام الدولي في مرحلة معينة بما يتضمنه من شروط وعلاقات متغيرة . ورغم أنها قد أدت أحيانا إلى تحقيق نوع من التوازن والوفاق المرحلي ، فإنها قد أخفقت في إرساء القواعد الدائمة للسلام العالمي ، وأسفرت في نهاية الأمر

عن الحرب بشتى صورها والتى دعت أهوالها - وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى - إلى محاولة تجنبها ، وذلك بتقنين السلام العالمى ، وتمثل ذلك فيما أصبح يعرف بالحكومة العالمية ، التى تجسدت فى " عصبة الأمم " بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم فى " هيئة الأمم " بعد الحرب العالمية الثانية ، مستندة فى المرتين إلى (منع الحرب + إقرار السلام) كقواعد أساسية لها ، ووضعت لذلك من القوانين ما يكفل لجميع الدول التجمع فى إطارها ، لعرض قضاياها ومنازعاتها ، بحيث تكون هذه الحكومة مرجعا لها وحكما بينها ، ملتزمة فى ذلك بالقوانين الدولية بحذافيرها ، مما لا يجعل هناك مبرراً لمعاودة اتباع غيرها من أساليب التوازن الموروثة ، فهذه الصياغة القانونية للتوازن تجب ما قبلها ، غير أنها ايضا قد أخفقت كليا (عصبة الأمم) أو جزئيا (هيئة الأمم) لأسباب شتى فى تحقيق أهدافها ،، وبقيت أساليب التوازن القديمة سارية ، تمزق العالم وتنهكه ، وتبدد طاقته ، متجهة به إلى نهايتها (الحرب) المؤجلة ، التى تتابع انفجارها فى جميع انحاء العالم تقريبا ، بمعدل حرب كل سنة ، منذ مابعد الحرب العالة الثانية (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٥٢) ، معبرة فى كل مرة عن سريان هذه الأساليب وعن إخفاقها ، ومشيرة إلى " الحكومة العالمية " باعتبارها هدفا ضائعا يجدر العمل على استرجاعه ومعالجة ضعفه ، وإعادة ترتيب الساحة العالمية بما يناسبه .

وتتناقض سياسة " الاستقطاب " المتبعة مع وجود " الحكومة العالمية " مباشرة ، بما عمدت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من سياسة استقطابية ميدانها العالم باكمله ، وبغض النظر عن الأهداف المعلنة . فقد استثمرت القوتان الاوضاع المتردية لمعظم الدول حديثة التحرر من الاستعمار . واندفعت كل قوة منهما لتصبغ الساحة العالمية بما يناسب أهدافها . وعندما احتشدت الدول الصغيرة (مؤتمرات الحياد وعدم الانحياز) لاثبات ذاتها ، معلنة عن رفضها لعملية الاستقطاب الدائرة ، اخترقتها القوتان - كما سبقت الاشارة الى ذلك - من نقاط ضعفها ، ومع عدم تجاهل نجاح بعضها (الهند والصين وغيرهما) فى تحقيق نموذجه، إلا أن معظمها ما يزال عالما " ثالثا "

تفصله الخنادق من العالمين " الأول " (الرأسمالي) والثاني (الاشتراكي) ، ومايزال عالما " ناميا " متخلفا متنائيا ، فهل يمكن لحكومة عالمية أن تحقق أهدافها وهي تضم داخلها هذه " العوالم المتباينة " (العمري ، ١٣٩٦ هـ : ١٠٩) .

ومن هنا ينتقد البعض " الحكومة العالمية " باعتبارها وهما أو حلما ، ذلك لأن تفاوت القوة البالغ بين أعضائها ، يحولها إلى مجرد ساحة لممارسة أساليب التوازن القديمة لحساب الأقوى . وأن ماتهدف إليه من المصلحة " العالمية " العليا يتناقض مع المصالح الخاصة للقوى الكبرى ، هذه التي تعمل من خارجها بما يضعف من كفايتها وفاعليتها، بل ويضعها باستمرار في مواجهة عجلة الاستقطاب الدائرة بكل قوة . . ولأن الحكومة العالمية تفتقر منذ البداية إلى تجهيزات القوة المادية فإنها تخسر عند كل مواجهة من رصيد هيبتها المعنوية . وأفصحت عملية الاستقطاب عن توازناتها الخاصة في الساحة العالمية ، سواء في إطاراتها العسكرية (حلف شمال الأطلسي ، حلف وارسو وغيرها) أو في إطاراتها الاقتصادية (الكوميكون والسوق الاوربية المشتركة) . وهو ما يعني بكل وضوح أن العالم يتجه للانقسام وليس للوحدة . وهو ذات الاتجاه الذي قطعت سياسة التوازن القديمة فيه أشواطا ، وأنتهى الى " الحرب " بعد زمن طويل أو قصير . فالتوازن يبدأ من واقع منقسم ، ومن ثم تقيم اطرافه سياستها على هذا الأساس ، مستمرة في ذلك طالما بدأت منه . وإذا كانت عملية " الاستقطاب " قد جعلت من الحكومة العالمية وهما ..فإن الأهداف النهائية لهذه العملية هي من الأوهام أيضا . حيث أن ماتنطوي عليه من السعي وراء " القوة المطلقة " سوف يؤدي بها ، كما أثبت التاريخ ، إلى حرب حتما ، التي يتكر ر اندلاعها الآن في صورها الجزئية . ولكن " الحرب " في هذا العالم الصغير ، وبحكم الاستقطاب ذاته ليست قابلة للتجزئة ، ليس فقط لأن نتيجة كل حرب جزئية تدفع بالاستقطاب إلى مداه ، بل وأيضا بما تطورت إليه آله الحرب وتكنولوجيا السلاح ، التي أحاطت بالعالم براً وبحراً وجواً ، . وهكذا بينما تتراجع " الحكومة العالمية " ومعها حلم " عالمية السلام " تتقدم عملية

الاستقطاب منطوية على عالمية الحرب وليس هناك من وهم أشد من الحرب طريقا للهيمنة ، وليس هناك من حلم تكرر فشله عبر التاريخ أكثر من حلم " القوة المطلقة " فهل هذه نهاية المطاف بالنسبة للحكومة العالمية الثانية ؟

- الحقيقة أنه مادامت احتمالات " الحرب " واردة فإن ذات الأسباب التي دعت لقيام الحكومتين العالميتين الأولى والثانية ماتزال قائمة تتمثل في :

* واقع انقسام العالم إلى قوى متصارعة ، تسعى للهيمنة بحكم مبادئها الأيديولوجية والاقتصادية ، في مقابل العشرات من الدول المستضعفة .

* إن العالم في حالة حرب شبه مستمرة منذ الحرب العالمية الثانية . وإذا كان الرادع النووي قد منع نشوب الثالثة ، فالحقيقة أنه قد جزأها الى عديد من الحروب المعروفة بالمحدودة لاينطفيء أوراها .

* ان حركة الاستعمار لم تنته ، بل فقط غيرت من جلدها ، واندفعت بقوة أكبر بعدما تخلصت من عبء التكلفة الباهظة للسيطرة العسكرية المباشرة وأن المستعمرات ما تزال ترسف في قيودها ، تعاني من صنوف التخلف الاقتصادي والحضاري والثقافي بشتى مستوياتها .

فإذا كانت هذه الأسباب " تصارع القوى + الحروب + المنافسات الاستعمارية " هي مادعت لقيام الحكومة العالمية ، فإنها - باستمرارها -قد افضت إلى اخفاقها ، إلى جانب اسباب أخرى تتصل بالحكومة ذاتها هي :

* مانطوت عليه الحكومة - منذ البداية - من عدم المساواة بين اعضائها ، وذلك بما منحته لبعض اعضائها من مزايا خاصة (الفيتو) استخدمتها لحسابها ، وكرست بها نفوذها وسياستها .

* عدم تطهير الساحة العالمية من أوخام القرن ١٩ م وشروطه ، فاستمرت تلقي بظلالها فوق الساحة ، متمثلة في ممارسة الدول الكبرى لسياستها الاستقطابية الهادفة الي تحقيق القوة المطلقة ، مما أدى الى تراجع نفوذ الحكومة العالمية وتلاشي قوتها وهيبتها .

* إقرارها بالأوضاع الدولية الموروثة ، وضعف تصديها لها ، فاتخذت منها الدول الكبرى ستارا تحقق من ورائه أهدافها .

* قصور أجهزتها التنفيذية عن تحقيق أهدافها الأساسية (حفظ السلام ، منع الحرب) . بل وظهور بنيتها العامة بصورة أدنى قوة من بعض أعضائها ، فضلا عن أن النسبة الكبرى من ميزانياتها ، إنما توفرها لها الدول الكبرى الغنية ، بما يعنيه ذلك من تبعية هذه الأجهزة لها ، وتدخلها في قرارتها .

* ضعف قدرتها على ترجمة قرارتها عمليا ، خصوصا ما يتصل منها بقضايا العالم الثالث الأساسية (الغنى والفقر ، السلام والحرب ، التخلف والتنمية وغيرها) ، مما ضاعف من اتساع الهوة بينه وبين العالم المتقدم (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٦٥) .

وهكذا تظهر " هيئة الأمم المتحدة كخطوة نحو تكوين الحكومة العالمية ، باكثر منها نموذجا لها في صورتها المنشودة ، وتبقى أمامها خطوات عديدة لتمسك بخيوط القوة العالمية تماما ، وتعيد صياغة الساحة العالمية المعاصرة تبعا لمبادئها ، ولا تدع فيها مجالا للمناورة ، واتباع السياسات القديمة ، وتهيء لجميع اعضائها الفرصة لتلمس أسباب القوة ، وتحقيقها قدر طاقتها ، في إطار من التعاون والتفاعل والمساواة .

(ب) المنظمة الاقليمية

– وكما سبقت الإشارة ، فإن الدول الصغيرة ، قد اتجهت نحو حشد قواها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك إما بتكوينها لعدد من المنظمات الاقليمية في القارات الثلاث (افريقية ، أسيا ، أميركا اللاتينية) ، وإما بعقد المؤتمرات الإقليمية والعالمية ، بداية من مؤتمر باندونج (١٩٥٥) ، إلى مؤتمرات عدم الانحياز المتتابعة ، كما سعت إلى إجراء الحوار مع الدول الغنية، فيما عرف بمؤتمرات التجارة العالمية ، والحوار بين الجنوب والشمال (مجلي ، ١٩٧٧ : ٨٦) . غير أنها – لأسباب شتى – قد أخفقت في إثبات

قوتها بما يتناسب مع عدد دولها ، وعدالة مطالبها ، وإن أسفرت عن عدد من المكاسب القانونية يعتد بها ، من أبرزها ماورد فى برنامج " السلام والتعاون الدولى " لمؤتمر عدم الانحياز (القاهرة ١٩٦٤) عن (.. المجال الواسع للعمل من أجل القضاء على عدم التكافؤ فى العلاقات بين الدول الصناعية والدول النامية ..) ومن ثم فقد اتجهت نحو توضيح ضرورة تعديل الإطار القانونى للعلاقات الدولية الاقتصادية ، وتدعيم وكالات التنمية الدولية (البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، هيئة التنمية الدولية ، مجموعة البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى) ، إلا أن ذلك لم يتحقق بالدرجة الكافية ، فبرزت الدعوة إلى (.. تعديل أوضاع السوق العالمية ، والسعى نحو قيام اقتصاد عالمى جديد) ، وهو مطلب لاتحققه الحشود السياسية وحدها ، خاصة إذا ما تناوشتها الأيديولوجيات المتباينة ، وشرذمتها عمليات الاستقطاب العالمية ، ولم يبق منها سوى ما تضمنه إعلان الأمم المتحدة (١٩٧٤) من المبادىء القانونية :

* مبدأ السيادة المطلقة للدولة على مواردها الطبيعية .

* مبدأ رقابة الدولة على ما يستثمر فيها من رؤوس أموال أجنبية .

* مبدأ التعويض عن خسائر المستعمرات أثناء فترة الاستعمار .

* مبدأ ضرورة أصلاح نظام النقد الدولى لصالح الدول النامية .

* مبدأ مساعدة الدول النامية فى استثمار نتائج التقدم العلمى التكنولوجي .

وجميعها مما يصعب تحقيقه دون وجود " المنظمة الاقليمية " القوية. وقد دعت " الأمم المتحدة " فى إعلانها المذكور أيضا (.. إلى أن يقوم بين الدول النامية أكبر قدر من التعاون ، وأن تقوى الروابط الاقتصادية التكاملية والوحدوية بينها ، سواء على النطاق الاقليمى أو النطاق فوق الإقليمى) ، وهو ما يعنى ضرورة المنظمة الإقليمية كإطار يجمع بين عدد من الدول النامية ، وذلك باعتبارها الاتجاه المضاد الممكن لعملية الاستقطاب ، مع توثيق

الارتباطات بين هذه المنظمات الإقليمية ، باعتبار خلفياتها التاريخية المتقاربة، وتشابه مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية أيضا (العمري ، ١٩٣٦ هـ : ١١٤) ، وإذا كانت الدول النامية لم تنجح تماما فى تحقيق أهدافها فى بعض ما جربته منها (منظمة الوحدة الأفريقية ، منظمة دول عدم الانحياز ، منظمة القارات الثلاث .. وغيرها) فلأنها لم تشكل من نفسها تلك الجبهة المتماسكة ، القادرة على التصدى فى الساحة ، وفى مواجهة القوى الكبرى ، ولم تدعم مبادئها بما يلزمها من أجهزة تنفيذية تمنحها الفعالية ، وتنازعتها الأيديولوجيات وقوى الاستقطاب فشرذمتها ، والمنشود أن تنتهى موجة تراجعها الراهنة ، وأن تدرس بكل عناية تجاربها ، متجنبة سلبياتها ، ومستثمرة إيجابياتها ، ومطورة من أهدافها ، وواعية تماما بأنه لن يخلصها من ضعفها سوى تجمعها واحتشادها .

(جـ) الكيـــان الكبيـــــر

لعل من أهم ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية ، مايتمثل فى إثباتها عدم كفاية صيغة " الدولة " كإطار للقوة أو كأساس للتوازن ، ليس فقط بالنسبة للمستعمرات المتحررة التى أخذت هذه الصيغة عن مستعمريها ، وإنما كذلك للدول الاستعمارية القديمةولغيرها أيضا ، فقد واجهت جميعها نموذجا من احتشاد القوة (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى) يفوق أضعافا - كمية ونوعية - ماعرف قبله . وقد أدى ظهوره إلى اختلال التوازنات القديمة تماما ، وبخاصة مع اقترانه بسياسة استقطابية شملت العالم بأسره ، وبالنسبة للدول المتحررة فإن صيغة " الدولة " المنفردة أضعف من أن تقيها دوائر الاستقطاب وضغوطه ، وبخاصة مع افتقار معظمها لمقومات " الدولة " فى صورتها المعاصرة ، وأيضا ضعف بنياتها الداخلية الاقتصادية والسياسية والحضارية والتكنولوجية . وبالنسبة للدول التى فقدت مستعمراتها - أو غيرها - فقد تبدت بعد الحرب عارية من قوتها أو تكاد ، مدمرة أو شبه مدمرة ، وتلاشت توازناتها الموروثة مع تدنى قدرتها عن إقرارها . بل واجتذبتها هى ايضا قوى الاستقطاب إلى فلكها ، وبدت " الدولة المنفردة " صيغة متهاوية ، وغير مناسبة

لمواجهة الكيان الكبير . وفقدت بذلك جدارتها فى الاستمرار ، وكما وضعت "الدولة القومية" نقطة الختام للاقطاعية "عقب الكشوف الجغرافية ، فقد أصبح من المرجح أن يضع الاتجاه نحو "الكيان الكبير" نقطة ختامها هى أيضا .

وليس "الكيان الكبير" صياغة حيثة أو مستحدثة بحال ، قد عرفته الساحة العالمية - أياماً كان مقياسها - منذ أقدم العصور ، متمثلا فى صورته الامبراطورية عبر مراحل التاريخ (Holland, 1968:66). وقد سبقت الإشارة إلى ما تتفق وتختلف فيه مع الكيان الكبير فى صيغته المعاصرة . ويظهر نموذجه المعاصر فى عدد من الأشكال المتمايزة ، يمكن تحديدها كما يلى :

* تقدم "الولايات المتحدة" و "الاتحاد السوفيتى" أبرز أشكاله المعاصرة ، وذلك بعد مابين قرنين إلى ثلاثة من التكوين والاحتشاد ، وأيضا بما توافر لهما من مقوماته الاساسية .. التى سبق تحديد بعضها ، فضلا عن سعيهما إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من دول العالم إلى معسكريهما ، إما بواسطة الاحلاف العسكرية (الأطلسى ، وارسو) ، وإما من خلال تكوين المنظمات الاقتصادية الإقليمية ، أو بغير ذلك من الأطر السياسية والأيديولوجية .

* اتجهت مجموعة من الدول الأوروبية المتقدمة (المملكة المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا وغيرها) إلى تعويض ما فقدته من مزايا الكيان الكبير بعد تحررمستعمراتها ، وذلك إما بمعاودة تكتيلها فى أطر سياسية واقتصادية وثقافية معينة (الكومنولث البريطاني ، كتلة الشعوب الناطقة بالفرنسية) . وإما بالتجمع الإقليمى فيما بينها (السوق الاوروبية المشتركة) تمهيداً لوحدتها الكاملة ، وذلك استجابة منها لضرورات الحشد وشروط المنافسة .

* ثم هناك ايضا بعضها (استراليا ، كندا) ، قد توافرت لها بعض مقومات "الكيان الكبيرة (المساحة ، الموارد ، الصناعة ، التكنولوجيا) دون بعضها الاخر (الحجم السكانى الكبير ، وضوح الاستراتيجية ، المشاركة الفعالة فى التوازن العالمى) ، فبقيت فى منطقة الظل من نموذجيه الأشد قوة . .

وبينما تفتقر " اليابان " إلى معظم مقوماته فإنها قد عوضت ذلك بكفاية سكانها وتكنولوجيتها المتفوقة ، وبرزت في الساحة كيانا اقتصاديا كبيرا ، تتحرك نحوه معظم دول جنوبي أسيا وشرقيها ، وذلك رغم ماقيدته بها الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة من الناحيتين العسكرية والسياسية ، مما جعل منها نموذجا منفردا في خصائصه (Dempster,1970) .

- كما ورثت الساحة بعضا من أقدم نماذج الكيان الكبير (الصين ، الهند) وذلك بما يشغلانه من مساحة (الصين ٩٫٨ مليون كم٢) ، (الهند ٣٫٦ مليون كم٢) ، وبما يضمانه من سكان (الصين قرابة الألف مليون نسمة ، الهند ٧٥٠ مليون نسمة) ، ولكنهما مع اختلاف ظروفهما - لم يتطورا اقتصاديا وتكنولوجيا بالقدر المنشود ، بما يضاعف من نوعية هذا الكم المساحي والسكاني . وهما يسعيان - مع اختلاف الفكر والبرامج - إلى تعويض مافاتهما . ويقدمان - من وجهة نظر معينة - أبرز نماذج الكيان الكبير في العالم الثالث .

* ثم هناك هذه المجموعة من الدول التي توافرت لها - كمجموعة معظم مقومات الكيان الكبر ، (الدول العربية) ، بل هي قد حققته يوما ، ولكنها معوقة - لأسباب شتى عن معاودة تكوينه ، وإن قطعت في ذلك الاتجاه خطوة قصيرة ، وذلك بتكوينها منظمتها الإقليمية المعروفة " بجامعة الدول العربية " بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة .

* وأخيرا .. هناك العشرات من دول العالم الثالث ، في أفريقية وأسيا وأمريكا اللاتينية التي قد يحوز بعضها (البرازيل ، الكونجو ، زائير ، الأرجنتين) وغيرها ، مقومات الكيان الكبير من حيث المساحة والموارد ، ولكنها تفتقر إلى غيرها من مقوماته ، وقد اتجه معظمها للتجمع في أطر المنظمات الإقليمية الاقتصادية والسياسية ، ورغم ارتفاع موجة تقدمها نحو الاحتشاد لعقدين بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٦٥) فإنها قد عاودت تشرذمها تحت ضغوط الاستقطاب التي اخترقتها ، وتداعت - أو كادت - منظماتها شبه العالمية التي ضمت القارات الثلاث المذكورة ، بل وتقوضت - أو

أوشكت – منظماتها على مستوى القارة الواحدة أو مادونها . فهل هناك ثمة فرصة مازال متاحة أمامها لمعاودة احتشادها وتكوين كيانها الكبير ؟ أو على الاقل لتكوين عدد منها في أطرها الإقليمية ؟ (العمري ، ١٣٩٦ هـ : ١١٦) .

والواقع أن الاتجاه نحو الكيان الكبير يمثل تيارا معاصرا راسخا ، خاصة مع اختلاف صوره ومستوياته ودوافعه ، بما يكاد يعكس – في مجمله – جملة التناقضات في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية .

فهذه الكيانات ، وإن سعت لاتفاق مصالح أطرافها وإذابة الاختلاف بينها ، إلا أنها قد عمقت من خطوط الانقسام بينها وبين غيرها . فإذا جاز اعتباره تيارا تاريخيا – فهل يمكن التكهن بنتائجه ؟ وهل هو بديل للدولة ؟ أم الحكومة العالمية ؟ أم لكليهما ؟ وهل يمكن أن يمثل " الكيان الكبير " الصياغة المنشودة للقوة والتوازن في المرحلة الراهنة من تاريخ العالم ؟

الخاتمـــة

أولا : – لقد أوضحت دراسة " العناصر الأولية للقوة الحضارية " تباين مقوماتها من الناحية المكانية وتبدأ خطوط المفارقة بين المجتمعات مع تفاوت درجة الاستغلال لها ، ومن توجهها نحو الاستقرار ، وقدرتها على تحقيق الفائض ، وتوصلها لتكوينها السياسي المناسب ، وانطلاقها في مضمار القوة ، وبخاصة مع ما ينطوي عليه هذا التباين المبدئي (المكاني) من احتمالات القوة والضعف ، وما ينجم عنه من صور التباين الاقتصادية والسياسية والحضارية الأخرى ، ولايقتصر دور التباين على ما يؤدي إليه من نظم مختلفة ، أو على ما يقتضيه ذلك من قيام علاقات بينها ، وإنما أيضا إلى ما تدعو إليه ضروراته من قيام صياغة توازنية معينة ، تحفظ للنظم استقلاليتها وتحقق للعلاقات تدفقها .

ومع تعدد " مقومات القوة " وتباين توزيعها المكاني ، فإن " تحقيق القوة

المطلقة " يصبح هدفا مستحيلا ، إلا لمن يحوز العالم بأسره ، ويظهر الممكن متمثلا فى تحقيق الدولة لقدر من التفوق فى مجال أو أكثر ، حسبما يتهيأ لها من موارد طبيعية ، ومهارات بشرية ، أو من غير ذلك مما يتاح لها استثماره وتطويره إلى مداه ، واضعة فى اعتبارها ما يبعثه التفوق - عادة - فى هذا المجال أو ذاك ، من انتعاش عام فى غيره أيضا ، وهى العملية التى من شأنها أن تشحن بنيتها بطاقة من الحيوية الشاملة ، أو ماهو أقرب لذلك ، ولأن تفصيلات مجالات التفوق لاتعد ولا تحصى ، فإن السعى نحوها ، والتطور فى مضمارها لايدعو للصدام ، بل يهيء للتفاعل والتعاون ، وتبادل الخبرات والمعطيات ، فى إطار من السلام ، باعتباره - السلام - الغاية النهائية المنشودة من العلاقات الدولية فى كل زمان ومكان .

ثانيا : - وأوضحت دراسة " نماذج القوة والتكوين السياسى " تعدد نماذج القوة عبر التاريخ ، تعددا يقترن بتنوع مقوماتها وأوعيتها السياسية . وإذا كان لكل مرحلة تاريخية نموذجها الأكثر بروزا ، فإن نهايته تعنى أيضا أنه لاوجود للقوة المستمرة أبدا ، وبأن احتمالات بزوغ قوى جديدة قائمة ابداً ، وبأن الصياغة الراهنة للقوة ليست أبدية ، وبأنه يمكن لهذه الكثرة من الدول الضعيفة أن تتلمس لنفسها سبيلا من سبل القوة الحضارية ، تدعم به وجودها ، وتؤكد استمرارها .

وتشير بعض الدراسات الجيوستراتيجية المعاصرة ، إلى مبدأ " توزع القوة " باعتبارها حلما نظريا يفتقر إلى الواقعية وإمكانية التحقق . غير أن هذا المبدأ لايعنى تساوى أنصبة الدول تماما من القوة . بل يعنى حقها فى استثمار نصيبها منها إلى مداه ، وبما يكفل لها المشاركة فى التطور الحضارى العام ، وذلك دون اعاقة أو مناوأة من غيرها . حيث أن من شأن الكيفية المرتفعة المستوى للاستثمار (التكنولوجيا) أن تعوضها عن نقص المساحة والموارد والسكان ، وبخاصة إذا لم تجهض محاولاتها أولا بأول نحو تكثيف استغلالها لمواردها ، ورفع كيفيتها ، ومن هنا فإن الاقرار بمبدأ " توزيع القوة " إنما يعنى واقعيا الإقرار بمبدأ " توزيع التفوق " ، ليس فقط باعتباره

حقا عادلا لجميع الدول ، بل وأساسا بحكم التوزيع الجغرافي لعناصر القوة في أنحاء العالم .

ثالثا :- وأوضحت دراسة " حركة القوة " بأن ماوزعته الجغرافيا قد جمعه التاريخ - وبأن التفاعل الحضارى بن نماذج القوة المتزامنة ونماذجها المتتابعة، قد جعل منها ميراثا عاما لجميع الدول والمجتمعات ، لايدعيها أيها لنفسه ، ولاينكر أهمية حلقة منها منكر وإذا كان من حق الدولة أن تستثمر نصيبها من المكان إلى مداه ، فإن التاريخ الإنساني كله لها أيضا ، وبخاصة ما يتصل منه بدعم حركتها نحو التفوق ، كما توفرها لها انجازاته التكنولوجية ، وإلى آخر صورة معاصرة لها ، وإذا كانت الحركة الأخيرة للقوة - بعد الحرب العالمية الثانية - قد أسفرت عن تشكيل هرمي للقوى تتسنمه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وتشغل قاعدته الدول المعروفة بالنامية ، بينما تتراتب بقية الدول في مستويات معقدة من التفوق والبروز ، فقد تطلعت كل من القوتين الرئيسيتين نحو إعادة صياغة العالم تبعا لمشيئتها وعلى صورتها ، خاصة وقد خلت الساحة لهما ، مع تراجع القوى القديمة ، وظهور الدول النامية منهكة تماما ومستنزفة . فتلقفتها قوى الاستقطاب بوعودها وأفكارها وقروضها ومعوناتها ، محاولة ابتلاعها بصورة لا تختلف في جوهرها عما تعرضت له قبل تحررها . وأفصح تجليهما في الساحة بمثل هذه القوة عن قصور " الدولة المنفردة " على التصدى لأيهما ، بل وعن تنحية الحكومة العالمية الثانية عن مكانتها ، وإخفاقها في محاصرة حالة الاستقطاب الحادة الجارية في الساحة العالمية ، هذه الحالة التي تنطوى على ذات النوازع المؤدية للحرب ، بما تسعى إليه القوتان من تحقيق القوة المطلقة ، وبما دخلتاه من سباق معروفة نتائجه مسبقا . وليس السباق نحو التفوق والقوة الحضارية مكروها في ذاته ، بل هو من الحقوق المشروعة لكافة المجتمعات والدول . وتبدأ كراهته مع تحوله عن أسسه وشروطه ، واتجاهه للاستئثار بكافة مقومات القوة والتفوق ، مايوجد منها لديه وماهو عند غيره ، وإستخدامه لكافة أساليب الاجهاض والاحتواء والاختراق في إضعاف الدول الأخرى التي لا تستطيع مواجهته ، وفي تجاهله

لقواعد القوة المقترنة بالتوازن ، مما يدفع بهما للحرب بمقياس لم تعرفه البشرية من قبل .

رابعا : وأوضحت دراسة " القوة والتوازن " أن التوازن المستند إلى مبادئه إنما يقدم الصياغة المناقضة للقوة المطلقة ، ومن هنا جدارته في إعادة صياغة الساحة العالمية الراهنة . وإذا كانت الحروب جميعها - وبخاصة الحربين العالميتين الأخيرتين - قد أفصحت عن استحالة الحرب ذاتها ، خصوصا بين الأطراف التي تحوز آلة الحرب في أعلى مستوياتها . ومن استحالة الهدف (القوة المطلقة) ووسيلته (الحرب) تنبثق حتمية البحث عن استراتيجية عالمية متوازنة ، تستند إلى ما أوضحه تاريخ العالم من شروط ، وما حددته ساحته من قوانين ، والتي تتمثل في توزيع القوة تبعا لتوافر مقوماتها في انحاء العالم (مبدأ توزيع القوة) وفي أن لكل قوة حدودها التي لايجدر بها أن تتجاوزها (مبدأ حدود القوة) ، وفي حق كل دولة أن تسعى نحو القوة - في مجال أو أكثر - حسب مواردها ومهارات سكانها ، والوصول إلى ما تطمح إليه من البروز والتفوق (مبدأ التفوق) ، وذلك في إطار متكامل من القانون الدولي يمنع الحرب الجزئية وغير الجزئية بفرض العقوبات لرادعة على المعتدى (مبدأ منع الحرب) ، ويقر السلام الدائم بين الدول (مبدأ السلام) ، وتتجلى أهمية هذه المبادىء في ارتباطها بضرورات المرحلة الراهنة من تاريخ العالم ، كما تبدى حتمية التوجه نحوها من تراث القوة الطاحن ، كما أفرزته نماذجها عبر التاريخ .

وتوضح الصياغات المطروحة المعاصرة (الحكومة العالمية - المنظمة الاقليمية، الكيان الكبير) بأن حلم " العالم الواحد " ما يزال أبعد منالا مما تهيئه له أوضا ع العالم الراهنة ، وبخاصة ما تثخن يه بنيته من انكسارات وشروخ حضارية واقتصادية عميقة ، وما يعكسه توزيع القوة في أنحائه من تفاوتات حادة . وتبقى المشكلة بكل أبعادها قائمة ، متمثلة أساسا في استمرار انقسام العالم إلى عوالم متباينة من ناحية ، وفي احتمال قيام الحرب بصورة متكررة من ناحية ثانية . فهل يمكن مواجهة ذلك (الانقسام + الحرب)

بتأسيس حكومة عالمية ثالثة ، تحتوى - هذه المرة - احتمالات الحرب قبل وقوعها ، ولاتكون لاحقة لها مثل الحكومتين الأولى والثانية ، حكومة تسهم فى تشكيلها ووضع قوانينها - بصفة أساسية - الدول النامية ، وتضع لها من الفعاليات التنفيذية ما يمكنها من تحقيق أهدافها ، مستفيدة من كل تراث الماضى وخبرته ، ومتجنبة أخطاء تجاربه ، ومعتمدة تماما على نفسها ، فليس هناك من وهم أخطر من تصورها باحتمال مساعدة القوى الكبرى لها دون أن تتقاضى ثمن ذلك ، وأن تحقق من ورائه ربحا بمقدار الفارق بين القوتين .

المراجع العربية

أبو زيد ، أحمد " التطورية الاجتماعية " ، الكويت : مجلة عالم الفكر ، العدد ٤ ، ١٩٧٣ .

البطريق ، عبد الحميد التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ .

حمدان ، جمال استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٨ م .

رجب ، عمر الفاروق . " قياس قوة الدولة .. دراسة في جغرافية القوة " الكويت : المجلة العربية للعلوم الانسانية ، العدد ١٩ ، صيف ١٩٨٥ م .

سطيحة ، محمد محمد " الوجود الصيني في جنوب شرقي آسيا " ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥ يناير ١٩٦٩ م .

العمري ، أحمد سويلم . أصول العلاقات السياسية الدولية ، القاهرة : مكتبة النهضة ، ١٩٥٩ م .

العمري ، بكر عمر . المنظمات الإقليمية ، ظهور نظام ثلاثية الأقطاب للقوة العالمية ، جدة : مجلة الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، عدد محرم ١٣٩٦ هـ .

فهمي ، نعيم زكي . طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب في أواخر العصور الوسطى ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .

مجاهد ، حورية توفيق " سياسة توازن القوى " القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧١ م

مجلي ، ساطع . " الدول النامية ومفهوم النمو " دمشق : المجلة الجغرافية السورية ، حزيران ١٩٧٧ م .

محمود ، حسن أحمد . الاسلام والحضارة العربية في آسيا الوسطى بين الفتحين العربي والتركي ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ م .

المراجع الاجنبية

Aron, Raymond	"Main Currents of Sociological Thought" , Penguin-Book, London: 1965 .
Buchanan,K .	" The Chinese People and The chinese Earth" Heffer, London:1966.
Burton,J.W.	"International Relations : AGeneral Theory" , Cambridge University Press,1967 .
Carter, F.W.	" AClassic City State" Heffer, London: 1972 .
Cox.K.R.	" Power and Politics in the City: Ageographical View" Heffer, London:1975 .
Dempster, P.	"Japan advance" , Heffer, London: 1970 .
Dewdney, J.C.	" AGeography of the soviet Union " , Pergamon Press, Oxford :1971.
Hart Well.R.M.	" Economic Change in England and Europe, 1730-1830"? In , The New Cambridge Modern History:,C.W.crawly, ed. Cambridge University press,1963 .
Holland, Henry, M.	" Politics through Literature" , Prentice-Hall, N.J. 1968 .
Holmyard, Singer, F.D.	" AHistory of Technology" Vols, 1-V, Oxford, .London : 1954,
Huntington, F.	Mainspring of Civilization, NY, 1958
Kissinger, H.	" Nuclear Weapons and Foreign Policies", Graden City, NY.1967 .
Losch,August	" The Economics of Location, New Haven , Yale University Press, 1954 .

Morgruthau, Hans J. " Politicals among nations" , Alfred A.Knoff, N.J.1962 .

Prescott I.R.N. " The Political Geography of the Ocean" . Halsted Press . John Willy . soms, Inc., NY 1975 .

Seabury,Paul " Balance of Power" , Berkeley, California University of California Press. 1965 .

Self,P. " Cities in Flood " , Faber , London : 1961 .

Steward,J.H. " Theory of Culture Change" , University of LLLionios press, Urbana: 1955 .

Warren,K. " British Heavy Industary Since : 1800" Heffer, London : 1975

Watkins, Fredrick,M. " The Age of Ideology : Political Thought, 1750-The present," Prentice - Hall, N.J. 1964 .

White,L.A. " The Evolution of Culture" , Mc-Graw Hill . Co., NY . 1959 .

Zagari,Mario " Free Trade and Economic Development Between Africa and Europe", L'Egypte Contempraine, Cairo : January 1971 - PP.5-16.

الدراسة الثانية

نظريات قوة الدولة

مقدمـــة

يمكن القول ببساطة - بأن السؤال الأساسي المطروح في نظريات قوة الدولة إنما يتصل بأهمية المزايا المكانية (الجغرافية) في هذه القوة ، سواء ما تحوزه الدولة من هذه المزايا ، أو ما يمكن أن تضيفه إليها سلما أو حرباً . فالسؤال الأساسي - إذن - هو عن العلاقة بين القوة والجغرافية ، وليست الاجابة بمثل بساطة السؤال بحال من الأحوال ، ليس فقط لأن " الجغرافية " متعددة العناصر للغاية ، بين طبيعية وبشرية واقتصادية وحضارية ، أو لأن "القوة بالمعنى الحضاري الشامل - متعددة المستويات والظلال ، بل - وأيضا - لأن هذه العلاقة - بين الجغرافية والقوة - تظهر متغيرة أشد التغير ، في إطار الحركة التاريخية العامة لتجسد " القوة" في نماذجها المختلفة عبر التاريخ .

وتهدف هذه النظريات إلى التوصل لمجموعة العوامل الأساسية الأقرب للاستمرار ، هذه التي تؤدي إلى نموذج الدولة القوية بخصائصها الحضارية الشاملة ، ليس فقط من أجل تحديدها نظريا ، بل وأيضا لاستثمارها وتطويرها عمليا ، ورغم أن الجغرافية (المنطقة + الموارد + السكان) تتضمن النسبة الكبرى من هذه العوامل ، بحيث تكاد تقدم القاعدة الاساسية لنظريات القوة ، إلا أن التاريخ (الزمن ، التغير ، التطور) يتدخل ليمنح هذه القاعدة الحيوية والظلال والمستويات بل والاستثناءات أيضا ، خاصة على هذا المنحنى الفريد من تطور العلم والتكنولوجيا والاختراع والابتكار ، بحيث يمكن القول بأنه إذا كانت " الجغرافية " تقدم القاعدة لهذه النظريات ، فإن "التاريخ " يمنحها النماذج ، وتؤدي " التكنولوجيا منذ الأداة الحجرية (وحتى مركبات الفضاء)

دور العامل المحرك لها جميعها ، وهكذا يمكن القول - ببساطة مرة ثانية - بأن مكونات هذه النظريات الاستراتيجية . إنما هى هذه الثلاثية المتضمنة " الجغرافية " + التاريخ + التكنولوجيا " .

ومن بين عناصر " الجغرافية " يظهر تأثير عوامل (توزيع اليابس والماء ، الموارد ، السكان) أشدها حسما فى مجال البحث عن العلاقة بين الجغرافية والقوة . ومن بين تيارات التاريخ الحافلة ، تتجلى نماذج القوة الإقليمية والعالمية كتعبير متجسد لهذه العلاقة ، هذه النماذج التي تخضع للتحليل ، بحثا عن مكونات وعوامل القوة فى بنية كل منها ، للاجابة عن السؤال المطروح :

لماذا هى بالذات التى بزغت دون غيرها ؟

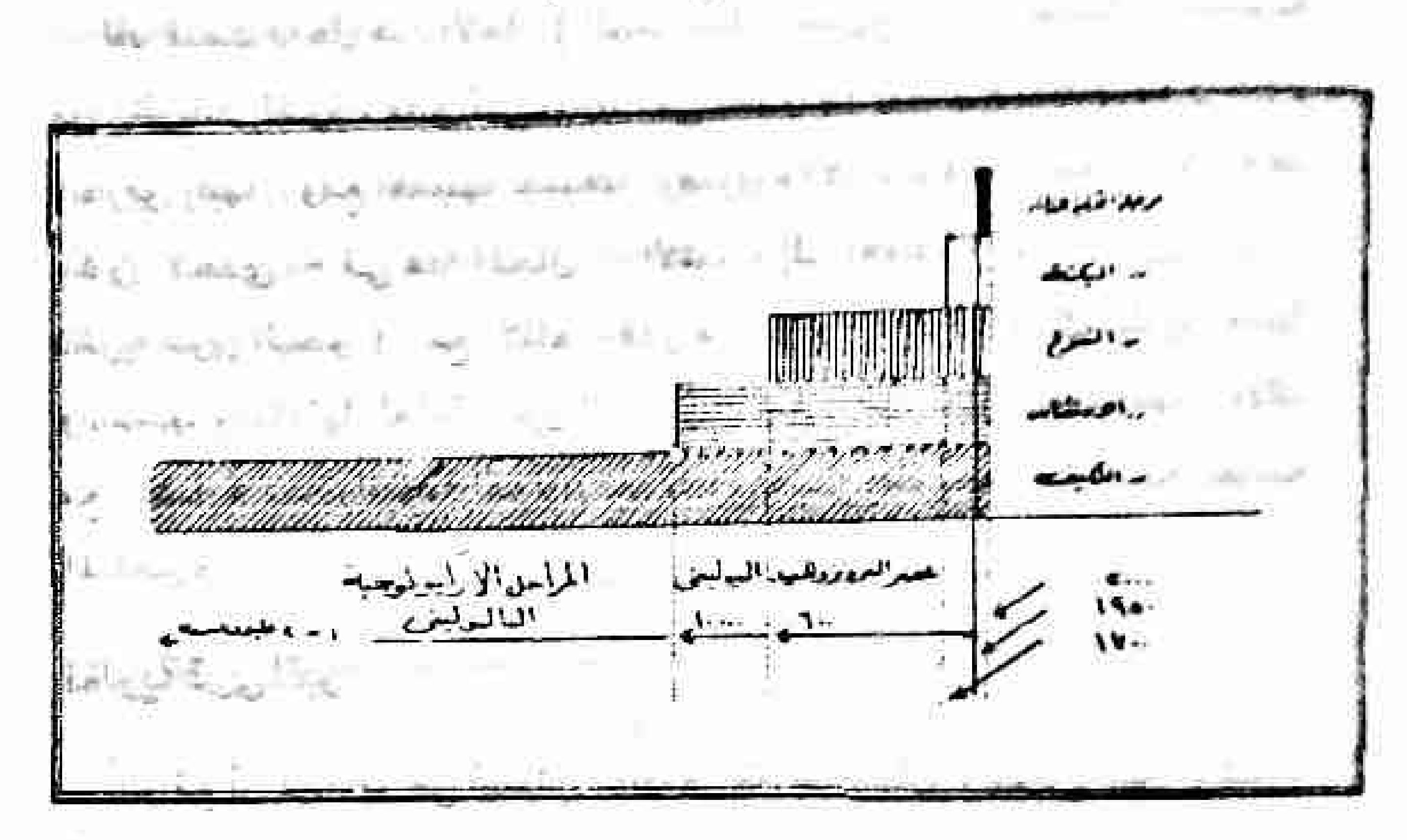
وما هى المزايا التى تجمعت لها ، وتفاعلت بها ، بحيث برزت فوق المستوى العام للتاريخ ؟

وماهى الاساليب التي اتبعتها وساهمت فى تحقيق ذلك ؟

ثم - وربما أخيرا - لماذا قدر لمعظم هذه النماذج أن تفقد تدريجيا قوة اندفاعها ؟ وأن تضعف التفاعلات الايجابية داخل بنيتها ، وأن تتلاشى مزاياها فجأة أو على مراحل ؟ وأن تتدنى مرتبتها وتنحدر عن مكانتها ، وتتحول - أحيانا - إلى نموذج عكسى لما كانت عليه ؟

أماَ التكنولوجيا - التى قدمت أدواتها للسلم والحرب معا - فإن تأثيرها يتجلى عند نقاط التغير الأساسية ، سواء بالنسبة لما أدت إليه من فائض وازدهار عند بعض المجتمعات دون الاخرى . أو بالنسبه لما تضمنه من تطوير لأدوات الحرب عند بعضها الآخر ، أو بالنسبة لما أدت إليه من سيطرة على عنصرى المكان (المسافة) والزمان (السرعة) براً وبحراً ، عند بعض

المجتمعات بدرجة تفوق غيرها (المواصلات) ، أو بالنسبة لتشكيل الخامات واستغلال الطاقة (الصناعة) ، أو في غير ذلك من خطوط المفارقة بين المجتمعات البشرية من هذه الناحية . (شكل ١) .



شكل (١) المراحل الحضارية التكنولوجية حسب هانز كارول

لقد قدمت خطوط المفارقة التكنولوجية هذه (الفائض ، أدوات الحرب ، المواصلات ، الصناعة) باستمرار أهم أسباب الصراع بين هذه المجتمعات ، وذلك بما هيأته لبعضها دون الآخر - أو بدرجة تفوقه - من أسباب القوة والبروز ، ويستحيل - آخر الأمر - تفسير العلاقة بين الجغرافية والقوة ، دون الرجوع باستمرار الى خطوط المفارقة التكنولوجية هذه ، أو دون الرجوع إلى ما سبقته - كعوامل محركة - من نقاط التغير والتحولات التاريخية ، وما أدت إليه من مستويات للقوة فى خريطة العالم ، قديمه ووسيطه وحديثه،وذلك مع عدم تجاهل أهمية اقتران التكنولوجيا بنواحى ثقافة معينة تمنحها معناها ، وتحول بينها وبين التحول إلى مجرد أدوات للقوة بمعناها العدوانى العسكرى الضيق ، بل وتضيف إليها من الدلالات ما يجعل منها - التكنولوجيا - تراثاً ورصيداً

انسانياً عاماً ومتجدداً .

نظريــات القـــوة

لقد قدمت داخل هذا الاطار (الجغرافية ، التاريخ ، التكنولوجيا) مجموعة من نظريات القـوة ، هذه التي نبحث في أصولها وتشرح نماذجـها وتحدد الطريق إليها ، ومع أهميتها جميعها وضرورة الالمام بتفصيلاتها ، إلا أنه قد يكون الأجدى - في هذا المجال - الاشارة إلى أهمـها (نظرية قوى البر ، نظرية قوى البحـر) ، مع الالمام - قدر ما يتاح - بمقومات كل نظرية منها وأسسها ومبادئها العامة ، دون الخوض - هنا - في غمار تفصيلاتها ، وذلك مع الاشارة لاستراتيجية التوازن بين القوى فــي الخريطة السياسية العالمية المعاصرة .

نظرية قوى البر

الواقع أن التفكير في أسباب " القوة " قد بدأ مبكرا ، حيث تظهر الاشارة إلى مقـومـاتها وعـوامـلها في النقوش والبرديات الفـرعـونيـة ، وفي وصـايا حامورابي وقوانينه ، وفي الاعراف المتوارثة لدى القبائل الصـحـراوية الرعوية ، ثم بمستوى عال من النضـج والتكامل عند فلاسفة الاغريق (خاصـة أفلاطون وأرسطو) . وأدركت المجتمعات البشرية - بدرجات متفاوتة من الوعي - أن هناك مقومات عامة للقوة ، وأن السبل إليها متعددة ، وأن الدوافع إليها معقدة ، قد تبدأ من الفرد ذاته وتنتشـر بين المجتمع ، لتسعى السلطة - أيا ماكان شكلها - إلى تحقيقـها ، واتخذت الحركة إليـها - أي إلى القوة - اتجاهات عديدة منذ وقت مبكر ، تراوحت ما بين السلم والحرب كاتجاهين أساسيين لها، وذلك بكل مـا بينهمـا - السلم والحرب - من ظلال ، ووجـد كل اتجـاه منهما مـايبرره ويشحذه من الفكر والفلسـفة ، وتجسـدت نماذج القوة المبكرة في

مناطق الحضارات الزراعية المرتبطة بأحواض الأنهار فى مصر والرافدين والصين وغيرها ، فقد حققت هذه الحضارات مستوى انتاجيا ، حقق لها قدرا من " الفائض " دفع بها نحو البروز فوق المستوى المعيشى العام لبقية المجتمعات البشرية الاخرى المعاصرة لها ، ورغم تعرضها - عامة - لغزوات عاصفة من جيرانها الأقل كفاية وحضارة (من الصحراء ومن الجبل) ، إلا أنها - فى معظم الاحيان - كانت تؤكد بروزها الاقتصادى والحضارى ، بنوع من التوسع فى تخومها ، إما ردعا لجيرانها أو تعبيرا عن قوتها ، أو تحت دوافع اقتصادية معينة .

وكونت هذه النماذج المبكرة للقوة - فى مجموعها - الأساس النظرى والتاريخى ، لما عرف بعد ذلك باستراتيجية القوى البرية ، هذه التى تستمد قوتها من (قاعدتها الأرضية ، مواردها الكافية ، تحقيقها للفائض الانتاجى ، كثافة مجتمعها السكانى) ، ثم هى تنطلق فى مضمار " القوة " بمقدار مايتجمع لها من هذه العناصر ، وماينتج عن كل ذلك من تفاعلات وتداعيات ، داخل إطار من السلطة المركزية (الفرعون ، الامبراطور) ، غالبا ماتدفع بها نحو الخارج ، كقوة بارزة محلياً وإقليمياً وأحياناً عالمياً ، غير أنها قد بقيت - غالبـاً - فى إطارها البرى ، نادراً ما تتجاوزه إلى المياه المحيطة ، أو إلى ماوراءها ، وقدمت لها السواحل والجبال وغيرها من خطوط المكان الطبيعية حدودها السياسة الأخيرة ، هذه التى لاتتجاوزها إلى ماوراءها إلا فى حدود ما يعرف بالملاحة الساحلية، الموازية والقريبة من خط الساحل ، وإذا كانت بعض هذه القوى (مثل مصر) قد واصلت علاقاتها البحرية مع جيرانها (خاصة الشام) منذ وقت مبكر ، مستندة فى ذلك إلى تقدم معين فى صناعة السفن ، فإن الملاحة النهرية كانت هى الأكثر شيوعاً فى بقية هذه الحضارات، وفى مصر ايضا ، فالأنهار التى قدمت المياه الكافية اللازمة لزراعة متقدمة فى أحواضها ، فإنها قد وصلت بين مناطقها بوسيلة نقل فعالة ورخيصة ، مدعمة

من درجة السيولة الاقليمية بشحنات مستمرة من الحركة والحيوية داخل بنيتها المكانية ، وغالباً ما كانت هذه القوى البرية تميل لحيازة مجرى النهر برمته ، من منبعه الى مصبه ، كجزء هام من استراتيجية قوتها ، فضلا عن كونها من أهم ضماناتها .

ومع تزايد الفائض الانتاجي المتراكم لدى هذه القوى الزراعية البرية ، امتدت خطوط التبادل التجارى إلى مسافات أطول ومناطق أبعد لتصريفه ، مما أدى إلى تزايد عدد المحطات والاسواق على طولها ، وإلى إتساع أبعاد التجارة والتبادل ، وإلى ظهور هذه المجموعة من المدن المتفرغة للوظيفة التجارية ، وغيرها من الوظائف الحضرية ، والساعية إلى تطويرها بكافة الوسائل ، خاصة في مجال البحث الدائب عن مناطق جديدة للتبادل ، فيما وراء هذه الخطوط المكانية التى حاصرت قوتها طويلا .

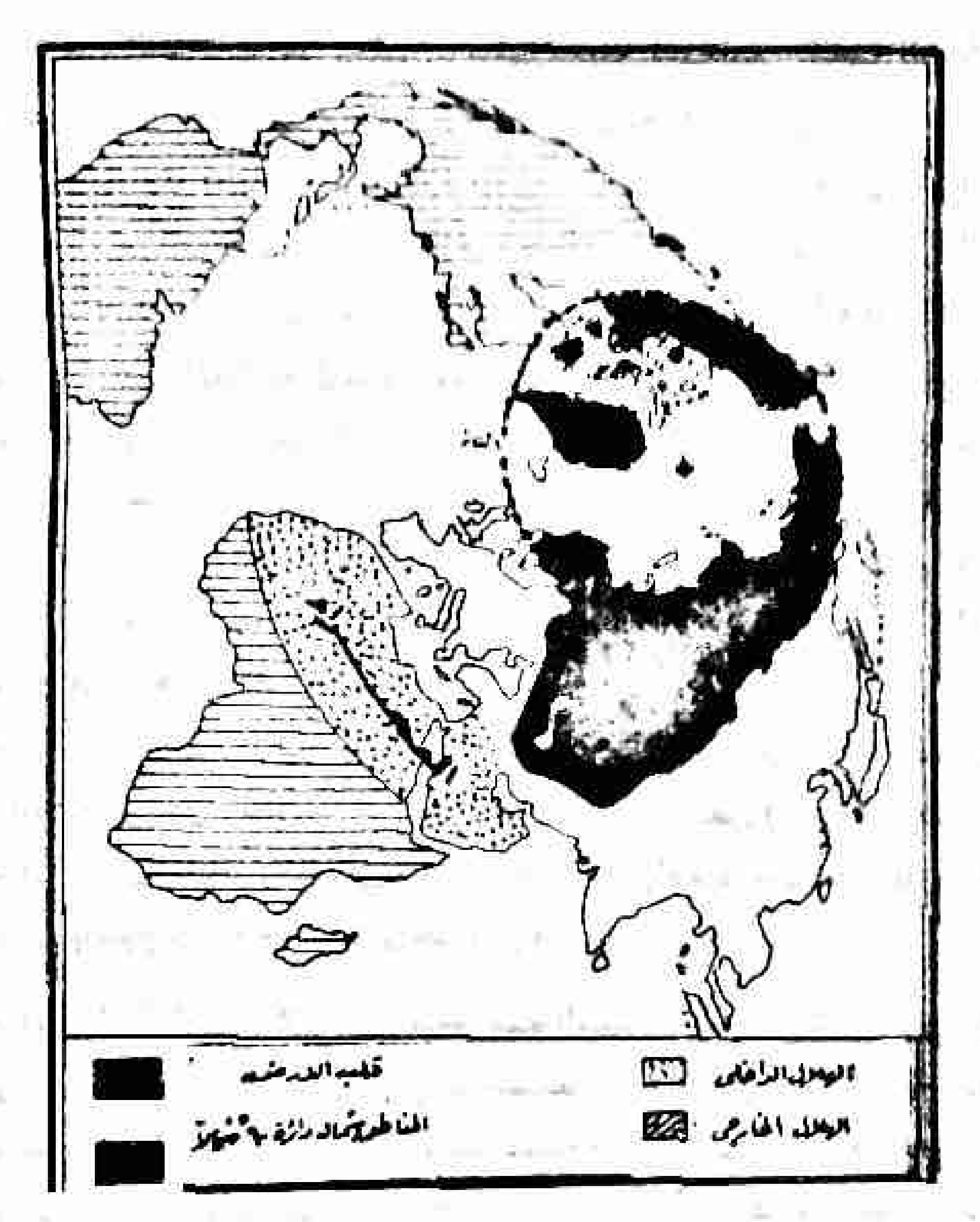
ورغم أن هذه المدن قد مهدت لنوعية أخرى من " القوة " تختلف عن هذه التي سيرت أنحاء العالم - المعروف آنذاك - قروناً > إلا أن النوعية القديمة من " القوة " البرية لم تتوقف عن تقديم نماذجها (الامبراطورية الفارسية ، الدولة العربية الاسلامية ، الامبراطورية العثمانية ، ألمانيا القيصرية) بعد ذلك وحتى الآن (الاتحاد السوفيتى) . وذلك مع عدم تجاهل ما يتضمنه كل نموذج منها من خصائص ، وماتختلف فيه إسهاماتها في الرصيد الحضارى الانسانى العام .

لقد قدمت هذه النماذج - وغيرها - المادة اللازمة لبناء عدد من النظريات المتصلة بالقوى البرية ، لعل من أهمها هذه التى قدمت فى إطار فلسفة القوة الألمانية ، خاصة هذه التى قدمها كل من " راتزل " (Ratzel F.) عن " الدولة العالمية " ، ثم نظرية كيلن (Kiellen R) عن " قوى البر والبحر " . ثم هذه الثالثة لكارل هاوسهوفر (Hauschover K.) عن " التقسيم الثلاثى للعالم " ، ورغم ما

تضمنته هذه النظريات من تحليلات ثاقبة دقيقة لمقومات " القوة البرية " من كافة النواحي الجيوستراتيجية ، إلا أن توجهها الأساسي لخدمة الأهداف التوسعية للدولة الألمانية المتنامية القوة منذ سبعينيات القرن ١٩ م ، وما انطوت عليه من تبريرات لدعاوى القوة المطلقة ، قد أدى بها – آخر الأمر – إلى زوايا الانكار والتجاهل والاهمال ، خاصة بعدما انتهت إليه الدولة الألمانية مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد تنبه البريطاني " ماكيندر " إلى جملة المزالق التى أودت بنظريات القوة الالمانية ، وقدم فى صياغة – أكثر موضوعية وواقعية – نظريته الهامة عن القوى البرية ، والمعروفة بنظرية قلب العالم (الأرض) The world's Heart Land Theory . وقد قدم ماكيندر نظريته ، أول الأمر – فى صياغة وصفية عن " التوجيه الجغرافى للتاريخ " (١٩٠٤ م) . واستمر فى تمحيص فروضها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ثم أضاف إليها وعدل منها . تبعا للمتغيرات التى ألمت بالعالم فيما بين الحربين ، ويصيغ " مايكندر " نظريته فى إطار فكرة محورية عن (اتجاه العالم نحو الوحدة) . وأن العالم بحكم ثورة المواصلات الحديثة منذ منتصف القرن ١٩ – يتجه لأن يصبح وحدة سياسية واحد ، ثم هو يتساءل بعد ذلك :

ماهى القوة التي يمكنها أن تحقق هذه الوحدة ؟ وليست نظريته فى الواقع سوى إجابة عن هذا السؤال ، وقد استند " ماكيندر " فى الاجابه عنه إلى مجموعة من الحقائق الجغرافية والتاريخية التي شكلت بنية نظريته وقدمت مبرراتها العامة والخاصة ، ويرى " ماكيندر " بأن تركز وتجمع " القاعدة الارضية + الجبهات البحرية + الممرات الطبيعية + خصوبة التربة " من شأنه أن يهيء لنمو الامبراطورية العالمية الواحدة ، وهو ما يوضح أن الرؤية النهائية عنده هى عالم واحد ، تحكمه قوة كبرى واحدة .

ويستعرض ماكيندر – بعمق – تاريخ العالم فى محاولة للوصول الى منابع القوة الكامنة فيه ثم يضع الفروض الأساسية لنظريته الجيوستراتيجية ، والتى يقسم بمقتضاها العالم إلى : (شكل ٢)



شكل (٢) قلب الأرض لماكيندر

* المحيط العالمى والجزيرة العالمية The world Ocean, The world, Island

* قلب الأرض Heart Land .

* الهلال الداخلى Inner Crescent ,

* الهلال الخارجى Outer Crescent .

ويرشح " ماكيندر " كتلة اليابس الاسيو أوروبية Eurasion Land-mass كمنطقة تركزت فيها وتجمعت جملة شروطه اللازمة لتحقيق العالم الواحد حسب رؤيته ، فهي بمثابة قلب الأرض ، ومن يتملك قلب الأرض ، يمكنه أن يتوسع في الهلال الداخلي ، ثم الهلال الخارجي ، فيتم بذلك الاحاطة بالعالم بأكمله ، ورغم ما أدخله ماكيندر من تعديلات - كما سبقت الاشارة - على نظريته ، ورغم أن الهدف الرئيسي من تحليلاته المستفيضة إنما هو في تنبيه القوى البحرية (وعلى رأسها آنذاك بريطانيا وطنه) إلى أهمية احتواء القوى البرية (ألمانيا ثم الاتحاد السوفيتي) قبل تناميها وابتلاعها العالم برمته ، إلا أن نظريته قد بقيت بمثابة النظرية الأساسية عن القوى البرية ، وذلك - بالطبع - قبل تغير جيوستراتيجية العالم تغيراً جذرياً مع تطورات الطيران والصواريخ العابرة القارات ، واجتياز عتبات عصر الفضاء .

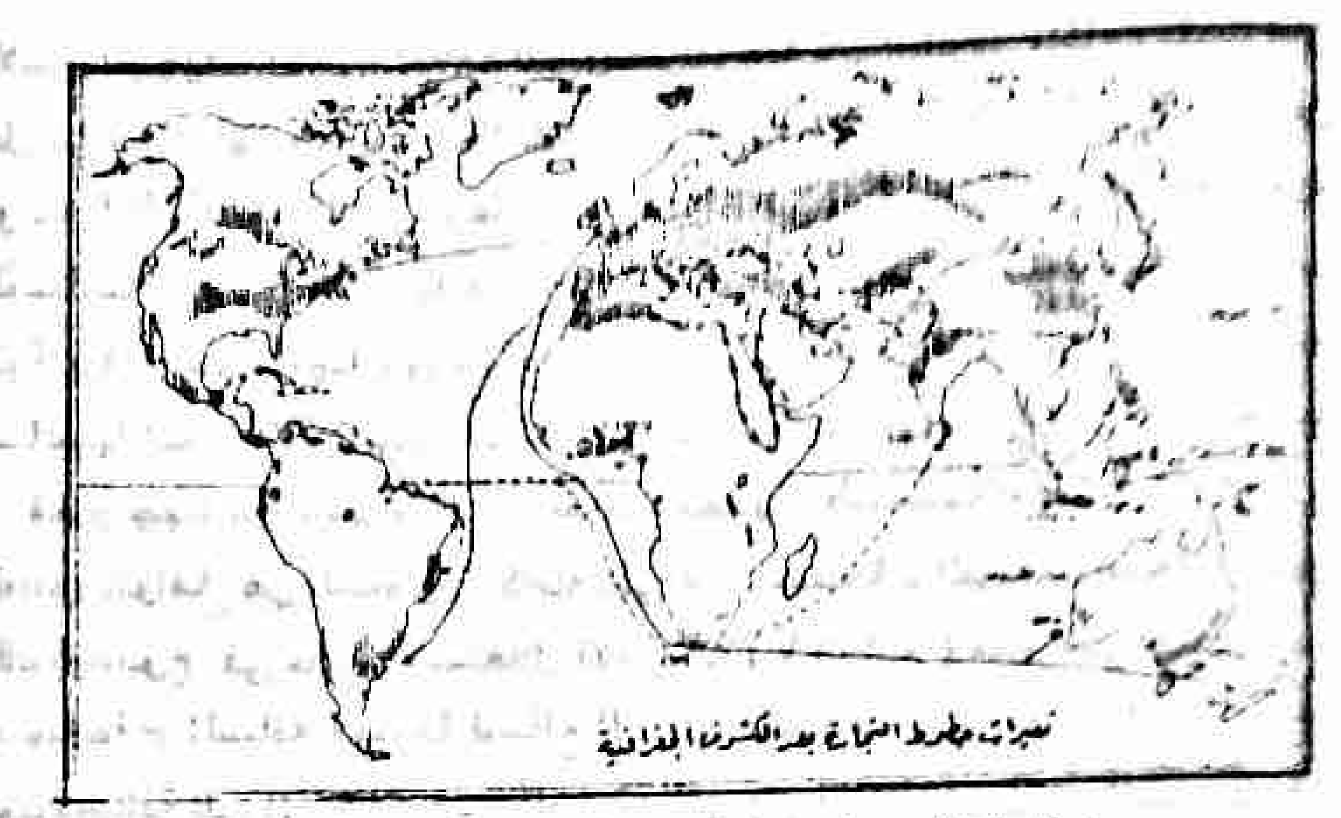
نظرية قوى البحر

مهدت المدينة التجارية - كما سبقت الاشارة - لنوعية أخرى من " القوة " المتطلعة إلى آفاق اقتصادية جديدة ، وكان لابد لها - أولا - من تجاوز خطوط المكان الطبيعية الصارمة ، ولما كانت " البحار " تمثل آنذاك أهم العوائق أمام تدفق التبادل بالمقياس المنشود ، فقد تكثفت المحاولات نحو تجاوز الملاحة الساحلية إلى المياه العميقة ، وصولاً إلى المناطق البعيدة ، وتدريجياً تحركت مزايا " الفائض " إلى خارج مناطق الانتاج (أحواض الأنهار) .

وامتدت خطوط التبادل لتتركز في هذه المدن والأسواق الأكثر قدرة على استثمار الفائض ، وتوصيله على طول هذه الخطوط إلى أبعد نقطة ممكنة ، محققة في كل خطوة مزيدا من الأرباح ، وكونت هذه العناصر صيغة معادلة القوة الجديدة (الفائض ، الطريق ، التبادل) ، وذلك في مقابل صيغتها القديمة التي استمرت في أحواض الأنهار (الانتاج ، الفائض ، المركزية)

وبرزت " فينيقيا " ثم " اليونان " مستثمرة هذه المعطيات في حدودها أنذاك ، مدعمة وظائفها بسياسات معينة ، مالبثت تنضج وتتكامل وتطور من أدواتها وأساليبها ، مشكلة الاطار العام لما أصبح يعرف بنماذج القوة البحرية المبكرة ، هذه النماذج التى كما تجسدت فى الواقع ، فإنها قد قدمت بدايات الفكر والأسلوب والاستراتيجية ، التى قدر لها أن تحقق كبيرا من النضج ، فى إطار الدولة الرومانية العالمية ، هذه التي احتوت - بمقياس زمانها - معظم عناصر القوة البحرية والبرية وأسبابها ، وكما تركت وراءها نموذجا بقى يمثل الحلم الأوروبى فى الوحدة والقوة . حتى بعد انهيارها ، فإنها قد انطوت على مجموعة من الأفكار ، ماتزال نبعا لكثير من النظريات الجيوستراتيجية المعاصرة .

فكما قدمت - فى أوجها - النموذج لدراسة أسباب وعناصر القوة ، فقد كانت - فى انهيارها - نموذجا لتحديد اسباب التحلل والضعف ورغم الجمود الحضارى الذى أصاب البنية الأوروبية - بعد انهيار الدولة الرومانية - وطوال العصور الوسطى ، إلا أن الحيوية قد عاودتها مع الكشوف الجغرافية والثورة التجارية وحركة الاصلاح الديني ، وتألقت مع النهضة العلمية والانقلاب الصناعي ، وقد أدت الكشوف الجغرافية - خاصة - إلى تغيير المقياس الاستراتيجي للعالم ، وإلى اتساع أبعاده البحرية والبرية ، وإلى تغيرات واسعة النطاق فى أهمية المواقع الجغرافية ، وأفصحت هذه الفترة عما أصبح يعرف بجيوستراتيجية " القوة البحرية " بكل وضوح ، وارتبطت هذه الاستراتيجية بالأبعاد الجديدة للعالم ، وبالعلاقات الجديدة بين اليابس والماء ، وبالتوزيع الجديد لأهمية المواقع الجغرافية ، وانطلقت هذه القوى البحرية (البرتغال ، أسبانيا ، هولندا ، انجلترا ، فرنسا وغيرها) ، لتسيطر - تقريبا - على العالمين القديم والجديد معا . (شكل ٢) .



شكل (٣) تغيرات خطوط التجارة بعد الكشوف الجغرافية

لقد تجمعت نتائج الكشوف الجغرافية لصالح هذه القوى البحرية تماما ، ورغم أن بريطانيا - نموذجها الأساسي - لم تكن تستند أصلا إلى قاعدة برية كافية ، إلا أنه قد انطلقت لتكون لها امبراطورية برية واسعة ، تفصلها عن البحار والمحيطات ، ولم يكن لها أن تحقق ذلك - منذ البداية - ولا أن تحافظ طويلا على ما حققته دون أن تضع لنفسها استراتيجية محكمة تتحرك فى إطارها ، تجلت عناصرها فيما يلى :

- تفوق عوامل القوة البحرية ، وإمكان السيطرة على اليابس من البحر .

- التوسع البرى فى مناطق العالمين القديم والجديد .

- إحكام السيطرة على الطرق الموصلة بينها وبين امبراطوريتها .

- التأمين العسكرى للمناطق والطرق معا ، والسيطرة على أعالى البحار بواسطة أسطول متفوق شديد الفعالية .

ورغم ما حققته بريطانيا من قوة وبروز عالمى - لعدة قرون - فى إطار هذه

الاستراتيجية ، إلا أن العلاقة الجيوستراتيجية بين اليابس والماء ، بقيت دون حل بالنسبة لها ، وأسفرت العلاقة بين الجغرافية والقوة - آخر الأمر - عن قوانينها الخاصة ، ذلك أنه رغم التفوق البريطانى الكاسح لقرون ، ورغم الثورة الصناعية التى تحققت بها قبل غيرها ، ورغم التراكم الرأسمالى الهائل فى بنوكها وشركاتها ، ورغم التطور الفائق للتسليح وأدوات الحرب ، ورغم أساليبها الممعنة فى استنزاف الثروات من مستعمراتها ، إلا أنها - بريطانيا - قد واجهت منذ وقت مبكر - نقاط ضعفها الأساسية ، هذه التى تتصل بقصور قواها عن السيطرة الكاملة على هذه المساحات البرية الواسعة ، يظهر ذلك بوضوح فى حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٩ م) هذه التي لعبت فيها (المساحة + المسافة) دورها لصالح الولايات المتحدة ، وفى غير صالح بريطانيا ، وبالاضافة الى نتائج المنافسة المدمرة التى دارت رحاها بين بريطانيا وغيرها من القوى البحرية - وأنهكتها جميعها - منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فإن الحركة البرية المضادة لتفوق القوى البحرية ، كانت قد بدأت أيضا تسفر عن نتائجها ، إما فيما تمثل من تيار التحرر من الاستعمار ، وإما فى ظهور قوى برية مناوئة (ألمانيا) خاصة . ثم الاتحاد السوفيتى بعد ذلك لبريطانيا .

وعندما فقدت بريطانيا - وغيرها من القوى البحرية - قواعدها البرية البعيدة (المستعمرات) . تراجعت عن سيادتها العالمية ، وحلت محلها قوى أخرى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى ، الصين) تستند - حيث هى جغرافيا - إلى قواعدها البرية الخاصة الكافية .

ورغم ذلك فقد بقيت " بريطانيا " تقدم النموذج الواقعى لامكانيات " القوة البحرية " حالة استثمارها بفعالية ، وتضمنت نظرية " ماهان " .Mahan, A.T عن تأثير القوة البحرية فى التاريـــخ The Influence of sea Power upon (History مجموعة هامة من الآراء والتحليلات الخاصة بالنموذج البريطانى ، باعتباره النموذج الأساسى لاختبار فروضه عن العلاقة بين العوامل الجغرافية والقوة البحرية ، أى عن جيوستراتيجية هذه القوة ، وقد اختبر فروضه هذه من

خلال العوامل الآتية (المواقع ، خط الساحل ، الظهير القارى ، الخصائص القومية ، الحكومة والتنظيم ، عوامل أخرى) .

وأوضح بأن توافر كافة شروط القوة البحرية الجيوستراتيجية ، لايغنى عن الحاجة للقاعدة الأرضية ، وأنه فى حالة اقترانهما (الساحل والجبهة المائية ، القاعدة الأرضية) فإن الظروف تحتشد لظهور قوة عالمية .

ودعا ماهان الولايات المتحدة لأن تتبنى الاستراتيجية البحرية البريطانية ، حيث لاتعوزها القاعدة الارضية الكافية مساحة ونوعية ، وهى الدعوة التى وجدت طريقها إلى التحقق بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك مع البروز الفائق للولايات المتحدة فى الساحة العالمية ، كما قدر لفروض " ماكيندر " عن " القوى البرية " - أيضا - أن تتحقق مع البروز الفائق للاتحاد السوفيتى فى ذات الساحة ، وأيضا فى ذات الفترة .

هـــولاستراتيجية التـــوازن الدولـــى:

إذا كانت هذه النظريات الجيوستراتيجية ق اتجهت نحو صياغة العالم بأكمله تحت سيطرة قوة رئيسية واحدة ، تتلاشى - فى إطارها - دو ل العالم جميعها ، فقد دفعت التطورات التكنولوجية الحاسمة (الطيران ، الذرة، غزو الفضاء) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، باستراتيجية " التوازن " نحو الصدارة فى خريطة العلاقات الدولية المعاصرة .

وفى حدود الرؤية التاريخية ، فإن السعى للتوازن قد بقى حقيقة إنسانية مجتمعية دائمة ، وحتى قبل أن تتضح أبعاد ما يعرف الآن بالقانون الدولى والنظام العالمى ، فإن هذا السعى الدائب كان يتم إما فى إطار من التعاهد والتحالف والاتفاق ، أو بالحرب كوسيلة لاغنى عنها - من وجهة نظر معينة - لتحقيق أهداف محددة .

وينطوى التوازن على هدف رئيسي ، يتمثل فى استمرار المحافظة على السيادة والقدرة على النمو ، وتتراوح أساليب تحقيقه بين التعاهد والحرب

والاستمالة ، ويعنى " توازن القوى " - أصلا - التوزيع المتناسب للقوى السياسية فى خريطة العالم ، بحيث تكون أقرب للتكافؤ Equilibrium .

ويضمن " بيرتون " (Burton,J.W) فـى كتابه الـهام (International Relations A General Theory) تغيرات سياسة التوازن والقوة ، وذلك باعتباره - التوازن - بمثابة المحصلة لتوزيع القوى فـى خريطة العالم السياسية .

ولما كانت " الحركة نحو القوة " هدفا أساسيا لكل دولة ، فإنه بالتالى من أهم عوامل تغير العلاقات فى هذه الخريطة ، ومن ثم تتجلى أهمية العمل من أجل أن تستعيد توازنها ، وإلا تصادمت القوى ، فإذا ما أصبحت " القوة المطلقة " هدفا ، فإن التصادم يصبح محققا ، وهكذا فكثيرا ما ينظر للتوازن باعتباره عاملا من عوامل تنظيم الحركة نحو القوة ، ومن ثم فإن استمرار التوازن يتطلب المتابعة الدقيقة لحركة القوى فى هذه الخريطة ، سواء على المستوى المحلى أو الاقليمى أو العالمى ، وبذلك فإن الخيوط العالمية للتوازن ، إنما تنسج من خلال السياسة الخاصة بكل دولة أو بمجموعة منها من ناحية ، ثم من خلال ما ينتج عن هذه السياسات - فى فترة معينة - من شبكة عامة للعلاقات فيما بينها ، وهى إذا استمرت بعد ذلك لفترة ، فإنه تبدأ فى التغير أيضا ، مما قد يؤدى الى اختلال التوازن محليا أو إقليميا أو عالميا ، وهنا تكمن المعادلة الصعبة فى استراتيجية " التوازن" التى تتلخص فى كيفية تحقيق التوازن مع وجود هذا التغير ، خاصة وأن هذا التغير يحدث - غالباً - نتيجة تفاوت معدلات الحركة نحو القوة بين الدول المختلفة. ومن هنا قدمت هذه القاعدة الهامة (يحتاج استمرار التوازن الى القوة المستمرة) .

وإذا كانت هذه القاعدة تجيب على السؤال المطروح من زاوية من زواياه ، إلا أنها لاتمنع المنافسة حول استمرار " القوة " ومن ثم الصراع فالحرب التى تهدم التوازن من أساسه ، فى مستوى من مستوياته ، وهكذا اتجهت محاولات تقنين التوازن الدولى - بعد أهوال الحرب العالمية الأولى - إلى تجربة ضبطه

عالميا بواسطة مؤسسات عالمية قانونية (الحكومة العالمية) ، تمثلت فى انشاء " عصبة الأمم " عقب هذه الحرب (تجربة أولى) ، ثم فى إنشاء " هيئة الأمم المتحدة " عقب الحرب العالمية الثانية (تجربة ثانية) ، فهذه الحكومة العالمية تقدم نوعا من الضمان الجماعى لدول العالم ، بحقها فى الوجود والاستمرار ، وهو الحق الذي يمثل - كما سبقت الإشارة - الهدف الاساسى من أهداف استراتيجية التوازن .

ورغم ما تواجهه هذه التجربة الثانية - هيئة الأمم المتحدة - من مشكلات ، وما تظهر عليه من ضعف و فى مواجهة الاستقطاب الثنائى الراهن فى خريطة العالم السياسية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) . فسيبقى الاتجاه نحو تقنين توازن القوى فى هذه الخريطة، من أبرز الاتجاهات المتاحة عالميا لتجنب الحرب وتحقيق السلام ، خاصةمع التطبيق العادل الفعال للمبادىء الأساسية التي يتضمنها دستور هذه الحكومة العالمية .

** * **

أهم المراجع

* Belof Max, : "The Great Powers: Essays in Twenteth Century Politics", Ruskins House, London, 1959.

* Cox, K.R: " Locational Approach to Power and Conflict", Heffer, London, 1975.

* Frederick, M: "The age of Idiology. Political Thought : 1750 to the Present" Prentice- Hall, New Jersey,1964.

* George Liska, : " International Equilibrium", Campridge, Mass. Harvard Univ. Press, 1057.

* Hans Carol,: " Stages of Technology and their Impact upon the Physical Environment" in, " Cultural Geography", Fred, E. Dohers, ed., Crowell Co ., New York, 1972.

*Henry . M. Holland , : " Politics Through Literature", Prentice - Hall, New Jersey, 1968.

* Lomes, S.B., : " A Unified Field Theory of Political Geography" Ann. Am. Acad . Geog. Vol. 44, 1954. III-122 .

****

الدراسة الثالثة

نظريات القوة البرية

مقدمة

يمكن القول بأن نظريات القوة البرية قد قدمت في اتجاهين أساسيين من حيث المصدر والأهداف .. إما كنوع من رد الفعل المضاد للتفوق الحاسم الذى تحقق للقوى البحرية منذ الكشوف الجغرافية .. واما كمحاولة للتنبيه - من جانب مفكرى الاستراتيجة البحرية - الى مظاهر القوة التى تجمعت فى القوى البرية خلال القرن التاسع عشر .. تمهيدا لاحتوائها .

أما الاتجاه الأول " رد الفعل " . فقد تبلور فى إطار فلسفة القوة الالمانية ، هذه التى استمدت مقوماتها الفكرية من آراء هيجل " عن الدولة الالمانية الخالدة ، وماتضمنته فلسفة " نيتشة " عن القوة والانسان الارقى ، فضلا عن فروض داروين " البيولوجية عن النمو الحيوى والبقاء للأقوى والصراع بين الاحياء ، وقد وجد هذا الاتجاه نموذجه الواقعى فى الدولة الالمانية التى توحدت متأخرة " ١٨٧٠ م " فوجدت القوى البحرية وقد اقتسمت العالم - تقريبا - فيما بينها .

وأدركت ألمانيا فى سباقها نحو التحول الصناعى ، أهمية المستعمرات "الخامات + الاسواق " فى مجال المنافسة بينها وبين هذه القوى ، كما استوعبت تماما أهمية القوة للوصول الى المستعمرات ، وللاستمرار فى المنافسة .. وفى حسمها لصالحها ... ووعت بأن الطريق الى ذلك محفوف بالدم والحرب ، فكان رد الفعل عنيفا - لان مرور الزمن لم يكن فى صالحها .. وفى هذه الظروف أفرزت فلسفة القوة الالمانية مجموعة من النظريات ... استندت الى مبادئ علم الجغرافية السياسية أحيانا ، والى دعاوى الجيوبوليتيكا فى معظم الاحيان .. تمثلت بصفة أساسية فى :

* نظرية " راتزل " عن الدولة العالمية ، القوة الواحدة " .

* نظرية " كيلن " عن قوى البر والبحر " القوة الثنائية " .

* نظرية " هاوسهوفر " عن التقسيم الثلاثى للعالم " القوة الثلاثية " .

أما الاتجاه الثانى " التنبيه والاحتواء " فقد تضمنته بعض دراسات مفكرى القوى البحرية ، هؤلاء الذين أدركوا مبكرا نقاط الضعف الكامنة فى بنية القوة البحرية ، وأن معادلة العلاقة بين الجغرافية والقوة ليست فى صالحها ، وأن اليابس مصدر القوة وليس الماء،وأن سيطرة القوى البحرية على اليابس البعيد مرحلة مؤقتة ارتبطت بالكشوف الجغرافية البحرية ، واستمرت مع الاستعمار ، غير أنها لايمكن أن تكون دائمة ، وأن القوى البرية المتراجعة بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر لحساب القوى البحرية . تستجمع قواها مستندة الى قواعدها الراسخة فوق اليابس ، وان بعض هذه القوى وقد خطت نحو العصر الصناعى " خاصة المانيا " فانها لن تتوقف حتى تشارك فى عصر الاستعمار أيضا ، عندئذ فانها قد تدخل الى مرحلة تفرض فيها تفوقها على القوى البحرية ذاتها ، وأن على الأخيرة ان تدرك ذلك تماما ، وان تستعد له بما يناسبه من سياسات الاجهاض والاحتواء ، وتعد نظرية البريطانى "ماكيندر " قلب العالم " ابرز ما قدم من نظريات فى هذا الاتجاه .

وفيما يلى تحليل - بشيء من التفصيل - لأهم ما قدم فى الاتجاه الأول من نظريات .

نظرية راتزل

" الدولة العالمية والقوة الواحدة "

قدم راتزل Friedrick Ratzel نظريته بعد اتمام الوحدة الألمانية" ١٨٧٠ بنحو عقد من السنين ، فظهرت متأثرة بجملة الظروف السياسية والتيارات الفكرية التى سادت اوروبا أنذاك ، ومشبعة ايضا بما انطوت عليه الدولة الالمانية ذاتها من توثب وحيوية واندفاع ، وبقدر ما عكست فلسفة القوة والتفوق الجرمانى ، بقدر ما طوعت من فروض التطورية لمصلحتها ، وأبرزت فكرة " الدولة كائن حي

.. باعتبارها الاساس النظرى لما عرف بالجيوبوليتيكا العضوية Bio-Geo Pol-itics هذه التى تبرر الصراع والتوسع فى اطار من مقولة " البقاء للأقوى " ، فالدولة - شأن الكائنات الحية - تحتاج الى مقومات أساسية لوجودها ، ثم هى أيضا فى حاجة للمجال الحيوى اللازم لنموها .

ويصوغ " راتزل " رؤيته " للدولة العظمى " .. وهى تتحرك فى ديناميكية مستمرة حتى تحقق لنفسها وجودها ، تضيف الى قاعدتها الارضية ماتراه لازما لنموها ، حتى تختفى من الخريطة السياسية هذه الوحدات الغير قادرة على الصراع والاستمرار ، ولايبقى سوى الأقوى والاكثر قدرة على البقاء والالتهام ، وبعد ذلك تبدأ هذه الدول الكبرى فى التوسع على حساب بعضها ، حتى لايبقى منها سوى دولة كبرى واحدة . فالارض - عند راتزل - لاتكفى سوى دولة عظمى واحدة ، وهكذا .. فإن هذه الصياغة تتضمن فرضين أساسين ، هما بمثابة مرحلتى تحقق هذه الدولة العظمى ..

* حق كل دولة فى التوسع البرى تبعا لمعدلات نموها " المرحلة الأولى " .

* استمرار هذه العملية .. حتى لايبقى هناك سوى دولة واحدة " المرحلة الثانية " .

ويحدد " راتزل " ديناميات التوسع ويبرره .. باعتبارها عملية تتم تحت دوافع النمو الاقتصادى للدولة ، وبحث سكانها عن مجالات أخرى لاستثماراتهم، وبضرورة تحركهم نحو هذه المجالات ، ونقلهم لعناصر ثقافتهم المتقدمة معهم الى حيث انتقلوا وتحركوا ، وتستمر هذه الحركة مادام سكان الدولة على كفايتهم وفعاليتهم سواء من حيث استثمار مواردها الخاصة .. أو من حيث حركة " الاستثمارات + السكان + الثقافة " الى الخارج ، وتلبى القوة العسكرية ما تتطلبه هذه الحركة من تغير مستمر فى حدود الدولة ، يتتابع فى اتساق مع مراحل نموها . ويقرر " راتزل " بأن أى توقف فى الحركة .. أو أى وهن فى مرحلة من مراحلها .. يعنى على الفور أن الدولة لم تعد قادرة على المنافسة ، وانها قد تحولت من الهجوم الى الدفاع ، ومن التوسع الى

الانكماش ، حيث ان الدائرة بالضرورة ستدور عليها ، وستبدأ حدود دولة أخرى -- أكثر قدرة على النمو - في الاقتراب منها .. حيث توقفت ، ثم في اختراقها والتهامها ذاتها بعد ذلك ، فالقانون الاساسي - عنده - هو قانون الصراع والبقاء للأقوى من الدول .. وللأكبر قدرة على التوسع والنمو .

نظرية كيلين

القوة الثانية

يقدم " كيلين " نظريته عن قوى البر والبحر في كتابه " ١٩١٧ " عن " الدولة تكوين حي " ويقيمها على أساس من الفروض المتعاقبة على النحو الآتي .

* أن نمو القوى العالمية سوف ينحصر - أخر الأمر - بين قوتين رئيسيتين للبر والبحر .

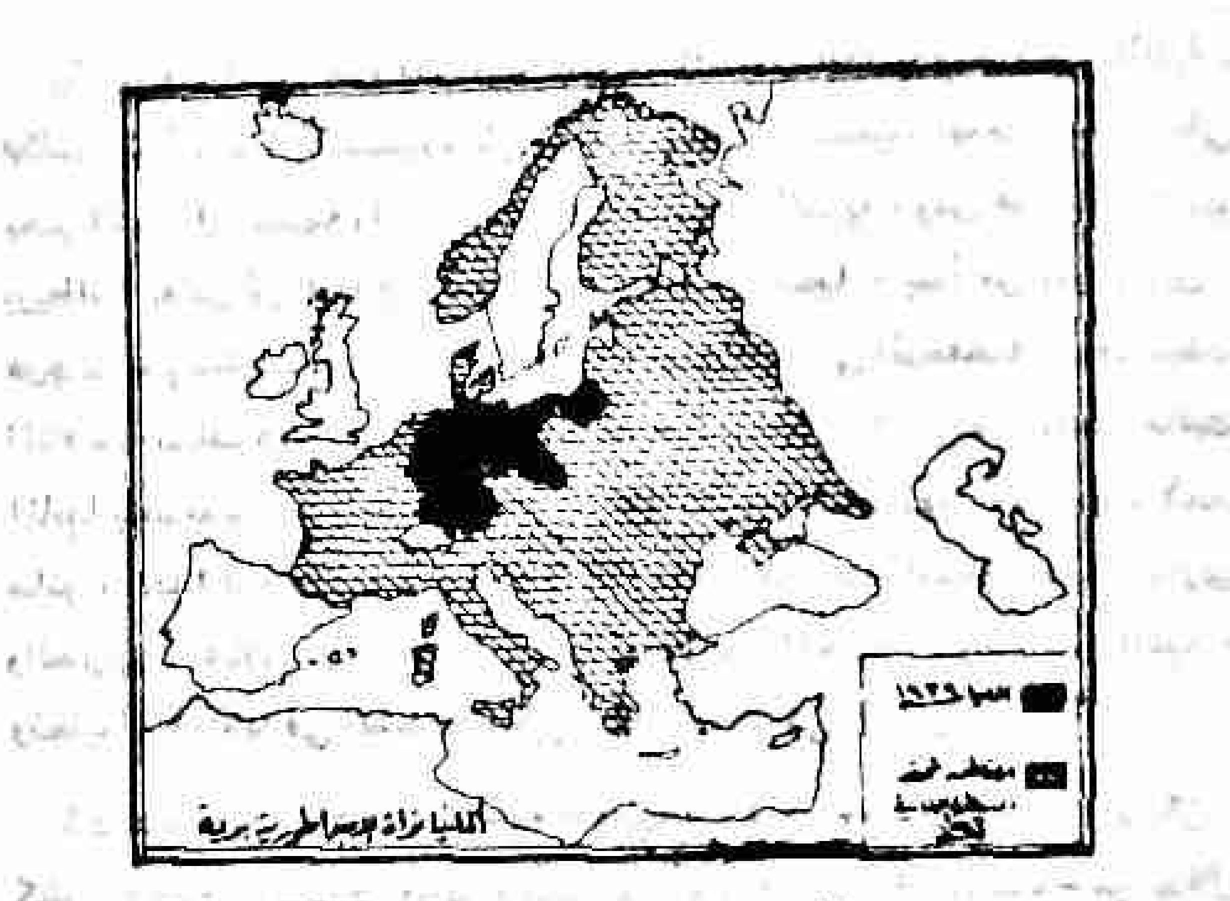
* أن الصراع بين هاتين القوتين ، سوف ينتهي الى انتصار قوة البر نهائيا .

* ان أنتصار قوة البر سوف يؤدي بهاالي السيطرة على البحار ، فتجمع بذلك بين المزايا الجيوستراتيجية لقوتي البر والبحر معا .

ويقدم " كيلين " المانيا باعتبارها القوة الاوروبية البرية الكبرى ، وذلك بما تحوزه من مقومات الدولة العظمى ، هذه التي تتمثل في جغرافيتها وتاريخها ومواردها وثقافتها وحيوية شعبها . وقد ناقش ، " كيلين " مشكلة التناقض بين التوسع والقانون الدولي ، وذلك تحت عنوان " العلاقة بين قوى النمو وقوة القانون " . وتساءل : أيهما الاجدر بالمراعاة قوانيـن الطبيعة أم قوانين البشر ؟

وأجاب أن قوانين الطبيعة كما تتمثل في النمو واحتياجاته هي الاجدر بذلك من قوانين البشر المنظمة للعلاقات السياسية وغيرها . وأن على القوانين البشرية أن تنسق مع قوانين الطبيعة الازلية ، وأن على " المانيا " ان تنهى

التناقض بين القانون السياسي وحتمية النمو البيولوجي للدولة باعتبارها " تكوينا حيا " وأن تتوافق معه الى مداه ، ولن يتحقق ذلك بأقل من السيطرة الهانية الكاملة على العالم ، وبذلك سن " كيلين " قانونه الخاص بالدولة الالمانية العظمى (شكل ٤) .



شكل (٤) ألمانيا نواة لإمبراطورية برية (عن كارلسون)

ثم يتجه " كيلين " نحو فرنسا باعتبارهاقوة برية لها وزنها فى أوروبا تاريخيا وجغرافيا، ويرى بأنها قد اخفقت طوال قرنين فى ادارة الصراع بينها وبين بريطانيا ، ولم يكن صراع السيادة العالمية في مصلحتها ، وأسفرت محصلته عن عالم بريطانى الطابع والتوجه ، تظلله رايات الامبراطورية البريطانية ، التى تنزح موارده نزحا نحو اراضيها وجزرها ، مثبتة دعائمها بالقواعد والاسطول ، وموجهة اقتصادياته نحو بنوكها وشركاتها ومصانعها ، ومتحكمه في أسواقه وخطوط تجارته ، وقد آن الأوان لالمانيا " كاكبر قوة برية " وان تهزمها تبعا لفروضه ، ولكن عليها أولا ان تصل بقوتها البرية الى

مداها ، وعليها أيضا أن توسع من جبهتها البحرية على بحر الشمال ، وأن تضم اليها الاراضى المنخفضة جميعها ، وصولا إلى مصب الراين ، فتلك هى مناطق النمو العضوى الأولية اللازمة لها قبل أن تخوض صراع السيادة العالمية مع بريطانيا .

وقد طبقت المانيا هذه الاستراتيجية فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فكانت تبدأ دائما بالاستيلاء على هولندا وبلجيكا ، تحقيقا لهدف الاطلال على بحر الشمال بجبهة واسعة ، تناسب قاعدتها البرية ، ومن هنا فقد كانت بريطانيا تعتبر أن الدفاع عن جزرها - جيوستراتيجيا - يبدأ من نهر الراين ، فوجهت سياستها دائما نحو التحالف مع دول الاراضى المنخفضة ، وقد تجلت المنافسة سافرة بين القوتين منذ مؤتمر برلين " ١٨٨٣ " وذلك عندما طالبت المانيا بنصيبها من المستعمرات " فلم تنل سوى القليل منها ، فاتجهت لأخذ ماتراه حقا لها بالقوة ، واستهلت ذلك باستكمال بناء اسطوليها التجارى والحربى . اعلانا عن وجودها كقوة كبرى فى المحيطات والبحار العليا ، وتحقيقا لأهدافها فى المشاركة باكبر نصيب ممكن فى التجارة العالمية .

تلك كانت أبعاد الاستراتيجية الالمانية لتحقيق الدولة العظمى ، ولم يكن " كيلن " وحده مصممها وواضع أسسها ، وأن أسهم بذلك بوضوح من خلال مقالاته الجيوبوليتيكية التى سبقت ظهور كتابه الاساسى السابق الاشاره اليه، وقد اتفق مع غيره فى صياغة مراحلها ، وكان أكثرهم تحديدا فى التنسيق بين كل مرحلة وأهدافها ، سواء بالنسبة للمرحلة الأولى ، " المانيا قوة برية كبرى " أو الثانية " مواجهة القوة البريطانية أينما وجدت وقهرها " أو الثالثة " السيطرة النهائية على العالم " تجسيدا واقعيا لفروضه النظريه جميعا ، وقد قدمت تحليلاته الاساس النظرى الجيوستراتيجى لسياستها التوسعية التى أدت إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، غير أن نتائجها لم تكن - لاسباب عديدة - فى صالح المانيا على الاطلاق .

نظرية هاوسهوفر

"القـــــوة الثلاثيـــــة"

استندت نظرية " كارل هاوسهوفر " الى ذات الفروض التى انطوت عليها نظريتا " راتزل " و " كيلن " وغيرهما من نظريات الجيوبوليتيكا الالمانية ، خاصة ما يتصل منها بتكوين الدولة العظمى على أساس من النمو والتوسع فى مجالها الحيوى اللازم لتحقيقها ، فالتوازن المنشود لن يتحقق دون الكفاية الذاتية ، ويحتاج الوصول للكفاية الذاتية إلى توسع الدولة باستمرار ، وزيادة مساحتها فيما تعتبره مجالها الحيوى ، فهو - هاوسهوفر - يقيم فروضه على أساس العلاقة بين الدولة ومساحتها لتحقيق الكفاية الذاتية ، وذلك تبعا للتتابع التالى :

* يؤدى نمو الدولة الى ضغط سكانها على مواردها " العلاقة بين السكان والمساحة " .

* تتوسع الدولة مساحيا حتى لاتختنق " العلاقة بين النمو والتوسع " .

* تهدف الدولة لتحقيق الكفاية الذاتية " العلاقة بين الموارد والكفاية والتوسع " .

ويفيض " هاوسهوفر " فى تحليل الاوضاع الجيوستراتيجية للعالم ، وينتهى الى أن العالم لايمكنه أن يستوعب أكثر من ثلاث قوى رئيسية ، وذلك تبعا لصيغته الجغرافية ولتوزعه بن اليابس " القارات والجزر " والماء " المحيطات والبحار" ، ويحدد هذه القوى كما يلى :

الدولة الالمانية فوق أوروبا وأفريقية ،

الدولة اليابانية فوق آسيا واستراليا .

الدولة الامريكية فوق الامريكتين .

فالعالم يقدم بجغرافيته هذا التقسيم - حسب هاوسهوفر - بكل وضوح ، كما ان اتساع هذه الاقسام من شأنه أن يحقق فرض الكفاية الذاتية ، الذى يمثل حجر الزاوية فى نظريته ، حيث يمكن أن تحوز كل قوة منها - داخل هذه المساحة الواسعة - جملة الاحتياجات الجيوستراتيجية المرتبطة بالجمع بين مزايا اليابس والماء ، والموارد الطبيعية اللازمة للنمو دون اختناق . وذلك بما تنطوى عليه المساحة الكبيرة من عدد كبير من دوائر العرض ، وما يؤدى اليه ذلك من تنوع مناخى نباتى كبير ، وبالتالى من موارد زراعية ورعوية وغابية ، فضلا عما يقترن بالمساحة الواسعة من تعدد التراكيب الجيولوجية ، وما يعنيه ذلك من احتمالات معدنية ترتبط بكل تركيب منها ، واذا كان هذا التقسيم الثلاثى للعالم يحقق وضعا اقرب للتعادل من حيث توزيع الموارد النباتية والزراعية والرعوية والغابية بين القوى الثلاثة ، فانه لايحقق ذلك بالنسبة للموارد المعدنية كمية ونوعية ، هذا الوضع الذي من شأنه أن يؤدي الى تجارة تبادلية معدنية بينها ، خاصة وأن ايا منها يحوز من السواحل والجبهات المائية والخلجان والالسنة المتقدمة والبحار الداخلية .. مايهيىء القاعدة الجيومورفولوجية اللازمة لظهور عدد كبير من موانىء التجارة والتبادل العالمية ، وهكذا يمكن تحديد الاسس الجيوستراتيجية التى استند اليها هاوسهوفر فى تقسيمه الثلاثى للعالم كما يلى :

* الصيغة الجغرافية للعالم ، وتوزيع اليابس والماء فى انحائه.

* تقسيم العالم طوليا ، بحيث يتضمن أكبر عدد ممكن من دوائر العرض، تحقيقا لفرض التوازن والكفاية .

* يحوز كل قسم من السواحل والجبهات المائية ، مايسمح له بالتبادل على المستوى العالمى .

* اقامة التوازن السياسى العالمى ، علـى أساس صلب من التكامل الطبيعى .

وتظهر هذه الاسس مستندة من الناحية الفكرية الى قاعدة من الحقائق الجغرافية الصلبة ، اتساقا مع المنهج الجيوبولوتيكي الالماني .. من حيث اتخاذه الجغرافية مدخلا لنظرياته ، كما يدل شيوع مفاهيم النمو العضوى والصراع والبقاء للاقوى فى نظريته ،على تأثره بالنظرية الداروينية ، وتطويع مبادئها البيولوجية لخدمة نظريته الجيوبولوتيكية ، وفوق هذه القاعدة وضع فروضه الاقتصادية عن الكفاية والتكامل والتبادل ، يعلوها مجموعة تصوراته السياسية عن القوى العظمى والتوازن العالمى ، وإذا كانت هذه النظرية قد خلصت الى التقسيم الثلاثى للعالم ، فان ذلك لم يكن بحال نتيجتها النهائية ، أى أنها نتيجة تقود الى ما وراءها ، عنده وعند غيره من مفكرى الجيوبولوتيكا الالمانية ، وذلك بما تنطوى عليه في جوهرها من وضع الاسس لسيطرة المانيا على العالم ، أى تحقيق فكرة راتزل عن الدولة العالمية الواحدة .

ولا يخفى هاوسهوفر اتفاق الهدف النهائى لنظريته مع نظرية " راتزل " ، واذا كان " راتزل " قد تصور عالما واحدا تحكمه قوة واحدة هى المانيا ، ثم قدمه ، "كيلين" ، من بعده ثنائيا تحكمه قوتان برية وبحرية ، تمهيدا لسيطرة القوة البرية عليه فى النهاية ، فان " هاوسهوفر يراه ثلاثيا منتهيا ايضا الى ذات النتيجة ، كما تمثل فى عالم واحد تحكمه قوة واحدة ، هى المانيا ، ويحدد " هاوسهوفر " الطريق لتحقيق ذلك فى تأسيس المانيا للقوة العسكرية الهائلة القادرة على اجتياح العالم ، وعلى نحر جميع القوى الاخرى المناوئة ، ويتخذ من مرحلة ثلاثية العالم فترة حشد وتعبئة تقنع خلالها المانيا بثلث العالم مؤقتا ، خاصة وان عليها أن تواجه من الشرق جارتها العتيدة .... روسيا " هذه التى ادركت المانيا - منذ وقت مبكر - صعوبة قهرها ، فضلا عن التهامها ، ومن ثم فقد اثرت باستمرار تجنب التحرش بها قبل الاستعداد اللازم ، بل قدر " هاوسهوفر " احتمال التحالف معها لفترة معينة ، ولم يغب عنه ابدا أن روسيا " أو الاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الاولى " هى الاجدر بالترشيح كقوة برية عالمية من المانيا ، بحكم مساحتها وسكانها ومواردها ،

واستند فى ترشيحه لالمانيا على تفوقها الصناعى وعلى حيوية شعبها ، فضلا عن النظرة الجرمانية الاستعلائية التقليدية تجاه السلافية عموما ، ولكنه بقى مدركا بأن غزو الاتحاد السوفيتى ليس هينا بحال ، فوضع عددا من التوصيات التى رآها ضرورية لتحقيق ذلك ، وقدر بضرورة السيطرة على جملة الطرق المؤدية الى هذه الكتلة البرية الشاسعة ، خاصة الطرق المؤدية اليها من شرق اوروبا ، ومن هنا برزت أهمية شرق أوروبا فى الاستراتيجية الالمانية ، ليس فقط باعتبارها منطقة الثقافة والتجارة الالمانية " حسب فرض المجال الحيوى " بل ايضا باعتبارها مدخلا لما يترامى وراءها شرقا " حسب فرض الدولة العالمية، " وشأن اللقمة الكبيرة التى تحتاج تقطيعها قبل التهامها، يجدر تفتيت هذه الكتلة البرية الضخمة الى وحداتها الأولى " أوكرانيا " وروسيا البيضاء " القوقاز " وغيرها ، قبل محاولة غزوها والسيطرة عليها . وهكذا وضع هاوسهوفر خطته للقضاء على جارته الكبيرة فى الخطوات الاتية :-

- السيطرة على جملة الممرات المؤدية اليها .
- التحكم التام فى شرق اوروبا .
- تفتيتها الى وحداتها الاولى .

المرحلة التالية لتقسيم العالم بين القوى الثلاث

ويلتفت " هاوسهوفر " بعد ذلك للمرحلة التى تلى تقسم العالم بين هذه القوى الثلاثة " التى تسبق سيطرتها المانيا عليه جميعه " وخلالها يجدر بكل قوة منها أن تحكم قبضتها على مانالته ، وأن تواصل نموها بكل طاقاتها واندفاعها ، وان تحقق فرض الكفاية الذاتية من خلال تنمية اقتصادية متوازنة بين الصناعة والزراعى بصفة اساسية ، وأن تسعى لتوزيع سكانى متوازن بين ريفها ، (الزراعة) ، ومدنها ، (الصناعة) ، مقترن بما يتطلبه ذلك اعادة توزيع سكانها بين مناطقها ، بحيث تخلو من الجيوب الخالية وشبه الخالية والهشة

سكانيا ، وان تضع من الخطط الاقتصادية والبرامج الاجتماعية ما يكفل أكبر درجة من الاندماج بين المجتمع والارض في الريف ، والمجتمع والمصنع في المدينة ، أي بين جملة البنية السكانية لأي منها وبين مواردها . وأن تقيم هذه القوى الثلاثة - التي اقتسمت العالم - سياستها على أساس من تجنب الصراع فيما بينها ، حتى لايتداعى هذا التوازن ، ولا تضعف قوة اندفاعها نحو تحقيق كفايتها الذاتية ، وفي نفس الوقت فإن عليها أن تحافظ على حدود معينة للتجارة والتبادل ، وأن لاتتجاوزها الى مايمكن أن يؤدي لاثارة أسباب الصراع والمنافسة .

وقد قدمت الحرب العالمية الثانية الفرصة لاختبار آراء " هاوسهوفر " وفروضه ، خاصةمع اقتناع " هتلر " بنظريته منذ وقت مبكر من تكوينه الفكري . وقد ترددت أصداؤها - بعد ذلك - في كتاباته ، واتجه لتطبيقها عمليا مع وصوله لكرسي المستشاريه ، " ١٩٣٤ " فعمد بداية نحو تدعيم القواعد الاقتصادية لالمانيا ثم توجه مباشرة نحو ضم الوحدات السياسية المجاورة " بولندا " تشيكوسلوفاكيا " النمسا " باعتبارها أقرب دوائر المجال الحيوي الى نواة الدولة الجرمانية العالمية ، متخذا من انتشار العنصر الالماني والثقافة الجرمانية في بعض أجزاء من هذه الدول - خاصة الهامشية منها - ستارا لدعواه في شرعية ضمها ومع بداية الحرب سيطرت جحافله على أجزاء من أوربا " فرنسا الأراضي المنخفضة ، البلقان - شرقي اوروبا " . وفي وقت واحد تقريبا بدأ في الالتفاف والزحف نحو افريقية . وفي اجتياح سهول اوكرانيا وروسيا البيضاء وحتى الفولجا ، وهي بذاتها الاتجاهات التي حددها " هاوسهوفر " لنمو الدولة الالمانية العظمى .

وكانت اليابان قد سيطرت - ايضا - خلال عقد السنين السابق للحرب واثناءها - على معظم ما قدره لها " هاوسهوفر " في هذا الجزء من العالم " منشوريا ، كوريا ، اندونيسيا ، بورما ، وأجزاء واسعة من الصين " وهيمن الاسطول الياباني على الباسفيكي ، بعد الضربة المفاجئة لقاعدة الاسطول الامريكي في بيرل هاربور ، وهو الخطأ الذي طالما حذر " هاوسهوفر " من

نتائجه خاصة مع السرعة التى شفيت بها الولايات المتحدة من هذه الضربة ، واحتشادها الكامل بعدها، واعلانها الحرب الشاملة مع اليابان فى الباسفيكى بأكمله ، وحتى الجزر اليابانية ذاتها ، ومع خوضها الحرب بكل قوة فى أوروبا ضد المانيا " واذا كانت القوة الفائقة التى تجلت بها " الولايات المتحدة " خلال الحرب ، قد اثبتت بعض فروض " هاوسهوفر " الخاصة بالنمو الاقتصادى المتكامل والمتوازن ، وبأهمية الكفاية الذاتية للدولة عند المجابهة الشاملة من أجل السيادة العالمية ، فإن تقييمه الاستراتيجى لها كقوة عالمية . كان ادنى من امكانياتها التي ظهرت بها ، وهى بمساحتها الفعلية ليست فى حاجة للتوسع وبمواردها الخاصة داخل حدودها الدولية ، وبظهيرها المترامى شمالا فى كندا وجنوبا فى أمريكا اللاتينية فى تواصل ودون انقطاع ، وبسكانها حجما وتوزيعا وكثافة ، تحوز من المزايا الجيوستراتيجية . ما يضعها - من حيث القوة - فى مرتبة أعلى من كل من اليابان أو المانيا ، فاذا كانت " اليابان " تحوز مزايا القوة البحرية المندفعة بطاقة صناعية فعالة ، فى اطار من الادارة الدقيقة للموارد الاقتصادية والاجتماعية ، تدعمها طاقات شعبها الخلاقة النابعة من ثقافته الراسخة ، وإذا كانت " المانيا " تحوز مزايا القوة البرية المستندة لقاعدة متينة من الموارد والصناعة والسكان والثقافة والتنظيم العسكرى ، فإن الولايات المتحدة تحوز مزايا القوتين البحرية والبرية معا ، فضلا عن كافة النقاط الايجابة الاخرى التي يمكن حسابها لأى من اليابان أوالمانيا ، ومن هنا فإن دخولها الصراع فى الباسفيكي وأوروبا قد قلب موازين القوى تماما لصالح الحلفاء - خاصة بريطانيا - وفى غير صالح أى من اليابان والمانيا .

تقويم استراتيجي خاطئ للقوة السوفيتية

ولقد كان الخطأ فى الحسابات فادحا ايضا بالنسبة للتقويم الجيوستراتيجي للقوة السوفيتية ، لقد واجهت المانيا آخر الأمر ما كان عليها أن تحسب حسابه بدقة أكبر ، وإذا كان " هاوسهوفر " قد وضع الاجزاء الاوروبية من الاتحاد السوفيتي ضمن المجال الحيوى الذى يجب على المانيا

ابتلاعه ، فقد حدث العكس .. اى أن المجال الحيوى قد ابتلعها ، وطمر قواتها تحت طبقات جليده ، لقد لعبت المساحة والمسافة دورا مضادا لالمانيا - بين الراين والفولجا - ومع كل مساحة تضمها المانيا بين الراين والفولجا -كانت تضيف معها اعباء طول المسافة فضلا عن عبء السيطرة على المساحة.وكلما اتسعت المساحة وطالت المسافة .. ضعفت القوة وتلاشت السيطرة وتضاعفت مشكلات التموين والامداد حتي وصلت حركة الجيوش الالمانية الي نقطة بدت معها كل اضافة للمساحة بمثابة خطوة نحو الهزيمة ، ولم يكن تجاهل الروح القومية السلافية فى مواجهة الغزو الجرمانى بالخطأ الهين ، لقد اشتعلت خطوط المقاومة خلف ظهور الالمان ، ولعبت الارض مع سكانها ، يضاف اليها خطأ تقدير نمو القوة السوفيتية اقتصاديا وعسكريا فيما بين الحربين ، ثم لعبت الظروف المناخية دورها في تجسيد الهزيمة الالمانية ، وكانت الحرب على الجبهة الشرقية كارثة بأى مقياس ، كما دحضت تماما جملة فروض التوسع والغزو التي تضمنتها النظريات الالمانية الجيوبولوتيكية .

وإذا كانت الهزيمة البرية أمام الاتحاد السوفيتي . قد اثبتت صحة فرض " هاوسهوفر " عن المزايا الجيوستراتيجية للقاعدة الارضية، ولكن فى غير صالح المانيا ، فان تقويمه الجيوستراتيجي للقوة البحرية البريطانية كان ايضا ادنى كثيرا من واقعها ، وذلك بغض النظر عن تحالفها مع الولايات المتحدة ، وبدت شوكتها كقوة بحرية عريقة مسلحة بالصناعة والعلم ، أصعب من أن تستطيع المانيا كسرها وهضمها . وكما عجزت المعدة الالمانية عن مضغ العظام السوفيتية من اليابس المتسع ، فانها ايضا قد ضعفت عن امتصاص الدماء البريطانيةالتى تجرى فى شرايينها البحرية الطويلة . وهكذا تظهر معظم فروض القوة الالمانية كما وضعها " هاوسهوفر " - وغيره - وقد تهاوت عند التطبيق . (شكل ٥) .



شكل (٥) المانيا بعد الحرب العالمية الثانية

ولم يكن الواقع هو فقط ما يثبت باستمرار تهافت هذه النظريات الالمانية الجيوبولوتيكية العدوانية فى جوهرها ، بل يظهر ضعفها كامنا أيضا فى معظم فروضها الاساسية ، فإذا كان مثل هذا التقسيم الثلاثى للعالم ، يمكن أن يحقق فكرة التكامل الطبيعي ، على طول دوائر عديدة بين الدائرتين القطبية والاستوائية ، فانه فضلا عن عدم مراعاته لحقائق توزيع الموارد المعدنية غير المرتبطة بدوائر العرض ، فقد كان من شأنه أن يمزق تكامل وانسياب خطوط المواصلات والتجارة العالمية ، باعتبارها خطوطا مرنة متقاطعة طوليا وعرضيا، تبعا لشروطها الاقتصادية ولامكانيات الحركة التى لا يمكن لهذا التقسيم الطولى أن يحققها ، بل أن كل قسم منها يمكن ان يتعرض لتمزق خطوط حركته الداخلية ايضا ، بحكم ماتتضمنه من عوائق طبيعية ، جبال بحيرات ، مستنقعات ، صحراء ، تتفاداها خطوط المواصلات غالبا ، ويظهر ذلك بكل وضوح فى الثلث الالمانى الذي يفصل البحر المتوسط بين وحدتيه أوروبا وافريقية ، فرغم دوره القديم فى الوصل الحضارى والتجارى بين المجتمعات الواقعة على جوانبه ، الا أنه بقـــى دائما كفاصل طبيعى بين القارتين .

وفيما عدا سواحل افريقية الشمالية ، فان بقيتها تظهر بعيدة تماما عن تأثيرات هذا البحر ، تنفصل عنه بالصحراء الكبرى شاسعة المساحة . ولم ينشأ بين القارتين هذا الشكل من العلاقات الطولية التى تخترق هذه الصحراء الى مايقع جنوبيها ، بل ان اوروبا قد اضطرت للدوران - ابان الكشوف الجغرافية -حول افريقية ، متجنبة داخلها شبه المجهو ل، ثم وثبت من سواحلها الى داخلها بعد ذلك ، مما يعنى ان التوجيه الجغرافى بين القارتين ليس طوليا كما تصوره " هاوسهوفر " .

واذا كانت الثورتان التجارية ثم الصناعية قد دفعتا بالعلاقات بين القارتين الى اتجاهات غير مسبوقة تاريخياً ، فقد كان ذلك فى إطار من الشروط والضرورات مغايرة لما وضعته لها استراتيجية المانيا التوسعية ، وعندما اخذت الدول الاستعمارية فى نزح موارد القارة الافريقية الى خارجها ، فإنها سلكت الطرق البحرية متفادية غاباتها وصحراواتها الداخلية ، ومن هنا يظهر التناقض بوضوح بين فرض التكامل الطبيعى والاقتصادى على اساس ان يتضمن كل قسم عددا من دوائر العرض ، وبين الواقع الفعلى للتوجيه الجغرافى ويسر الحركة داخل كل قسم منها .

ويتكرر ذلك بالنسبة لثلث العالم المقدر للولايات المتحدة " الامريكتين " فرغم اتصالهما البرى عبر امريكا الوسطى ، الا أن الواقع الجغرافى يقدم عقبات طبيعية عديدة تؤثر فى التوجه كما تغير من الحركة . فالغابة الاستوائية الامزونية الاستوائية تمثل نطاقا يشبه فى وظيفته الفاصلة عائق الصحراء الكبرى فى افريقية ، كما تقدم سلاسل الانديز فى القارة الجنوبية حاجزا ثانيا شديد الارتفاع والوعورة ، ومازال الحركة الطولية عبر القارتين تعترضها مشاكل وعقبات شتى .

وهكذا .. فإن فرض التقسيم الطولى على أساس أن يحتوى كل قسم عددا من دوائر العرض ، تتضمن كافة الاقاليم المناخية والنباتية ، تحقيقا للكفاية والتكامل .كان يهمل حقائق الواقع الجغرافى التفصيلية كما تظهر فى المكان،

فضلا عن تمزيقه لكافة الارتباطات التجارية التاريخيـة الراسخة بين دول العالم .

وقد اثبتت الحرب العالمية الثانية الفساد التام لفرض السيطرة على العالم فضلا عن قسم كبير منه ، ليس فقط من وجهة نظر الحسابات الالمانية التي لم تأبه سوى بالدول الكبرى المناوئة ، وانما ايضا من الدول الصغرى ، هذه التي تفتق وعيها القومي عن رفض كافة اشكال التبعية والانطواء فى اهاب غيرها ، وهى فى تطلعها - منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى - لتحقيق وجودها القومي والثقافى ، قد شكلت - بعد الحرب العالمية الثانية - تيارا تاريخيا مندفعا بكل قوة . ضد كل مايعوق حركتها نحو هدفها ، وهى العملية التي وان قدرها " هاوسهوفر " في غير صالح الدول الاستعمارية القديمة ، إلا انه قد اهملها بعد ذلك ، وأخطأ عندما وضعها في صالح المانيا ، التى لا تختلف أهدافها المعلنة والمستترة عن هذه السابقة لها فى ميدان التوسع والسيطرة . ولم يقدر بأن هذه العملية هى ضد اهدافه فى السيطرة ايضا ، فمثل هذه الفروض المنطوية على تقسيم العالم ، تتعارض تماما مع حقائق الفترة التاريخية ، وجوهر التيار السارى فى انحاء العالم ، وحتى بفرض انتصار المانيا فى الحرب العالمية الثانية ، فمن المؤكد انها كانت ستواجه من المقاومة مايدفعها الى إعادة تقويمها لقوة هذه الدول الصغرى ، ولأهمية الدوافع القومية والثقافية التى يمكن ان تؤدى بها لرفض السيطرة الالمانية ، ويمكن التأكد ايضا بأن هذه الاستراتيجية الالمانية ، كانت - حالة نجاحها - سوف تواجه تراثا متراكما من الرفض وكراهية التبعية السياسية والاستعمار ، أى انها - المانيا - كانت ستحصد وحدها نتائج مافعلته الدول الاستعمارية ومابذرته فى مستعمراتها القديمة من سياسات التفرقة والاستغلال ، فهذه كلها سوف توجه نحو المانيا . باعتبارها وريثة هذه السياسات .

أهم المراجع

1- Carlson , I. (1958) (Geograpy and world Politics) . MC - Graw Hill Book Company, N.Y .

2-Fred M.Frobock . (1974) (Normative Political Theory) Prentice -Hall N. J .

3-Fredriick M.Watkins. (1964) The age of idiology : Political Thought, 1750 to the Present) Prentice - Hall. N.J.

4- Henry M. Holland . (1958) (Politics Through Literature) Prentice Hall. N.J.

5- Irving M. Zietlin . (1968) Idiology and the development of sociological theory.) Prentice - Hall N.J.

الدراسة الرابعة

نظرية قلب الأرض لماكيندر

مقدمة

يقدم البريطانى هالفورد ماكيندر Halford Makinder نظريته تحت دوافع مخاوفه من ظهور هذه القوة البرية (المانيا وروسيا) القادرة على النمو كقوة عالمية يصعب ايقافها ، ومن ثم فانها - تبعا لفروضه - سوف تتجه لتكوين الامبراطورية العالمية ، على حساب بريطانيا - أساسا - وغيرها من القوى البحرية ، ولذلك فانها - النظرية - قد توجهت نحو وضع التوصيات الكفيلة باحتواء ذلك قبل تناميه ، ورغم ماتعرضت له فروضه من انتقادات ، بل ومن تعديلات ، إلا أن اطارها العام تجلى متسقا ومتكاملا ، بل اثبتت التطورات التالية - فى أكثر من حالة- صدق عدد من فروضها ، كما أنها قد اصبحت بمثابة النواة لفكر جيوستراتيجي مرتبط بها ومنسوج حولها ، خاصة بعد نشر " مينينج " Minning لتعليقاته الحذرة حول بعض فروضها ، ومع تعديلات فيرجريف Fairgrive الدقيقة لبعض أسسها ومع اضافات سبيكمان Spykman العميقة لها .

وهكذا .. فقد شكلت هذه النظرية - وما أحاط بها - موضوعا جيوستراتيجيا يتميز بالنظرة الكلية للعالم . وبالتحليل الدقيق لعناصره المكانية أيضا ، خاصة من حيث العلاقة الجيوستراتيجية الأساسية بين توزيع اليابس والماء فى انحائه ، ومن حيث توظيف الجغرافية لتفسير التاريخ ، فضلا عما ارسته من فروض أصبحت من مبادىء التصميم الهندسي للسياسات والاستراتيجيات .

مقدمات النظرية

قدم " ماكيندر " نظريته - أول الأمر - فى صياغة وصفية عن " التوجيه

الجغرافي للتاريخ" Geographical Pivot of History (١٩٠٤) ، وعكف على تمحيصها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وأعاد تقديمها في بناء أشد نضجا في كتابه " المثل الديمقراطية والواقع Democratic Ideals and Reality ". وذلك مساهمة منه في مؤتمر فرساي (١٩١٩) . مساهمة تتصل أساسا بشرقي أوروبا .. ميدان اهتمامه الرئيسي ، متضمنة توصياته بتكوين دولها على أساس متين من عناصر الجغرافية والتاريخ ، يجنبها الوقوع تحت سيطرة أي من الدول القوية المجاورة ، ولم يكن كتابه الأخير هذا مجرد اضافة لعلمي الجغرافية والاستراتيجية من الناحية النظرية ، بل تضمن ايضا تحليلات عميقة للأوضاع والقوى السياسة والاقتصادية في أوربا ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وانطوى على مجموعة من الصياغات العلمية لمعالجة أزماتها ومواجهة تحولاتها بعدها ، ويذكر "بلويت Blouet " ان تحليلاته وصياغته هذه قد أسيء فهمها - جزئيا - على الأقل ، وأنها كانت كفيلة - لو أحسن فهمها - أن تسهم في تهيئة قاعدة مناسبة للتفاهم الدولي في فترة مابين الحربين .

الاطار العام للنظرية

يقدم ماكيندر نظريته في إطار فكرة محورية عن " اتجاه العالم نحو الوحدة " أي أن العالم يتجه تاريخيا لأن يصبح وحدة سياسية واحدة . ثم هو يتساءل - بعد ذلك - ماهي القوة التي يمكنها تحقيق ذلك ؟

وليست نظريته في الواقع سوى اجابة عن هذا السؤال تستند بصفة اساسية الى مجموعةمن الحقائق الجغرافية والتحليلات التاريخية ، شكلت بنية نظريته واحتوت فروضها ، وقدمت مبرراتها العامة والخاصة ، وذلك في اطار نظرة للعالم تتسم بالشمولية ، وتتجلى هذه النظرة في تقريره .. بأن " اختلاف توزيع اليابس والماء في العالم بمثابة صياغته الجيوستراتيجية الاساسية ، باعتبارها الأصل وراء تباين ظلال القوة والضعف بين مناطقه عبر التاريخ" .

وينطلق " ماكيندر " من هذه القاعدة .. ليضع الفرض الأول في نظريته .. بأن تجمع (الارض + البحار + الممرات + التربة) من شأنه أن يهيء لنمو القوة الكبرى .

ثم هو يضع - بعد ذلك - تصوره لكيفية تكون هذه القوى (أو القوة) فى التتابع الآتى :

* تركز المزايا الجيوستراتيجية فى منطقة واحدة ، أو عدة مناطق من العالم .

* النمو الذاتى لهذه المنطقة أو المناطق ، وتحولها الى قوة كبرى أو أكثر .

* تحول العالم بأكمله الى امبراطورية واحدة .

أى أن الرؤية النهائية عنده هى - كما سبقت الاشارة - عالم واحد تحكمه قوة كبرى واحدة ، ويعمد " ماكيندر " الى التاريخ - فى اطار نظرته الشاملة - يستمد منه أمثلته ونماذجه ، ويؤكد بعد تحليله لخريطة القوى العالمية عبر العصور - الى أن اتجاه بندولها انما هو نحو القوى البرية ، وإذا كانت القوى البحرية قد تسيدت العالم قرونا منذ الكشوف الجغرافية ، فانها قد بدأت مع نهاية القرن ١٩ م تواجه نقاط ضعفها ، هذه التى تتمثل فى استحالة استمرار سيطرتها على امبراطوريتها البرية الواسعة ، واذا كانت بعض نماذجها (بريطانيا) قد اثبتت إمكانية السيطرة من الماء على مساحات كبيرة من اليابس فقد كان ذلك مؤقتا ، وفى ظل أوضاع غابت فيها عن الساحة العالمية القوى البرية المؤثرة ، واذا كانت القوى البحرية قد تسيدت العالم بفضل امتلاكها لأسرار القوة (الطاقة + الصناعة + التكنولوجيا) فقد انتقلت هذه الاسرار تدريجيا الى القوى البرية (خاصة المانيا وروسيا) البازغة ، مدعمة بها رصيدها الراسخ من عناصر القوة الذاتية . كما تتمثل فى قواعدها البرية الكافية .

الفروض النظرية الأساسية

لعل أهم ما قدمه " ماكيندر " فى نظريته - بعد ذلك - من فروض ، هو

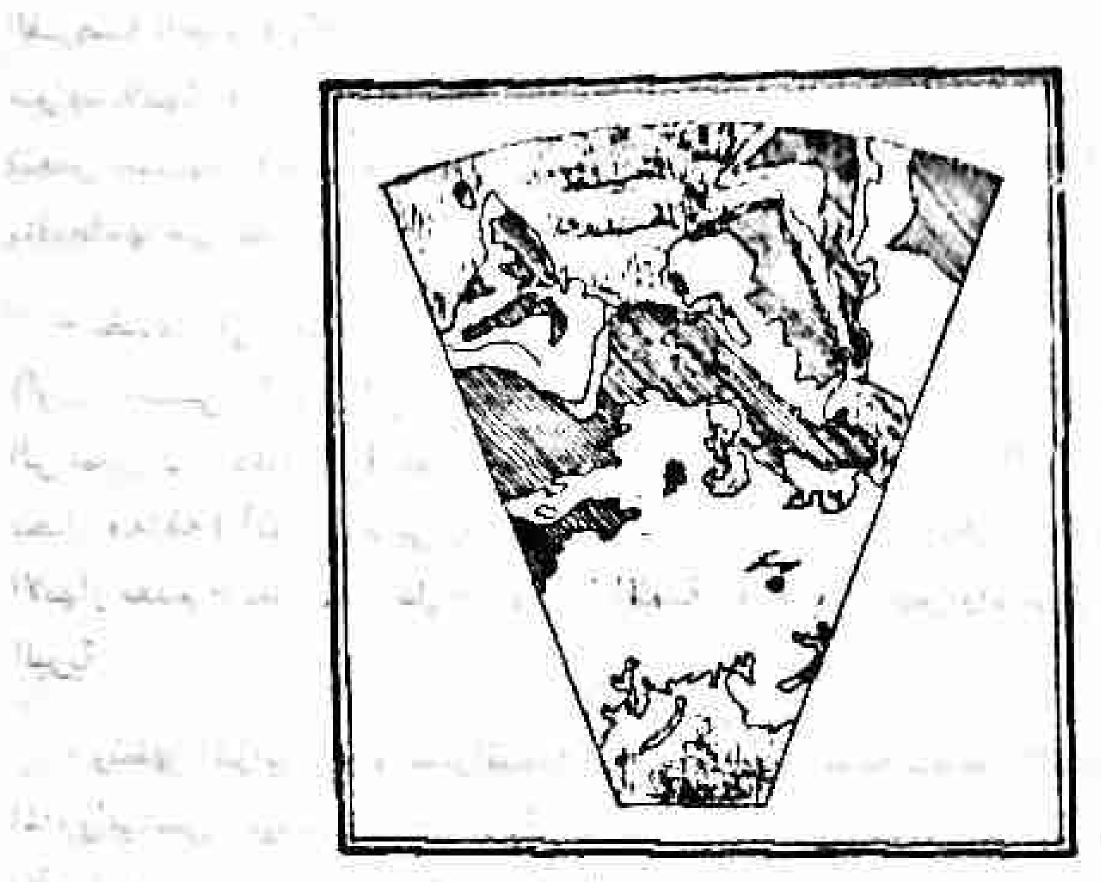
مايتصل منها بتقسيمه الثلاثي للعالم (القلب ، الهلال الداخلي القاري ، الهلال الخارجي البحري) ، مع مايتضمنه هذا التقسيم من تحديد الخصائص الجيوستراتيجية لكل منها في تتابعها الحلقي تبعا لتوزيعها الجغرافي ملا التي يمكن الاشارة اليه - بايجاز - كما يلي : (شكل ٢)

قلب الأرض Heart Land

يكون الماء مسطحا متصلا يشغل نحو ٧٥٪ من مساحة الأرض ، وقد أطلق عليه " ماكيندر " تسمية المحيط العالمي The World Ocean ، ويتكون " اليابس من كتلتين رئيسيتين .. عدا الجزر ، تضم الأولى منها العالم القديم (أوراسيا + افريقية) ، وهي كتلة متصلة تشغل نحو ثلثي (٦٦٪) مساحة اليابس ، أسماها ماكيندر الجزيرة العالمية World island ، وتضم الثانية الامريكتين (٢ر٣٠٪) من اليابس ، وبينما تشغل استراليا - أكبر الجزر العالمية - نسبة ٦٠ر٢٪ من هذه المساحة ، فإن بقيتها (١٠ر١ ٪) تتوزع بين غيرها من جزر العالم وأرخبيلاته .

ويقع قلب الأرض في الجزيرة العالمية التي يسكنها نحو ٨٥٪ من جملة سكان العالم ، هذه التي يحوطها المحيط العالمي المتصل ، بغض النظر عن أقسامه التفصيلية وتسمياته المحلية ، ويمثل قلب الارض منطقة الارتكاز Pivot Area الأساسية في الجزيرة العالمية ، ويتخذ هذا القلب شكلا أقرب للمثلث - بمساحة قدرها نحو ٢٠ مليون ميل مربع، تتمثل قاعدته في خط يمتد من بحر بلطيق الى الخليج العربي ، متضمنة سلسلة الأورال ونهر الفولجا وما يليه جنوبا من هضاب ايران وأفغانستان وبلوخستان ، ويمثل ساحل المحيط المتجمد ضلعه الشمالي ، ويتفق ضلعه الجنوبي مع هوامش سيبريا المتداخلة في سهول وسط آسيا ، وتحيطه المرتفعات والهضاب من الجنوب ، ويلتقي

الضلعان عند شبه جزيرة كامتشتكا فى أقصى الشمال الشرقى لسيبيريا . (شكل ٦) .



شكل (٦) اليابس السوفيتى

وتتحدد أهمية خصائصه الجيوستراتيجية فيما يلى :

- تتركز فى هذا المثلث خصائص الكتلة البرية التى لا تقطعها أو تتوغل فيها البحار ، بما يكفل حمايته من احتمالات الغزو والاقتحام من قبل القوى البحرية . ويقدم المحيط المتجمد خطا دفاعيا ، يصعب اجتيازه من ناحية الشمال خاصة مع تجمده الدائم ، فهو أقرب لأن يكون جزءا من الجزيرة العالمية منه لأن يكون من المحيط العالمى ، ورغم اتساع المنطقة التى تصرف مياهها اليه (حوض التصريف) .. والتى تقدر بنحو ٥٠٪ من قارة أسيا ونحو ٢٥٪ من قارة أوروبا ، إلا أن تجمده وتجمد المجارى الدنيا للأنهار المنتهية اليه (معظم السنة) ، وكذلك طبيعة المناطق التى تخترقهالاتجعل من هذه الانهار ممرات تهيء لاختراقه ، وبذلك يصعب على القوى البحرية الوصول اليهـا ، وبالتالى اليه .

- تحدد أضلاع المثلث منطقة داخلية سهلية التضاريس ، وتقدم هذه الأضلاع اطارا دفاعيا طبيعيا منيعا ، كما انها بسهليتها واتساعها تتيح الفرصة للمناورة والتقدم والتراجع والدفاع بالعمق ، خاصة مع تدعيم مواصلاتها الداخلية بواسطة الخطوط الحديدية والطرق البرية ، هذه التي تنعش بيئتها الاقتصادية وتحرك علاقتها الاقليمية الداخلية ، ولاتهدد باقتحامها من الخارج .

- يضاف الى الخاصية الجيوستراتيجية المتصلة بتصريف الانهار الرئيسية (أوب ، ينيسى ، لينا) الى المحيط المتجمد الشمالى ، ميزة انتهاء بقية أنهارها الى بحيرات داخلية (مثل نهرى سرداريا ، وأموداريا فى بحيرة بيكال) أو الى بحار مغلقة (أنهار جنوبى روسيا فى البحر الاسود) ، وذلك باعتبار ان الانهار تقدم - بعد السواحل - الوسيلة الثانية لاقتحام اليابس واختراق الكتل البرية .

- وتظهر المزايا الجيو ستراتيجية - بعد ذلك - متصلة بنقاط الالتحام بين الماء واليابس ، وبالممرات البحرية والجبلية والمضايق ، ومن أهمها ممرات الأورال بين آسيا وأوروبا ، خاصة شمالى السلسلة وجنوبيها ، وهذه الأخرى الواقعة شمالى سلاسل الهيمالايا بين شبه القارة الهندية وبقية اسيا وأوروبا ، خاصة شمالى السلسلة وجنوبيها ، وهذه الثالثة الواقعة على طول سلاسل الهيمالايا بين شبه القارة الهندية وبقية أسيا . ومن المضايق تبرز أهمية مضيق " بهرنج " الفاصل بين كامتشتكا الاسيوية والاسكا الامريكية ، ومضيقى " هرمز " الواصل بين الخليج العربى والمحيط الهندى ومضيقى البوسفور والدردنيل المؤديين الى البحر المتوسط فالمحيط الأطلسى كذلك . فتلك هى (الممرات + المضايق) بمثابة المداخل والمخارج لهذا القلب .. باعتباره كتلة مصمتة من اليابس .

ويمثل هذا القلب - من الناحية التاريخية - جبهة من أهم جبهات الانتشار البشرى الحربى والسلمى ، فهى بمثابة منطقة الطرد التاريخية التى تدافعت

هجراتها من أقدم العصور وهى المنبع البشرى الذى تتابعت موجاته لتسقط الامبراطورية الرومانية (٤٧٦م) وتعمر اوروبا باكملها شمالى حوض البحر المتوسط ، وليصبح السهل الاوربى الاعظم امتدادا بشريا لها ، فضلا عن كونه امتدادا طبيعيا لها اصلا ، وتشير هذه العملية التاريخية الى نوعية الاندفاعات التى يمكن ان تتكرر مع اختلاف خصائصها وأسبابها ، خاصة اذا ماتوافرت للقوة المهيمنة عليها (الاتحاد السوفيتى) قدرات الهجوم المعاصرة ، وذلك باعتبار ان مجرد مساحتها لاتمنحها القوة ، وما يحتاجه القلب يتلخص في وجود هذه القوة المهيمنة ، القادرة على الاستغلال الفعال لموارده ، وعلى استثمار خصائصه الجيوستراتيجية - بحيث تجعل منه بالفعل قلبا للعالم .. ونواة للدولة العالمية الموحدة .

تعديل حدود قلب الأرض

قام " ماكيندر " بتعديل حدوده المقترحة لقلب الارض أكثر من مرة ، بل أنه قد أضاف اليه ايضا ما أسماه بالقلب الثانوى ، ورغم ما أدي اليه ذلك من اختلال جزئى فى البناء العام لنظريته، بماضاعف من انتقادات معارضيها ، الا انها تدل ايضا على مرونتها ، وعلى متابعة صاحبها واستجابته للمتغيرات العالمية العميقة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها .

وقد أجرى ماكيندر تعديله الأول (١٩١٧) حين وسع حدود قلب الأرض نحو الغرب ، ليضم اليه مساحات واسعة غنية من السهل الاوربى الأعظم ، ونقل حدوده الغربية من نهر فولجا الى نهر الب ، وذلك لمواجهة ماتعرض له القلب - بحدوده الأولى - من انتقادات تتصل بضعفه الاقتصادى وهشاشته السكانية، وقد ابرزت هذه الاضافة الاهمية الفائقة لشرقى أوروبا لقلب العالم ، ليس كمفتاح له فقط .. وانما ايضا كدعامة اقتصادية سكانية معا .

ثم قدم " ماكيندر " فى تعديله الثانى ما أسماه بالقلب الثانوى أو منطقة الارتكاز الثانوية أو القلب الجنوبى ، وكلها تسميات وردت فى كتاباته عن هذه المنطقة من افريقية الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى ، مبررا اختياره بما

توافر بها من خصائص جيوستراتيجية تقارب هذه التى حددها القلب الاساسي . فالصحراء الكبرى تقابل المحيط المتجمد فى وظيفته الدفاعية المنيعة ، وأنهارها تخترق غابات يصعب اختراقها ورغم أنها ليست داخلية التصريف (النيجر ، الكونغو وغيرهما) الا انها تتميز- من الناحية الدفاعية - بعدم صلاحية مجاريها الدنيا للملاحة ، ويتصل هذا القلب الافريقى الصغير بشقيقه الاسيوى الكبير - بواسطة شبه الجزيرة العربية .. وهى ايضا كتلة برية مصمتة ، أبعادها واسعة (٨٠٠ ميل بين الفرات والنيل ، ١٨٠٠ ميل بين سلاسل طوروس والبحر العربى) ، متميزة - مثل القلب الأساسي - بخصائصها الجيوستراتيجية الطبيعية ، فضلا عن دورها التاريخي كجبهة بشرية طاردة .

الهلال الداخلى Inner Crescent

يتمثل الهلال الداخلي فى هذه المجموعة من الهضاب والمرتفعات التى تتخذ شكل الاقواس المحيطة بأضلاع مثلث قلب الأرض ، ويشمل تحديدا الهضاب التركية والايرانية والافغانية ، والسلاسل الجبلية الموازية لها بين الهند وجنوبي وشرقى اسيا ، ويقرر " ماكيندر " بأن هذا الهلال يختلف من الناحية الطبيعية عن قلب الارض السهلى ، كما يتميز عنه بحضاراته القديمة ، سواء الحضارات النهرية الزراعية (التربة) ، أو الحضارات التجارية عند الداخل والمخارج الاقليمية (الممرات) ، فضلا عما تميز به مبكرا من كثافة سكانية عالية ، مما هيأ لظهور ونمو وتتابع عدد من القوى الكبرى التاريخية فى انحائه. وقد انطوت العلاقة بين هذه القوى وما يحيطها .. على معادلة القوة والضعف فى تاريخ العالم القديم والوسيط ، فهى - حالة القوة - تسيطر على ما حولها - وتمد تخومها الى نهاية حدودها الطبيعية من الجبال، والسواحل والصحراوات ، وهى - فى حالة الضعف - تتعرض للغزو والاقتحام من قبل المتربصين بها عند هذه التخوم ، وهى معادلة تكررت بها جميعها من العراق الى الصين ومن الفرات الى الراين ، وهنا يقدم " ماكيندر " فرضا من أهم فروضه .. وذلك بما قدره لهذا الهلال من القيام بدور الحاجز امام

تنامى قوة قلب الارض ، واكتساحه العالم احتمالا ، موظفا بذلك معادلة القوة والضعف التاريخية هذه - فى خدمة القوى الكبرى (بريطانيا ، الولايات المتحدة) المناوئة لها ، وداعيا بذلك - قبل غيره - الى تجميع الوحدات السياسية فى هذا الهلال فى أحلاف دفاعية ، تحاصر قلب الارض (الاتحاد السوفيتى) وتجهض قوته .

وقد اقترح " ماكيندر " قيام نطاق من الدول فى شرقى اوروبا (مجال تخصصه) اسماه النطاق الاوسط Middle Tier ، يفصل بين قلب الارض والهلال الساحلي (ستأتى اليه الاشارة بعد قليل) وذلك كجزء من الحاجز الدفاعى العام الممتد من أوروبا الغربية الى افريقية ، بحيث يمثل خط الدفاع الأول أمام الهجوم المتوقع من قلب الارض على اوروبا والعالم ، وقد وضع " ماكيندر " الحدود بكل دقة لاقتراحه المذكور ، غير ان ماوضعه لم يتفق تماما مع ما أسفرت عنه اتفاقيات الحدود فى فرساى (١٩١٩) ، مما دعاه الى مراجعتها واعادة صياغة آرائه بشأنها .

الهـــلال الخارجـــى Outer Crescent

يتكون هذا النطاق من الاراضى الاوروبية المطلة على بحر الشمال والمحيط الاطلسى ، ومن الامريكتين والاوقيانوسية ، وجملة الاراضى الآسيوية المطلة على المحيطين الهندى والباسيفيكى ، وقد قدر لبريطانيا والولايات المتحدة واليابان من بينها ، أن تسهم بأهم الأدوار فى تشكيل الخريطة السياسية العالمية الراهنة ، وقد تنامت قوة هذا الهلال للغاية بعد الكشوف الجغرافية ، وقدمت " بريطانيا " لقرون النموذج الكلاسيكى لقوة البحر .. بايجابياتها وسلبياتها ، وقد أفصح هذا النموذج عن أبعاده مع استثماره الفعال لنتائج هذه الكشوف فى مراحل متتابعة ، تشمل الثورة التجارية والانقلاب الصناعى وحركة الاستعمار معا ، وقد اكسبته المنافسات والصراعات خبرات تاريخية منطوية على قدرة هجومية هائلة ، تأصلت واندمجت مع خصائصها الجيوستراتيجية البحرية ، هذه التى عوضتها - فترة طويلة - عن ضآلة

قاعدتها البرية الذاتية ، سواء فيما خططت له بإحكام للسيطرة على خطوط التجارة ومنابعها ، ومايلزم لذلك من قواعد (خاصة عند المنافذ والمضايق) ، أو فيما وضعته من سياسة استعمارية طويلة المدى ، أو فيما اتبعته من استراتيجية ذات صبغة هجومية غالبا .

القـــوة البريـــة العظمـــى وبدائلها

فى اطار نظرته التاريخية الشاملة .. يرى " ماكيندر " بأن نواة القوة البرية العظمى قد تحركت نحو الشرق منذ الكشوف الجغرافية حتى استقرت أخيرا حول الفولجا ، فهى قد بدأت فى أسبانيا (القرنين ١٥ - ١٦ م) وانتقلت الى فرنسا (القرنين ١٧ - ١٨ م) ، ثم الى المانيا (بين ١٨١٥ - ١٩١٤) ، ثم الى الاتحاد السوفيتى بعد ذلك ، خاصة منذ مابعد الحرب العالمية الثانية ، وقد حاولت " المانيا " السيطرة على قلب الارض فى الحربين العالميتين .. غير انها قد أخفقت فى المرتين ، وكان ذلك لحساب الاتحاد السوفيتى بصفة اساسية، خاصة مع استحواذه على معظم ما أسماه " ماكيندر " كتلة اليابس الاسيو أوروبية Eurasian Landmass ، هذه التي هيأت للاتحاد السوفيتى ان يصبح القوة البرية العظمى المعاصرة ، بل انها تتيح له أن يتوجه للسيطرة على الجزيرة العالمية (العالم القديم) برمته ، وذلك تبعا للدينامية الآتية (ن ← الهلال الداخلى ← الهلال الخارجى ← م) حيث ان من يسيطر على (ن) التى هى نواة قلب الارض ، يمكنه ان يتم سيطرته على العالم (م) ، وذلك بعد التهامه للهلال الداخلى والخارجى ، وهى دينامية تطرح شواهدها منذ مابعد الحرب العالمية الثانية ، ويؤكد بعض مؤيدى نظرية " ماكيندر " أنه لولا وجود الولايات المتحدة فى أوروبا مع نهاية هذه الحرب ، لواصل الاتحاد السوفيتى اندفاعه بعد برلين حتى الاطلسى غربا والمتوسط جنوبا ، فيما يشبه الترجمة الحرفية لفروض " ماكيندر " عن قلب الارض .. وعن ديناميات قوته .

على أن ترشيح " ماكيندر " لألمانيا - فى البداية - كان له مايبرره ، فقد بزغت كأقوى قوة برية أوروبية مع اتمام وحدتها (١٨٧٠) وانتصارها على جيرانها (النمسا ، فرنسا) ، وتجلت باعتبارها تحوز مفاتيح القوة القادرة على تكوين امبراطورية واسعة ، فهى الدولة الاكثر تنظيما والأرقى صناعة والاقوى عسكريا فى شرقى اوروبا ووسطها ، فضلا عن قوتها التاريخية الذاتية ، المستمدة من انتشار ثقافتها وحيوية شعبها وقابليته الفائقة للتنظيم والتكثيف والحشد .. واقباله على العمل .

ومن الناحية الجيوستراتيجية .. فقد كانت تحوز أيضا مايرجح كفتها .. فبالاضافة الى قاعدتها البريةالفنية المتنوعة ، وسواحلها وأنهارها .. فإن سهولها - التى هى جزء من السهل الأوروبى الأعظم - تنفسح نحو الشرق حتى الأورال ، بلا عوائق طبيعية فاصلة ، بل ويترامى ظهيرها حتى الباسيفيكى ، فى ظل ذات الظروف الطبيعية عامة ، ومن هنا بروزها كاحتمال قوى لقوة عالمية يمكنهاان تهيمن على قلب الارض فعلى بقية الجزيرة العالمية ، ورغم ترشيح " ماكيندر " لها فى كتاباته المبكرة (١٩٠٤) ، الا أنه كان أيضا متنبها لغيرها من الاحتمالات والبدائل ، فكان حذرا بشأن الفصل بين أساسيات نظريته وفروضها - وخاصة من حيث دينامية السيطرة على العالم - وبين ترشيحه لقوة برية معينة ، وهكذا فان المانيا لم تكن عنده الا احتمالا استمد جدارته من تنامى قوة القيصرية الألمانية بين ١٨٧٠ - ١٩١٤ ، واذا كانت المتغيرات قد دفعت بالاتحاد السوفيتى كاحتمال بديل راسخ لهذه القوة العالمية المفترضة ، فان نظريته تستوعب هذا الاحتمال البديل .. وربما غيره أيضا .

ومع ذلك .. فانه لم يغفل الاحتمال الروسى حتى فى كتاباته الأولى ، فهو قد نبه الى الامكانيات الفائقة التى تحوزها " روسيا " آنذاك ، غير أن المانيا الصناعية قد تفوقت على روسيا الزراعية فى تقديره ، وعندما انحدرت المانيا فى الحرب العالمية الأولى ، توجه باهتمامه نحو الدولة السوفيتية التى تحققت

في روسيا مع نهاية هذه الحرب ايضا ، وتابع ظهورها كاهم قوة برية في الجزيرة العالمية ، ورصد توجهها المكثف نحو الصناعة في برامجها الخمسية المتتابعة طوال مابين الحربين ، وعندما وضع كتابه الهام Democratic ideals and reality (١٩١٩) ، أشار الى ما تتضمنه ايديولوجياتها من حتمية الانتصار النهائي لمبادئها على مستوى العالم باكمله ، وتناول بالتحليل سيطرتها على وسط آسيا ، وتحويله إلى جمهوريات سوفيتية تابعة لها . وأوضح الدلالة الجيوستراتيجية الكامنة وراء انتشار نفوذها التدريجي حول البلطيق وشرقي اوروبا باكمله ، وصاغ فرضه الهام عن أن من يسيطر على شرق أوروبا يحوز مفتاح قلب الارض ، وأن من يسيطر على قلب الارض يسيطر على الجزيرة العالمية - وبالتالي على العالم . (شكل ٧) .



شكل (٧) شرقي اوربا بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٩ (عن بلويت)

وهى المقولة التى تحققت جزئيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك مع هيمنة الاتحاد السوفيتى على شرقى أوروبا ايدلوجيا واقتصاديا وعسكريا ، ومع انتشار نفوذه فى أجزاء واسعة من العالم المعروف الان بالثالث ، ومع سياسته الثابتة للاحاطة بالهلال الداخلى واختراق الهلال الخارجى ، بما يتضمنه الاخير من مضايق وممرات ، شديدة الاهمية - من الناحية الجيوستراتيجية - لكتلة من اليابس بمثل الاتساع الذى وصلت اليه الدولة السوفيتيـــة . (شكل ٨) .



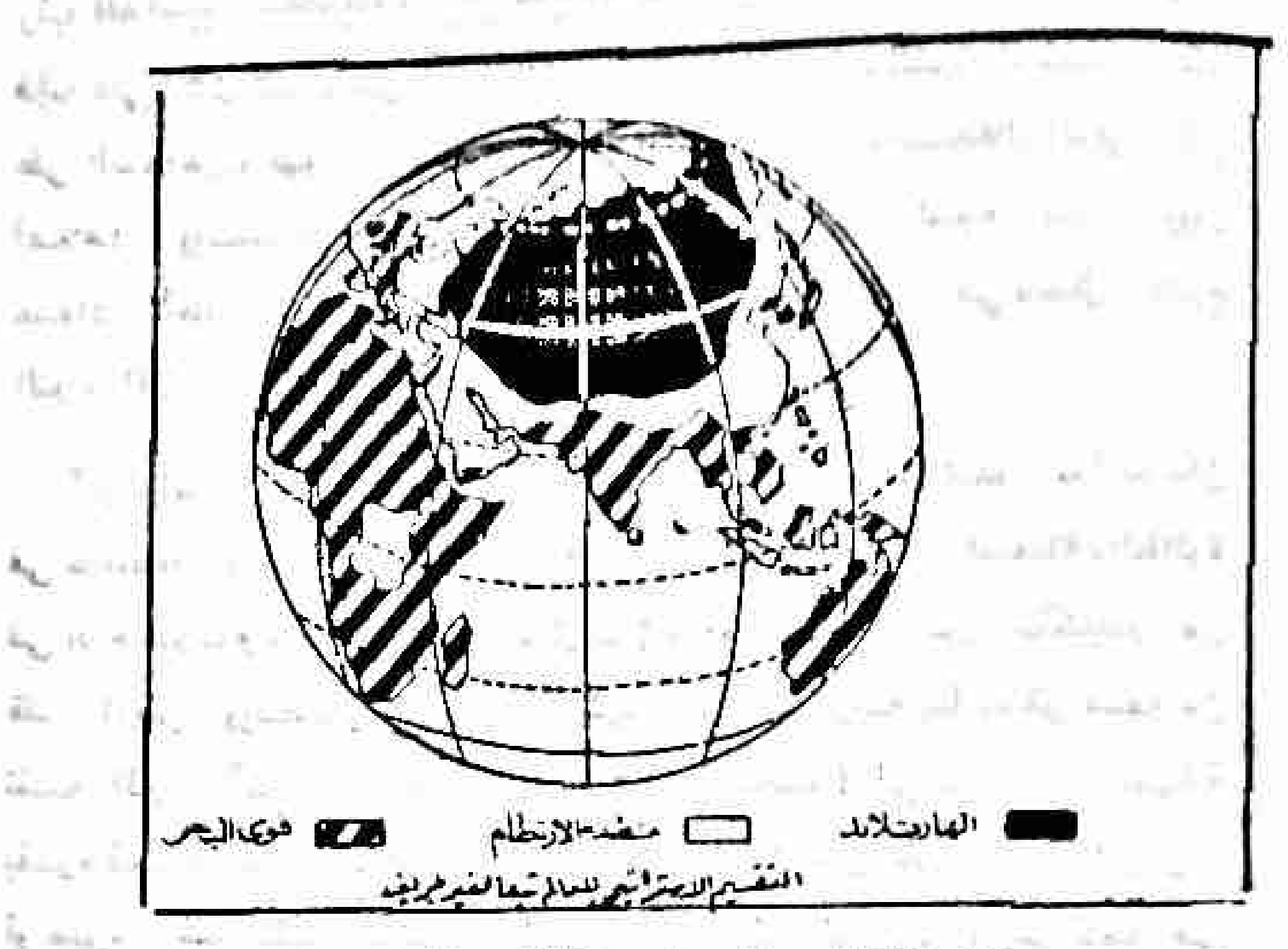
شكل (٨) البعد المساحى والاستراتيجى للاتحاد السوفيتى(عن : شفسكى)

وكما تخلى " ماكيندر " عن الاحتمال الالماني مقدما عليه الاحتمال السوفيتي، فإن بريطانيا قد بدأت تتراجع فى كتاباته لحساب الولايات المتحدة مشيرا بوضوح الى انهما - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - سوف يقتسمان النفوذ فى الساحة العالمية ويعيدان ترتيبها وصياغتها بما يناسبهما فى اطار من الصراع والمنافسة المحتدمة ، متجاهلا غيرهما من القوى القديمة التى سيطرت على مقدرات العالم منذ مابعد الكشوف الجغرافية وغير منتبه لغيرها من القوى الجديدة التى أفرزتها متغيرات مابعد الحربين الاولى والثانية .

مراجعـــات النظريـــة وتعديلاتـــها

ربما يكون من العسير - في هذا المجال - متابعة كل ماكتب حول هذه النظرية من مراجعات ، أو ماتعرضت له من تعديلات وإضافات ، خصوصا مع قيامه هو نفسه بذلك أكثر من مرة ، استجابة منه لتغيرات فترة شديدة التعقيد (١٩٠٠ - ١٩٤٥) ، وبدون الخوض فى تفصيلات متشعبة .. يمكن الاشارة بإيجاز الي أهم ماواجهته منها .. على النحو التالي :

* وجه " فير جريف " انتقاداته للحدود التى وضعها " ماكيندر " فى تقسيمه للعالم ، مبتدئا بتعديل تسمية " الهلال الداخلى " الى تسمية عسكرية بحتة .. هى " منطقة الارتطام " Crucsh Zome ، ثم تناول تقسيمه الثلاثى ذاته بالنقد والمراجعة ، خاصة من حيث طاقة قلب الارض شبه الميت اقتصاديا وسكانيا على السيطرة على الجزيرة العالمية ، مختتما مراجعته بتقديم تصوره الخاص عن التقسيم الجيوستراتيجى للعالم ، ومقررا بان الصراع بين القوى الكبرى فى العالم سوف يتحدد فى منطقة الارتطام هذه ، وذلك لصالح من يسيطر عليها ، أو يضعها فـــى منطقة الظل - علـــى الأقل - من قوته (شكل ٩) .



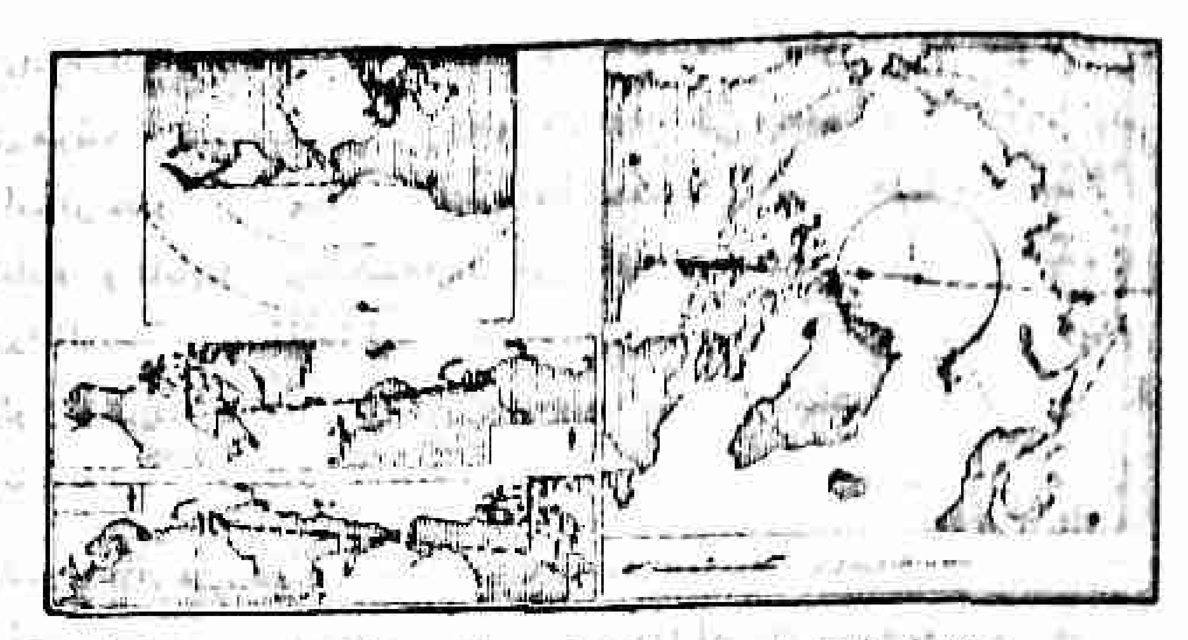
شكل (٩) التقسيم الاستراتيجى للعالم تبعا لفير جريف

* أما مينتج Minning فقد وجه انتقاداته للأسس التى قدمها " ماكيندر " فى تقسيمه الجيوستراتيجى للعالم ، وفى تقييمه لخصائصها وأوزانها ، وتركيزه على مجرد الخصائص التوزيعيه لليابس والماء فى العالم .. واغفاله غيرها ، ويرى " مينتج " بأن قلب الارض عند " ماكيندر " أوسع مما ينبغى أن يكون عليه وظيفيا ، وبضرورة توسع الهلال الداخلى على حساب قلب الارض، وبذلك لايعود ضروريا أن يهيمن قلب الارض على الهلال الداخلى ويبقى ذلك مجرد احتمال فقط .

* ويناقش سبيكمان معادلة العلاقة بين الجغرافية والقوة عند " ماكيندر ؛ ممهدا لذلك بتحليل أسس القوة الحقيقية (الموارد + السكان) ، ويخلص الى

رأيه الخاص .. بأنه إذا لم يكن قلب الارض ميتا تماما بحكم افتقاره لها ، فإنه على الأقل قلب واهن شديد الضعف ، وأن أسباب القوة الحقيقة تتركز على السواحل والهوامش ، حيث تصل كثافة السكان واستغلال الموارد الى أعلاها ، ويتساءل : هل يمكن المقارنة بين هذه القلب شبه الميت .. وبين جبهات الأطلسي والباسيفيكي المفعمة بأسباب القوة ، وذلك في مجال ترشيح النواة اللازمة لتكوين الدولة العالمية .

* والواقع أن تطورات تكنولوجيا الطيران قد فاجأت " ماكيندر " بما لم يكن في حسبانه ، وأشار " سفرسكي " Sversky الى أن اندماج السفينة والطائرة في أداة حرب واحدة (حاملة الطائرات) تقوض أهم فروض " ماكيندر " عن قلب الارض ، ويتصدى " ماكيندر " للرد ، مكيفا نظريته بما يحقق هدفه من تنبيه القوى الأخرى (بريطانيا ثم الولايات المتحدة) الى خطورة الاستهانة بقدرة قلب الارض على تكوين الدولة العالمية ، حيث يقرر بأن مزايا الطيران - أو غيره - مما انتجته تكنولوجيا الحرب ، هي لصالح قلب الارض كما هي لصالح غيره ، تظل محايدة التأثير .. مادامت قد تملكتها جميع أطراف الصراع ، ومن ثم فانها لاترجح كفة على أخرى ، وتبقى الحسابات النهائية لصالح قلب الارض ، ليس فقط من حيث مايمكن ان تضيفه اليه هذه التكنولوجيا من قوة ، ولكن أساسا بحكم مايحوزه من مزايا جيوستراتيجية فريدة ، لاتتوفر لغيره ، فضلا عن استحالة استحداثها أو صنع مايعادلها أو يلاشيها ، تلك هي ما تتمثل في قاعدته البرية المترامية ، ولا يغير من هذه الحقيقة أية متغيرات تضيف لغيره كما تضيف اليه ، ولكنه لايتوقف عن مجرد الرد على النقد ، بل يكيف نظريته بحيث تشمل " التكنولوجيا ضمن أسسها ، فلم يعد " القلب " وحده عنده كافيا لتحقيق الدولة العالمية ، ويشير اليهما (القلب + التكنولوجيا) باعتبارهما لب نظريته في صياغتها الأخيرة . (شكل ١٠) .



شكل (١٠) تغيرات الاستراتيجية بعد الطيران (عن سفرسكي)

ويقدم " ماكيندر " للولايات المتحدة - خاصة - وصيته بأنه اذا كانت تطورات ما بعد الحرب العالمية الأولى قد أسفرت عن الاتحاد السوفيتي وقد استكمل وضع يده على قلب الأرض ، فلم يبق أمامها الا محاصرته ، ومنع امتداد نفوذه الى ما وراءه ، وأن تعيق بكل جهدها سعيه نحو التكنولوجيا المتقدمة ، وأن تضع له من الخطط المضادة ما يبدد قواه وينهكه ، ويجهض أولا بأول برامجه الاقتصادية (خصوصا الصناعية) لانعاش قلب الارض ، ولكن كيف يتأتى لها - عمليا - أن تضع هذه التوصيات موضع التنفيذ ، ذلك هو السؤال الذى لم يقدر " لماكيندر " أن يضع بنفسه عنه الرد .

خاتمــــة

غير أن الساحة العالمية - بعد الحرب العالمية الثانية - قد طرحت ومازال ردودها ، ليس فقط من حيث ماشهدته من بروز فائق القوة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، بل وايضا بما تمارسه كل منهما من سياسة استقطابية تضمن السيطرة على العالم بأكمله ، مما يعنى فى جوهره ان رؤية ماكيندر لعالم واحد تحكمه قوة مطلقة مازال قائمة ، وهى ذات الرؤية التى طالما أفضت الى الحرب عبر التاريخ ، فلم يعرف التاريخ - على طوله - قوة مطلقة مرة واحدة ، بل أن ما أفرزه من نماذج القوة شبه المطلقة (الامبراطورية

الرومانية والبريطانية مثلا) قد انتهت أو تضعضعت شأن غيرها من القوى الأقل مرتبة ، ويعد سعيها نحو القوة المطلقة - فى معظم الحالات - من أهم أسباب تراجعها أو انهيارها ، ليس فقط بحكم مايواجهه سعيها من الحركات المضادة أو المناوئة ، ومايكبدها ذلك من تكلفة باهظة ، بل وأساسا بما يقترن به هذا السعى من اتخاذها الحرب سياسة دائمة لها ، سواء فى بداية تكوينها أو طوال وجودها فضلا عن نقاط ضعفها .. كما أثبتت التطورات الراهنة بالنسبة للاتحاد السوفيتى خاصه .

وليس هناك من وهم أشد من الحرب طريقا للهيمنة ، خاصة بعدما تطورت آلة الحرب وتكنولوجيا السلاح ، وتجاوزت حدودا لم تكن متصورة من قبل ، وبالاخص بعد استخدام الولايات المتحدة للسلاح النووى فى انهاء حرب الباسيفيكى بينها وبين اليابان ، وفيما تطورت اليه بعد ذلك الى ما يعرف بعصر الفضاء ، ورغم ان نظرة " ماكيندر " الثنائية (اليابس + الماء) لجيوستراتيجية العالم قد تقوضت ، وذلك بعدما أصبح مع عصر الفضاء رباعى الابعاد (اليابس + الماء + الجو + الفضاء) الا ان خطورتها تكمن فيما انطوت عليه من فروض تتبنى القوة المطلقة ، وفيما تتضمنه عملية الهيمنة الراهنة من سعى القوى الرئيسية ، وخاصة الولايات المتحدة لتحقيقها ، وليس هناك من حلم تكرر فشله عبر التاريخ أكثر من حلم القوة المطلقة .

أهم المراجع

Beloff Max : " The great Powers : Essays in twentieth Century Politics , Ruskims House , London 1959.

Cohen S.B. : " Geography and Politics in aworld devided " Heffer , London, 1974 .

Deane, E. ed . : " Readings in modern Political analysis", Prentice - Hall , N. J. 1974 .

Fredrich M. watkims : " The age of idiology: Political Thought, 1750 - to the Present . " Premtice - Hall, N.J. 1964 .

Hossom, D. : " A New soviet heartland ", London, 1964. J. C. Dewdney" A Geography of the soviet Union", Pergamon Press, Oxford, 1971 .

Meadows, D. M.: " The Limits to growth " , Potomac association, London, 1972 .

Pokshi Shevsky .: " Geography of the soviet Union" , Heffer, London, 1974.

Willies , D. Dawley,ed. : "The Search for Community Power" Prentice - Hall N. J. 1974 .

الدراسة الخامسة

"قــوة البحر"

ماهان والنموذج البريطاني..

مقدمـــة

فرضت القوى البحرية وجودها - منذ وقت مبكر - فوق المستوى العام للتاريخ ، واذا كانت الجبهة المائية القريبة (الصيد) قد مكنتها من تجاوز المستوى الاقتصادى المعيشى ، فإن بروزها قد ارتبط بوصولها الى مناطق الانتاج البرية الداخلية ، وهيمنتها على الطرق المؤدية اليها ، وتجلت نماذجها الاولى (المدن الفينيقية) مع تراكم قدر من الفائض الانتاجي فى مناطقه .. فوق الطاقة التصريفية لأسواقها المحلية المحدودة ، فاستثمرت هذه النماذج مواقعها الساحلية عند نهايات خطوط الحركة والتبادل البرية ، واجتذبت اليها هذا الفائض ، أو تلمست طريقها اليه بوسائل عديدة ، وتحددت معادلة قوتها الاقتصادية فى قدرتها على استثمارهذا الفائض بتحريكه وتبادله وتخزينه وتحويله ، وفى استمرار سيطرتها على الطرق المؤدية اليه (الفائض + الطريق) ، واقتضاها ذلك ثمنه تكلفة وحماية . وتحددت معادلة قوتها العسكرية فى قدرتها على السيطرة على " الماء " وعلى خطوط الحركة عبره (الاسطول) ، وعلى ماوراءه من اليابس ومناطق الانتاج (المستعمرات الساحلية + مراكز الدفاع الداخلية) ، ومع عدم تجاهل ما أسفرت عنه تيارات التاريخ - بعد ذلك - من نماذج للقوى البحرية أشد تعقيدا وأحفل أهدافا ، قد بقيت منطوية - فى جوهرها - على ذات معادلتى القوة الاقتصادية والعسكرية التى أفصحت عنها منذ البداية نماذجها المبكرة .

* وتدور نظرية " ماهان " حول سؤال محورى واحد ، يتصل بمقومات "

القوة " البحرية" عناصرها الثابتة المتكررة فى كافة نماذجها" ، وقد اتخذ من "بريطانيا " نموذجا لاختبار فروضه مع اجاباته ، ليس فقط باعتبار صدارتها للقوى البحرية عقب الكشوف الجغرافية ، واستمرار سيادتها العالمية بعدها قرونا طويلة ، بل ايضا باعتبار ما ورثته منها وما جسدته فى بنيتها من خصائصها ، وهو يضمن اراءه فى كتاباته عنها . . بما يشكل فى مجموعه اطارا فكريا وتطبيقيا معا من جيوستراتيجية قوة البحر ، يتضح ذلك فى دراسته الاساسية الأولى عن (تاثير القوة البحرية فى التاريخ The infleunce of sea Power upon History خاصة طوال هذه القرون التى أعقبت الكشوف الجغرافية ، هذه التى اتسمت باتساع الابعاد الجيوستراتيجية البرية والبحرية للعالم ، وباعادة ترتيب " القوى " تبعا لمواقعها من خريطة " القوة " الجديدة ، انعكاسا للتفوق الكاسح للقوى البحرية على حساب القوى البرية المتراجعة .

وتبلورت فروضه الاساسية فى دراسته اللاحقة عن (القوى البحرية وعلاقاتها حتى حرب ١٨١٢) Sea Powers and its .. Relations To The war 1821 هذه التى اتخذ فيها من " بريطانيا " محكا لفروضه واجاباته ، استكملها فى دراسته الثالثة عن (تاثير قوى البحر فى الامبراطورية الفرنسية والثورة الفرنسية بين ١٧٩٣ – ١٨١٢ The influence of seaupan The French revo-loution /Empire, 1793 - 1812 .. خاصة فى مجال المقارنة بين القوتين الرئيسيتين فى عالم القرن التاسع عشر ، الأولى – بريطانيا – باعتبارها قوة بحرية التوجه اساسا ، والثانية – فرنسا – باعتبارها قوة برية بصفة رئيسية متخذا ايضا من هذه المقارنة محكا لاختبار فروضه المكانية والاقتصادية والسياسية جميعا ، ومتوجها بنتائجها للولايات المتحدة باعتبارها القوة الأقدر على ادارة الصراع مع الاتحاد السوفيتى فى عالم مابعد الحرب العالمية الأولى

وقد استخلص " ماهان " اجاباته في اطار الحركة التاريخية لمراكز القوة البحرية ، وصنف فروضه الاساسية الى مجموعات ثلاث ، تمثل في جملتها اساسيات نظريته :

أولا : الفروض المكانية (الجيوستراتيجية)

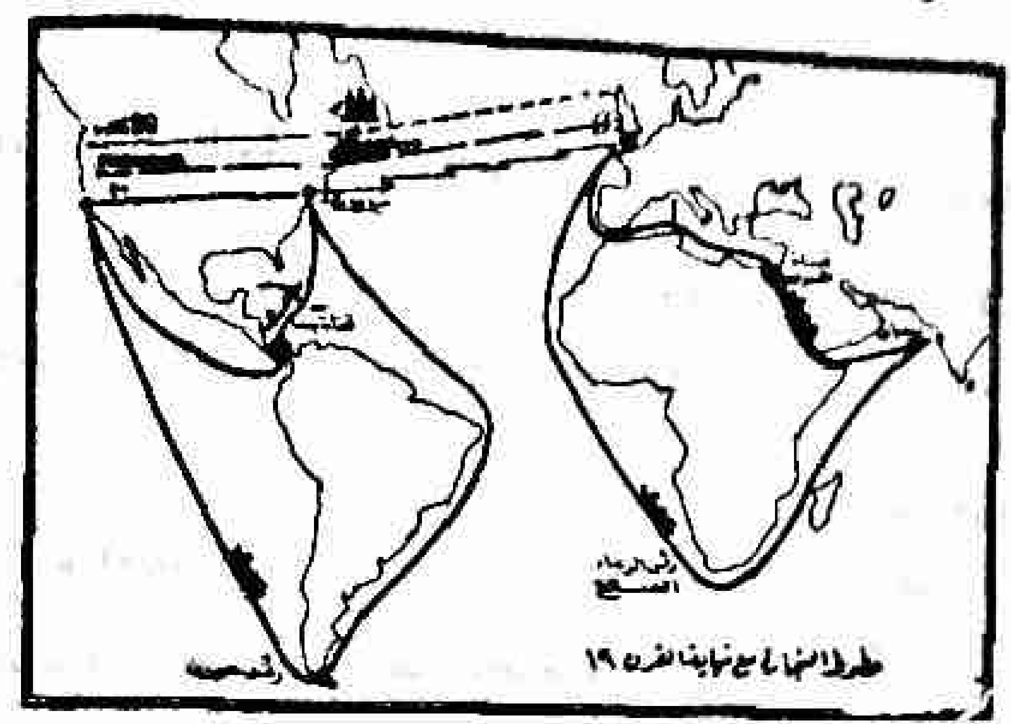
من بين العناصر المكانية العديدة .. اختار " ماهان " (الموقع + الساحل والجبهات المائية + الظهير) لعرض فروضه عن جيوستراتيجية القوة البحرية .. كما يلي :

الفروض المتصلة بالموقع:

- اقتصاديات الموقع بين الهامشية والمركزية .
- مرونة الموقع بين العزلة والاتصال .
- فعالية الموقع بين الدفاع والهجوم .

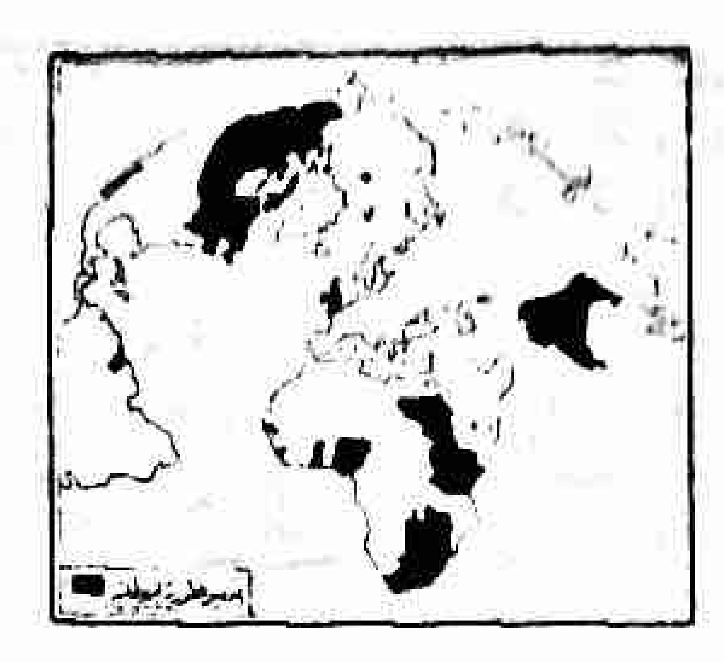
وفيما يتصل بفرضه الاول .. فقد استند الى ما أسفرت عنه الكشوف الجغرافية من اتساع أبعاد العالم بمقدار محيطين وثلاث قارات ، وما تداعى عن ذلك من انتقال خطوط التجارة من المتوسط الى الأطلسى ، وما أعقبه من تغيرات جذرية فى توزيع الاهمية النسبية لمعظم المواقع الجغرافية فى انحاء العالم ، هذه التي صبت معطياتها الايجابية لحساب نموذجه . بريطانيا بحيث تجلت مدنها بعدها وقد أمسكت بخطوط التجارة العالمية الرئيسية .. سواء المنتهية الى اوروبا أو المبتدئة منها الى العالم الجديد، وذلك بعدما تحررت هذه المدن الموانيء من أسر مواقعها الهامشية على حدود العالم القديم قبل هذه الكشوف ، الى ما يقارب المركزية من خطوط الحركة والتبادل

بعدها ، ممايعنى ان للموقع الجغرافى امكانياته الكامنة التى تنتظر الكشف عن استثمارها . (شكل ١١) .



شكل١١ خطوط التجارة مع نهاية القرن ١٩

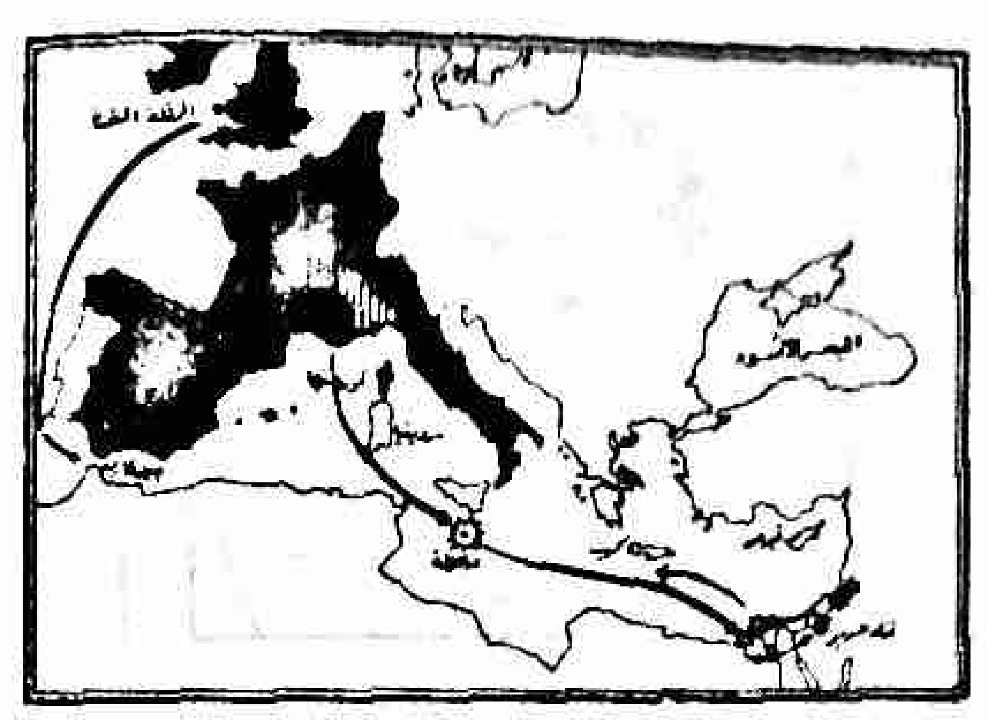
وبالنسبة للفرض الثانى .. فان " للجزر " خصائصها من وجهة النظر الجيوستراتيجية ، خاصة حالة تكوينها لوحدة سياسية مستقلة ، تتحدد فى اتفاق خطوط انقطاعها الطبيعية (السواحل) مع حدودها السياسية ، وبالتالى عزلتها عن جيرانها بمقدار الجبهات المائية الفاصلة ، وهى عزلة إما أن تدعمها " الدولة الجزيرة " وإما ان تلاشيها ، وقد بقيت " بريطانيا " أسيرة طبيعتها الجزرية قرونا ، مشدودة لعزلتها بحكم هامشيتها ، وعندما وجدت نفسها فى مركز العالم مع اتساع أبعاده ، فانها قد عمدت الى اتباع سياسة يتراوح ايقاعها بين العزلة والاتصال ، بحيث تكون بعيدة وقريبة معا ، واستثمرت البحر على وجهيه (الفصل + الوصل) تبعا لمصالحها المتغيرة (شكل ١٢) .



شكل (١٢) الجزيرة والامبراطورية البريطانية

أما الفرض الثالث (الدفاع والهجوم) .. فان خطوط الانقطاع الطبيعية تعد خطوطا دفاعية من الدرجة الاولى ، خاصة عندما تكون هذه الخطوط ساحلية وذلك باعتبار الصعوبة النسبية لاقتحام اليابس من السطح المتحرك ، والسهولة النسبية للدفاع من السطح الثابت (اليابس) حالة الهجوم عليه من الماء ، ورغم المزايا الجيوستراتيجية التي توفرها المستويات الكونتورية الاعلى (الجبال) بالقياس للمتوسطة (*الهضاب*) أو الادنى (السهول) .. الا ان خطوط الانقطاع بينها متدرجة وليست نوعية مثل هذه التي تفصل بين الثابت والمتحرك .

وبالنسبة لبريطانيا فقد قدمت (السواحل + الجبهات المائية) رصيدا دفاعيا ضمن حسابات قوتها الشاملة ، دعمته بأسطول فائق الفعالية من الناحيتين الدفاعية والهجومية معا ، وعالجت مشكلة " المسافة " بينها وبين مستعمراتها .. بتأسيس عدد من القواعد في مواقع اختيرت بعناية (جبل طارق ، مالطا ، قناة السويس ، عدن ، سنغافورة وغيرها) . شكل (١٢) ..



(شكل رقم ١٣) محور الاستراتيجية البريطانية فى البحر المتوسط

وتجنبت الانتشار فيما وراء السواحل أو الريف ، واعتصمت بالمدن والموانى حالة اتباعها سياسة الاستعمار الاستيطانى فى افريقية .. خاصة جنوبيها ، الى غير ذلك من الاساليب التى تمرست بها وجنت ثمارها قرونا ، واذا كانت قد تراجعت عما وصلت اليه تحت ضغط الحركات التحررية والقوى الاخرى المنافسة ، فقد خلفت تجربتها - رغم مرارتها - خبرة لها وزنها من وجهة النظر الجيوستراتيجية ، ليس فقط من زاوية القيمة الدفاعية للسواحل والجبهات المائية ، وانما ايضا من زاوية السيطرة على " المسافة " خصوصا فوق الماء ، وعلى المساحة .. خصوصا فوق اليابس .

الفروض المتصلة بالسواحل والجبهات المائية

* مورفولوجية الساحــل:

رغم اشتراك خطوط السواحل جميعها من حيث طبيعتها الانقطاعية ، الا انها تختلف بعد ذلك من حيث خصائصها الجيومورفولوجية ، وبالتالى من حيث صلاحيتها لتكوين القوة (فرض العلاقة بين المورفولجية والقوة) ، ويعود ذلك أما الى شكل الساحل ، وإما الى خصائص الجبهة المائية ، وبالنسبة لشكل

الساحل .. فان العلاقة بين الاستقامة والتعرج تعد أهم خصائصه الجيوستراتيجية ، خاصة ما يتصل منها بصلاحية تعرجاته لظهور الموانيء ، هذه التي ترتبط عددا وأهمية ، بما يتهيأ لها على خط الساحل من مواضع تحتضنها (البروز + الانحناء + المساحة المائية الهادئة) وتتميز اوروبا - خاصة غربيها - بسواحلها المتعرجة التي تحتضن العشرات من موانيها الخليجية ، وبينما لاتزيد النسبة بين مساحة اوروبا الى افريقية عن ١ : ٢ فإن النسبة بين أطوال سواحل القارتين تظهر معكوسة .. أى ٣ : ١ ، ومن هنا تظهر أهمية تحديد النسبة بين مساحة الدولة وأطوال سواحلها من ناحية ، وتحديد المسافات بين سواحلها واجزائها الداخلية من ناحية ثانية ، ليس باعتبارات جيوستراتيجية فقط .. وانما باعتبارات اقتصادية ايضا ، ويضاف الى ماسبق من خصائص خط الساحل .. مايتصل به من مؤثرات طبيعية (التيارات + الامواج + الرياح + المستنقعات) ومايتنهى اليه من بروزات ورؤس جبلية متوازيه معه أو متعامدة عليه ، الى غير ذلك مما يؤثر بدرجات فى احتمالات ظهور الموانيء التى هى بمثابة الأساس لتكوين ونمو القوى البحرية .

* الجبهات المائية :

تتمثل خصائص الجبهة المائية فى مساحتها المتاخمة لسواحل الدولة .. بداية من رصيفها القارى وحتى بداية المياه الدولية ، وتحوز " الجزيرة " أكبر مساحة ممكنة من المياه ، وتتوازن علاقتها مع ما يحوطها كلما زادت مساحتها ، بشرط الا تتجاوز المسافة بين المياه وابعد نقطة على يابسها حدا معينا ، ورغم التوازن النسبى فى هذه العلاقة بين الجزر البريطانية وجبهاتها المائية ، ورغم المسافات المناسبة بين داخلها وخطوط سواحلها ، الا ان نقطة ضعفها الجيوستراتيجية انما تظهر فى احتمال اختراق يابسها الضيق نسبيا من محاور عديدة ، وهو الاحتمال الذى تكفل اسطولها بمنعه طويلا ، ويؤدى اختلاف خصائص الجبهات المائية إلى تباين المناطق المطلة عليها ، وذلك من خلال ماتوفره من موارده وماتنقله من مؤثرات (خاصة المناخية منها) وماقد

تؤدى اليه من مشكلات (موجات المد ، الاعاصير) كما تتفاوت نتائجها تبعا لقدرة كل منطقة على استثمار معطياتها ومعالجة مشاكلها .

*** الرصيف القارى والمياه الاقليمية والدولية**

تشكل عناصر (خط الساحل + الرصيف القارى + المياه الاقليمية + المياه الدولية) منظومة جيوستراتيجية بارزة فى النظرية العامة لقوة البحر ، وقد سبقت الاشارة الى خط الساحل باعتباره خط الانقطاع الطبيعى بين اليابس والماء ، ولكن اليابس يبقى مستمرا تحت الماء لمسافات وأعماق مختلفة تعرف بالرصيف القارى ، وتستمد الارصفة القارية أهميتها من تبعيتها القانونية للدولة المشرفة عليها ، وايضا مما قد تحتويه من موارد طبيعية ، فضلا عن أهمية تحديد نهاياتها بالنسبة للدول المشرفة على جبهات مائية ضيقة ، وقد قامت بريطانيا - حماية لمصالحها التجارية - بالتفرقة المبكرة بين المياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، والمياه الدولية (أعالى البحار) المفتوحة لجميع الدول بلاقيود ، وقد قرر مؤتمر جنيف (١٩٥٨) الخاص بقانون البحار (.. ان مدى المياه الاقليمية يجب الا يتجاوز ١٢ ميلا) كما قامت اللجنة القانونية التابعة للأمم المتحدة بتحديد الرصيف القارى حتى عمق ٢٠٠ متر ، إلا أن اختلاف الاراء حول هذه التحديدات ، مايزال مثارا لعدد من المشكلات السياسية فى الخريطة العالمية المعاصرة ، وتتجلى النتائج الايجابية لهذه المنظومة بمقدار ما تستثمره الدولة من معطياتها الجيوستراتيجية والاقتصادية، وقدرتها على دمج عناصرها فى بنية قوتها الشاملة .

الفروض المتصلة بالظهير

- موارد الظهير بين الكفاية والفائض :

يعد انتقال الظهير من مرحلة الكفاية المعيشية الى مرحلة الفائض ، من أهم دوافع توجهه نحو سواحله لتصريف فائضه ، عندئذ تظهر موانيء التصدير كوظيفة للظهير ، تجمع فائضه وتكمل حركته ، ويسيطر على الحركة فى الظهير

مايعرف بقوى الطرد والجذب الاقتصادية ، وهى ليست ثابتة كما أنها لاتعمل فى اتجاه واحد ، وقد اسفرت هذه الحركة - فى سياق طويل من التطور - عن صياغة الحركة الفعالة بين الظهير والموانيء فى الجزر البريطانية، وعن تنظيمه التدفق الاقليمي بين المزرعة والمصنع والميناء ، وتحددت محاور الحركة في اطار مرن متطور من الالية والمواصلات ، بداية من وحدات الانتاج فى الظهير وحتى نهايات الحركة عند منافذ التصريف .

- خطوط الحركة بين الظهير والسوق :

تتواصل العلاقات المكانية بين الظهير والموانيء الى الجبهات المائية فماوراءها ، وإذا كانت " الثورة التجارية " التي اعقبت الكشوف الجغرافية قد أدت الى عالمية الظهير ، فقد دعمت " الثورة الصناعية " من هذه الصياغة تبعا لشروطها ، ليس فقط بما شحنت به حركة الاستعمار من طاقة للسيطرة على الطرق والمناطق معا ، بل ايضا بما تطلبته مقوماتها (الخامات + الاسواق) من عالمية ايضا ، وادركت " بريطانيا " أهمية ان تستند صناعتهاوتجارتها الى أسس عالمية ، بحيث يكون العالم كله ظهيرها وسوقها معا ، الامر الذى يقتضيها التحكم فى اتجاهات الحركة بينهما . خصوصا فوق الماء بطبيعة الحال . غير انها قد عانت نقطة الضعف الكامنة فى بنيتها منذ البداية ، تلك هى مايمكن ان تتعرض له خطوط الحركة بين الظهير والسوق من أخطار الانقطاع نتيجة الحروب وتهديد القوى المنافسة من ناحية ، وما تتطلبه حمايتها من تكلفة .. باهظة من ناحية ثانية ، واحتمال فقدانها لها كليا أو جزئيا من ناحية ثالثة ، وهو ماتعرضت له بالفعل بعد الحربين الاولى والثانية . الامر الذى يؤكد فرض العلاقة بين الظهير والسوق فى صورتها العالمية الراهنة ، بشرط توافر السلام اللازم لتدفقها على خطوط الحركة بينهما .

- الثغرة والظهير :

تظهر العلاقة بين " الثغرة والظهير " فى سهولة الحركة أو صعوبتها داخل الظهير ، أو بينه وبين الساحل والجبهة المائية ، وتعنى " الثغرة " فتحة فى متصل من اليابس ، تسمح بتدفق الحركة على جانبيها ، وهى قد توجد فى خط الساحل وتهيىء للموانيء ، أو فى السلسلة الجبلية (الممر) .. كما تتمثل فى " الانهار" باعتبارها خطوطا للحركة تشق كتلة اليابس من المنبع للمصب ، وتتفاوت مزايا " الثغرة " تبعا لامكانيات ما تصل بينه من مناطق ، وما توفره من يسر الحركة ، ولما كانت الحركة تميل لاتباع اقصر المسافات بحكم التكلفة ، فان الثغرات الواقعة على طول خطوط اقرب للاستقامة تجذب اليها الحركة بالضرورة.. حالة توافر الشروط الاخرى .

وتمثل منظومة (الموانى الخليجية + الانهار الصالحة للملاحة + السلسلة الجبلية الموازية للساحل) ظاهرة متكررة فى الجزر البريطانية ، دعت لظهور معظم موانيها وخاصة ان سلسلتها الموازية لسواحلها ، قدمت خط تقسيم المياه الاساسى لأنهارها المنحدرة شرقا وغربا ، متيحة اقصر المسافات بين الظهير وخط الساحل واقلها تكلفة ، وعندما دخلت بريطانيا – قبل غيرها – عصر النقل الحديدى ، شحنت الحركة الاقليمية بطاقة من السيولة انعشت الموانيء والظهير معا ، كما استوعبت الموانيء الخليجية العميقة تطورات النقل البحرى ، وقطعت السفن المحيطية مسافات مختلفة داخل الظهير ، وأفرغت شحناتها فى الاسواق ذاتها أو قربها ، وتكفلت الخطوط الحديدية – الرخيصة ايضا – باتمام حركتها ، مؤدية فى مجموعها الى مضاعفة السيولة مرات فى انحائها ، بما يؤكد الاهمية الجيوستراتيجية الفائقة لمنظومة " الثغرة والظهير " .

ثانيا : الفـــروض الاقتصاديـــــة

تستمد القوى البحرية من مواردها الذاتية نسبة من قوتها ، غير ان النسبة

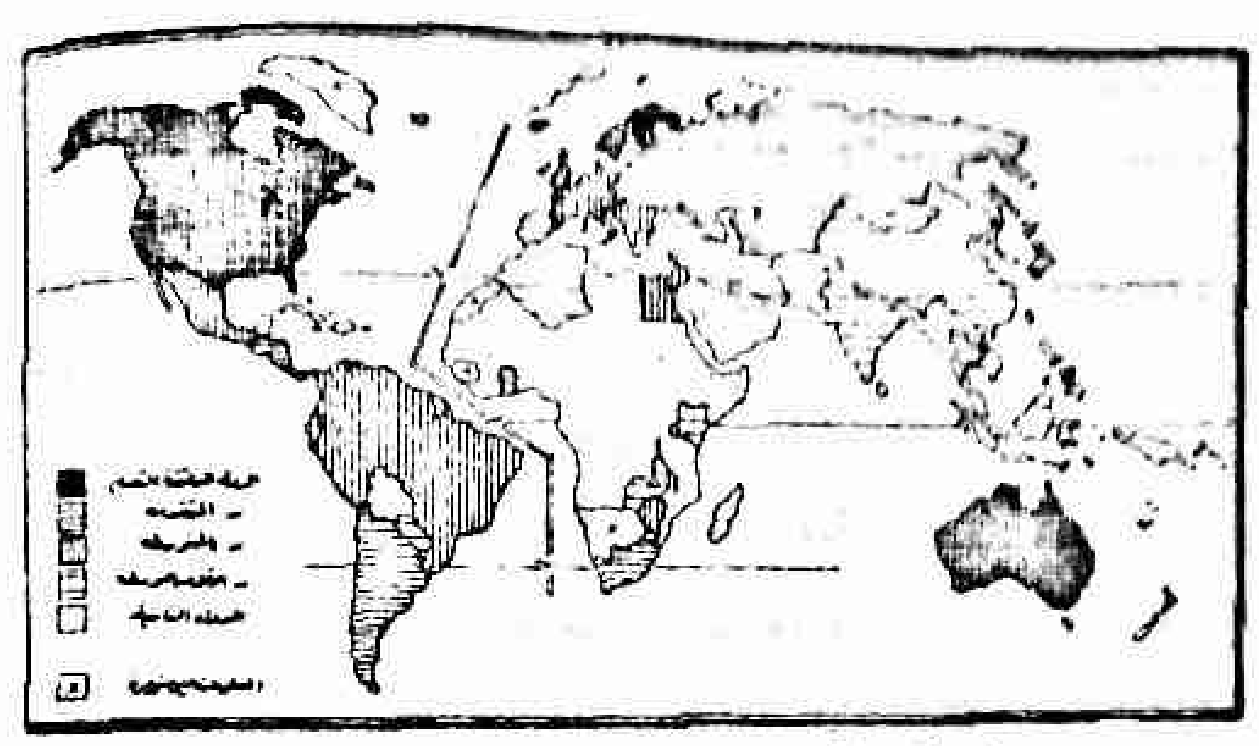
الكبرى انما تتحقق لها من خلال ما تضيفه لفائضها أو فائض غيرها من قيمة تجارية أو صناعية ، وفيما تؤسسه لنفسها من مؤسسات تمويلية واستثمارية (البنك + الشركة) فعالة ، وما تدأب على تطويره من أدوات الانتاج (البحوث التطبيقية) لرفع قدرتها التنافسية باستمرار ، وما توظفه من تكنولوجيا لخدمة خطوط الانتاج والحركة من بدايتها الى نهايتها ، وفيما يلى أهم محكات اختبار هذه القوة كما أبرزها النموذج البريطانى :

* **درجة تحويل الموارد الطبيعية الى موارد اقتصادية :**

ينظر " ماهان " للموارد الطبيعية باعتبارها اقتصادية ، وان كانت فى حدودها الدنيا ، ويرتفع مستواها تدريجيا مع كل قيمة مضافة اليها ، عبر سلسلة من العمليات التسويقية والتحويلية ، وقد ظهرت – منذ وقت مبكر – مجتمعات توجهت نحو استثمار فوائض غيرها ، وذلك بسبب نقص مواردها بصفة أساسية ، واستثمارها لتنائى المسافات بين المجتمعات المنتجة ، وقصور الاخيرة عن تحقيق المنفعة القصوى من تبادلاتها ، وقد سبقت الاشارة الى النموذج الفينيقى المبكر فى هذا المجال ، والى خصائصه الاساسية التى توارثتها واضافت اليها نماذج أخرى ، وجسدته " بريطانيا " منذ الكشوف الجغرافية ومابعدها ، خاصة بعدما أفصح الانقلاب الصناعى عن نتائجه العميقة الواسعة بالنسبةلتحويل الموارد الطبيعية الى موارد اقتصادية (صهرا ومزجا وخلطا وتشكيلا وتكريرا) ، وهى النتائج التى شحنت قوة البحر البريطانية بهذه الطاقة المندفعة فى انحاء العالم ، وأصبحت " الصناعة " هدفا تسعى القوى المنافسة لتحقيقه ، بل خطا اساسيا من خطوط المفارقة بين القوة والضعف منذ ذلك الحين .

* **الانتاج الكبير والتصريف الواسع :**

أفصحت الخريطة الاقتصادية للقرن ١٩ عن عدد من مستويات القدرة الانتاجية ، ربما ماتزال قائمة بظلالها حتى الآن (شكل ١٤) .



(شكل ١٤) تصنيف العالم حسب مستويات التقدم)

ومع أن تباين القوى الانتاجية خاصية قديمة فى البنية الاقتصادية للعالم ، الا أن الحدود الفاصلة بينها قد تعمقت أضعافا بعد الانقلاب الصناعي ، وقد قدمت " بريطانيا " تجربة انتاجية وتسويقية مازال مستمرة حتى الان ، خاصة من حيث اقتران الصناعة بالطاقة (الانتاج الكبير) والمواصلات (التسويق الكبير) ، وتنطوى هذه التجربة - فى جوهرها - على مميزات الحشد وقدرة التنظيم ، لقد احتشدت الاقطاعيات البريطانية بداية فى اطار الدولة ، وقطفت ثمار ذلك فى سباق الكشوف الجغرافية ، وعندما تراكمت رؤوس الاموال التجارية قدم " البنك " وعاء الاحتشاد الجديد فى صورته الاقتصاديه ، واحتشدت قوتها العسكرية فى الاسطول للدفاع عن الدولة والبنك معا ، مما مكنها من تمويل الانقلاب الصناعي بتكلفته الباهظة ، وأسفر ذلك عن احتشاد قوى الانتاج فى صيغتها المتطورة (المصنع) .. واندمجت جميعها فى بنية فعالة متنامية ، وتجلى " الحشد " قوة اساسية كامنة فى التجربة البريطانية ، افصحت عن نتائجها فى سياق من اطارات التنظيم والادارة الدقيقة (الشركة) ، متضمنة عمليات مترابطة من التسجيل والتوثيق والارشفة (مايزال أرشيف شركة الهند الشرقية البريطانية مثالا يحتذى) والمتابعة والتدريب وتشجيع

البحوث والابتكارات ، واندمجت هذه العمليات فى بنية المجتمع البريطانى وثقافته ، وانتظمت حياته مع ايقاعاتها ، وهو ما يعد من أهداف "فرض المشد" الهامة ، بالنسبة لقوة الدولة فى اطارها الحضارى الشامل .

ثالثا : الفـــروض السياسيـــة

اذا كانت الخصائص الاقتصادية للنموذج البريطانى قد حركت أوروبا - ثم العالم - نحوه .. فلم تكن خصائصه السياسية بأقل منها استثارة للتوجه نحوه ايضا ، وذلك مع عدم تجاهل خصائص غيره بطبيعة الحال ، خاصة مع اختلاف القواعد الثقافية والحضارية والتاريخية بين الدول والمجتمعات، وفيما يلى بعضها باعتبارها أهمها :

الصياغة القانونية للدولة :*

تنقسم تجربة "الدولة" فى بريطانيا الى مرحلتين ، استوعبت فى الاولى منهما تناقضاتها مع الاقطاعية ، وتحررت فى الثانية من تناقضاتها الداخلية الذاتية ، وقد استندت الدولة فى مواجهتها مع الاقطاعية إلى "المدينة التجارية" هذه التى اتفقت مصلحتها مع الدولة فى ازالة الحدود الاقطاعية المعيقة لتدفق تجارتها ، بما تفرضه على حركة التجارة من رسوم للعبور، وبما لايكاد ينتهى بينها من حروب ، وقدمت الدولة لها اطارا للاحتشاد يناسب متطلبات الكشوف الجغرافية (المنافسة + الدفاع) وتجلت صياغة (الدولة + المدينة) كبديل للاقطاعية فى صيغتها السياسية والاقتصادية ، وبعدها انتقلت الدولة لمواجهة تناقضاتها الذاتية ، خاصة ما يتصل منها بصياغتها القانونية، وتبدت هذه التناقضات فى تحديد العلاقة بين السلطة العامة للدولة والسلطة الخاصة بكل مدينة ، وأسفرت التجربة البريطانية عن تشكيلاتها ومؤسساتها الخاصة التى أوضحت قدرتها على التطور واستيعاب المتغيرات، ووحدت المصلحة المشتركة العليا بين المدينة التجارية والصناعية من ناحية .. والدولة من

ناحية ثانية ، دون أن تفقد المدينة مصلحتها الخاصة .. وسعيها المتواصل لتحقيقها باستمرار .

* التكوين السياسي للحكومة ونظام الحكم :

عادة مايقترن ظهور " الدولة " بتشكيل عناصرها الاساسية (السلطة والحكومة + الوحدة القانونية بين أجزائها + المؤسسات الداخلية) ، وقد تطورت هذه العناصر في بريطانيا منذ القرن ١٢ م ، واتضحت خصائصها كبنية تتسم بالاستمرارية ، كما تأكدت شخصياتها المعنوية ، هذه التى تسبغ عليها قانونيتها وشرعيتها باعتبارها - اى الدولة - الصورة القانونية لشعب ما أمام العالم الخارجي ، وباعتبارها الاطار المنظم لعلاقته الداخلية ، بحيث تصب جميعها فى وعاء مصلحته المشتركة ، وأذا كانت اراء " روسو " وغيره قد أفضت بفرنسا الى ثورتها قرب نهاية القرن ١٨ م ، وذلك بحكم تناقضاتها الداخلية ، فقد قدمت بريطانيا تجربة قادرة على استيعاب التطورات المتلاحقة، وتحقق بها معظم ماناداى به " روسو " .. ولكن بدون ثورة ، بل عن طريق التطور التدريجى والاصلاح المطرد فى كل مجالات الدولة .

* الصياغة الدبلوماسية للسياسة الخارجية :

وضعت " بريطانيا " سياستها الامبراطورية على أسس عسكرية واقتصادية تحقق بها تماما مصالحها ، واقتضاها ذلك صياغة سياستها الخارجية فى صور تتراوح مابين التحالف والاستمالة والمفاوضة والمعاهدة ، مستندة فى ذلك الى دعامات ثابتة من (التوازن + الوفاق + المحافظة) . ويظهر " التوازن " - فى صيغته البريطانية - متوجها نحو الحد من بروز أية قوة أوروبية الى درجة تخل بتوازنات القارة ، أو تمكنها من منافسة بريطانيا خارجها ، واتضحت ابعاد هذه السياسة خلال القرن ١٩ م ، خاصة بعد اتجاه عدد من الدول الاوروبية (المانيا ، روسيا وغيرهما) نحو اتباع النموذج البريطاني .. خصوصا فى مجال التحول نحو الصناعة ، وادركت بريطانيا نتائج ذلك كما تتمثل إما فى المنافسة ومشاركتها مستعمراتها ، وإما فى الحرب بتكلفتها الباهظة ، وحاولت أن تؤجل ذلك (المنافسة + الحرب) قدر ما يمكنها ،

ويمكن القول أنها قد نجحت في هذا التأجيل طوال القرن الممتد بين هزيمة نابليون (١٨١٥ م) وبداية الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ م) متبعة في ذلك شتى أساليب التوازن التي تمرست بها ، ولكن خيوط هذه السياسة افلتت منها بعد الحرب الاولى ، بما أدت اليه من تغيير القوى في الساحة العالمية تغييرا يختلف جذريا عما كانت عليه قبلها .

ويمثل " الوفاق " البعد الثاني من سياستها الخارجية ، فاذا كان مبدأ حرية التجارة يسمح لمصالحها الاقتصادية العليا بالتدفق على طول خطوطها ، فان الوفاق يكمله باعتبار ان الحرب هي أخطر مايواجه التجارة ، فضلا عما يمكن ان تسفر عنه الحرب من متغيرات قد يصعب التحكم فيها او توجيهها ، وعمدت بريطانيا الى منع الحرب الا اذا اضافت لرصيدها ، وكما حجمت القوى حجمت الحرب ، بحيث تكون أسلوبا للردع وليس للقضاء على الخصوم، وبحيث تكون هي – بريطانيا – في الجانب المنتصر دائما ، ثم هي تنهيها على مائدة المفاوضات ، حيث يتصالح الخصوم ويعود الوفاق ، وكما أن لها وزنها في ساحة الحرب .. فقد كانت لها كلمتها على مائدة المفاوضات ، متوجهة نحو مصالحها في الحالتين .

أما المحافظة .. فتعني المحافظة على الاوضاع السياسية في أوروبا والعالم في تشكيلات شبه دائمة ، وتصدت بريطانيا قرونا لكل ما من شأنه ان يهدد ترتيب القوى في الساحة بما قد يضعف او يقوض نفوذها ، وقادت بريطانيا سلسلة من التحالفات طوال القرن ١٩ م ، ولم تكن تهدف إلا للمحافظة على ما حققته لنفسها منذ مابعد الكشوف الجغرافية ، أو منذ ما أصبحت عليه من سيادة عالمية بعد هزيمتها اسبانيا في معركة الارمادا (١٥٨٧ م) على وجه التحديد ، ولكن تطورات النصف الثاني من القرن ١٩ م بدت أكبر من امكانياتها ، وبرزت المانيا كقوة اوروبية لها وزنها ، وتجلت اليابان مع نهاية هذا القرن قوة بحرية باسيفيكية صاعدة ، وتدفقت التطورات التي اكتسحت امامها سياسة المحافظة ، وأسفرت الحرب العالمية الأولى عن بريطانيا وقد تراجعت عن صدارتها العالمية لحساب غيرها (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) .

أهم المراجع

Carter, F. W. : " AClassic City - state " . Heffer, .London . 1972

Cox. K. R: " Locational appraoch to Power and conflicts " , Heffer , London, 1975 .

Dempster, P. : " Japan advance " , Heffer, London, 1970.

Estall, R.C. : " Industrial activity and economic geography, " Heffer, London, 1973 .

Hay , A. : " Transport for thd space economy " Heffer, London, 1973 .

James E.Vance. : " The merchant's world. The geography of wholesaling", Prentice - Hall, N. J 1970 .

J.R.V. Prescott, : " The Political geography of the ocean " , Halsted - press , John willy sons, N.Y. 1975.

Mining D. : " Heart land and Rimland in Eurasian history," Heffe London, 1956 .

R.M. Hartwell .: " Economic change in England and Europe , 1730 - 1830 ," In " The new cambridge modern history", C.W. Crawly , ed ., camberidge Univ. Press, 1963 .

Warren K. : " British heavy industry since 1800 ", Heffer, London, 1975 .

الدراسة السادسة

مورفولوجية الحدود السياسية

مقدمـــة

تعنى مورفولوجية الحدود (اشكالها) التى تظهر بها فى الخريطة السياسية العالمية ، هذه التى تتراوح ما بين كونها طبيعية أو غير طبيعية ، أما الطبيعية منها - فهى هذه التى تتفق مع خطوط الانقطاع المكانية (السواحل ، الجبال ، الانهار وغيرها) . وتتضمن غير الطبيعية الحدود الفلكية والهندسية منها ، ولايقتصر المنهج المورفولوجي لدراسة الحدود على وصف هذه الاشكال ومتابعتها فى أنحاء العالم من الناحية التوزيعية ، بل يهدف ايضا الى تحديد (العوامل + العملية) التى أفضت اليها ، وماقد يقترن بأيها من مشاكل تتصل بالدولة ذاتها أو بعلاقاتها مع غيرها ، فكما ورثت الخريطة السياسية هذه الأشكال من التاريخ القريب والبعيد ، فانها تنطوى ايضا على تبعاتها ومشاكلها ، ولأن الحدود من مكونات الدولة الأساسية .. باعتبارها تؤطر مساحتها وتمنحها شكلها، فضلا عن نفوذها المباشر - فى صياغته القانونية - على مواردها وسكانها ، فانها بالتالى من قواعد جيوستراتجيتها الخاصة والعامة ، تؤثر ايجابيا وسلبيا فى البنية العامة لقوتها ، ومن هنا أهمية دراسة مورفولوجيتها من وجهة النظر الجيوستراتيجية .. أى من زوايا اسهامها فى الحسابات الشاملة لقوة الدولة .

وتفرق الدراسات الجيوستراتيجية المعاصرة بين مصطلحى خط الحدود Boundary ومنطقة الحدود Frontier وذلك باعتبار مايعنيه خط الحدود من الفصل ، وماتعنيه منطقة الحدود من الاستمرارية ، ويقابل الاخيرة فى العربية كلة " تخوم " اصطلاحا ، وترد "التخوم" عند " ابن منظور " باعتبارها(منتهى كل قرية أو أرض ، وتخوم الأرض حدودها ومعالمها) .

وتستمد منطقة الحدود أهميتها الجيوستراتيجية من تعبيرها الدقيق عن الخاصية التوزيعية للظاهرات المكانية (الطبيعية خاصة) هذه التي تتسم بنوع من التلاشي التدريجي غالبا .. يمنحها قدرا من الاستمرارية ، تتجاوز بها خطوط الحدود مهما كانت فاصلة ، وخاصة ان الاخيرة في معظمها تعاقدية اتفاقية ، بمعنى انها توضع بناء على اتفاق معين بين الدول المعنية ، وهي بذلك قد تتسق أو لا تتسق مع هذه الظاهرات المكانية بدرجات ، وتبرز خطوط الحدود متميزة فوقها بخاصيتها الفاصلة الصارمة ، بينما تبقى هذه الظاهرات مستمرة على جانبيها أيضا ، وعند هذه النقطة من تناقض خطوط الحدود مع التوزيع المكاني للظاهرات الطبيعية والعلاقات الاقتصادية والبشرية ، يتجلى دور الدرسات الجيوستراتيجية في تحديد ابعادها ، والكشف عن العوامل التي أدت الى مشاكلها ، وفي اطار هذا الدور قدمت هذه الدراسات عددا من المفاهيم الهامة . تتعرض لها هذه الدراسة .. أو لبعضها الأهم على الأقل (أولا) ، تعقبها معالجة لأشكال الحدود كما تظهر في الخريطة السياسية المعاصرة .. ومايقترن بها من مشاكل سياسية وقانونية (ثانيا) ، ثم تأتي الخاتمة - اخيرا - حول اتجاهات التغير الراهنة في هذه الخريطة .

المفاهيم الاساسية لمورفولوجية الحدود

* النـــواة والهوامـــش

لكل دولة - مهما اتسعت - نواة بدأت منها ونمت حولها ، ويقتضي التعرف عليها الرجوع الى تاريخها ، وتحديد طبيعتها .. وهل هي نواة جغرافية مكانية ؟ أم اقتصادية ؟ أم تاريخية ثقافية ؟ أم هي ذلك كله ؟ أم بعضه ؟ أم غيره ؟ كما أن لكل دولة هوامشها .. التي قد تتفق نهايتها مع خطوط حدودها ، وقد تستمر بعدها بدرجات شتى من الوضوح ، وتستند العلاقة بين نواة الدولة وهوامشها الى عدد كبير من العوامل المتشابكة ، يكمن بعضها في تاريخها القريب أو البعيد ، ويبرز بعضها في نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية

أو الادارية ، وتتبلور جميعها فى بؤرة " المصلحة المشتركة " هذه التى يجدر ان تتقارب درجة وضوحها فى جميع مناطق الدولة بدون استثناء ، ومهما اختلفت طبيعة النواة بين الدول ، وتباينت علاقاتها مع هوامشها ، تبقى المصلحة المشتركة بمثابة المحور اللازم لها جميعها .. وجودا واستمرارا .

وكما سبقت الاشارة .. فان الحدود السياسية تؤطر جملة مظاهر السلطة الشرعية للدولة فوق مساحة من الأرض يسكنها شعب معين ، متجلية فوقها بدرجة واحدة من القوة والوضوح ، فهى لا تأخذ فى التلاشى مع الاتجاه من النواة الى الهوامش ، بل هى تنتهى عند حدودها فجأة ، وتقوم الدول بتجسيد سيادتها عند هذه الحدود بواسطة مراكز الدفاع ونقاط الجمارك والتفتيش ، كما تقوم بتأمين النطاق الجوى فوق هذه المساحة ، أى أن الحدود تستقيم رأسيا لتؤطر ما أصبح يعرف بالمجال الجوى . كما سبق لها أن أطرت أفقيا المجال الأرضى ، فاذا ما حازت الدولة جبهة مائية .. امتدت حدودها الى مسافة معينة داخل الماء (ستأتى الاشارة بعد قليل اليها) لكى تؤطر ايضا ما أصبح يعرف بالمياه الاقليمية للدولة ، وتدرج الدراسات الجيوستراتيجية المجالين الجوى والمائى ضمن الهوامش ، وتفرد لهما معالجة خاصة فى إطار " القوة العامة للدولة " هذه القوة التى تتجلى مع اتجاه الدولة لأن تصبح اقليما سياسيا بمعنى الكلمة ، فوق أراضيها ومياهها وأجوائها .

* الدولــة إقليــم سياســى :

تتـعـدد مـجـالات نفوذ الدولة داخل حـدودها ، هذه التى تمارس فـيـهـا سلطتها الاساسية (الدفاع ، التمثيل الدولى ، الجنسية .. وغيرها) فى اطار من الشرعية والقانون ، كما تطبق سياستها الاقتصادية (استغلال الموارد ، التخطيط والتنمية ، الصادرات والواردات ، الضرائب وغيرها) ، والسكانية (الهجرة ، حركة العمال ، التعليم والتدريب .. وغيرها) ، وفى غير ذلك من النواحى الثقافة والاجتماعية والسياسية ، يضمها جميعها ما اصطلح على تسميته بالاستراتيجية العامة للدولة ، هذه التى يجدر ان تقع " المصلحة

المشتركة لجميع مناطقها فى صميمها ، وبدون الخوض فى تفصيلات هذه المصلحة التى تختلف بالضرورة من دولة لأخرى .. فان تحقيقها يتوقف على كم العلاقات الداخلية للدولة ونوعيتها ، وعلى مقدار الارتباطات بين مناطقها ومجتمعاتها ، ونوعية القنوات التى تتدفق على طولها ، هذه العلاقات والارتباطات التي توفرها لها شبكة مواصلاتها واتصالاتها Regional Mobility ، ومستوى الوعى بما قد تنطوى عليه البنية العامة للدولة من شقوق وانكسارات اقتصادية أو ثقافية أو سكانية ، وعلى أساليب معالجتها لها ، ومدى مراعاتها لقواعد العدالة الاقليمية فى شتى المجالات التخطيطية ، فاذا ما أفضت الاستراتيجية العامة للدولة الى تحقيق مصلحتها العامة ، والى تحقيق المصلحة الخاصة لكل منطقة من مناطقها .. بحيث تفوق مايمكن أن تحصله اى منها منفردة ، أصبحت الدولة أقرب ما يمكن لتشكيل الأقليم السياسي بشروطه ونتائجه ، وبما ينطوى عليه من تفاعلات تضاعف من تماسكه ومن قدرته على الحشد ، تؤى الى بروزه فى الساحة بمرتبة تعادل امكاناته ، وربما تميزه بشخصية فعالة مؤثرة فى محيطه الاقليمى أو العالمي .

الحدود نطاقات انتقال واختلاط

نظرا لصعوبة اتفاق خطوط الحدود مع كافة الظاهرات الطبيعية ، فان الدولة - كمنطقة جغرافية - نادرا ماتقع باكملها - مهما صغرت مساحتها - فى اقليم طبيعي واحد ، كما أنه غالبا ماتتنوع خصائصها الطبيعية الداخلية ، ومن ثم قد تستمر بعض خصائصها المناخية أو النباتية أو المائية أو التضاريسية الى ماوراء حدودها ، ولايختلف الأمر - بطبيعة الحال - بالنسبة للتراكيب الجيولوجية أو الموارد المعدنية ، ويتداعي عن هذه الخاصية الانتقالية عدد كبير من مشاكل الحدود المعاصرة ، خاصة عندما يتصل الأمر بالموارد المائية أو المعدنية ، ومن ناحية ثانية .. فان بعض عناصر الدولة - كاقليم سياسي - قد تتواصل على جانبى حدودها ، حيث تختلط الثقافة واللغة والعلاقات الاجتماعية .. وتتشابك المصالح الاقتصادية ، بل قد تتعدد الانتماءات السياسية ايضا ، وتتعقد الصورة فى مناطق الكثافة السكانية بصفة خاصة ،

كما فى عدد من الدول الاوربية والاسيوية التى تتقارب الكثافات فى انحائها .. ولا تتناقص فى اتجاه حدودها (البلقان ودول الراين فى أوروبا ، والهند الصينية فى أسيا (شكل ١٥) ، فإذا لم تعالج خاصية الاختلاط هذه مايناسبها ، فانها قد تؤدى الى تكون اطارات محلية للمصلحة .. قد تتعارض مع المصلحة العامة للدولة ، وقد تتخذ ذريعة - فى ظروف معينة - للتدخل الخارجي، أو هي قد تثير نوازع الانفصال الداخلي .



(شكل ١٥) دول البلقان ووسط اوربا بعد الحرب العالمية الثانية

جيوستراتيجية الحدود السياسية

لقد سبقت الاشارة الى اختلاف مورفلوجية الحدود بين الدول ، ومن هذه المفارقة الاساسية بين الحدود الطبيعية وغير الطبيعية (فلكية أو هندسية) تنبثق خصائصها الجيوستراتيجية فى حالتى السلام والحرب ، وذلك كما يلى :

* الحدود السياسية الطبيعية:

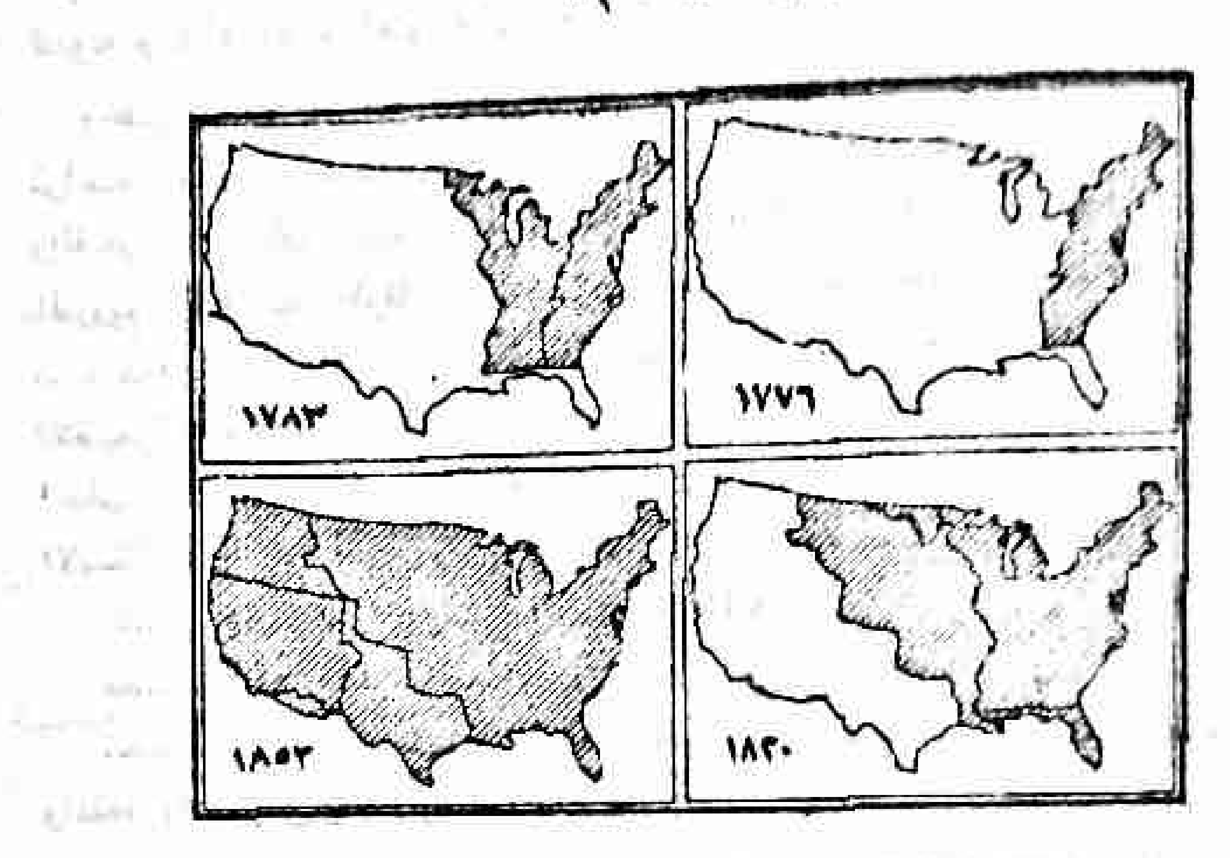
غالبا ماينطوى وصول الدولة لحدودها الطبيعية على هدفى الهيمنة على أكبر مساحة ممكنة ، وتحقيق الشروط الدفاعية المناسبة ، وتختلف قدرتها على التوصل لذلك تبعا لظروف تكوينها من ناحية ، ولما يحيطها من متغيرات من

ناحية ثانية ، ولما تتطور اليه نظريتها الدفاعية من ناحية ثالثة ، كما تتمدد اساليب تحقيقه ما بين سيطرة الدولة المباشرة على ما تراه لازما لها ، أو بالتحالف وعقد الاتفاقيات مع جيرانها ، أو بغير ذلك من الاساليب غير المباشرة .

وقدارتبط هذا الاتجاه بالوظيفة الدفاعية للحدود بداية ، ثم عقّدت المصالح الاقتصادية بعد ذلك من دوافعه ، ولم يعد يقتصر على مجرد تمشى الحدود مع الاطار الطبيعى الأضيق ، وإنما تجاوزه سعيا وراء المصلحة الأوسع ، فقد امتدت " روما " - مثلا - فى مرحلتها الأولى بين السلسلة الجبلية (الألب) والبحر المتوسط تأمينا لوجودها ، ثم أحاطت بعد ذلك بالبحر المتوسط من جميع جوانبه ، وتلمست طريقها الى ما وراءه ، بهدف السيطرة على طرق التجارة ومناطق الانتاج جميعها ، وذلك باعتبار أن حدودهاتتحرك مع مصالحها وأن نهاية مصالحها هى حدودها ، وهى نظرية بقيت مسيطرة طوال عصر الاستعمار وتكوين الامبراطوريات (البريطانية الفرنسية والهولندية وغيرها) ، وعندما تراجعت هذه الامبراطوريات الى نواياتها بعد الحربين الاولى والثانية، فانها فى الواقع لم تتخل سوى عن شق السيطرة الأرضية المباشرة ، وبقيت متمسكة بشق المصلحة ، مستندة فى ذلك الى ثورة المواصلات الراهنة، وإلى التقدم الفائق فى آلة الحرب ، هذه التى أضعفت من القيمة الدفاعية للحدود الطبيعية ، من وجهة النظر الجيوستراتيجية المعاصرة .

وتقدم الولايات المتحدة نموذجا للدولة التى توسعت .. حتى وصلت الى نهاية حدودها الطبيعية مرحلة بعد مرحلة ، فقد تكونت فى البداية حول نواتها فى نيوانجلند والساحل الشرقى ، وقدمت لها سلسلة الابلاش اطارها الدفاعى الطبيعى الأضيق ، ثم تجاوزتها خلال القرنين ١٨ ، ١٩ م لتصل الى سلسلة جبال الروكى باعتبارها الاطار الاوسع غربا ، وعندما احتدم التناقض بين الولايات المتحدة الصناعية والولايات الزراعية الجنوبية حول قضية الرق ، أعلنت الاخيرة انفصالها ، واندلعت الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٤ م) التى اسفرت عن عودة الاتحاد بينها جميعا ، ومن ثم فقد اندفعت الولايات المتحدة

لكى تصل الى ساحل الباسيفيكى ، .. باعتباره حدودها الطبيعية الأخيرة ؛ وبدا تحقق لها ذلك الكيان الذى برزت به فى الساحة بعد الحرب العالمية الأولى ، ليس فقط بما احاطت به حدودها من مساحة ، وانما ايضا بماكفلته لها من أسباب المنعة والحماية (شكل ١٦) .



شكل (١٦) مراحل تكوين الولايات المتحدة الامريكية

وتتحدد خصائص الحدود الطبيعية - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - حسب اشكالها فيما يلى :

* السواحل (خطوط الانقطاع بين الماء واليابس) :

تمثل السواحل أوضح خطوط الانقطاع الطبيعى واشدها فصلا ، وتتوقف درجة فصلها على مساحة الجبهة المائية المطلة عليها ، وعلى خصائصها المتصلة بتياراتها وامواجها ورياحها وغير ذلك ، وعلى طبيعة خط الساحل ايضا ، وذلك من حيث تعرجه وعمق رصيفه وخصائص ظهيره ، ولعل من أهم أسباب تباين الحضارات القديمة هو مايرجع منها الى هذه الجبهات المائية الفاصلة . التى أعاقت اتصالها قرونـا ، ورغم ما أدت اليه تطورات تكنولوجيا النقل فوق الماء من اضعاف هذه الطبيعة الفاصلة ، فقد بقيت السواحل على

اعمیدها كخطوط نموذجية للحدود السياسية في عالم مابعدالكشوف الجغرافية وحتى الآن ، واذا كانت .... الوضوح والتحديد هي ما دعت لمثل .. الأهمية، فقد برزت معها مشكلة تحديد المدى الذي تمتد اليه هيمنة الدولة على ما تطل عليه من مياه ، أي تحديد الخط الفاصل بين المياه الاقليمية التابعة للدولة والمياه الحرة المفتوحة لجميع الدول بلا استثناء .

وتضرب هذه المشكلة بجذورها الى هذه الفترة (الكشوف الجغرافية) التى تراجعت فيها خاصية المياه الفاصلة لحساب خاصيتها الواصلة بين الدول والقارات ، وذلك حينما قررت بعض الدول البحرية (بريطانيا ، هولندا ، النرويج) لنفسها حقوقا معينة فوق ماتطل عليه من مياه ، وقامت بالتفرقة بين ماأسمته بالبحار العليا High seas المفتوحة للتجارة دون حدود ، وبين المياه الاقليمية Territorial water التى تخضع لسيادة الدولة المطلة عليها ، وتبعا لما اعقب الكشوف الجغرافية من تطورات عميقة .. برزت هذه المجموعة من الاسئلة التفصيلية :

تحديد المياه الدولية وحرية التجارة العالمية ؟

تحديد المياه الاقليمية وحقوق الاستغلال ؟

تحديد الخط الفاصل بين المياه الدولية والاقليمية في البحار الضيقة والمقفلة والخلجان والانهار ؟

التفرقة الدقيقة بين المياه الداخلية Internal Water والرصيف القارى Continental Shelf والمياه الاقليمية والمياه الملاصقة Contiguous water أو التكميلية ؟

وضع الدول الحبيسة التي لاتحوز جبهة مائية ؟

أما بالنسبة للمياه الدولية . قد مرت محاولات تحديدها بمرحلتين تنطوى كل منهما على مبرراتها ، عرفت الاولى بسياسة البحار المغلقة Closed Sea Policy . تقتصر بموجبها الملاحة في المياه الدولية على بعض الدول ، وهي السياسة التي كرستها اتفاقية توردسلاس (١٤٩٤ م) بين اسبانيا والبرتغال باشراف بابا روما ، وبمقتضاها اصبح الباسيفيكي وخليج المكسيك ضمن السيادة الاسبانية ، واقتصرت الملاحة في الاطلسي الجنوبي على السفن البرتغالية ، وتصدت لها بريطانيا وهولندا بما عرف بسياسة البحار المفتوحة (المرحلة الثانية) متضمنة الحرية الكاملة للتجارة في المياه الدولية ، ورغم ذلك

فقد ظهر حديثا مصطلح المياه المحايدة Diffusione بما يعنى حقوقا معينة لبعض الدول(القوية) فى المياه الدولية ، كمناطق خاصة تجرى فيها تجاربها .

وكانت المشكلة بالنسبة للمياه الاقليمية اشد تعقيدا ، خاصة مع تطور اقتصاديات الصيد ، ومع اكتشاف الموارد المعدنية والبترولية فى الأرصفة القارية ، واتجاه كل دولة للتوسع فى تحديد مياهها الاقليمية التى يحق لها استغلالها بمفردها .

وقد اتفق فى البداية على عدد من الشروط الأولية لتحديدها .. هى :

* أن تكون المياه الاقليمية امتدادا لأراضى الدولة ، مرتبطة برصيفها القارى .

* ألا يتجاوز عرض المياة الاقليمية ثلاث أميال ، مواجهة لسواحل الدولة ، تمتد فوقها سيادتها كاملة .

* ليس للدول الحبيسة (أى التى لاتطل على مياه) أية حقوق فى المياه الاقليمية .

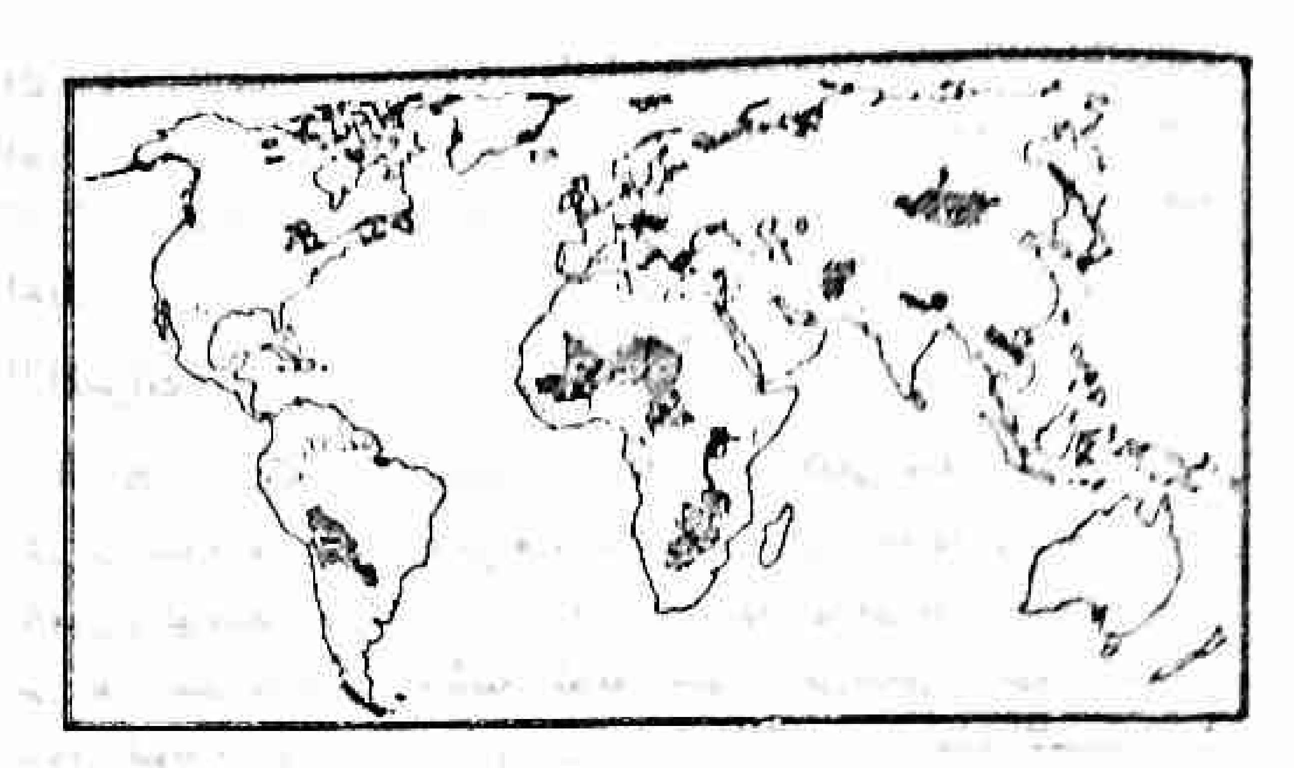
* تصبح حرية الصيد والتجارة مطلقة لجميع الدول خارج المياه الاقليمية (شكل ١٧) .



شكل (١٧) مناطق الصيد الايسلندية

وقد عورضت هذه الشروط من اتجاهين متناقضين ، يطالب أولهما بتوسيع المياه الاقليمية لحساب الدول المشرفة عليها ، ويدعو ثانيهما لتضييقها لحساب حرية التجارة والصيد في المياه المفتوحة ، ومع صعوبة التوفيق بين الاتجاهين، فقد عمدت كل دولة لوضع هذه الحدود تبعا لمصلحتها ، وبينما تمسكت بريطانيا وهولندا بشرط الثلاثة أميال ، فقد بلغت بها بيرو وشيلى ٢٠٠ ميلا ، بل اختلفت الدو ل ايضا حول طرق القياس فمنها من استبعد المياه الداخلية والخلجان ، ويدأ من نهايات البروزات الساحلية ، باتصاف القطار تساوى ما حددته الدولة لنفسها من هذه المياه ، ومنها مابدأ قياساته من خط قاعدة يتفق مع نهاية الرصيف القارى ، وتتابعت المؤتمرات الدولية في القسطنطينية (١٨٨٥) ولاهاى (١٩٣٠) دون الوصول الى ما يرضى جميع الاطراف ، وانتهى مؤتمر جنيف (١٩٥٨) الخاص بقانون البحار ، الى تحديد المياه الاقليمية باثنتى عشر ميلا ، كما أوصت اللجنة القانونية للأمم المتحدة (١٩٦٠) باعتبار عمق ٢٠٠ متر من خط الساحل نهاية لمياه الدولة الاقليمية ، متضمنة مياهها الملاصقة حيث تضع الدولة جماركها ونقاط اشرافها ، وحيث يحق لها استغلالها دون منازعة .

أما بالنسبة للدول الحبيسة .. فقد كفلت القوانين حقوقها في المياه الدولية مثل غيرها ، وتتلخص مشكلتها في الوصول لموانيء الدول المجاورة ، وفي الاوضاع العادية ، فانها غالبا ما تحصل على تسهيلات معينة بالاتفاقيات السلمية (سويسرا ، النمسا) ، كما حصل عليها بعضها الآخر (المجر ، تشيكسلوفاكيا) .. في اطار منظمة " الكوميكون " كما تسهم الاتفاقيات الثنائية في مجال تحسين اوضاع هذه الدول الحبيسة ، خاصة اذا ما كانت التجارة الخارجية تمثل جانبا هاما من اقتصادياتها . (شكل ١٨) .



(شكل ١٨) الدول الحبيسة فى العالم (عن : الديب)

الجبـــــال.

تقدم السلاسل الجبلية - باعتبارها انقطاعا طبيعيا فى سطح اليابس - ظاهرة طبيعية تتفق معها الحدود السياسية لعدد كبير من دول العالم ، وخاصة انها ايضا عادة ما تمثل خطا للانقطاع الحضارى على جانبيها ، متميزة بقلة كثافتها السكانية عامة ، وبوعورتها الدفاعية غالبا .

وتتحدد خصائصها الجيوستراتيجية فيما يلى :-

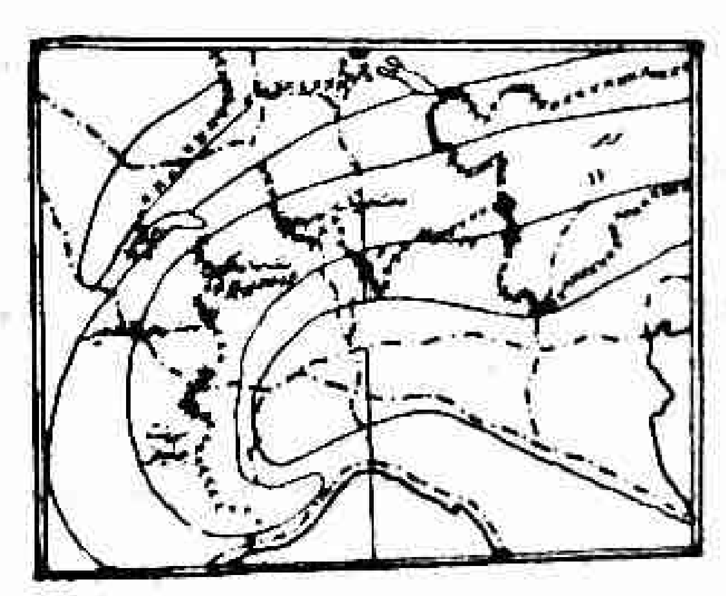
العلاقـــة بيـــن القمـــم السفـــوح:

غالبا ما تتفق الحدود السياسية الجبلية مع خط القمم وتقسيم المياه ، وقد تتزحزح هابطة على السفوح .. لأسباب تاريخية أو اقتصادية أو سكانية ، أو فى حالة وجود وحدات سياسية فوق السلسلة (النمسا ، سويسرا ، لختشنتين فوق جبال الألب) ومن هنا فإن أهميتها الجيوسستراتيجية لاتظهر فقط من حيث ما تتضمنه من ظاهرات سياسية معقدة (الدول الحبيسة ، الجيوب

المتداخلة ، الوحدات الحاجزة) ، وإنما ايضا من حيث طبيعة الارتباطات بين الدول على جانبي السلسلة وفوقها ، وما قد ينطوى عليه توزيعها من مشكلات كامنة أو ظاهرة ، وما تسهم به سلبيا أو ايجابيا في بنية القوة العامة لهذه الدول .

* الممرات :

اذا كانت الجبال تمثل انقطاعا في الامتداد الأفقي لسطح الأرض ، فإن الممرات بمثابة نقط الانقطاع في هذه الجبال ، وتتجلى أهميتها في أمور تتصل بالعبور والمواصلات من ناحية ، وبما هيأته عند نهاياتها من مواضع جذابة لعدد من المدن التجارية من ناحية ثانية ، ثم بما تسهم به في تدفق السيولة الاقليمية داخل الدولة وبينها وبين جيرانها من ناحية ثالثة ، ومن هذه الأهمية تتحد قيمتها الجيوستراتيجية العالية (الشكل ١٩) .



(شكل ١٩) ممرات الألب السويسرية

* العلاقة بين منابع الأنهار ومجاريها :

تتبدى الخاصية الثالثة للجبال في كونها مصدرا رئيسيا للمياه لعدد كبير من دول العالم ، أحيانا بصفة دائمة كمنابع بما قد يوجد فوقها من بحيرات ، وأحيانا كمصادر موسمية مرتبطة بفصل سقوط الأمطار أو ذوبان الثلوج ، وبالنسبة للأنهار الطويلة (النيل ، الراين ، الدانوب ، السند ، بارانا . وغيرها) .. فان اكثر من دولة غالبا ما تقتسم مجاريها واحواضها .. مما يقتضي توضيح

حقوق كل منها فى مائية النهر وموارده ، ومزاياه الملاحية المتصلة بالحركة والتجارة على طوله وعند مصبه ، وذلك لتحقيق الحد الأدنى من السلام السياسى فيما بينها بداية ، ثم التدرج - بعد ذلك - الى عقد الاتفاقيات وتكوين المنظمات التى تكفل لها استغلال هذه الانهار الى أقصى درجة ممكنة .

الحدود النهرية :

عادة ماتقدم الأنهار خطوطا للحركة تصل بين الدول والمجتمعات الواقعة عليها ، غير انها تبرز فى خريطة العالم السياسية - ايضا كخطوط انفصال طبيعية تتفق معها حدود عدد كبير من دول العالم ، وقد يؤى النهر فى حالتيه - الوصل والفصل - الى مشكلات عديدة معقدة ، تتصل الأولى - الوصل - منها باقتصادياته (المائية + الطاقة + الموارد) وبتنظيم حركة الملاحة والتجارة على طوله ، وتقترن الثانية - الفصل - بعملية وضع الحدود ذاتها ، وهل تتفق مع ضفافه ؟ أم تمر بمنتصف مجراه؟ مع ما يتداعى عن ذلك بالضرورة من مشكلات ، فاذا ما وقع النهر من منبعه لصبه فى دولة واحدة .. فليست هناك بالطبع مشكلة على الاطلاق ، ولذلك فإن الانهار المشكلات هى هذه التى تشق طريقها فى أكثر من دولة ، فالحدود النهريةلا تتسم بالمنعة التى تقدمها البحار أو الجبال باعتبارها خطوط انقطاع طبيعية صارمة الدلالة ، وهى غالبا ما تتفق مع هذه القطاعات من مجرى النهر المتسمة بصعوبة الحركة (شدة الانحدار + الشلالات + المستنقعات) ، كما هو الحال فى منطقة الشلالات بين أوغندة والسودان فى أعالى النيل ، ومنطقة البوابة الحديدية على نهر الدانوب والمجارى العليا للأمازون .

وهناك ايضا من الحدود السياسة الطبيعية غير ماذكر ، تتمثل فى الغابات والمستنقعات والبحيرات والصحراوات ، هذه التي وان اقترنت - فى الماضى - بوظائف الدفاع والحماية والأمن ، إلا أنها لم تعد تعبر فى الوقت الحاضر - غالبا - الاعن شرعية الكيانات السياسية فى الخريطة السياسية العالمية الراهنة .

الحدود السياسية غير الطبيعية :

رغم وجود بعض أشكال الحدود التعاهدية القديمة بين بعض الدول

والامبراطوريات المبكرة ، الا ان االاتجاه نحو هذا النوع من الحدود غير الطبيعية (الهندسية والفلكية) يعد حديثا بالقياس للحدود الطبيعية ، ولربما يكون ذلك الحد الذى اقترحه بابا روما فى القرن ١٦ م (خط طول ٧٠ غربا) من أقدم الأمثلة وأكثرها دلالة بالنسبة لهذا النوع من الحدود ، وبمقتضاه الت البرازيل الى البرتغال ، بينما وضعت اسبانيا يدها على بقية امريكا اللاتينية ، كما انه يلخص جملة الدوافع التى أدت بعد ذلك الى اتباع هذه الطريقة عند وضع الحدود ، هذه الدوافع التى تتمثل فيما يلى :-

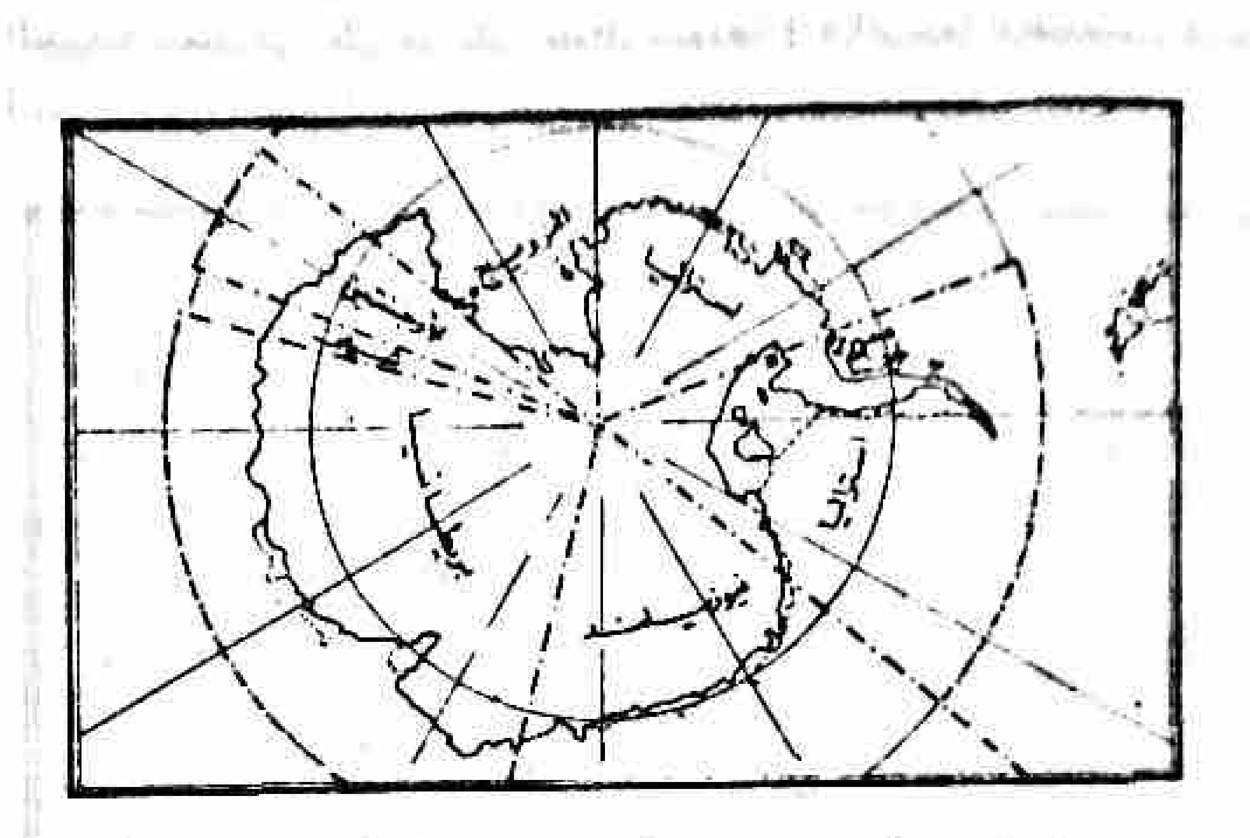
- عدم التعرف الدقيق على جغرافية المناطق الطبيعية والبشرية ، ومن ثم لا يكون هناك مايتاح سوى الاستناد الى دوائر العرض أو خطوط الطول ، وعادة ماينجم عن ذلك أوضاع سياسية عشوائية ، بما قد تمزقه هذه الخطوط من مناطق ومجتمعات مستمرة على جانبيها ، تؤدى بدورها الى المنازعات والتوترات ، ويظهر ضروريا - بعد حين - اعادة ترتيب هذه الاوضاع ، وإلا بقيت بؤرا للخلافات ، وليس ذلك سهلا فى جميع الحالات .

- الرغبة في وضع الحدود بسرعة تحت دوافع سياسية معينة ، وقد تعرضت القارة الافريقية لمشاكل سياسية مزمنة بسبب هذا التسرع الذى لازم الدول الاستعمارية عند تقسيمها لمناطق نفوذها ، وذلك تبعا لما هو تحت ايديها منها ، وليس حسب اوضاعها الطبيعية والبشرية ، الأمر الذى مايزال ينهك هذه المناطق بعد استقلالها .

- عدم وجود ظواهر طبيعية بارزة يمكن وضع الحدود بحيث تتسق معها ، وتظهر أمثلة ذلك فى المناطق الصحراوية الحارة والمعتدلة والجليدية ، هذه التى تتسم باستمراريتها الطبيعية وقلة تضرساتها ، وبعدم وضوح خطوط انقطاع طبيعية عبرها ، كما هو حال الحدود بين معظم دول الصحراء الكبرى وصحراء وسط آسيا والقارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا) .

- ومما يضاعف من صعوبة وضع الحدود فى هذه المناطق السابق ذكرها .. هشاشة كثافاتها السكانية ، بما قد يؤدى الى قيام بعض الدول بالاستيلاء عليها .. مهما بعدت المسافات عنها ، وذلك باعتبارها مناطق فارغة من السكان أو أقرب لذلك ، مثلما استولت الدانمرك على جرينلاند ومازال ، أو بتقسيمها بين عدد من الدول مثلما حدث لقارة انتاركتيكا التى مدت بعض

الدول نفوذها اليها .. باعتبارات فلكية محضة (شكل ٢٠) .



(شكل ٢٠) قارة انتركاتيكا (نموذج الحدود الإتفاقية غير الطبيعية)

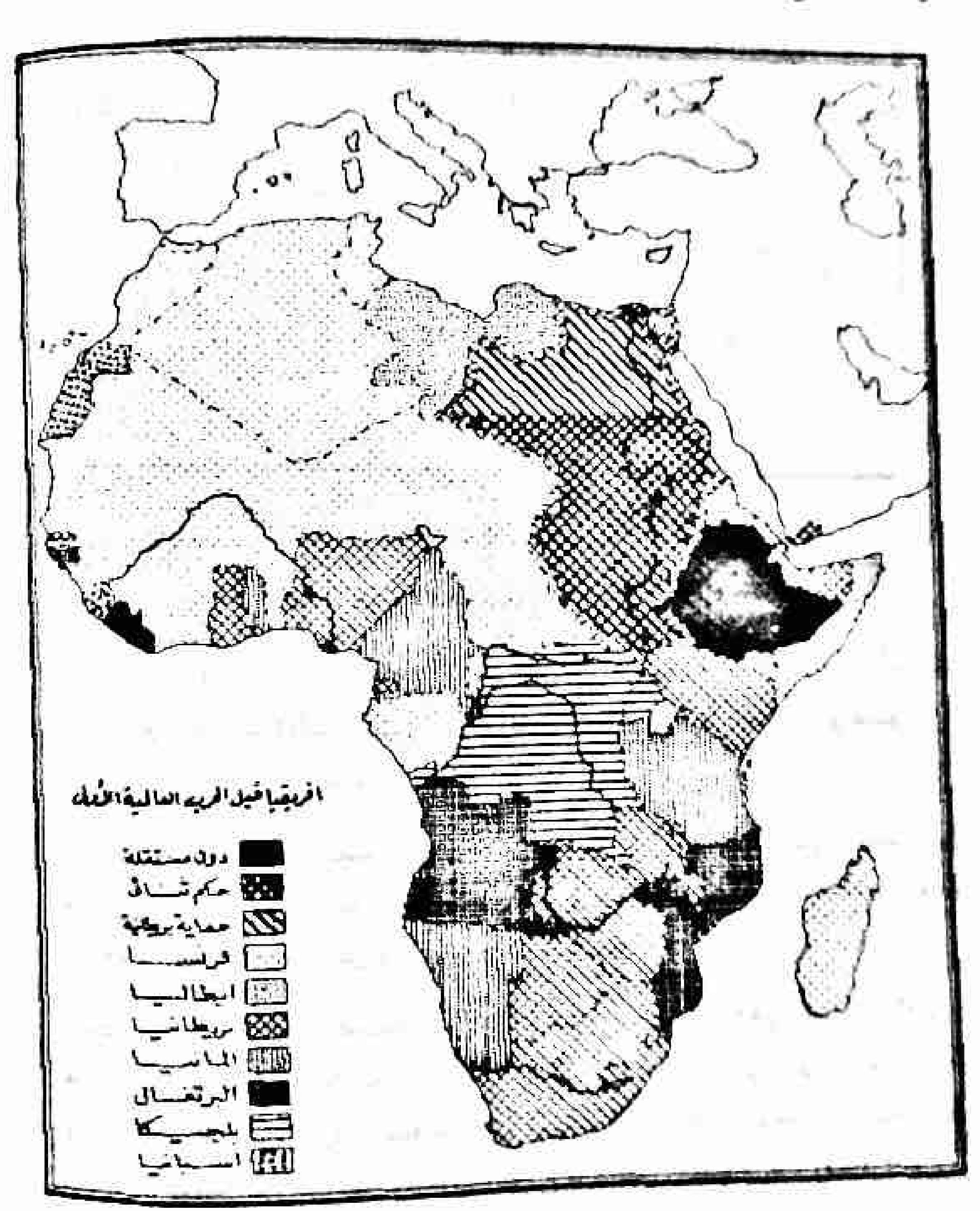
ومن الناحية الواقعية تنقسم هذه الحدود غير الطبيعية الى ما يلى :-

* خطوط فلكية بحتة ، تتبع دوائر العرض أو خطوط الطول ، ومن أمثلتها خط الحدود بين الولايات المتحدة وكندا ، ومصر وليبيا ومصر والسودان ، وكوريا الشمالية والجنوبية وغيرها .

* خطوط هندسية تصل بين نقطتين معلومتين ، وتتمثل بين معظم دول الصحراء الكبرى وفى شبه الجزيرة العربية والشام وغيرها . وقد تجمع الحدود بين بعض الدول ما بين كونها فلكية وهندسية معا .

وقد اقترنت الحدود السياسية غير الطبيعية - خاصة فى العالم الثالث - بعدد من المشكلات السكانية والاقتصادية المعقدة ، هذه التى انهكت العديد من دوله بعد استقلالها ، وذلك بما تنطوى عليه من مكونات اقليمية ممزقة تفتقر للتكامل ، فضلا عن إثارتها لاسباب النزاع بن الدول المتجاورة ، وتعانى افريقية

من مثل هذه المشاكل اكثر من غيرها (شكل ٢١) ليس فقط لأن الحدود غير الطبيعية تتمثل فى أكثر من ثلث اطوال حدودها (٣٥٪ تبعا لداقيدسون)، بل أيضا لرسوخ النظم القبلية والرعوية فى انحائها .



(شكل ٢١) افريقيا قبل الحرب العالمية الأولى (عن حمدان)

- وتعكس خريطتها السياسية الراهنة أوضاع دولها كمستعمرات سابقة ، قد مزقت حدودها أرضها وسكانها ، وافتقدت دولها تكاملها الاقليمي الداخلي ، وجعلت العديد منها حبيسة مواقعها القارية الداخلية (مالي ، النيجر ، تشاد ، افريقيا الوسطى ، أوغندا ، وغيرها) محرومة من الجبهات المائية اللازمة لها ، ومن بعضها الآخر (السودان ، الكونغو ، كينيا) وقد اختلت النسبة بين مساحتها وجبهاتها المائية الضيقة ، كما انطوت على جملة من المناطق المعلقة التي كثيرا ما تثور المنازعات حولها ، فضلا عما يكتنف الحدود غير الطبيعية - عامة - من اسباب التوتر والخلاف المتصلة بغموضها وعدم وضوحها ، وهو مايعد - من وجهة نظر منهج قوة الدولة - من أهم اسباب ضعف معظم دولها وتدني مرتبتها .

تغيرات الحدود المعاصرة

- من منظور تاريخي واسع .. فان الأسس التي أرسيت عليها الحدود السياسية في الخريطة العالمية الراهنة انما تعود بجذورها الى التغيرات الجوهرية التي أعقبت الكشوف الجغرافية عامة ، ومن زاوية تاريخية أضيق .. فان تفصيلاتها تقترن بتغيرات ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية ، وقد اتجهت تغيرات الحدود - منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا - الى التعبير عن المصالح الاقتصادية والارتباطات الايديولوجية بصفة اساسية . واصبحت الدول المتقاربة اقتصاديا ومذهبيا .. تميل للتجمع داخل اطارات اوسع . تتلاشى فيها الحدود الفاصلة ، وهو مايعرف بالاتجاه نحو تكوين " الكيان الكبير " وتشير الدراسات الى ان صيغة " الدولة " التي سادت عقب الكشوف الجغرافية بصفة اساسية ، تنحسر الان عن الخريطة السياسية العالمية لحساب الكيان الكبير (الاقطاعية ـــ الدولة ـــ الكيان الكبير) ، ويتخذ الآن هذا الاتجاه .. أشكالا متعددة ، تتمثل في المنظمات الإقليمية

والأسواق المشتركة والتكتلات الاقتصادية وغيرها ، وقد قطعت أوربا بقسميها (الشرقي والغربي) شوطا بعيدا في هذا الاتجاه وذلك لمواجهة النتائج المدمرة للحرب العالمية الثانية في البداية ، ثم لتدعيم موقفها الانتاجي والتنافسي في الساحة العالمية بعد ذلك ، طامحة على مراحل نحو تحويل دولها الى وحدات ادارية داخل كيانها الكبير .. أوروبا الموحدة ، فاذا كانت التجربة قد أتت ثمارها في هذه القارة المتقدمة .. فهل يمكن توقع تكرار نموذجها في العالم الثالث ؟ وهل يمكن القول بأن نموذج " الكيان الكبير " هو الصيغة الأمثل لحل مشكلات التخلف وتناقضات الحدود الراهنة ؟

أهم المراجع

Bogs, S.W. : " International boundaries . The study of boundary Function problem. N. Y. 1940 .

Bruce Mitchelf .: " Politics , Fish and International resources management " , The Geog . Rev . Vol . 66. No. 2, April, 1976, PP . 127 - 138 .

Chorley , R. J. : " weter, Earth and man", Heffer , London, 1973 .

Cohen, S.B. : " AGeography and politicis in aworld dvided, Heffer , London, 1973 .

Hartshorane R. : " The functional approach in political geography " , A.A.A. Vol , 40 . PP. 95 - 130 .

Lucial Carlson : " Afric's Lands and nations, " MC-Graw- Hill . Book . Co. N. Y. 1967 .

بالاضافة الى كتاب :

محمد فاتح عقيل " مشكلات الحدود السياسية " بالاسكندرية ، ١٩٦٧ .

الدراسة السابعة

البنية السكانية للدولة

مقدمـــــة

أدت نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى إعادة صياغة الخريطة السياسية العالمية على أسس قانونية دائمة ، مختلفة بذلك عما كانت عليه طوال القرون الاربعة التى أعقبت الكشوف الجغرافية ، هذه التى سيطرت عليها صياغات التوسع والاستعمار وتكوين الامبراطوريات الواسعة ، وتمثل " الدولة القومية " الوحدة الاساسية المتكررة فى الصياغة المعاصرة ، وإذا كانت " أوروبا " قد شهدت نماذجها المبكرة .. فقد نشطت هذه العملية فيها وفى غيرها من القارات مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتكاد عملية تكوين الدول أن تصل لنقطة ختامها .. بعد نحو عقود أربعة من الحرب العالمية الثانية ، مفضية الى مايزيد عن ١٧٠ دولة متفاوتة الوزن والمرتبة ، تفاوتا يرتد الى مجموعة من العوامل المتشابكة ، يتصل بعضها بخصائص المساحة (الأرض) ومواردها ، ويرتبط بعضها بالأوضاع العالمية الموروثة والسائدة ، ويعود بعضها الى خصائص بنياتها السكانية الظاهرة والكامنة ، فهذه جميعها – وغيرها – تؤثر في تحديد وزن الدولة فى الساحة ومرتبتها .

وفى مجال قياس قوة الدولة (الوزن + المرتبة) .. عادة مايشار إلى الأرض والسكان باعتبارهما " الكتلة الحيوية " للدولة ، ويستند حسابها – فى الدولة الواحدة – على عنصريها (مساحة الأرض + الحجم السكانى) ، وقد تضفى بعض الدراسات أهمية أكبر لعنصر منهما فى قياساتها وتحليلاتها ، غير أن الدراسات الحديثة غالبا ما تضمهما معا – فضلا عن العلاقات بينهما – فى معادلة واحدة مركبة ، ومع تعدد زوايا العنصرين فقد اتفق على مقاييس معينة لكل زاوية ، بحيث تحدد أبعادها " الكمية والنوعية" معا ، بما يمكن آخر الأمر

من إجراء الحسابات والمقارنة وتحديد المرتبة وبالتالى من الكشف عن نقاط القوة والضعف فى البنية العامة للدولة ، والانتهاء إلى وضع التوصيات اللازمة لتدعيم الأولى ومعالجة الثانية .

وبالنسبة " للبنية السكانية " موضع هذه الدراسة.. فإن زواياها الرئيسية القابلة للقياس والمقارنة تتمثل فى :-

أ - المرحلة الديموجرافية للمجتمع السكانى .

ب - خصائص قوة العمل .

جـ - التركيب الاقتصادى .

د - التركيب الحضرى الريفى .

هـ - الاقليات السكانية .

وفيما يلى تحليل لكل منها من وجهة نظر منهج قياس قوة الدولة .

أ-المرحلة الديموجرافية للدولة:

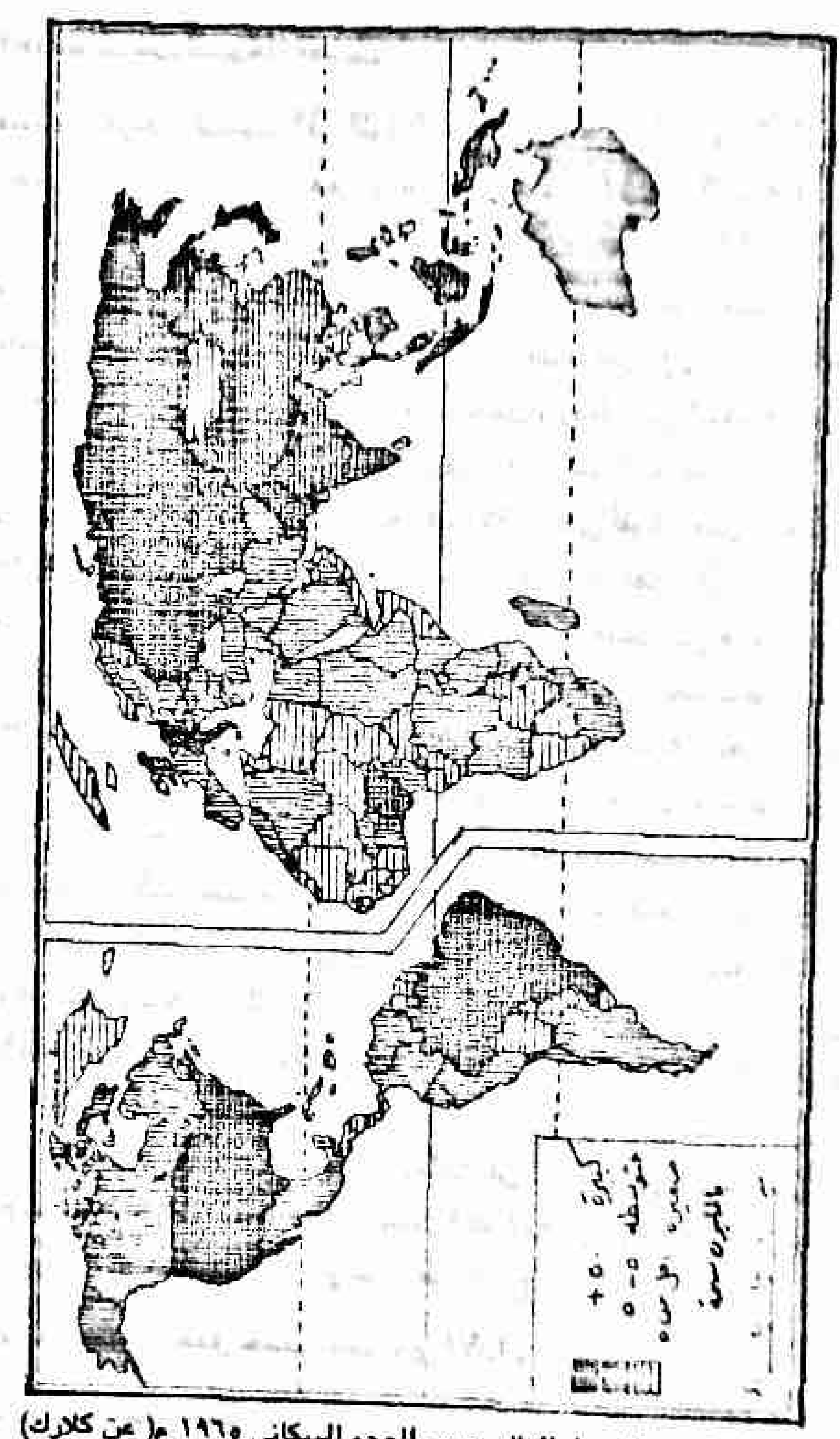
تقدم نظرية المراحل الديموجرافية The demographic cycle theory تفسيرا لاختلاف معدلات النمو السكانى بين المجتمعات البشرية ، وذلك بوضعها لهذا النمو على منحنى متعدد المراحل تبعا لمعدل الزيادة الطبيعية فى هذه المجتمعات، وهى تطلق على المرحلة " الأولى " تسمية " المرحلة المالتسية " (نسبة للعالم مالتوس الذى قدم نظريته السكانية المعروفة بالمالتوسية فى القرن ١٨ م)، وتتسم هذه المرحلة بالنمو السكانى البطيء ، نتيجة لارتفاع معدلات الوفيات ، انعكاسا لتدنى المستوى الحضارى ، فهذه المرحلة ترتبط بأشد المجتمعات تخلفا وضعفا ، وهى مرحلة تكاد تكون منحسرة الآن عالميا ، عدا اجزاء محدودة فى افريقية وآسيا وأمريكا الجنوبية ، وهى تدل دلالة قاطعة - حالة تمثلها - على عجز المجتمع عن مواجهة ظروف بيئته التى قد تهزمه تماما .. وتؤدى إلى تناقص عدده ، مثلما كان يحدث كثيرا فى العصور القديمة

والوسطى ، وقد تجاوزت هذه المرحلة معظم المجتمعات السكانية المعاصرة ، ودخلت إلى مرحلة تتسم بقدر من النمو العددى المتزايد بدرجات شتى ، تعكس تحقيقها نوعا من النجاح فى مقالبة ظروف الجوع والمرض .

وعادة مايكون تجاوز المرحلة المالتسية والتالية لها ، مقدمة لدخول المجتمع السكانى مرحلة نمو سكانى بمعدلات عالية ، اصطلح على تسميتها بالانفجارية Explosive stage ، وتتميز باتجاه معدلات الوفيات – خاصة الأطفال – للتناقص باطراد ، مع زيادة المواليد بمعدلات عالية ، وهى الخصائص التى تميز عددا كبيرا من مجتمعات الدول النامية بدرجات متفاوتة ، وتثير هذه المرحلة عددا من الاسئلة المتصلة بقيمة الزيادة السكانية فى حد ذاتها ؟ وبدرجة الاختلال بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى ؟ وبالسياسة السكانية المناسبة لمواجهة نتائج الانفجار السكانى ؟ .. وبالنسبة للسؤال الأول : فمن الثابت أن مجرد التراكم العددى للسكان لا يعنى القوة فى حد ذاته ، مالم يقترن ذلك بإضافة انتاجية تعادل الاضافة السكانية على الأقل ، وإلا ارتد المجتمع إلى المرحلة المالتسية ، وفى معظم الدول النامية الريفية الطابع .. فإن درجة من الاختلال تبقى كامنة لفترة بحكم الحياة التكافلية فى أنحاء ريفها ، وأيضا بحكم الانخفاض العام فى مستوى المعيشة ولكنها ماتلبث أن تفصح عن حدتها بصورة من الصور السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، ورغم أهمية الاتجاه نحو ضبط النمو السكانى كاستراتيجية عامة للدولة ، والذى تتراوح أساليبه بين حملات التوعية (مصر) وتقديم المكافآت (الصين) والقانون(الهند لفترة معينة) ، إلا أنه لاتجدر المغالاة فى هذا الاتجاه ليس فقط لأسباب ثقافية وانسانية ، وإنما أيضا لأنه ينطوى على فكرة اعتبار الانسان مستهلكا فقط ، وهى الفكرة التى تغفل جانبه الانتاجى .. المدعم فى الوقت الحالى بالآلة والتكنولوجيا ، مما قد يشيع فى المجتمع احساسا سلبيا بين أفراده ، باعتبارهم فى حد ذاتهم أفواها مفتوحة تطلب الطعام دون أن تنتجه ،

وبالنسبة لغرب أوروبا .. فقد اتجهت مجتمعاتها نحو تنظيم التزايد السكانى على مراحل تبعا لمتطلبات نموها ، كما وضعت اليابان سياسة واسعة النطاق لتدريب قوة عملها تدريبا فنيا عاليا ، بحيث تعوض انتاجيتها ، باستمرار النمو السكانى للدولة بعامة وتحقق فائضا .

والواقع ان هذه المجتمعات المتقدمة .. قد تجاوزت بالفعل مرحلة النمو السكاني الانفجارى ، واستقرت من فترات متفاوتة في إطار مرحلة سكانية اصطلح على تسميتها "بالناضجة" Mature stage وتتميز بوصول معدلات الوفيات إلى أدناها ، وبتزايد أمد الحياة (متوسط عمر الفرد) وبانخفاض معدل المواليد للغاية ، وقد وصل بعضها الى حد الثبات عند حجم سكانى معين منذ عشرات من السنين (سويسرا ، النرويج ، النمسا ، السويد فرنسا وغيرها) ، وهى المرحلة التي تعد من " المؤشرات " ذات الدلالة عن تقدم الدولة وقوتها ، حيث تتمثل فى هذه المجتمعات القدرة الذاتية على مواءمة نموها العددى مع مواردها الاقتصادية ، كما أنها تحقق لأفرادها أعلى مستويات الدخل عالميا ، ، بل إن بعضهم يتبع سياسة تدعو وتشجع على زيادة السكان، كما يتبع بعضها الآخر (كندا مثلا) سياسة تشجيع الهجرة من مستويات فنية معينة ، ورغم ان استراليا - وهى من دول هذه المرحلة - تعانى من نقص سكانها بالنسبة لمواردها ، فإن موقعها الجغرافى وسط محيط من العناصر الصفراء المتفجرة سكانيا ، قد دفعها من وقت مبكر إلى وضع سياسة سكانية صارمة .. تعرف " باستراليا البيضاء " ، وهى سياسة سكانية عنصرية ، تقيم حدودا صارمة أمام هجرة غير البيض اليها ، وربما كان ذلك من عوامل عدم بروزها كقوة عالمية ، بسبب النقص الفادح فى حجمها السكانى(١٥ مليونا سنة ١٩٧٥) ، وذلك إلى جانب عزلتها الناتجة عن موقعها الجغرافى المتطرف (شكل ٢٢) .



شكل (٢٢) تصنيف دول العالم حسب الحجم السكانى ١٩٦٥ م(عن كلارك)

ب - خصائص قوة العمل

حسب التعريف الديموجرافى لقوة العمل Labour Force فإنها تتمثل فى هذه العناصر من المجتمع التى تقع بين فئتى العمر (١٤ - ٦٠ سنة) ، أى بين نهاية فترة التعليم الالزامى (١٤ سنة) والسن القانونية للتقاعد عن العمل(٦٠ سنة) ، غير أنه تعريف واسع لايتفق مع ارتفاع مستوى التعليم فى بعض المجتمعات ، هذه التى يستمر فيها تعليم الفرد إلى ما هو أكبر من ذلك ، ولا يتفق مع الدخول المبكر لقوة العمل (ربما من الطفولة) فى كثير من المجتمعات النامية ، ومن ناحية اخرى .. فإن سن التقاعد يختلف لأسباب شتى من مجتمع لمجتمع ، وتبعا للتعريف الاقتصادى لقوة العمل .. فإنها تمثل (جملة الأفراد الذين يعملون عملا انتاجيا) ، وقد اختلفت الآراء حول معنى العمل الانتاجى ، واتفقت تقريبا حول تصنيف قوة العمل من هذه الزاوية الى قوة العمل الأولية Primarily وتتضمن أولئك العاملين فى أنشطة تتصل مباشرة بالأرض والأنتاج ، والثانية Secondary ، وتتمثل فى العمالة المعتمدة على ما تنتجه الأرض من موارد ، وتحويلها وتصنيعها والإضافة إلى قيمتها ، والثالثة Teratairy .. وتشمل اولئك العاملين فى نواحى التجارة والخدمات والمهن الأخرى ، وقد أشارت الأمم المتحدة الى زاويتين مهمتين فى هذه الاتجاه : تتصل الأولى : بقوة العمل النظرية .. وتعنى جملة القادرين على العمل تبعا للتعريف الديموجرافى ، وتتصل الثانية : بقوة العمل الفعلية ، وهم اولئك العاملون فعلا فى الأنشطة والوظائف المختلفة .. سواءً كان أوليا أم ثانويا أم ثالثا ، ويتضمن الفرق بينهما أولئك الذين يواصلون تعليمهم أو تدريبهم ، وأولئك القادرون على العمل ولايجدونه ، وأولئك العاجزون تماما عن العمل لأسباب شتى ، وبذا أصبح ميسورا توحيد مقاييس قوةالعمل المختلفة من دولة لأخرى ، سواء من حيث التركيب أو مستوى الأداء أو متوسط الانتاج .

* تصنيف قوة العمل حسب مستوى الأداء

يتم تصنيف قوة العمل إلى العمالة الفنية Skilled . L.F. ونصف الفنية

Semiskilled وغير الفنية ، وذلك استنادا الى مقاييس دقيقة لمستوى الأداء ، وانتاجية العامل والوحدة الانتاجية وتعد نسبة توزيع هذه المستويات في الدولة من مؤشرات قوتها العامة ، فكلما ارتفعت نسبة العمالة الفنية . . كلما دل ذلك على فعالية قوة عملها .. والعكس صحيح ، وتشير بعض الدرسات إلى أن مابين ٤٠ - ٥٠٪ من قوة العمل في معظم الدول النامية هي من المستوى الثالث (غير الفنية Non Skilled) ، والواقع أنها قد تزيد عن هذه النسبة كثيرا في بعضها ، خاصة مع اختلاف توصيف " العامل الفني" بينها ، فقد يعتبر مهندسا من يفهم في ميكانيكا السيارات أو بعض أعمال الصناعة ، وهو مايختلف عن توصيف " المهندس " في الدول الصناعيه المتقدمة ، إلى أخر التفصيلات المتصلة بتعريف غير ذلك من الوظائف وتوصيفها ، ولا شك أن إعداد العمالة الفنية يتطلب شروطا ووقتا، شروطا تزداد دقتها ووقتا يطول مداه .. مع الصعود في سلم التراتب الوظيفي للعمالة ، ومع كمية المعلومات النظرية وتنوع الخبرة العملية وتعقدها ، ومن الثابت أنه بدون تنمية المهارات البشرية . . تصبح نسبة كبيرة منها مجرد طاقات مهدرة ، وتضع الدول المتقدمة من البرامج مايكفل لقوة عملها الكفاية والفاعلية ، وهي تلزم وحداتها الانتاجية بتنفيذ هذه البرامج واتباع مقاييسها ، وذلك في إطار القاعدة الاقتصادية بأن ٦٥٪ من استثمارات التنمية تتحقق من رفع مستوى أداء قوة العمل ، ومن هنا فقد أصبحت العلاقة بين التعليم والتدريب والعماله من اكثر الموضوعات ارتباطا بالقوة العامة للدولة ، وتقدم اليابان مثالا واضحا للربط بينها في سياق من خطة عامة تبدأ من المرحلة الابتدائية ، وذلك بما تجريه من اختبارات القدرات الحرفية والمهنية عند الاطفال ، ومتابعتها عبر سلسلة من برامج التعليم والتدريب .. حتى يندمج الفرد في نسيج قوة العمل ، ولا تتمثل الثمرة في مجرد زيادة الانتاج ، بل وايضا فيما يتحقق للعامل من راحه نفسيه في عمل يتفق مع قدراته العقلية والعضلية ، وما يشيعه ذلك من اقبال وحيوية لايستهان بها .

سن الدخول والخروج من قوة العمل

بالنسبة لسن الدخول الى قوة العمل في مجتمع من المجتمعات .. فان

مايحددها يتمثل فى حجم المعلومات وكمية التدريب اللازمة كى يندمج الفرد فى قوة العمل بكفاية وفاعلية ، وتنخفض هذه السن للغاية فى الدول النامية بعامة . فقد يدخل الطفل الى قوة العمل فى معظمها قبل أن يتم تعليمه الالزامى ، وذلك إما لتدنى قدرتها عن توفير التعليم الالزامى للأطفال جميعا حتى سن معينة ، وإما لأن الانشطة الاقتصادية بها من البساطة (الرعى ، الزراعة ، الحرف اليدوية) بحيث لايتطلب الدخول فى نسيجها تعليما أو تدريبا طويلا ، وتعكس زيادة فترة التعليم والتدريب .. اوضاعا اقتصادية مختلفة ، وذلك بما تنطوى عليه من دلالة تتصل بقدرة المجتمع على اعالة نسبة كبيرة من أفراده ، لفترة قد تطول حتى مرحلة الشباب ، وذلك استجابة لشروط بنية اقتصادية متقدمة وتلبية لشروط وظائفها وأعمالها عالية المستوى ، ومن هنا يعد سن الدخول الى قوة العمل من مقاييس القوة العامة للدولة .

وبالنسبة لسن الخروج من قوة لعمل .. فإن مايحددها يتمثل فى ضرورة استمرار الفرد فى عمله لإعالة نفسه وأسرته ، هذه الضرورة التى ترتبط مباشرة بكم مدخراته طوال فترة عمله ، ويظهر سن الخروج من قوة العمل مفتوحا وغير محدد في معظم مجتمعات الدول النامية ، بحكم ضرورة الاستمرار فى العمل.. ربما الى نهاية حياته ، وهذه الضرورة الناجمة عن نقص مدخراته الكافية للتقاعد ، وبذا تصبح الوفاة أو المرض المستعصى غالبا فى أسباب خروجه من قوة العمل ، وتختلف الصورة تماما فى المجتمعات القوية المتقدمة ، هذه التى قد كونت من الإطارات التأمينية والادخارية مايسمح لأفرادها العاملين بالتقاعد فى سن محددة ، وهكذا بينما يتأخر سن الدخول الى قوة العمل بها .. يتقدم سن الخروج منها .. ايضا ، أى أن فترة العمل بها أقصر بالنسبة لعمر الفرد الواحد ، وهى تعوض هذه الفترة القصيرة نسبيا .. بما تتلقاه من مردود مرتفع من قوة عمل ذات كفاية عالية ، وبما تتميز بها وحدات الانتاج من تنظيم وتكثيف ، متسقة بذلك مع التقسيم الطبيعى لحياة الانسان ، فالطفولة والشباب المبكر هى فترة التعليم والتدريب ، والشباب والنضج للعمل المكثف والادخار ، أما الكهولة والشيخوخة فهى للراحة والتمتع

بثمار الجهد ، وكلما اقترب المجتمع من هذا الاتساق ، دل ذلك على نجاح برامجه فى تنمية موارده البشرية واستثمارها وبالتالى على قوته تبعا لدلالات هذا المقياس ..

نسبة الاعالة ومساهمة الاناث

تعرف نسبة الاعالة Dependent Ratio بأنها (النسبة بين عدد الأفراد العاملين فى المجتمع الى جملة إفراده) ، وتتفاوت هذه النسبة بين المجتمعات لاسباب شتى ، فمن ناحية يفترض أن تكون هذه النسبة منخفضة فى المجتمعات النامية ، باعتبار الدخول المبكر فى قوة العمل ، ولكنها تظهر مرتفعة بسبب نقص إسهام الاناث فى قوة العمل ، بما يعنى أن نحو نصف طاقة المجتمع على العمل معطلة ، وتزيد نسبة الاناث فى قوة العمل فى المجتمعات المتقدمة ، وهو مايعوض الدخول المتأخر والخروج المبكر من قوة العمل ، وتشير بعض الدراسات إلى اختلاف طبيعة مساهمة الاناث فى قوة عمل المجتمعات الريفية (الصين ، الهند ، مصر) ، فالمرأة تسهم فيها اسهاما - يصعب حسابه - ولكنه يحول دون وقوع هذه المجتمعات فيما يشبه المجاعة الدائمة ، وذلك بما تحول اليه منزلها الى وحدة انتاجية . هى امتداد للحقل ، الأمر الذى يغير الى حد ما من الصورة الشائعة عن الاناث غير المنتجات فى العالم النامى ، وعن ارتفاع نسبة الاعالة فى مجتمعاته .

والواقع أن حساب نسبة الاعالة يجب ألا تقتصر على مجرد الجانب الكمى منها ، وإنما يجدر الاهتمام أيضا بمستوى هذه الاعالة ونوعيتها ، حيث تتخذ هذه الاعالة فى المجتمعات المعيشية الضعيفة .. مجرد توفير الضروريات فى حدودها الدنيا ، بينما هى تتخذ فى المجتمعات المتقدمة سياقا متنوعا من الضروريات والكماليات عالية المستوى ، ويتخذ من ذلك مؤشرا عن حجم الفائض وكم المدخرات ، وعن قدرة المجتمع على التخطيط لمستقبله ، وإذا كان ارتفاع نسبة الاعالة (عدد المعولين / فرد عامل) يعد من دلائل ضعف المجتمع والدولة ، فإن إرتفاع نوعيتها من علامات قوته ، وهما معا (نسبة الاعالة +

نوعية الاعالة) من خطوط المفارقة الاساسية بين التقدم والتخلف وبين القوة والضعف ، ومن مقاييسها أيضا . (شكل ٢٢) .

شكل (٢٢) نسبة الاعالة فى دول العالم (لكل ١٠٠ من قوة العمل) عن : كلارك .

جـ- التركيب الاقتصادى للمجتمع السكانى

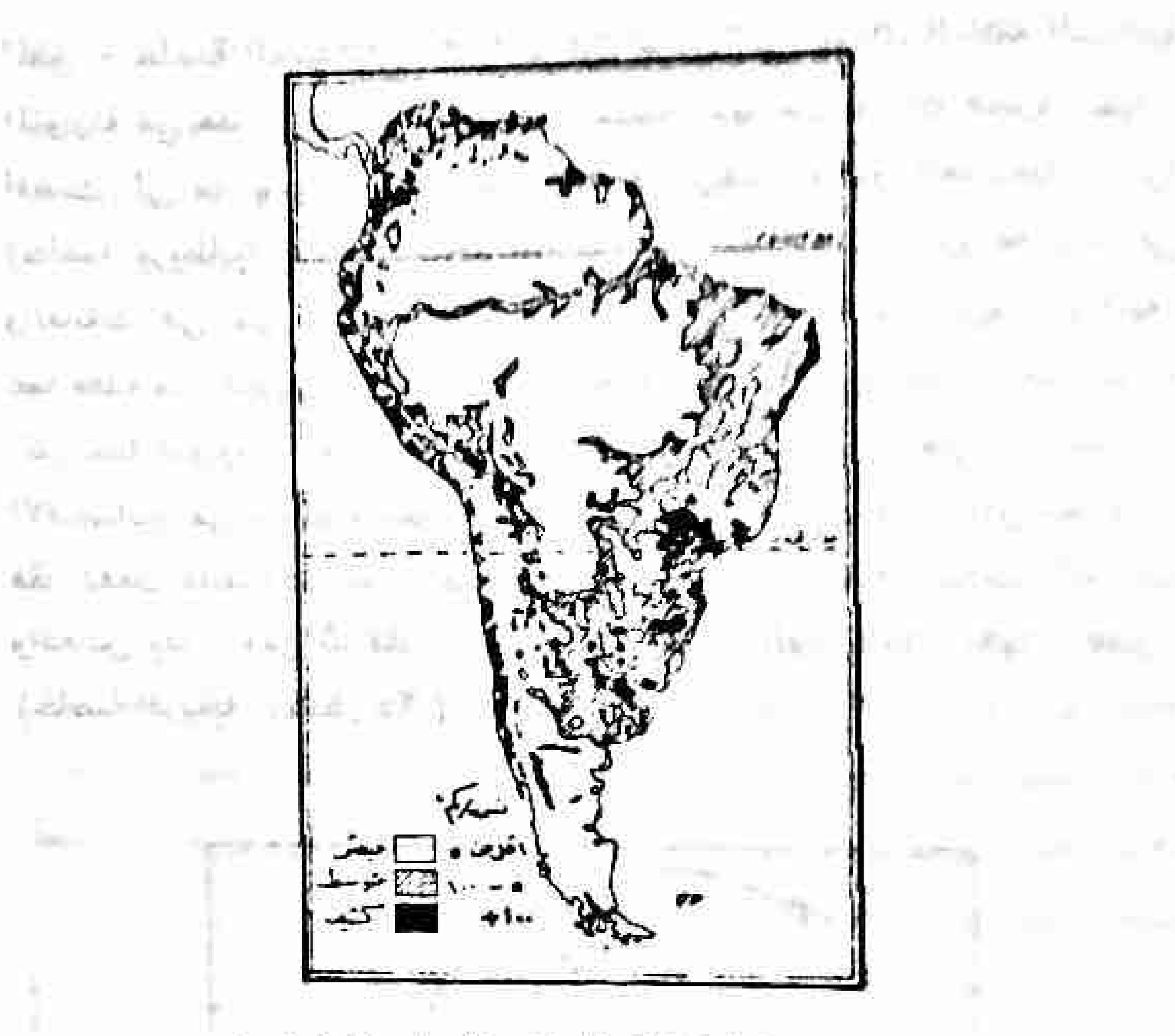
يعنى التركيب الاقتصادى للمجتمع السكانى .. توزع قوة العمل بين أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة ، وترد بياناته غالبا ضمن جداول التعدادات السكانية التى تصدرها الدول دوريا كل خمس أو عشر سنوات مرة ، ويتيح ذلك التعرف على خصائص هذا التركيب وعلى تغيراته أيضا ، وتعكس جداول التركيب الاقتصادى لمعظم الدول النامية قدرا كبيرا من التشابه بصفة عامة ، خاصة من حيث استيعاب الأنشطة الأولية (الزراعة ، الرعى ، الصيد) للنسبة الكبرى من أفرادها العاملين ، كما تتقارب بينها نسب التوزيع الأخرى لبقية الأنشطة (الخدمات ، التجارة ، التعدين ، البناء والتشييد ، النقل ، والمواصلات، وغيرها) . وعادة ما تأتى الصناعة فى نهاية جداولها بنسب متناقصة .

وقد وضعت الأمم المتحدة نسبة الثلثين (٦٦٪) للتمييز بين الدول الصناعية وغيرها ، فإذا استوعبت الصناعةالنسبة المذكورة - كحد ادنى - اعتبرت الدولة صناعية ، فإذا ماتراوحت النسبة بين الثلث والثلثين (٣٣ - ٦٥٪) صنفت باعتبارها نصف صناعية Semi-Industrial ، وهى غير صناعية إذا ما قلت النسبة عن الثلث من جملة الأفراد العاملين ، ومن الواضح أنه تقسيم يتفق مع مستويات استيعاب الصناعة فى الدول المتقدمة ، هذه التى انتقلت أساليب الانتاج الصناعى بها من المصنع الى الوحدات الانتاجية فى ريفها ، وأصبحت الزراعة فى معظمها قطاعا من قطاعات الصناعة ، يعرف " بصناعة الزراعة " ، فالمزرعة تدار تبعا لذات الأهداف التى يدار بها المصنع .. وبنفس أساليبه ، وهى غالبا ما تتضمن وحدات صناعية .. تصنع منتجاتها قرب حقولها ، فإذا ما طبقت هذه المقاييس على العمليات الانتاجية فى الدول النامية .. فإن الهوة تظهر واسعة للغاية ، تشير إلى سبب عميق من أسباب المفارقة بين القوة والضعف فى عالمنا المعاصر ، هذه التى يتحدد علاجها فى تعديل الهيكل

الوظيفى للتركيب الاقتصادى للدول النامية ، تعديلا يتقدم بالصناعة الى رأس القائمة من ناحية ، وينتقل بأساليب انتاجها إلى بقية القطاعات من ناحية ثانية ، بحيث تتحول هذه القطاعات - أينما كانت فى الريف أو المدنية - إلى وحدات صناعية النمط والأداء والأهداف معا .

د - التركيب الحضرى الريفى

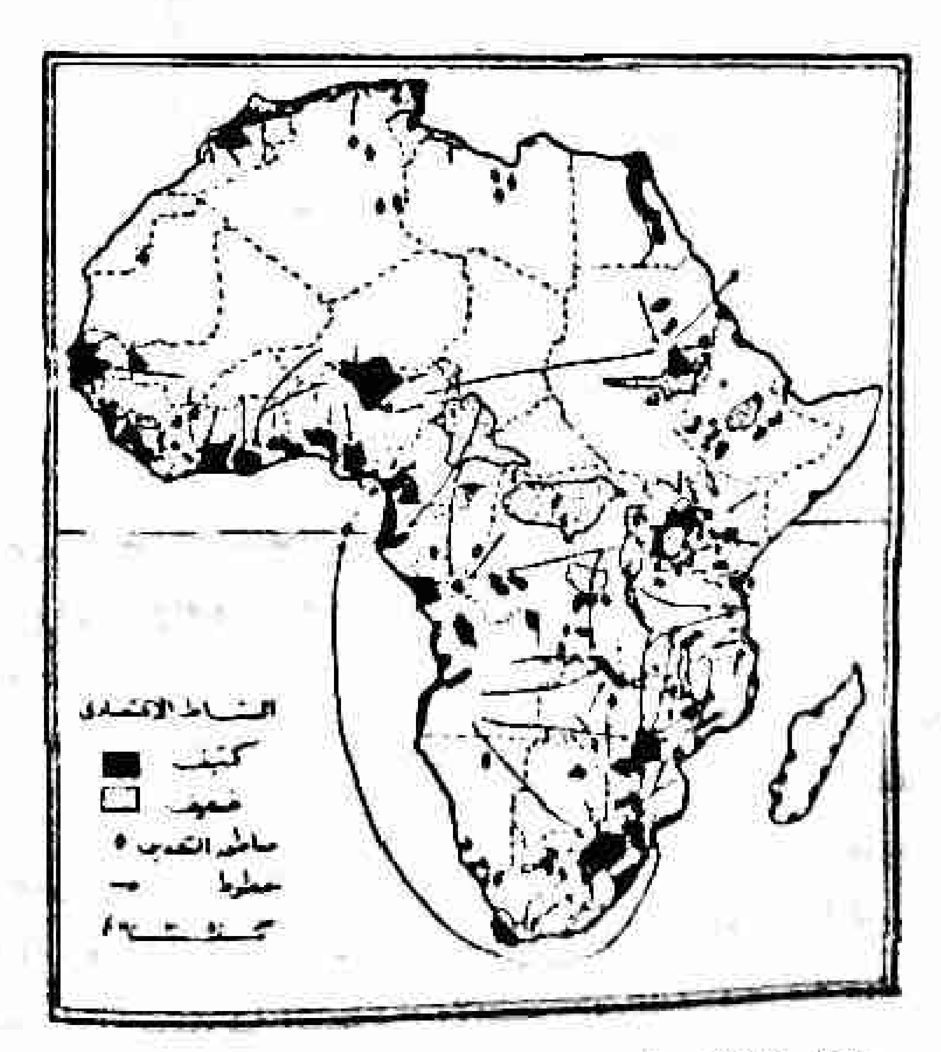
من ناحية أولية فإن التوازن العام لتوزيع السكان فى أنحاء الدولة .. يعد من دلائل قوتها ومؤشراتها فالدولة التى يتوزع سكانها توزياعا بؤريا ، بحيث تظهر هوامشها قليلة أو منعدمة السكان (الصين ، مصر ، العراق وغيرها) ، أو هذه التى يتوزع سكانه توزيعا هامشيا ، بينما يظهر قلبها شبه خال (استراليا ، كندا ، .. البرازيل وغيرها) ، أو هذه التى يتوزع سكانها توزيعا متقطعا ، تفصل بين تجمعاتها مناطق تقل فيها الكثافة أو تنعدم (معظم دول أمريكا اللاتينية .. شكل ٢٤) ، الي غير ذلك من صور التوزيع غير المنتظم ، غالبا ماتعانى من قصور تدفقاتها الاقليمية الداخلية ، ومن ضعف التفاعلات بين مناطقها ، مما يؤدى آخر الأمر إلى بنية غير متماسكة كما ينبغى ، ويعد التوازن فى توزيع السكان بين الريف والحضر .. من أهم صور التوازن المنشودة داخل الدولة ، خاصة عندما يقترن ذلك التوازن بنوع من التكامل الوظيفى والانتاجى بينهما ، ويبرز الاقليم الريفى الحضرى كهدف اساسى تطمح لتكوينه خطط التنمية الادارية والاقتصادية فى الدولة المعاصرة ، بحيث تتحول الدولة إلى مجموعة من المركبات (الأقاليم) الريفية الحضرية المتفاعلة والمتكاملة ، يستند كل مركّب منها الى قواعده البيئية الخاصة ، مستثمرا مواردها باكبر قدر من الفاعلية ، ومتفاعلا مع غيره فى إطار الدولة الواحدة



شكل (٢٤) الكثافة السكانية فى قارة امريكا الجنوبية

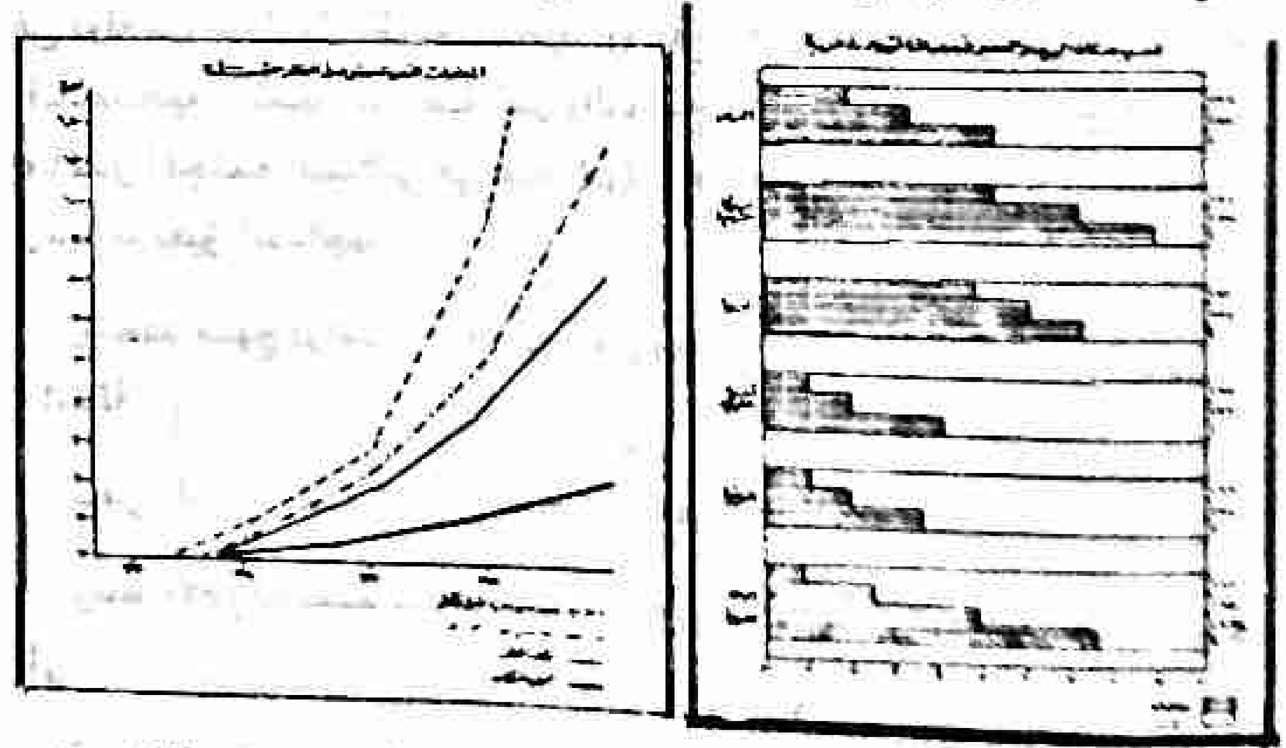
وتتصـــم مجتمعـــات الـــدول النامية عامـــة بارتـــفاع نسبة الريفيـــة ($\frac{\text{جملة سكان الريف}}{\text{جملة سكان الدولة}}$ × ١٠٠) مما يعنى أن النسبـة الكبـرى من سكانـهـا يتوزعون فى الريف ويسكنون القرى ، ونظرا لانخفاض المستوى الحضارى والاقتصادى فى أريافها .. فان الدولة عامة تأخذ طابعا ريفيا ، يشكل بنيتها تبعا لخصائصه ، وتظهر مراكزها الحضرية وقد تريفت . تأثرا بمحيطها من ناحية ، ولضعف قواها الذاتية الحضرية من ناحية ثانية ، وتختلـــف الصورة فـــى الـــدول المتقدمـــة .. خاصة الصناعية منها ، هذه التى ترتفع نسبة الحضرية بها ($\frac{\text{جملة سكان الحضر}}{\text{جملة سكان الدولة}}$ × ١٠٠) وتبرز المدينة باعتبارها نواة لاقليمها ، وتأخذ العلاقات بينها وبين ريفها اتجاها معاكسا ، فهى التى تشده اليها .. باعتبارها النموذج الاقتصادى الذى يحركه ، وإذا كانت هذه

المدن - خاصة الصناعية - قد أدت قبل قرنين إلى اختلال العلاقة السكانية المتوازنة فى هذه الدول ، وذلك بما اجتذبته اليها من تيارات هجرة ريفية ، افضت الى ما يشبه الاقفار السكانى فى ريف المناطق الصناعية المبكرة (خاصة بريطانيا) ، مما نجم عنه تداعى اقتصاديات الزراعة والمراعى والغابات فى أجزاء واسعة منها ، فإنها مالبثت أن عوضت الريف بالآلية عما فقده من الأيدى العاملة ، واتجهت العلاقات الاقتصادية بين الريف والمدينة تدريجيا للتوازن ، ثم للتكامل والتدامج فى بنية واحدة ، غير أن التطورات الاقتصادية فى معظم مناطق العالم النامى .. قد سارت فى سياق مختلف ، فقد دفعت متطلبات الدول الصناعية الى اشتداد استغلال مناطق الخامات والمعادن بها ، ومن ثم فقد اندفعت اليها تيارات الهجرة من ريفها الفقير (خاصة افريقية .. شكل ٢٥) .



شكل (٢٥) خطوط الهجرة الرئيسية للعمالة فى أفريقية

وبينمـا نزحت هذه الموارد الى مراكز الصناعة فى الدول المتقدمـة .. فقد وصلت الأحوال فى مناطـق انتاجها إلـى أدنى مستوياتها ، وبقيت مدنها مجرد مراكز تعدينية ، تستقبل تيارات الهجرة دون أن توفر لها ما يحولها إلى قوة عمل منتجة ، مماأفضى الى تورمها سكانيا ، وإلى تضخمها سكنيا فى صفوف من أكواخ الصفيح وعشش القش ، غير قادرة على تطوير ذاتها .. أو تعويض الريف عما فقده من قوته العاملة ، فضلا عما أفرخته من أمراض اجتماعية منهكة ، وماسببته من ضغوط وأعباء على مرافق المدينة وخدماتها ، وما تداعى عنها من مشكلات التكدس والتخمة والافراز ، واختناق المواصلات وقنوات التموين اللازمة لها ، ومن هنا يجب التعامل بحذر من هذه الأرقام التى تشير الى ارتفاع نسبة الحضرية فى معظم دول العالم النامى ، ذلك أنها غالبا لاتعنى سوى تورم مدنها سكانيا وسكنيا على حساب ريفها ، فهى إذن من دلائل الضعف ، وليست من علامات القوة والعافية ، الأمر الذى يقتضى خطة تنمية شاملة للريف والمدينة معا ، شكل ٢٦) .



شكل (٢٦ - ا) نسب سكان الريف والحضر فى بعض المناطق والدول العربية

شكل (٢٦ - ب) اتجاهات النمو الحضرى فى العالم حتى سنة ٢٠٠٠

هـ - الأقليات السكانية

لقد خلقت العملية التاريخية الواسعة لحركة المجتمعات البشرية واختلاطها ، ثم ما أعقبها من تكوين الدول فى الخريطة السياسية الراهنة ، جيوباسكاني كامنة فى تضاعيف العديد من الدول ، هى ماتعرف ، بالأقليات السكانية فى الدراسات المعاصرة ، وقد تتركز هذه الأقليات فى الهوامش أو مناطق العزلة ، وقد تتوزع فى انحاء الدولة بنسب متفاوتة ، متمايزة داخل بنيتها العامة بلغتها الخاصة أو تاريخها ، أو متجمعة داخل قطاع معين فى اقتصادها ، أو بغير ذلك من الصور الدالة على وجودها ، وقد دعا اتساع ظاهرة الأقليات فى انحاء العالم .. إلى اتخاذها مقياسا من مقاييس قوة الدولة أو ضعفها ، وذلك تبعا لما أدت إليه داخل الدولة الواحدة من ايجابيات أوسلبيات ، وتقدم الدول المتقدمة متعددة العناصر (الولايات المتحدة ، سويسرا ، كندا ، وغيرها) نموذجا للدول التى يتكون مجتمعها السكانى أساسا من مجوعة من الأقليات ، انصهرت داخل إطارها الثقافى والاقتصادى والحضارى ، دون أن يوثر ذلك فى بنياتها ، بل كان غالبا من عوامل قوتها ، وازدهارها ، فإذا ما ظهرت مشكلة الأقليات فى دولة من الدول دل ذلك على وجود أوضاع معينة - جغرافية أو سياسية أو اقتصادية - تعيق من التفاعل والتدامج (وليس بالضرورة الذوبان) بين عناصر المجتمع السكانى فى هذه الدولة ، فوجود الأقليات ليست مشكلة .. وانما ما يعيق اندماجها .

ويتحدد منهج دراسة " الأقليات " من وجهة نظر قوة الدولة .. فيما يلى من الاسئلة :

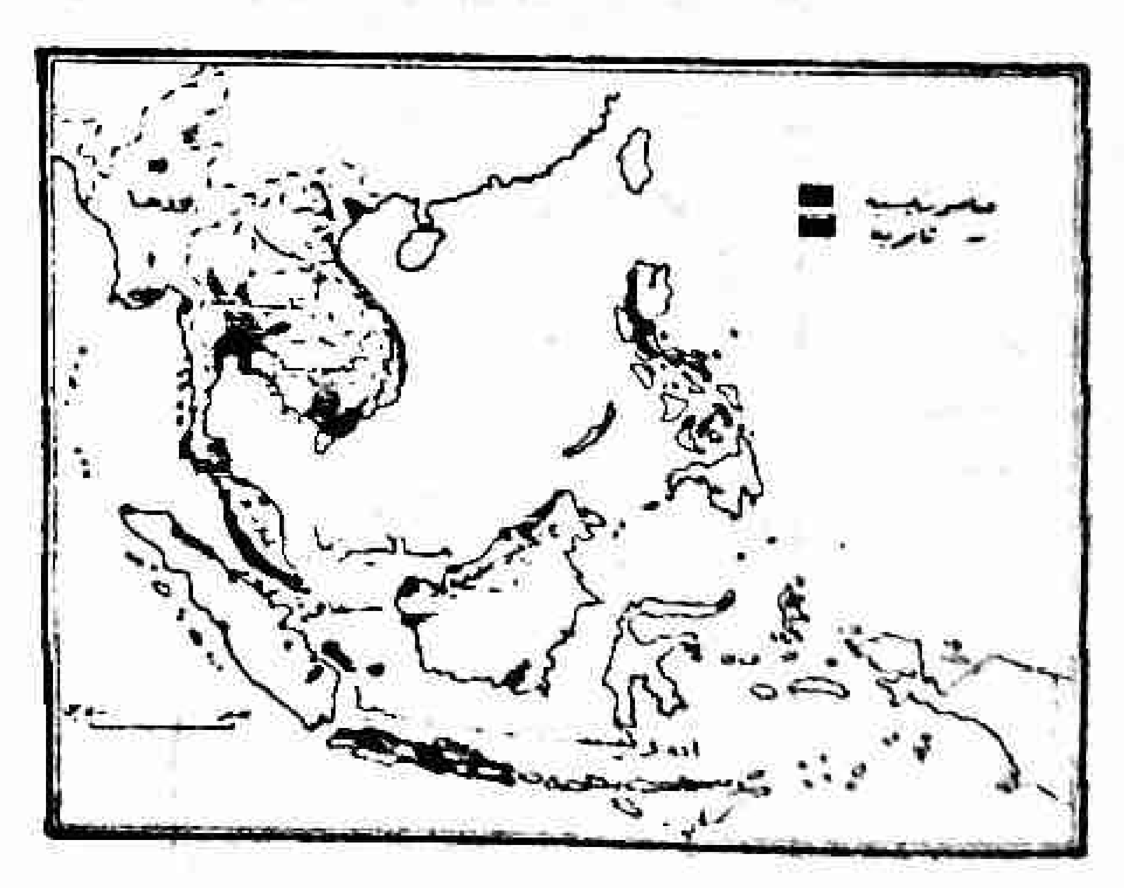
ماهى العملية التاريخية التى أدت لوجودها ؟

ترتبط الأقليات بعدد من العمليات التاريخية .. يمكن تحديد أهمها فيما يلى :

* تعرض العنصر السكانى الأصلى فى منطقة معينة لضغوط عنيفة من

عناصر أخرى أقوى غالبا تجبرها على التخلى عن منطقتها ، والتراجع عنها نحو الهوامش أو مناطق العزلة .. والاستقرار بها ، مثلما حدث مع السكان الأصليين (الاسكيمو والهنود الحمر) فى العالم الجديد ، ومع عناصر الفدا والدرافيدين فى شبه القارة الهندية ، وقبائل البوشمن والهوتنتوت والبانتو فى جنوبى أفريقية ، وفى غير ذلك أيضا من الامثلة .

* ما أدت وتؤدى إليه تيارات الهجرة فى الماضى والحاضر من اختلاط سكانى واسع النطاق ، ومايتطوى عليه ذلك غالبا من تكون الأقليات ، ومن أبرز أمثلته وجود هذه الأقليات الصينية فى معظم الدول المجاورة لها(شكل ٢٧) ، نتيجة الانتشار الصينى خارج الوطن الأم .

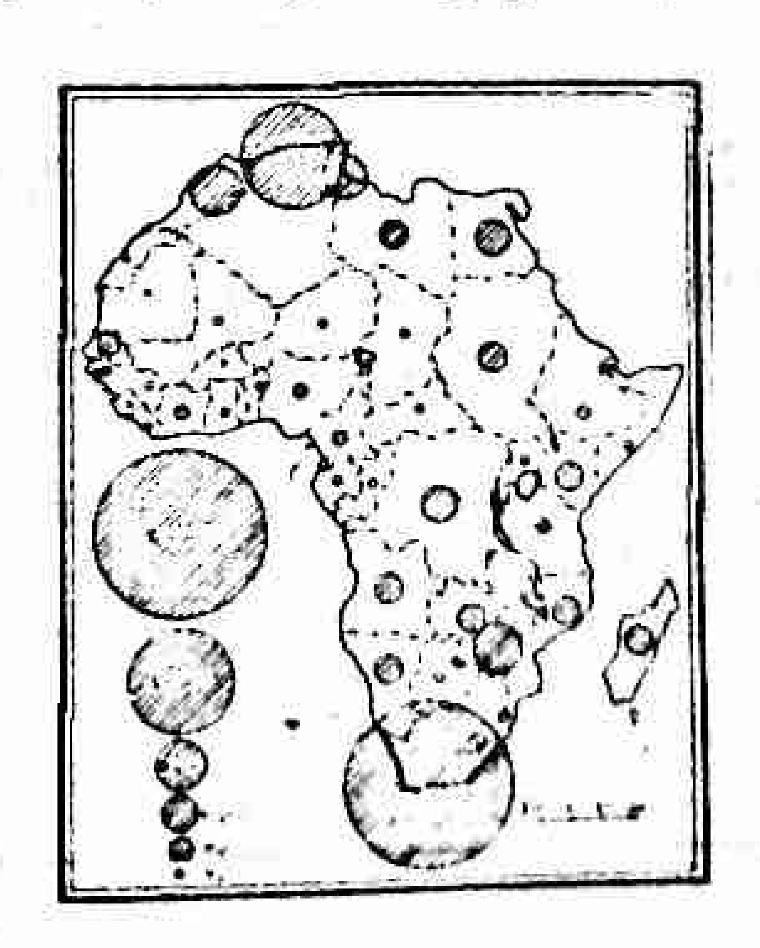


شكل (٢٧) الاقليات الصينية فى دول جنوب شرق آسيا (عن سطيحة)

* ما أسفرت عنه عملية تكوين الدولة القومية - مع نهاية العصور الوسطى

- من ضم عدد من الاقطاعات المتجاورة مكانيا ، واستمرار تمسك كل منها بشخصيتها قبل اتحادها ، وتتضمن أوروبا أبرز أمثلة هذه العملية ، فالمملكة المتحدة - مثلا - قد تكونت من اتحاد انجلترا وسكوتلند وويلز وايرلند الشمالية ، ومايزال بينها عدد من خطوط الاختلاف والتمايز ، وتتكون يوغسلافيا من ست جمهوريات تجسد أوضاع مجتمعاتها السكانية المتباينة ، وتبرز " قطالونيا " داخل أسبانيا كمقاطعة تضم مجتمعامتميزا بتاريخه وثقافته، كما يضم الاتحاد السوفيتي عددا كبيرا من الأقليات العرقية والدينية، تعبر عنها جمهورياته المتعددة .

• ما أدت إليه الكشوف الجغرافية وحركة الاستعمار الاستيطاني .. من انتشار العنصر الاوربى فى أنحاء العالم (خاصة افريقية .. شكل ٢٨) ، وتشكيله لأقليات شديدة التمايز عن العناصر السكانية الأصلية .



شكل (٢٨) السكان الأوروبيون فى افريقية (عن حمدان) .

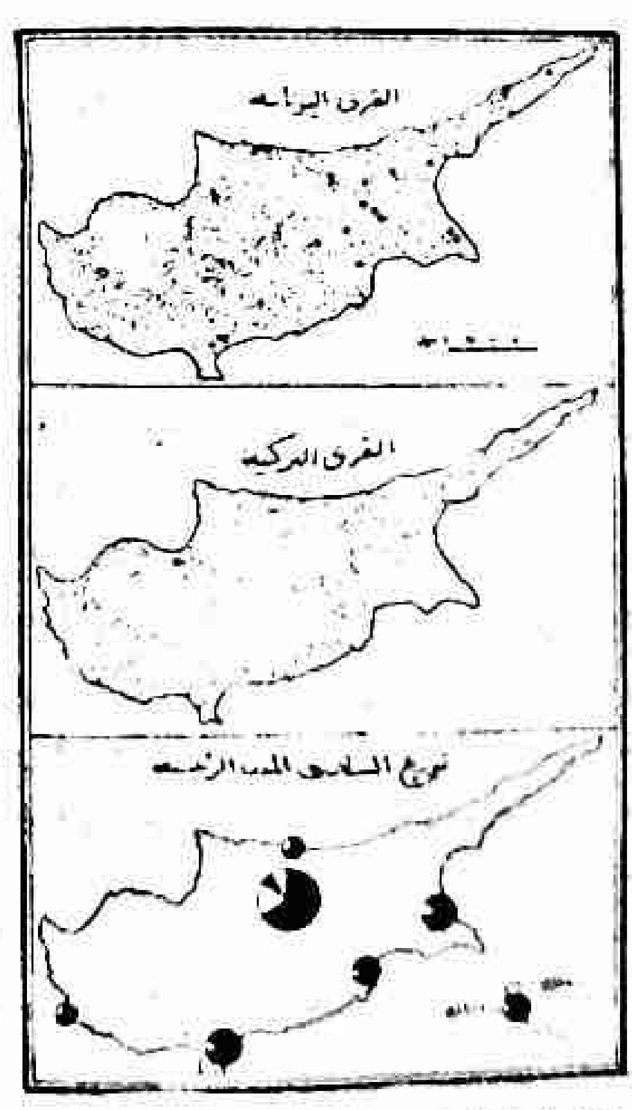
• وفى المقابل ما نجم عن تجارة الرقيق وأنواع الهجرة القسرية الأخرى

من وجود عناصر افريقية (زنجية غالبا) في معظم دول الامريكتين ، بدرجات متفاوتة من الاندماج والتنافر في كل منها .

ما أفضت إليه عملية وضع الحدود - بعد الحرب العالمية الأولى - من تمزيق المجتمعات ، وبالتالي وجود الأقليات على جانبي الحدود ، وقد عولج بعضها في إطار ما يعرف بتبادل السكان ، وهو مايعد في مضمونه تبادلا للأقليات ، كما حدث في البلقان والهند وافريقية جنوبي الصحراء . وهي عملية ليست سهلة لأسبابا تتصل بصعوبات التهجير واعادة التوطين والتعويض عن الأرض والممتلكات ، وهو مايقود إلى السؤال المنهجي الثاني في هذا السياق : ماهي مستويات الاختلافات بين المجتمع السكاني وما قد يوجد فيه من أقليات ؟

كما سبقت الاشارة .. فان مستويات الاختلاف قد تكون **مكانية** ، متمثلة في نوع من العزلة الجغرافية القهرية أو الاختيارية ، تؤدي الى تجمع الأقليات عند الهوامش أو في مناطق العزلة إما لأسباب تاريخية أو تحت دافع الرغبة في المحافظة على كيانها الخاص ، كما هو الأمر بالنسبة لتجمعات الأكراد عند هوامش تركيا والعراق وايران ، وكذلك جماعات " الباسك " فوق جبال البرانس بين فرنسا وأسبانيا ، وبعض قبائل "الهنود الحمر" التي ماتزال معتصمة بعزلتها داخل الغابة الأمزونية في البرازيل ، وغيرها ذلك من الامثلة ، وقد يكون مستوى الاختلاف **ثقافيا** ، حيث تميل بعض الاقليات للتمسك بثقافتها في مناطق تجمعاتها (كما في قبرص .. شكل ٢٩) ، وغالبا ماتمثل اللغة والعقيدة أشد أنواع الحدود صرامة بين الأقلية وغيرها ، وقد جمعت المصلحة بين الثقافات المتباينة في الولايات المتحدة .. وذلك داخل إطار الثقافة الساكسونية الغالبة ، لكن " كويبك " في كندا ماتزال معتصمة بفرنسيتها متمايزة بها ، وهي في مناطق أخرى قد تنطوي على دعاوى انفصالية ، أو تتخذ ذريعة للهجوم على الدولة من غيرها ، وهو مايجدر معالجته قبل تفاقمه ، وذلك أساسا بتدعيم عنصر المصلحة من بقاء الأقلية مع غيرها ، وتعميقه بينها بحيث يمتص كافة الاختلافات الثقافية داخل الدولة الواحدة . ومن هنا خطورة التباين **الاقتصادي** بين الاقلية وغيرها ، ليس فقط لتعقد أسبابه .. بل وايضا لارتباطه بقوة الدولة مباشرة ، خاصة عندما ينتج عن اتباع الدولة لسياسة

التمييز العنصرى .. مستويات أخرى للتمييز الاقتصادى بينها ، ويمثل اتحاد جنوب افريقية مثالا متطرفا فى هذا المجال ، وذلك من حيث تحكم الأقلية فى الأغلبية على أساس عنصرى صرف ، وما ينطوى عليه من صنوف التمييز الاقتصادى والسياسي والثقافى .. بل والجغرافى ، بما يدفع إليه العناصر غير البيضاء للإقامة فى أفقر أجزاء الاتحاد ، وهى أمور من شأنها أن تقوض الدولة من أساسها ، ليس لأن الأغلبية - فى هذا المثال - هى ما تعانى من القهر والتمييز ، بل لمنافاتها للأساس القانونى للدولة أصلا .. ، باعتبار الدولة إطارا ينعدم داخله التمييز .. سواء كانت السلطة مع الأغلبية أو الأقلية ، فضلاعما ينجم عن هذه السياسة - فى جميع الحالات - من تمزق وانهاك الدولة ، وهو مايقود إلى السؤال المنهجى الثالث فى هذا السياق : " هل يمثل وجود الأقلية أو الأقليات فى الدولة مشكلة من مشاكلها ؟



شكل (٢٩) المجتمعات السكانية فى قبرص

قد يكون تعدد عناصر الدولة من أسباب قوتها ، بحكم ما يقترن بالتنوع من تفاعل الخبرات وثراء القدرات من أصول شتى ، وتقدم الولايات المتحدة نموذجا تعود نسبة هامة من قوته لتعدد عناصره ، فى إطار صياغة حققت لها التفاعل والتدامج ، فضلا عن محافظتها على تفردها ، وقاومت الحكومة الفيدرالية سياسة التمييز على أساس اللون فى ولاياتها الجنوبية ، ومنحت ثقافة الزنوج شخصية الدولة قدرا من خصائصها ، ليس فقط فى مجال الرياضة والموسيقى .. بل وفى غيرها ايضا ، ولايعنى ذلك أن المساواة بين عناصرها قد أصبحت تامة فى جميع الولايات والمجالات ، لكن المؤكد أن القضية حسمت فيها لصالح المساواة ، ولم يعد قابلا للنقاش حتمية مواجهة سياسة التمييز فى أى مستوى من المستويات ، وأصبح من المسلمات .. أنه بمقدار ماتنجح سياسة المساواة بين عناصر الدولة ، بمقدار ما يصب ذلك نتائجه بإيجابية فى وعاء قوتها ، خاصة عندما تقترن المساواة بحقوق الأقليات فى المحافظة على ما تعتبره من سمات تفردها داخل الاطار العام للدولة ، فالتعدد في إطار المساواة من قواعد الدولة القوية المنشودة ، هذه القواعد التى تجد ترجمتها القانونية فى المؤسسات العامة للدولة ، كما يجدر بها أن تتجسد فى كافة النواحى السياسة والاقتصادية والثقافية ، بحيث تتحول الى سلوك معتاد يصبغ حياة المجتمع اليومية ، وبدونها تظل المشاكل التى أثبتت خبرة التاريخ استحالةحلها عن طريق الضغط والاكراه ، فلم يعرف التاريخ أقلية أرغمت علي غير مانرضى ، دون أن يسبب ذلك تقيحا مزمنا فى بنية المجتمع ينهكه ويبدد قوته ، وأينما تثور مشكلات الأقليات .. فإنه يجدر - بداية - البحث عن أسبابها فى جذورها الاقتصادية والتاريخية العميقة ، ومتابعتها بعد ذلك - فى ظواهرها التفصيلية التى تعكر سطح الحياة اليومية .. وتمتص حيوية المجتمع وتمنع تفاعلاته ، مع التصدى لها بما يناسبها فى جذورها وظواهرها جميعا .

خاتمة

من وجهة نظر منهج قياس قوة الدولة - فإن دراسة المجتمع السكانى يجب

أن تتضمن جوانبه الكمية والنوعية جميعا ، فالحجم السكاني وحده لايكفي في هذا المجال ، وإنما يجب أن يقترن بالكشف من خصائصه النوعية وذلك تبعا لمقاييس معينة ، وعدم إهمال بعضها مما لم يرد في هذه الدراسة المبسطة .. ويمكن ايجاز بعضها الأخر فيما يلي :

١- مقياس المرحلة الديموجرافية :

تتحرك الدولة نحو القوة - تبعا لهذا المقياس - حالة تجاوزها المرحلة المالتوسية ، ومواجهتها للمرحلة الانفجارية بما يناسبها من برامج تنمية الموارد البشرية ، والتمهيد لدخول المجتمع مرحلة النضج السكاني .. المتسمة بأكبر قدر من التوازن بين المجتمع وموارده ، وبتحقيق الدولة لقدر متزايد من الفائض نتيجة لهذا التوازن .

٢ - مقياس قوة العمل :

تتحدد مرتبة الدولة على هذا المقياس .. تبعا لنسبة العمالة الفنية إلى جملة قوة عملها ، ويتخذ من تأخر سن الدخول إلى قوة العمل (دون أن يعني ذلك البطالة) مؤشرا على طول فترة التدريب والتعليم التى هى من شروط الأعمال عالية المستوى ، وأيضا على قدرة الدولة على اعالة افرادها فترة أطول ، كما يعد الخروج الاختيارى المبكر من قوة العمل .. مؤشرا على تحقيق الفرد لكم من المدخرات تسمح له بذلك (المدخرات الشخصية) وبوجود مظلة تأمينية شاملة فى الدولة (الفائض العام) ، ويتصل بما سبق مؤشر ثالث يعرف بنسبة الاعالة هذه التي تحددها جملة العاملين من ناحية ، ونسبة مساهمة الاناث في قوة العمل من ناحية ثانية ، ومتوسط عدد أفرد الاسرة من ناحية ثالثة ، وقدرة العائل علي الاعالة لفترة معينة من ناحية رابعة ، ويدل ارتفاع نسبة الاعالة بصفة عامة الي وجود اختلال فى العلاقة بين قوة العمل وفرص العمل، كما يدل ضيقها على توافر فرص العمل ، وزياة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل فى الدولة ، وتعتبر النسبة ١ : ٢ (عائل / فردين) بمثابة مؤشر عن حالة المجتمع من هذه الناحية ، عليه أن يسعى لتحقيقها أو مادونها .

٣- التركيب الاقتصادى:

تمثل الصناعة - على هذا المقياس - نقطة المفارقة بين الدول ، ليس فقط من حيث ما تستوعبه من قوة عمل ، أو من حيث نسبة اسهامها فى الدخل القومى ، أو من حيث القدرة التنافسية فى السوق ، وإنما ايضا من حيث درجة تخلل خصائصها (الآلية ، اهداف الانتاج ، الادارة وغيرها) فى بقية القطاعات الانتاجية الأولية (الزراعة ، التعدين ، الرعى ، الصيد ، الغابات) الاخرى فى الدولة ، هذه التى يجدر بها أن تتدامج مع الصناعة فى بنية اقتصادية واحدة ، بحيث تصبح - آخر الأمر - قطاعات صناعية على اختلاف مجالاتها ، ومن هنا فإن مؤشر قوة الدولة إنما يبدأ مع تحولها العميق نحو الصناعة **أولا** ، ومع درجة اندماج بقية أنشطتها فى نواتها الصناعية .. **ثانيا** .

٤- مقياس التركيب الحضرى الريفى:

يبدأ هذا المقياس من مجرد توازن التوزيع السكانى العام بين مناطق الولة ، الأمر الذى قد يتطلب تحقيقه اتباع سياسة اعادة توزيع السكان Population Redistribution Policy بينها ، يلى ذلك تحقيق أكبر قدر من التوازن التفصيلى بين نسبتى الحضرية Urben R. والريفية Rural . R. فى الدولة ومناطقها ، ويتصل بهذا التوازن المنشود مؤشران هامان ، يتمثل **أولهما** فى تحديد نوعية حركة المجتمع ، وهل هى نحو التريف Ruralisation Mode of life؟ ، بما يعنى سيادة نمط الحياة الريفية ، وشيوعها فى المراكز الحضارية ذاتها ، وهى ماتقتضى معالجتها من جذورها ، خاصة ما يتصل منها بضعف تأثير المدن فى ريفها ، أم هى حركة نحو التحضر urbanization، بما يعنى انتقال نمط الحياة الحضرية إلى الريف والبادية ، وهى الحركة التى يجدر التأكد من مضمونها ، بحيث لاتكون مجرد زيادة كمية فى نسبة الحضرية ، وإنما أساسا فى انتقال أساليب الأداء وأهداف الانتاج وأوعيته من المدينة إلى ريفها ، **أما المؤشر الثانى** فيظهر فى درجة ارتباط المدينة بالوظيفة الصناعية بصفة اساسية، فالمدينة الصناعية هى الأقدر على التأثير فى ريفها ، وعلى تحويله إلى

نموذجها ، وعلى تحقيق المركب الحضرى الريفى باعتباره وحدة تخطيطية متكاملة .

٥ - مقياس الأقليات السكانى

يتمثل المؤشر الأول على هذا المقياس في قدرة الدولة على معالجة تعدد عناصرها ، معالجة تؤدى الى إنعاش بنيتها وإثرائها ، وإلى تلافى تحولها الى كسور مدمرة ، مع مراعاة ما يقترن بالتعدد عادة من تفرد داخل الدولة الواحدة ويتمثل المؤشر الثاني فى درجة اتباع الدولة لسياسة المساواة التامة، بداية من مؤسساتها العامة إلى تفصيلات الحياة اليومية العادية ، وعلى أساس هذين المؤشرين تتحدد حركة الدولة إما فى اتجاه الضعف والمرض.. أو فى اتجاه الصحة والعافية .

المراجع

Ackerman, E. A: ." Population , Natural resources and Technology." Ann. Am . Acad , Polit . Soc Sci . PP. 369-84 .

Buchnan K. : " The Chinese people and The chines Earth" Heffer , London, 1966 .

Chisholm M, : " Geography and economics , " Hef-fer , London , 1970.

D.M. Smith : " Human geography : A wellfare approach" . Edward Arnold,ed ' London. 1977.

E.J. Mishan: " The costs of economic growth", Penguin Book, London, 1967 .

Frank, A.G. : " Capitalism and underdevelopment in latin Americ , " Harmon worth, N. J. 1969 .

George J. Demko : "Population geography", Mc- Graw - Hill Book , Co. N.Y. 1970 .

Gerald B. : " Urbanization in newly developing countries" Prentice - Hall - , N. J. , 1966.

John I. Clark: " Population geography and the developing countries ", Pergamon Press , Oxford, 1971 .

Mountjoy A.: " Developing the under - developed countries" Heffer, London, 1971 .

Peter Hagget : " Locational analysis in human gegraphy," Arnold , London, 1965.

بالاضافة إلى مقالة :

محمد محمد سطيحة " الوجود الصيني في جنوب شرق آسيا " مجلة السياسة الدولية القاهرة يناير ١٩٦٩ ، ص ص ١٤ - ٣٧ .

الدراســة الثامنــة

الكيان الكبير
دراسة فى وظائف الحدود السياسية

مقدمة

لماذا اتجهت المجتمعات البشرية الى وضع الحدود فيما بينها ؟ وهل انطوت طوال التاريخ على وظيفتها الفاصلة وحدها ؟ وما اتجاهات تغيرها الراهنة ؟

تلك بلا شك مجموعة من الاسئلة المركبة ، أفضت محاولة الاجابة عنها الى تفسيرات عديدة ، بين جغرافية وتاريخية واقتصادية وانثروبولوجية وثقافية وغيرها ، بل اتصلت بها ايضا جملة من الفروض الجيوستراتيجية المعاصرة .

وفيما يتصل السؤال الأول .. فقد قدمت حوله التفسيرات الآتية :

- تحدد الدراسات الجغرافية خطوط الانقطاع الطبيعية (السواحل ، الجبال، الغابات ، المستنقعات وغيرها) باعتبارها قد هيأت للفصل بين المجتمعات فى البيئات المتباينة (الحدود المكانية) .

- تشير الدراسات التاريخية الى أن من شأن اختلاف درجة التطور بين المجتمعات أن يؤدى لقيام الحدود بينها (الحدود التاريخية) .

- وتقرر الدراسات الاقتصادية بأن بقاء بعض المجتمعات فى إطار الإقتصاد المعيشى ، وتحرك بعضها الأخر إلى اقتصاد الفائض بمثابة خط المفارقة الأساسي بينها ، ومن ثم تصبح الحدود بينها لازمة (الحدود الاقتصادية) .

- وتتخذ الدراسات الانثروبولوجية من الارتباطات العائلية والوشائج الأسرية المستندة الى القرابة والدم ، أساسا لاتجاه الجماعة نحو وضع نوع من الحدود بينها وبين غيرها (الحدود الانثروبولوجية) .

- وعند علم الثقافة فان الحدود بين المجتمعات قد اتضحت مع اختلاف لهجاتها ولغاتها وما اقترن بها من تباين اطرها التفكيرية ، وما تداعى ذلك من أنماط للسلوك وردود للافعال متفاوتة ، وما نسج حول ذلك كله من بنيان ثقافية متمايزة (الحدود اللغوية والثقافية) .

ولاشك فى وجود تفسيرات أخرى غير ما ذكر ، بل ان كل تفسير منها يتضمن عددا من وجهات النظر ، كما أنها تؤكد جميعها على أهمية الوظيفة الدفاعية للحدود بمستوياتها ، هذه التى تفصح عن مضمونها فى كل مرحلة من مراحل نمو المجتمع .

أما فيما يتصل بالسؤالين الثانى والثالث .. فقد عبرت " الحدود " طوال التاريخ عن وظائف عديدة متغيرة ، مرتبطة بتطور المجتمعات البشرية منذ حرفة جمع الغذاء وحتى الصناعة المعاصرة ، واذا كانت الحدود فى جوهرها بمثابة خطوط انقطاع جغرافية أو تاريخية أو اقتصادية أو ثقافية بين هذه المجتمعات ، فانها عند مرحلة معينة قد تقاطعت مع ضرورات الاتصال والتبادل فيما بينها ، وتجلى ذلك بوضوح مع الثورة التجارية الأولى فى الألف الثالثة قبل الميلاد ، وذلك بما أدت اليه من تواصل عمليات التبادل على طول خطوط الحركة البرية والبحرية معا ، بما ينطوى عليه ذلك من تجاوز الحدود بأنواعها ، وتبلورت من هذه المرحلة المبكرة أبعاد التناقض بين الحدود الثابتة وخطوط التبادل المتحركة .

ولكن الى أى درجة تفصل الحدود بين المجتمعات والدول ؟ والى أى مدى يمكنها أن تتصل عبرها ؟

لقد شغلت ابعاد هذه المعادلة مساحة ليست يسيرة من التاريخ .. وما تزال ، كما اضيفت اليها - منذ مابعد الحرب العالمية الثانية خاصة - اسئلة اخرى عن الوظيفية المعاصرة للحدود ، وعن علاقتها بالقوة العامة للدولة من زاوية قياساتها الشاملة ؟ وعن جدارة الدولة بالاستمرار وقدرتها على المنافسة فى الساحة العالمية الراهنة ؟ وهل آن للكيان الكبير ان يحل محل الدولة فى

الخريطة السياسة العالمية المعاصرة ؟

تلك وغيرها من الابعاد والأسئلة ..هى ما تهدف هذه الدراسة الى توضيحه ومحاولة تفسيره ، وذلك على النحو الآتى :

أولا : متابعة التغيرات الوظيفية للحدود ، وتبين عواملها المؤثرة .

ثانيا : الوظيفية المعاصرة للحدود (الكيان الكبير) .

التغيرات الوظيفية للحدود

* الحدود المعيشية المبكرة:

يمكن القول بأن الجماعات البشرية قد عرفت " الحدود " فى مرحلة مبكرة نسبيا من تطورها ، والمرجح أنها قد بدأت مع انتشارها فى بيئات جغرافية متباينة من سطح الأرض ، وما تداعى عن ذلك من اختلاف اتجاهات نموها ودرجاته ، وخاصة مع استقرار بعضها واستمرار بعضها الأخر مترحلا ، وافضى اختلاف البيئات الى تباين بنياتها الاقتصادية والحضارية والثقافية ، وتأكدت هذه الاختلافات مع انفصال اللهجات والألسنة ، هذه التى ما فتأت تتطور لتتحول الى لغات منبتة الصلة بأصلها الأول المشترك ، وهكذا مثلت الحدود البينية (المكانية) بداية وظيفتها الفاصلة ، خاصة مع ماتشيعه الثقافة المتقاربة من تماسك ، وما يؤدى اليه من تمايزها عن غيرها .

والمرجح أن الخطوة الثانية نحو تثبيت الحدود كانت اقتصادية ، فقد قدمت البيئات الجغرافية تنويعة من الموارد والامكانيات ، عكف كل مجتمع على استغلالها فى بيئته بمستويات متعددة ، واقتضى ظهور الحدود الاقتصادية زمنا طويلا نسبيا ، بقيت اقتصادياتها خلاله معيشية Subsisteance Economy بصفة اساسية ، عند مجرد تلبية احتياجاتها الاساسية ، وفى مثل هذا الاطار المعيشى العام تتحدد وظيفية الحدود عند مستوياتها الدفاعية ، وباعتبار عدم أو قلة الفائض الذى يدعوها لاتصال والتواصل مع غيرها ، فإن الحدود بالنسبة

لها لاتعنى اكثر من الدفاع عن النفس وحماية استمرار بقائها ، هذه التى يمكن أن تحققها باعتصامها بما يتوافر فى بيئتها من حدود طبيعية ، واذا كانت حياة هذه الجماعات قد تراوحت ما بين العزلة وضعف دوافع الاتصال ، وبين ضرورات الحماية والدفاع ، فقد كفلت بها بيئاتها (الغذاء + الأمن) كشرطين لازمين لوجودها واستمرارها .

ويعني ذلك ان المجتمعات المعيشية قد عرفت الحدود الدفاعية فيما بينها ، وكانت أقرب عموما لأن تتفق مع نهر أ خانق أو مستنقع ، وأحيانا ما كان يندفع بعضها امام جماعات أقوى الى مناطق العزلة فوق جبل أو هضبة (مثلما فعلت جماعات ما قبل الدرافيدين فى الهند ، عندما اتجهت الى أشد المناطق عزلة وفقرا فوق هضبة الدكن) ، أو الى داخل الغابة الاستوائية فى الأمزون والكونجو ، أو الى الصحاري (كما فعلت جماعة البوشمن أما م ضغط قبيلة الهوتنتوت ، فهجرت مراعى الفلد الى صحراء كلهاري فى جنوبى افريقية) ، وكانت هده الجماعات المندحرة تعتصم اينما تراجعت بمواقعها، باعتبارها معاقلها الأخيرة ، وكانت ايضا تتمسك بالعزلة ، وهما (الاعتصام + العزلة) بمثابة ما يمكن تسميته بحدود الدفاع عن النفس Self Defense. B التى هى من أكثر أنواع الحدود شيوعا بين الجماعات المعيشية ، وقد تعرف ايضا بالحدود الأنثروبولوجية ، ليس فقط باعتبار روابط القرابة والدم التى تربطين الجماعة الواحدة ، بل ايضا لأنها تفصل مابينها وبين غيرها ، وهى تؤدى - أينما ظهرت - الى تكوين سلسلة من الحدود أشبه بالحلقات الأنثروبولوجية تحتوى كل حلقة منها جماعة بشرية معينة ، ترتبط الاخيرة منهابأشد المناطق عزلة وبأقل هذه الجماعات قوة .

ولم تكن حدود هذه الحلقات الانثروبولوجية واضحة تماما ، كما لم يكن هناك ادنى اتفاق بينها بشأنها ، كانت أشبه بحدود اعتبارية تعكس توزان القوى بين هذه الجماعات فى فترة معينة ، وكانت ايضا قابلة للتغير عند ادنى اختلال فى هذا التوازن ، وكان هذا التوازن يختل عادة حالة ظهور جماعة جديدة قوية ، أو حالة تنامي قوة جماعة منها ، أو حالة توصل واحدة منها

لأداة حرب أو انتاج متفوقة ، تدعم بها وجودها أو تعاون هجومها على غيرها الى غير ذلك من الحالات التفصيلية .

الحدود فى المناطق الرعوية :*

اتخذت الحدود بين الجماعات الرعوية فى المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والاستبس والسفانا ، أشكالا متعددة الدلالات والوظائف ، خاصة بعد ظهور " القبيلة " التى تمثل حشدا من العشائر المترابطة اثنولوجيا وثقافيا ، والتى اتفقت مصلحتها العليا المشتركة فى الماء والمرعى ، وقد دعتها بيئاتها الى محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين رباعية (القبيلة + المياه + المراعى + الحيوان) ، هذه التى ترتبط مباشرة بتحديد المناطق وتمييز الحدود ، وتبدت فى البداية فيما أصبح يعرف بالحدود الوشمية التى تميز أفراد القبيلة - بالوشم - عن غيرهم ، وتوطدت مع تنظيم الايقاع الحركى للعشائر فى منطقة معينة ، ومع تنظيم استغلال المراعى من موسم الى موسم ، ومع ضبط الحركة الداخلية للعشائر حتى لا تتصادم ، وقد أسفر ذلك - آخر الأمر - عن نوع من تقسيم هذه المناطق بين القبائل المختلفة ، ولما كان هذا التقسيم يستند اساسا الى عوامل طبيعية (المياه + المراعى) غير مضمونة فى هذه المناطق الهامشية ، فقد أدى ذك الى حدود هشة متغيرة ، خاصة حين ينقطع المطر ويختل التوازن المبنى تماما ، وتضطرب العلاقات وتسقط التحالفات ، وتتحرك القبائل ومعها حدودها .

ومن هنا القول بأن القبيلة فى هذه المناطق الرعوية هى وطن أفرادها ، لاتحيط حدودها بمساحة معينة من الأرض .. بل تحيط بمجتمع ، أشبه - ان صح التشبيه - بدولة مترحلة تتحرك عند الضرورة بحثا عن التوازن الرباعى المنشود .

وقد تحركت هذه العلاقات الرعوية - فى مرحلة تالية - خطوة للأمام ، وذلك مع ظهور هذه التحالفات واسعة النطاق بين عدد من القبائل المتجاورة (تحالف القبائل) وتتحدد دوافع مثل هذه التحالفات فى تحقيق قدر أكبر من التكافل

اثناء المواسم السيئة ، أو فى الحد من المنازعات فيما بينها ، أو لمواجهة قبائل أخرى بعيدة تهددها جميعا ، أو لغير ذلك من الأسباب ، وقد اتخذت هذه التحالفات شكلا شديد التنظيم والفعالية بين قبائل وسط آسيا الرعوية ، هذه التى كانت تتواصل بينها التحالفات حتى تشمل جملة المنطقة بين بحر قزوين وحدود الصين ، متمحورة حول زعامة قوية وقبيلة ذات بأس ، مبتكرة لها نظاما متقدما للحركة والاتصال ، وكانت فعاليتها تتجلى عند الحشد للحروب ، وقد أثرت هذه التحالفات للغاية فى التاريخ السياسي للمناطق المجاورة ، فهى التى دفعت الصين لبناء سورها العظيم ، بمثابة حدود صناعية لصد هجماتها الصاعقة ، وهى التى واصلت اندفاعاتها غربيا حتى اسقطت روما ذاتها (٤٧٦ م) ، وهى التى ضغطت على الدولة العربية الاسلامية حتى اسقطت بغداد (٦٥٦ م) ، ومثلت بذلك عنصر الحركة والتغير فى معظم انحاء العالم القديم ، غير انها قد بقيت دائما فى أطارها ، مجرد تحالفات قبلية مؤقتة ، مرتبطة بزعامات معينة ، وبقيت القبيلة فى معظم الاحيان هى وطن افرادها ، واستمرت الحدود الأنثولوجية أوضح أنواع الحدود بينها .

الحدود فى المناطق الزراعية :

مع اقتران الزراعة بالاستقرار ..ارتبطت الحدود فى مناطقها بالمكان وبمقومات الزراعة ذاتها ، وتراوحت وظائف الحدود بها ما بين الفصل فى مراحل الانتاج الأولى ، والوصل بعد ذلك لتبادل الفائض بينها ، وقد اتضح التناقض بين الحدود والتبادل مع تنامى الفائض وامتداد خطوط حركته ، وتجلت ضرورة تنظيم العلاقة بينهما (التبادل ، الحدود) بحيث لاتعيق الاخيرة التدفق السلعى عبرها من ناحية ، ولاتفقد الحدود وظيفتها الدفاعية من ناحية ثانية ، وقد اتجهت الدول الزراعية المبكرة الى تحقيق الهدفين بالوصول الى حدودها الطبيعية التى تؤطر منطقتها الانتاجية .. مهما تباعدت مسافتها، وتعد " مصر " مثالا واضحا لها ، فمنذ الدولة القديمة بها .. اعتبرت النهاية الشرقية لشبه جزيرة سيناء ... بمثابة حدودها الطبيعية .. اللازمة لحماية منطقتها الانتاجية فى الوادى والدلتا ، مفسحة بذلك المجال لنفسها لأن

تدافع عنها بعيدا فى الصحراء .. ولأن تحمى فى نفس الوقت تبادلاتها ، وقد تكررت هذه الصيغة فى "الصين" أيضا ، وفى غيرها من الدول الزراعية المبكرة ، وتباينت العلاقات بين هذه الدول ومايجاورها تبعا لحالتى قوتها وضعفها ، ففى حالة القوة يتحرك الفائض الى أبعد مسافة ممكنة ، كما تبقى منطقة الانتاج آمنة ، فاذا ما اخترقت الحدود الطبيعية سقطت منطقة الانتاج بدورها ، عندئذ عادة ما تعتصم هذه المجتمعات الزراعية بثقافتها الراسخة ، وتصبح الحدود الثقافية هى مايفصل بينها وبين غزاتها ، وقد تعرضت مصر - كمثال - لهذه الدورة أكثر من مرة ، ومنها ماحدث لها عندما اقتحم "الهكسوس" حدودها الطبيعية مع نهاية دولتها الوسطى ، وسيطرتهم قرونا على منطقة انتاجها ، ولكنها تحصنت بثقافتها ، ومنها عاودت هجومها التحريرى المضاد لغزاتها ، واستردت منطقة انتاجها فى الوادى والدلتا كاملة، وطاردتهم حتى فلسطين ، أى الى ماوراء حدودها الطبيعية السابقة ، وهى الدورة التى تعنى - لمصر ولغيرها من المجتمعات الزارعية - أهمية الوظيفة الدفاعية للحدود .. حماية لمنطقتها الانتاجة من ناحية ، وأهمية تأمين الحركة على خطوط التبادل حماية لتدفقات فوائضها من ناحية ثانية .

* الحدود السياسية والتجارة الدولية :

يكمن التناقض بن الحدود والتجارة فيما تنطوى عليه الأولى من طبيعة فاصلة بين المجتمعات ، وماتهدف اليه الثانية من وصل واتصال بينها ، وقد مرت العلاقة بينهما بمراحل متعددة يمكن ايجازها فيما يلى :

- تشير الدراسات الانثروبولوجية المعاصرة الى وجود نوع من الاتصال والتبادل حتى بين أشد الجماعات البشرية بدائية ، وقد تطورت هذه العملية بينها بسرعة نسبية مع التحقق من مزاياها المؤكدة ، فما دامت البيئات غير متشابهة فى منتجاتها ، وتحقق فائضا ولو هامشيا ، فما الذى يمنع تبادله فى اماكن محددة وأوقات معينة ؟ وتبعا لقانون الحد الأدنى من الجهد والوقت والتكلفة ، اتخذت الاسواق توزيعاتها المكانية المؤقتة ثم الدائمة ، ومع اطراد

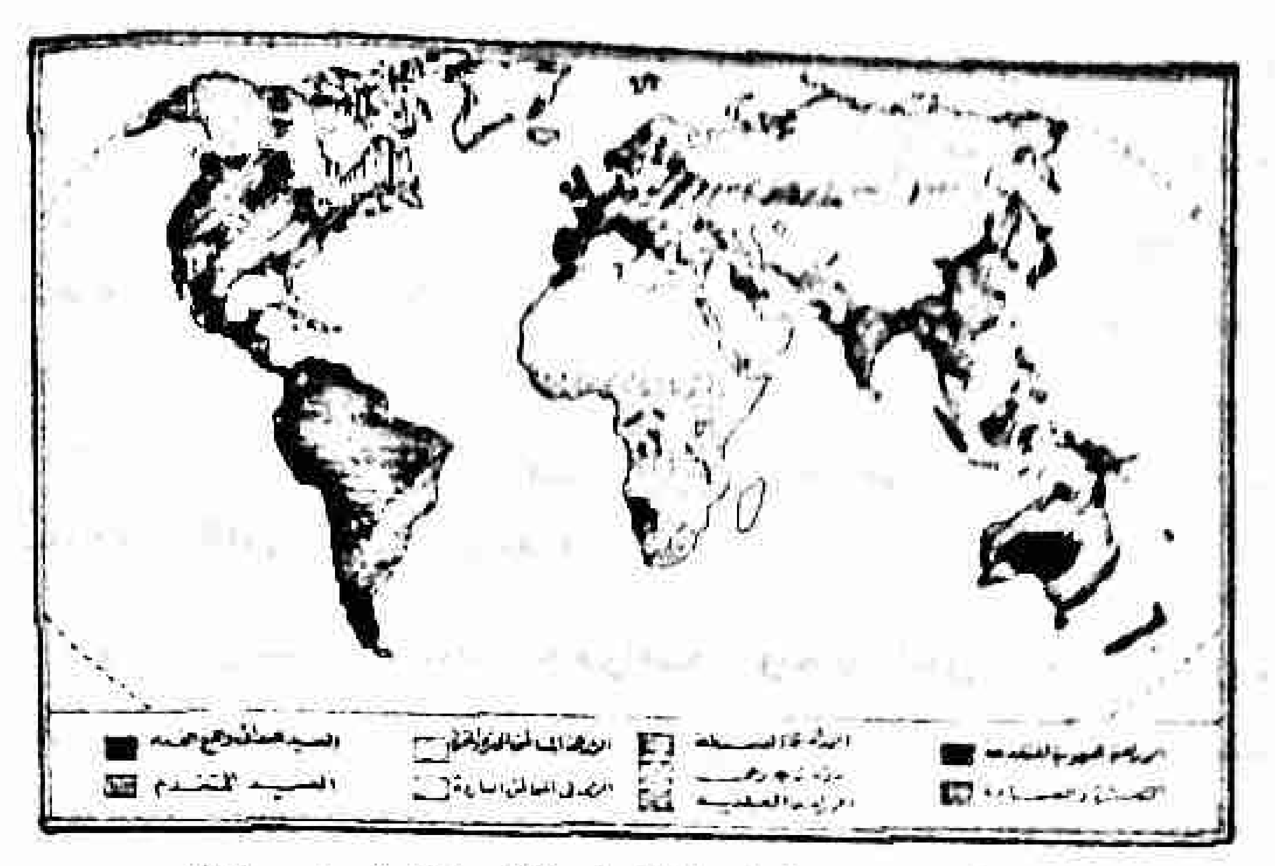
تحسن وسائل الانتاج وزيادة الفائض الهامشى ، برزت مستويات شتى من الاختيار والمفاضلة ، كما اتجهت نسبة من سكان كل منطقة للتفرغ تدريجيا لهذه العملية بتفصيلاتها ، وتحددت مصلحة هؤلاء المتفرغين (التجار) فى الوصول بالفائض الى أبعد مسافة ممكنة ، ومن هنا برزت أهمية " الطريق " فى هذه المرحلة المبكرة ، ليس فقط من حيث ضرورته لاتمام التبادل بين المناطق المنتجة ، بل ايضا للوصول الى فوائض المناطق النائية .

- وقد شحنت هذه العملية بطاقة مضاعفة .. مع اقتران التبادل بالاستثمار ، وارتبط ذلك بنمو الفائض العام من ناحية ، وما نجم عن ذلك من زيادة قدرته على الحركة وتغطية تكاليفها ، وايضا بزيادة عدد مرات انعقاد السوق وطول فترة انعقاده . وما أدى اليه ذلك من تحول الاسواق الى مدن تجارية دائمة ، وأمسكت هذه المدن بخيوط تبادل الفائض واستثمارها (بالتخزين والنقل والتشكيل) معا ، وقدمت المدن " الفينقية " المبكرة (منذ الألف الثالثة ق. م) المثال لهذه المدن التجارية التى تترامى مصالحها وراء حدود غيرها ، وتتحدد اهدافها فى الوصول الى فوائض مناطق الانتاج ، بالاضافة الى السيطرة على مايؤدى اليها من طرق ، وهى الأهداف (الفائض + الطريق) التى تناقضت على مر التاريخ مع الاتجاه نحو العزلة والكفاية الذاتية والحدود الثابتة .

- واذا كانت " المدن الفينقية " قد أرست سياسة تأسيس المستعمرات عند هوامش مناطق الانتاج وسواحلها ، حيث تكون أقرب ما يمكن اليها من ناحية، ولاحكام السيطرة على الطرق المؤدية اليها من ناحية ثانية ، فقد تابعتها فى ذلك المدن الاغريقية التى ورثت نفوذها ، وأضافت اليها المدن الرومانية سياسة احتلال مناطق الانتاج ذاتها ، فهذه الاخيرة لم تكتف بتبادل الفائض واستثماره ، بل خطت ايضا نحو استعمار مناطق الفائض وسكانها (شمال افريقية ، الشام ، مصر ، فرنسا ، اسبانيا وغيرها) ، وتحددت محاور سياستها التوسعية الثابتة فى (المنطقة + الفائض + الطريق) ، طامحة فى الغاء الحدود بأشكالها ، وتحويل العالم برمته الى ولايات ادارية

تتوجه نحو روما وحدها ، مستندة فى ذلك الى جيشها واسطولها ، والى الربط بن ولاياتها فى اوروبا وافريقيا واسيا بشبكة من الطرق البرية الممهدة ، والى نشر ثقافتها ولغتها ونظمها وقوانينها بحيث يصبح العالم رومانيا فى ظاهره وباطنه ، فاذا كانت وفاة الاسكندر الاكبر المفاجئة قد انهت حلمه فى تجسيد (العالم الاغريقى) الواحد ، فقد اتيح لروما تحقيقه جزئيا باسمها (العالم الروماني)، وذلك لعدة قرون متعاقبة ، كما أنها قد أورثته بدوافعه بعد سقوطها ، للقوى التي بزغت بعدها .

- وقبل أن تبدأ الكشوف الجغرافية .. واجهت المدن التجارية الأوروبية النامية مشكلاتها مع الحدود الإقطاعية الراسخة ، ذلك ان انهيار الامبراطورية الرومانية قد أسفر عن تمزق أوروبا الى عشرات من الاقطاعيات الزراعية المنفصلة داخل حدودها ، هذه التي اضعفت من انسياب التجارة عبرها ، ليس فقط بما فرضته من ضرائب العبور والمرور ، بل ايضا بما كان يستعر بينها من منازعات وحروب ، وعندما افصحت الكشوف الجغرافية عن نتائجها .. اندفعت المدن التجارية لتحقيق أهدافها ، هذه التي تحددت في الغاء الحدود الاقطاعية داخل أوربا ذاتها ، واطالة خطوط تبادلاتها لتشمل العالمين القديم والجديد معا ، وتحقق لها ذلك بتأسيس الدول القومية فى أوروبا على حساب الاقطاعية المتراجعة ، وبالاندفاع خارجها نحو استعمار المناطق والسيطرة على الطرق ، وجسدت بريطانيا وفرنسا وغيرهما .. الحلم الروماني مرة ثانية ، وذلك بما كونته لنفسها من امبراطوريات واسعة ، وبما وضحته من قواعد حرية التجارة المطلقة ، وذلك مع عدم اهمال ما اقترن بذلك من حروب تنافسية احتدمت بينها ، معبرة عن نوع من التناقضات تختلف عما كانت بينها وبين الحدود الاقطاعية الثابتة ، وترتبط بما الت اليه اقتصاديات العالم بعد الكشوف الجغرافية من أنماط متباينة ومستويات متفاوتة (شكل ٢٠) .

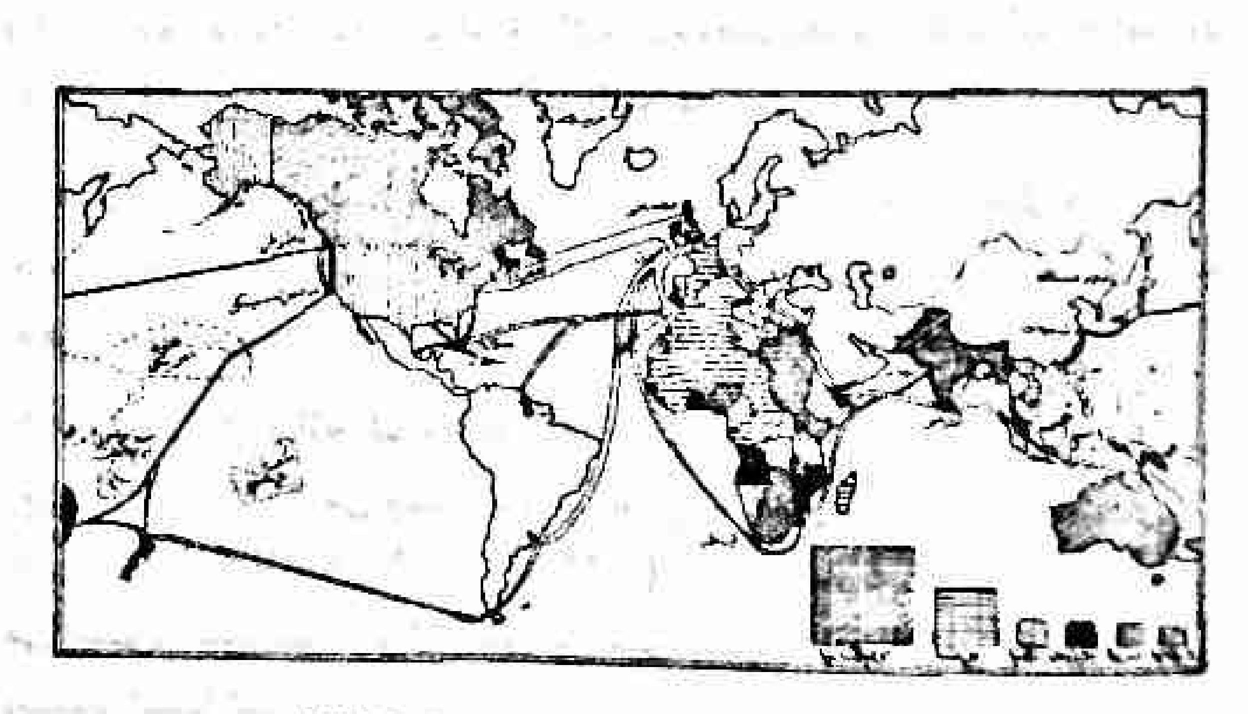


شكل (٣٠) انماط اقتصاديات العالم فى القرن ١٩ م(عن بوبيك)

– وقد دفعت الثورة الصناعية بهذا الاتجاه خطوة واسعة للأمام ، وذلك مع اقترانها بوصول حركة الاستعمار الى ذروتها فى القرنين ٨ ، ١٩ م هذه التى أعادت تشكيل الخريطة السياسية لعالم ، وقسمت معظم اجزائه الى مناطق نفوذ (امبراطوريات) تابعة للدول الصناعية المهيمنة ، وذلك داخل حدود متغيرة ، تعبر عن تبادل أدوار القوة والضعف فيما بينها ، واذا كانت اجزاء واسعة من العالم الجديد (خاصة امريكا اللاتينية) قد وضعت حدودها خلال القرنين المذكورين ، قد بقيت اجزاء واسعة من العالم القديم (خاصة افريقية) دون حدود واضحة ، الا ماقدرته لها السياسات الاستعمارية الخاصة بتقسيم مناطق النفوذ فى انحائها ، ومع نشاط عملية كشف المناطق الداخلية المجهولة فى العالمين معا ، فقد اتبعت سياسة وضع اليد على الاراضى المكتشفة ، واصبح مجرد رفع الراية على منطقة منها ، بمثابة الرمز لتبعيتها ، وكانت حركة الراية تعنى تحرك الحدود توسعا وانكماشا بعدها .

– ومع تغيرات توزيع القوى عقب الحرب العالمية الأولى ، تعرضت الحدود

السياسية لتبدلات اساسية متعددة الدلالة ، ولقد تمثلت هذه التغيرات فى انهيار عدد من الامبراطوريات (التركية ، النمساوية ، الالمانية) ، وفى تضعضع اخرى (البريطانية ، الفرنسية ، الهولندية (شكل ٣١) وغيرها) ، واتجاهها للتفكك لصالح حركة التحرر المضادة لحركة الاستعمار . كما تمثلت فى تصاعد قوة الولايات المتحدة بعد قرن عزلتها (١٨٢٣ - ١٩١٩ م) ، وفى تكون الاتحاد السوفيتى (١٩١٧) بعد سقوط القيصرية ، وقد عكست الحدود هذه التطورات ، وذلك بما انطوت عليه بعدها من أنواع الحدود ووظائفها ، هذه التى يمكن تلخيص أهمها فيما يلى :



شكل (٣١) الامبراطوريات العالمية ١٩١٤

حدود التبعية السياسية:

هذه التى استمرت - بعد الحرب - معبرة عن العلاقة بين الدول المنتصرة ومستعمراتها التى بقيت لها .. أو التى أضيفت اليها بعد انهيار الامبراطوريات السابق تحديدها (خاصة التركية) ، مع صبغ تبعيتها بالنسبة لبعضها -

خاصة فى العالم العربى - بتسميات قانونية (الانتداب ، الوصاية ، الحماية) من وضع مؤتمر الصلح فى فرساى (١٩١٩) ،لاتخفى فى واقع الامر حقيقة أوضاعها .

الحدود القومية : وتعنى الحدود التى وضعت - بعد الحرب - على أساس اختلاف الثقافة واللغة ، لتضم شعوبا كانت مع غيرها فى اطار الامبراطوريات الواسعة (النمساوية والتركية خاصة) وتبعا لها فقد تكونت فى أوروبا مجموعاتها ، خاصة فى شرقيها ووسطها وجنوبيها ، هذه التى تأخر نضجها القومى بالقياس لغربى أوروبا وشماليها .

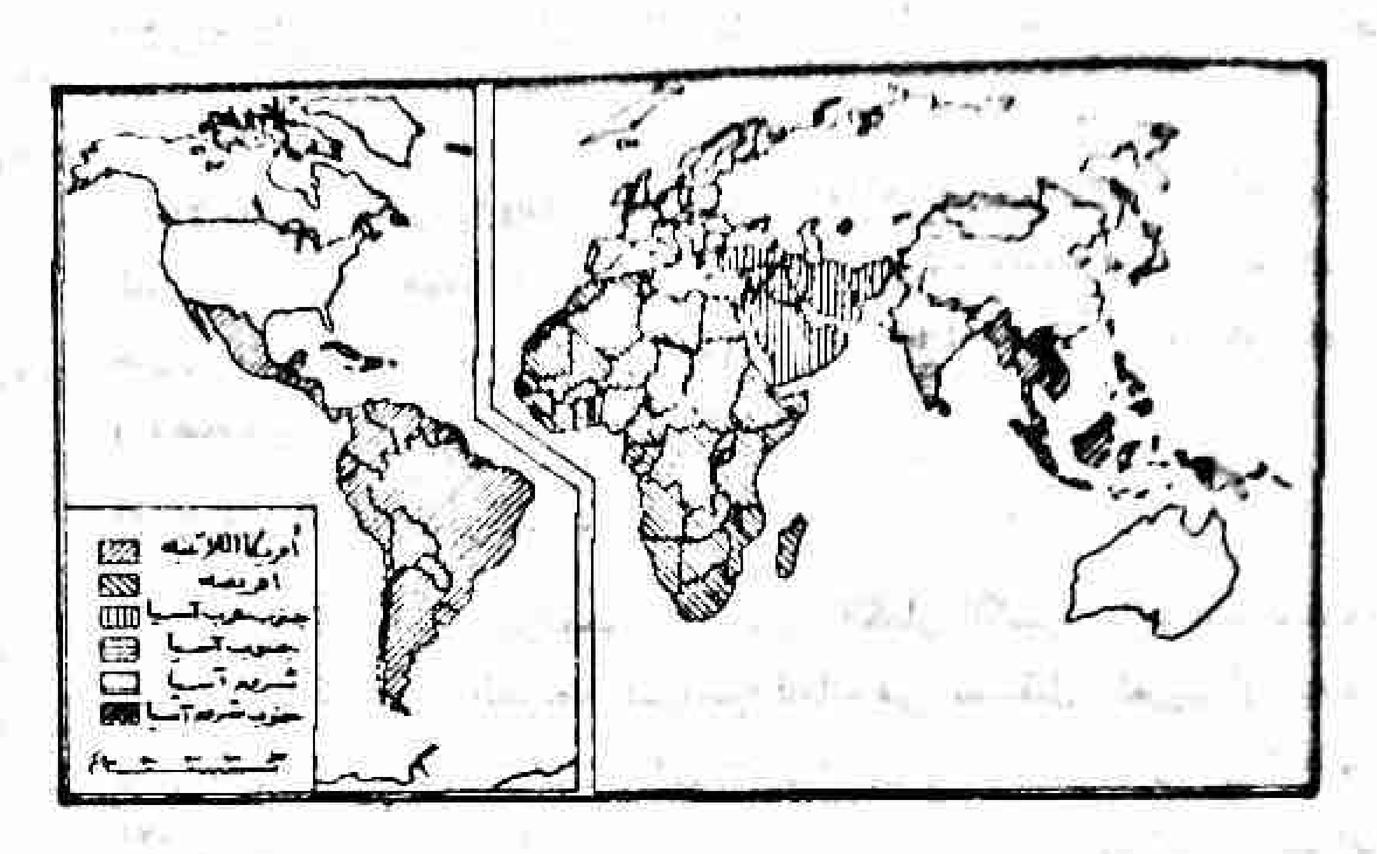
الحدود الايديولوجية : وتتمثل فى هذه التى تفصل بين الدول على أساس الاختلاف المذهبى ، وقد ظهرت بعد تكون الاتحاد السوفيتى خاصة ، واتجاهه لنشر مذهبه بين الدول المجاورة ، لتصبح بعد ذلك من أشد أنواع الحدود السياسية صرامة ، من حيث وظيفتها الفاصلة .

هذا عدا ما تعرضت له الدول المنهزمة فى الحرب من تعديل حدودها (خاصة المانيا) وسعيها الدائب بعدها لتغييرها ، وما استتمر قائما فى بقية انحاء العالم من حدود متسمة بالثبات والاستقرار بالقياس لغيرها .

- ولما لم تكن نتائج الحرب العالمية الأولى حاسمة . فقد تجمعت خلال الفترة بين ١٩١٩ - ١٩٣٩ من جديد اسباب الصراع بين الدول الصناعية لتؤدى الى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، هذه أسفرت عن تغيرات اضافية فى الحدود السياسية ، تؤكد بعض ما سبق تحديده .. كما تلغى بعضها الآخر، ويتحدد اهمها فيما يلى :

* تكون عدد كبير من الدول فى افريقية وآسيا (شكل ٣٢) ، وذلك كنتيجة* لانحسار حركة الاستعمار العالمى لحساب حركة تحرر الشعوب ، واذا كانت عملية وضع الحدود بينها قد أدت لعدد كبير من المشكلات .. فلأنها قد اتفقت فى معظمها مع أوضاعها السابقة كمستعمرات ، ومن ثم فقد افتقدت غالبية

هذه الدول تكامل الأرض والموارد والسكان ، فضلا عن افتقار نسبة هامة من هذه الحدود للتحديد الدقيق .



شكل (٣٢) مناطق الدول النامية فى العالم (عن كلارك)

* تأكيد الحدود الايديولوجية السابق الاشارة اليه ، خصوصا مع خروج الاتحاد السوفييتي من هذه الحرب منتصرا مع الحلفاء ، وامتداد نفوذه المباشر وغير المباشر الى شرقى اوروبا والصين وعدد من الدول حديثة التحرر من الاستعمار ، وعلى الجانب الآخر ، تجلى الاتجاه نحو التكتل الاقتصادى والتحالف العسكرى ، وذلك لمواجهة نتائج الحرب من ناحية ، ولمجابهة الاتحاد السوفيتي من ناحية ثانية ، ولتدعيم موقفها الانتاجي والتنافسى فى الساحة العالمية من ناحية ثالثة ، وانطوى ذلك على توجه راسخ نحو الكيان الكبير كصيغة بديلة للدولة فى صورتها التى استمرت لقرون .

* مع تطورات الطيران .. فقد امتدت حدود الدولة رأسيا لتؤطر ما أصبح يعرف بالمجال الجوي ، كما تكثفت الجهود للاتفاق حول حدود " المياه الاقليمية " باتساع يرضى جميع الآراء ، واستقرت نسبيا حول اعتبارها فى حدود ١٢

ميلا من ساحل الدولة ، تبدأ بعدها " المياه الدولية " المفتوحة للملاحة والتجارة دون قيود . ولكن المشكلات ما تزال تكتنف المياه الاقليمية ، خصوصا بين الدول المشرفة على بحار ضيقة أو مغلقة ، وأيضا بين هذه التى تفصل بينها مجارى الانهار .

الاعتراف بشرعية وقانونية الحدود الدولية القائمة ، وتكوين الحكومة العالمية الثانية (هيئة الأمم المتحدة) لدعم هذه الشرعية .. وحل الخلافات حولها سلميا ، والتدخل - عند الضرورة - لردع اى شكل من أشكال الضم والاغتصاب .

الوظيفة المعاصرة للحدود

يطرح الفكر الجيوستراتيجي المعاصر " الكيان الكبير " باعتباره الصيغة الأجدر باعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم فى المستقبل القريب أو البعيد، وهى صيغة تضرب بجذورها فى التاريخ ، وتجسدت عبره فى شكلها الامبراطورى مرات ، وتستمد ضرورتها الراهنة من واقع تشكيل هرم القوى فى الساحة العالمية بعد الحرب العالمية الأولى عامة والثانية خاصة ، هذا التشكيل المنطوى على عدد من الكيانات الكبيرة سياسيا ، واقتصاديا وسكانيا ، ومعها عشرات من الدول الصغيرة الاضعف منها بما لايقاس ، فاذا كانت الدولة - عقب الكشوف الجغرافية - قد حلت محل الاقطاعية باعتبارها الأقدر على أستيعاب معطيات هذه الكشوف .. فهل اصبحت - بعد الحرب العالمية الثانية - اضعف من أن تنافس على البقاء ؟ وهل هى تتراجع الآن لحساب الكيان الكبير ؟ باعتباره الأقدر على المنافسة والاستمرار .

الواقع ان (تدعيم الدولة + تكوين الكيان الكبير) هما بمثابة اهم متغيرات الساحة العالمية الراهنة ، ويظهر " تدعيم الدولة " كأهم أهداف معظم دول العالم الثالث ، خاصة هذه التى تحررت حديثا من الاستعمار بينما يتجلى " الكيان الكبير " استراتيجية محددة الخطوات للعالمين الرأسمالي والاشتراكى على حد سواء ، هذا مع عدم تجاهل محاولات العالم الثالث للتوصل الى صيا[illegible]

للتجمع توحد قواه (المؤتمرات السياسية ، المنظمات الاقليمية) ، وان كانت خطواته - لأسباب شتى - ماتزال متعثرة فى هذا الاتجاه .

وتقدم اوروبا نموذجا للاتجاه الراسخ نحو تكوين الكيان الكبير ، فهى القارة التى عانت من الحرب اكثر من غيرها ، وقد سعت بريطانيا نحو المحافظة على ما بقى لها من نفوذ ، وذلك بتجميعها مستعمراتها السابقة داخل ما عرف بالكومنولث البريطانى ، وكذلك فعلت فرنسا فى إطار ما أسمته بمجموعة الشعوب الناطقة بالفرنسية ، وفي نفس الوقت فقد تكونت منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى D.E.E.C لتنفيذ برامج مشروع مارشال الامريكي ، ثم تحولت الى منظمة دائمة ، وأسست هولندا وبلجيكا ولكسمبرغ مجموعة الدول البينولوكس Benlux وفى عام ١٩٥٦ تأسس اتحاد الدفع الاوروبى بهدف تنمية التجارة ، وحل محله فى ١٩٥٩ اتحاد النقد الاوروبى ، وتكون من ١٢ دولة بينها بريطانيا وفرنسا والمانيا وإيطاليا ، وفى نفس السنة حاولت بريطانيا عن طريق منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى انشاء سوق أوروبية حرة ، للتخفيف من مشاكل الانقسام الى دول عديدة ، غير أنها لم تنجح ، ومن ثم فقد عمدت فرنسا والمانيا وايطاليا الى تأسيس " لجنة الفحم والصلب " وضمت اليها دول " البينولوكس " ايضا ، وهكذا دخلت الصناعة فى هذه المجموعة مرحلة جديدة من الانطلاق .

واحيطت هذه الخطوات الاقتصادية بسياج من الوحدة السياسية ، وذلك فى اطار ماعرف بالمجلس الاوروبى ، وقد اعلن هذا المجلس فى ميثاقه : (بأن من مهامه العمل على تحقيق الوحدة الاوروبية .. وانشاء مجلس وزراء اوروبى وبرلمان اوروبى) .. ورغم تحفظ بريطانيا تجاه هذه الارتباطات .. واكتفائها بالتعاون فى حدود معينة تتصل بالرسوم الجمركية ، والغاء جوازات السفر وانشاء المحكمة الاوروبية العليا ، واقرار حق العمل بين هذه الدول ، الا ان بقية هذه الدول قد حققت خطوتها الحاسمة بتأسيس السوق الاوروبية المشتركة ، وعندما تحققت بريطانيا من ثمارها ، انضمت اليها ايضا ، واصبح الطريق ممهدا لانشاء الكيان الفيدرالى الكبير (الدول الاوروبية المتحدة) .

وقد قطعت دول أوروبا الشرقية خطوات معينة ايضا في اتجاه وحدتها ، وقد نشأت في أعقاب الحرب الثانية مباشرة فكرة انشاء " جامعة الدول الاوروبية " من الأورال الى الاطلسى ، ولكنها توارت بسبب ماتعرضت له القارة من تقسيم ، ومن استقطاب شرقيها نحو الاتحاد السوفيتي ، وغربيها نحو الولايات المتحدة ، ومن ثم فقد سار كل قسم منها في طريقه الخاص ، واسست دول شرق اوروبا " مجلس تبادل المساعدة الاقتصادية Council of Economic Mutual Aid " من دول الاتحاد السوفيتي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا والبانيا ، ووضعت سياسة اقتصادية ترسخ التعاون بينها ، وتضاعف حجم التبادل التجارى ، مع توزيع قواعد الصناعات الثقيلة بما يكفل تكاملها في انحائها ، ثم ضمتها جميعها منظمة " الكوميكون " التي فتحت الحدود بين هذه الدول وربطتها جميعها بشبكة من المواصلات البرية والحديدية على درجة عالية من الكفاية والفعالية .

وقد بدأت حركة العالم الثالث نحو التجمع مع مؤتمر باندونج (١٩٤٥) وتصاعدت ايقاعاتها مع انعقاد المؤتمرات المتتابعة لما عرف بمجموعة الدول غير المنحازة ، كما تأسست مجموعة من المنظمات الاقليمية في قارات افريقية واسيا وامريكا اللاتينية (جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة القارات الثلاث) ، وتظهر أهمية التكتل بين دول العالم الثالث من النواحي الاساسية الآتية :-

* مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية المشتركة ، والموروثة من عصر الاستعمار .

* التعاون والتساند في مجالات التنمية لتعويض ما فات .

* مجابهة رحى الاستقطاب الدائر لجذبها الى فلك اي من المعسكرين .

* تدعيم وزنها فى السوق العالمية .. خاصة فى مجال اعادة تثمين السلع المصنوعة والخامات .

* اسباب اخرى تفصيلية عديدة .

ورغم أهمية هذه الدوافع نحو تكتل الدول الصغيرة فى اطارات اوسع مما هى عليه ، الا ان محاولاتها العديدة قد أخفقت فى هذا الاتجاه ، أو هى على الأقل لم تسفر عن ثمارها المرجوة ، وذلك لأسباب شتى عديدة يعود بعضها اليها ، ويرجع بعضها الأخر الى القوى العالمية المهيمنة ، ومع عدم تجاهل دور العوامل التفصيلية المعيقة لهذا الاتجاه بن الدول الصغيرة ، هذه التى تخص ربما كل دولة منها على حدة ، فان نماذجه الناجحة - فى أوروبا خاصة - تشير الى ان تحققها لم يكن بالصدفة ، كما أنه لم يتم عشوائيا ، لقد توجهت اليه دول أوروبا - بقسميها - تحت دوافع قوية محلية وعالمية ، وقد استجابت لها بكل موضوعية ، وحسبت لكل خطوة حسابتها بدقة ، ثم اندفعت لتجسيدها متجاوزة العثرات والأخطاء ومستفيدة منها ، لقد استوعيت هذه الدول الاوروبية متغيرات مابعد الحرب العالمية الثانية ، وأدركت أن هذا العصر هو عصر الكيانات الكبيرة ، وان زمن الدول الصغيرة قد انقضى ، وهى قد وعت وضعها الحرج تجاه القوى الكبرى اقتصاديا وسياسيا ، وتفهمت دروس المنافسة الصناعية فيما بينها وما افضت اليه من تدميرها ، ومن ثم توجهت الى الوحدة فيما بينها بخطى راسخة ، متجاوزة قومياتها المتباينة ، وحدودها السياسية بل وعداواتها التقليدية ، وقدمت نموذجا قابلا للتكرار من جوانب كثيرة ، من أهمها امكانية تجاوز الحدود السياسية الثابتة ، وامكانية تحقيق الوحدة - بصورة من الصور - بين قوميات مختلفة ، والخطو المتمهل المحسوب الصادق نحو تحقيق الهدف ، فضلا عما طرحه النموذج من ثمار بعد تحققه .

خاتمـــة

تتحدد أهمية الدعوة لتكوين الكيانات الكبيرة بين دول العالم الثالث من اتساقها مع متغيرات الساحة العالمية بعد الحرب الثانية ، واذا كانت المتابعة التاريخية لوظيفية الحدود السياسية قد برهنت على ارتباطها بخصائص المراحل التاريخية المتعاقبة وبالمناطق والاقتصاديات المتباينة ، فمن المؤكد ان المرحلة الراهنة لا تختلف من هذه الناحيـة عن غيرها ، واذا كانت الدول القوية قد تجمعت لتزداد قوة ، فمن الأجدر بالدول الضعيفة ان تحذو حذوها. ولايعنى ذلك ان تحقيق الكيان الكبير بين هذه الأخيرة يسيرا ، خاصة وهى تعاني من مشاكل مزمنة ، وتتعرض لضغوط القوى الكبرى المناوئة ، هذه التي تسعى نحو استقطابها ، ومنع تجمعها وتكتلها .. كي تستمر هيمنتها وتدل الهوة العميقة الراهنة بين ماأصبح يعرف بالعالمين " الفقير والغنى " .. على استحالة تجاوزها بالنسبة لكل دولة فقيرة على حدة ، وتثبت المحاولات المنفردة في هذا المجال سهولة اجهاضها ، ليس فقط ، باستغلال القوى الكبرى لنقاط ضعفها الداخلي (الانقلابات ، الحروب الأهلية) وانما ايضا بتكبيلها بالديون ، واخضاعها للتكنولوجيا المتفوقة ، وباثارة مشكلات الحدود بينها وبين جيرانها .

ويتجلى الكيان الكبير خيارا ممكنا وربما وحيدا أمامها ، على أن يخضع تكوينه لدراسات مستفيضة مسبقة ، بهدف وضع استراتيجية متكاملة ومتدرجة ، بحيث يحوط كل كيان منها اوضاعا تاريخية وثقافية واقتصادية متقاربة ، تتلاشى داخله الحدود السياسية الفاصلة ، وتتحول الى ما يشبه الحدود الادارية داخل الدولة الواحدة ، وبذا يتكون الكيان الكبير من وحدات ادارية كالخلايا في نسيج واحد مشترك ، تخضع جميعها لخطة تنمية شاملة عادلة ، تربطها شبكة من المواصلات تكثف العلاقات والتفاعل بينها على

اساس المصلحة ، دون ان يعنى ذلك الذوبان التام لكل وحدة أو فقدانها شخصيتها المتميزة ، فالمصلحة الاقتصادية العليا للكيان الكبير لا تتعارض مع تمايز الوحدات داخله ، فمثل هذا التمايز لاتخلو منه حتى الدولة الصغيرة الواحدة ، وهى الصيغة (الكيان الكبير + الوحدات الادارية) التى اصطلح على تسميتها (الوحدة الاقتصادية والتنوع الثقافى) ، هذه التى يجسد الكيان الكبير شقها الأول (الوحدة الاقتصادية) ، بما ينطوى عليه ذلك من قدرة على الصمود فى الساحة العالمية منتجا ومنافسا ، وتحقق الوحدات الادارية شقها الثانى (التنوع الثقافى) فضلا عن فاعليتها فى ادارة واستثمار الموارد بكفاية مناسبة ، وبذا تصبح " الدولة " اطار وسيطا بلا وظيفة بين الكيان الكبير من ناحية والوحدات الادارية من ناحية ثانية ، تلك هى أهم اتجاهات تغير وظيفية الحدود الراهنة .

أهم المراجع

المراجع العربية

- اسماعيل صبري مقلد : " الاستراتيجية الاميريكية والعصر النووي " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، يناير ١٩٦٨ .

- بطرس بطرس غالي : " الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية " مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ٢٦ يوليو ١٩٦٦ .

- بكر عمر العمري : " المنظمات الاقليمية " مجلة الاقتصاد والادارة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المحرم ١٣٩٦ هـ .

- حورية توفيق مجاهد : " سياسة توازن القوى ، مجلة مصر المعاصرة " ، القاهرة يناير ١٩٧١ .

- صلاح اسماعيل الشيخ : " الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة " مجلة السياسة الدولية القاهرة يناير ١٩٦٨ .

- محمد زكي شافعي : " الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي في البلاد النامية " مجلة الاقتصادي ، بغداد ، ١٩٧٠ .

- محمد عزيز شكري : " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية " ، عالم المعرفة ، الكويت ، يوليو ١٩٧٨ .

المراجع الاجنبية

George Liska : "International equilibirium", Cambridge univ. Press 1975 .

Hans J. Morgenthou: "Polilics among mations" , Alfred A. Knaff, N. Y. 1962 .

Irwin N. Gertzog,ed : " Readings in State and local Government" Prentice- Hall,

Muir R. " Modern Political geography " , Heffer, London, 1975.

Willies D .Hawley,ed., " The Serch for Community Power" , Prentice Hall , N.J. 1974 .

William T. Bluhm : " Idiologies, attitudes . Modern Political Colture , Prentice - Hall, N. J.

الدراسة التاسعة

قياس قوة الدولة

(١)

" النموذج النظرى "

مقدمــــة

تقف الجغرافية السياسية فى وضع فريد ومتميز بين كافة فروع الجغرافية البشرية والاقتصادية ، ليس باعتبار ميدانها - الدولة - كظاهرة متغيرة فحسب ، وإنما - أيضا - باعتبار تعدد مناهجها وتشابكها مع علوم أصولية عديدة ، تهتم بذات الظاهرة - الدولة - من وجهات نظر مختلفة ومن زوايا متباينة ،وكان على الجغرافية السياسية أن تقدم منظورا جديدا لظاهرة تهتم بها علوم التاريخ والسياسة والاقتصاد والحضارة والفلسفة وغيرها ، ليس فقط بهدف توضيح جدارتها كعلم بين العلوم ، وإنما أساسا من أجل المساهمة فى تفسير هذه الظاهرة المعقدة ، وكان عليها أن تشق طريقها دون أن تفقد هويتها الجغرافية باعتبارها فرعا من فروعها ، تتهددها باستمرار مزالق الذوبان فى علوم أخرى أقدم منها ، خاصة وأنها - الجغرافية السياسية - تستمد قدراً كبيراً من مادتها العلمية من موضوعات هذه العلوم ومن نتائجها (Muir 1975).

قياس قوة الدولة:

من زاوية معينة .. قد ينظر لموضوع " قوة الدولة " باعتباره جوهر الجغرافية السياسية وهدفها النهائى ، ليس فقط بالمعنى العسكرى الضيق للقوة ، ولكن بالمعنى الحضارى الاشمل ، باعتبارها - قوة الدولة - المجموع الأخير لكافة عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية ، ولكافة مواردها الطبيعية ، كما تتمثل فى الأرض والشكل والموقع والمساحة والمناخ والنبات والمياه وغير ذلك ، والواقع أن هذا المجموع ليس عملية جمع مطردة لمزايا حضارية وطبيعية تتضمنها الدولة ، فهى تتضمن العديد من عمليات الطرح

أيضا لما قد تنطوى عليه من سلبيات ومشاكل داخل إطارها الطبيعى والحضارى المعقد . فلم توجد بعد تلك الدولة المثالية التى قدمتها الفلسفة فى نماذج شتى . وعند هذه النقطة يظهر تحديد " قوة الدولة " فى صورة عمليات حسابية متصلة لقياس عناصرها ومكوناتها ، تبعاً لمستويات معينه اتفق علها كمحكات للقياس والمقارنة ، ويتطلب ذلك - أولا - قدراً وافر من المعلومات عن مختلف عناصر الدولة فى صورة رقمية احصائية ، كما يتطلب - ثانيا - تحليلا موضوعيا لها ، وقياسا دقيقا لابعادها ، فإذا لم تتوافر المعلومات الكافية استحالت عملية القياس والمقارنة ، وتعذر الوصول الى الهدف وهو قياس القوة، وكذلك إذا ما تحيزت التحليلات ، لايعود الموضوع - قياس قوة الدولة - من موضوعات الجغرافية السياسية ، ولا يتجاوز عندئذ أن يكون عملا من أعمال الدعاية والجيوبولوتيكا (Moodie, 1961:8) .

وهكذا تتحدد شروط الموضوع وحدوده فى المادة الكافية إحصائياً ، وفى المنهج التحليلي الموضوعى البعيد عن التحيز ، على أن الأمور -بعد ذلك- ليست يسيرة ، فهناك بعض العناصر الثقافية والتاريخية والاجتماعية التى يصعب تقديمها فى جداول إحصائية مناسبة ، كما أن هناك عناصر أخرى تفتقر أرقامها للدقة المنشودة لأسباب شتى (مثل أرقام التعدادات السكانية لدول العالم النامى) . كما أن هناك بعض الدول التى تحيط مصادرها الاحصائية بستار من السرية والغموض لأسباب معينة . وهناك غيرها قد توفر لها عدد كبير من عناصر القوة ومع ذلك تظهر فى مرتبة أدنى من المتوقع لها، لأسباب عميقة قد تستعصى على القياس . والعكس - أحيانا - صحيح ، حيث قد تبرز بعض الدول بحجم من القوة يفوق المتوقع من نتائج حسابات عناصر القوة المتوفرة لديها . وهكذا .. إذا كان موضوع قياس قوة الدولة قد توصل إلى تحديد موضوعه ومنهجه ، فإنه - بعد - مايزال يواجه مشكلات تطبيقه عمليا . وما يزال يمر بسلسلة متواصلة من التجارب التى تقوم بها مراكز قياس القوة والبحوث الاستراتيجية فى دول العالم الاكثر تقدما (بدر ، ١٩٦٥ : ١٠٧) .

وإذا كانت الخريطة السياسية العالمية تفصح عن عدد من مستويات القوة فيها ، كما تظهر فيما يعرف بالدول الكبرى أو القوى العظمى ، وفيما يليها من مستويات وتحالفات وتكتلات وتوابع تدور في فلكها (Dean, 1974) ، فإن هناك عدداً كبيراً من التساؤلات التي تحيط بهذه الخريطة ، يتصل بعضها حتى بما استقر وضعه منها كقوى كبرى حازت عدداً كبيراً من نقاط القوة الطبيعية والحضارية ، فهل هي - حقيقة - قوى كبرى ؟ وماهي نسبة الجانب الدعائي في بروزها العالمي ؟ وماهي نقاط الضعف في بنيتها السياسية الظاهرة والمستترة ؟ وماهي نتائج معالجتها لهذ النقاط ؟ وهل هي قابلة أصلا للعلاج ؟ ثم ماهي المتغيرات التي يمكن أن تؤدى الى استمرارها كقوة عظمى ؟ أو هذه التي يمكن أن تؤدى الى تراجعها ؟ إلى غير ذلك من الاسئلة ، وبالطبع فإن هناك عددا أكبر من الأسئلة التي تحيط بظلال القوة الأخرى في هذه الخريطة ، ومن هنا ، يجدر النظر إليها - أى الخريطة - باعتبارها تقدم إشارات للقوة مازال في معظمها وصفية وغير كمية ، يتخللها - في نسبة ما منها - شوائب التحيز والدعاية وضعف درجة الموضوعية ، ثم هي تعكس أوضاعا - مهما طالت - فهي في حقيقتها مؤقتة ونسبية ، تلم بها - في كل حين - المتغيرات التي يصعب حسابها جميعها بكل دقة ، كما أنها تعكس صورة من صور التوازن على شكل هرم للقوى ، تقع عند قمته القوى المعروفة بالكبرى ، ويشغل قاعدته العريضة العدد الأكبر من دول العالم ، وبينهما - القمة والقاعدة - تتوزع بقية الدول في مستويات متغيرة بين صعود وهبوط ، تبعا لما تضيفه أو لما ينقص منها من نقاط مع مرور الأيام ، ومع ما تتعرض له من مؤثرات ومتغيرات ، وليس هذا التوازن أبديا ، بل هو محكوم بحسابات دقيقة ، وبألوف من التفصيلات والتغيرات شبه اليومية ، مما يقتضى من الباحث الاستراتيجي أن يضع ذلك في اعتباره دائماً ، وأن ينظر الى هذه الخريطة باعتبارها مؤقتة ونسبية ، فضلاً عن كونها - في نسبة منها -

وعملـية دمائية ، وأنها تعكس توازناً قائماً تلم به المتغيرات من كل جانب ، وفي كل حين (Liska, 1957: 5) .

وهكذا تظهر " قوة الدولة " كموضوع من أهم موضوعات الجغرافية السياسية ، كما يظهر القياس الكمي لهذه القوة ، كأسلوب لقياسها ، يتميز منها باتجاهه نحو هدف شديد الوضوح (وإن صعبت وسائله) ، كما أنه يتخذ من الأرقام الاداة الوحيدة والممكنة لتحقيق القياس والمقارنة لكافة عناصر الدولة التفصيلية ، مستنداً إلى ذلك التعريف البسيط للدولة باعتبارها أرضا ومجتمعا واقتصادا ونظاما وحدودا ، منطلقا منه إلى دراسة ما يتضمنه كل عنصر منها من نقاط وزوايا تفصيلية ، هذه الى تتم حساباتها - جمعاً وضربا وقسمة - للتوصل الى محصلتها الأخيرة ، كما تتمثل في عدد من النقاط التي يتفاوت نصيب كل دولة منها ، ومن ثم يمكن ترتيبها - الدول - تصاعديا أو تنازليا ، كما يمكن تصنيفها إلى مجموعات ، ويتطلب ذلك إلماما بطريقة قياس كل عنصر منها كميا ، وكذلك بطريقة قياس كل زاوية تفصيلية من هذه العناصر الأساسية ، وليس ذلك - كما سبقت الاشارة - يسيرا ، فإذا كان من السهل نسبيا التعرف على نواحي معينة مثل نسبة المتعلمين بين المجتمع السكاني لدولة ما ، أو على نسبتي سكان الريف والمدن إلى جملة سكانها ، أو على درجة إسهامها في التجارة الدولة ، أو على وزن الصناعات الثقيلة في بنيتها الاقتصادية ، إلى غير ذلك مما أصبح متاحا في الجداول الاحصائية لمعظم دول العالم ، أو في الدراسات التي تصدرها مراكز القياس والبحوث ، أو النشرات المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة ، فإن هناك بعض العناصر الأخرى التي تحتاج لاجراءات استقصائية واسعة ودقيقة ، لتحويلها من صورتها الوصفية إلى صورة كمية تتيح القياس والمقارنة ، فإن عنصر مثل مستوى الطموح الشخصي Levelof Aspiration والاجتماعي ، لايكفي تحديده بالقول (وصفياً) بأن مستوى الطموح هذا في دولة معينة مرتفعا ، وفي دولة أخرى منخفضا ، وفي ثالثة متوسطا ، حيث يتطلب ذلك - بداية -

التحديد الدقيق للمصطلح - (مستوى الطموح) ، ثم توضيح جوانبه وأبعاده ، هذه التي لابد أن تختلف نسبياً من مجتمع لآخر ، ثم بناء استمارة استقصائية وتطبيقها بين فئات المجتمع وطبقاته في الريف والحضر ، للكشف عن ظلال مضمون المصطلح التي غالبا ماتتباين حتى داخل المجتمع الواحد ، ثم جدولة النتائج وتحديد معاملاتها وتحليل نتائجها ، وبعد ذلك بوضع مقياس يوضح ظلال مستويات الطموح من خلال أرقامه ، وباستخدام طرق احصائية معينة يمكن التوصل إلى نوع من المتوسط العام لمستويات الطموح لمجتمع معين في دولة معينة ، ومقارنته بغيره في غيرها ، ويحتاج ذلك الى جهود واسعة ومتواصلة ، والى استخدام الآلة في وضع البرنامج وفي تنفيذه ، وفي عرض نتائجه وفي تقييمها ومتابعتها بين الحين والآخر (بدر ، ١٩٦٥ : ١٠٨) ، ومن الواضح أن قياس " مستوى الطموح " ليس سوى نقطة تفصيلية من دراسة " المجتمع" الذى هو أحد عناصر الدولة (الأرض + المجتمع + الموارد والاقتصاديات + النظام + الحدود) ، وأن تحديد " قوتها " بأكبر قدر من الدقة ، إنما يتطلب إجراء الآلاف من مثل هذه العمليات الاستقصائية ، على أنه ليس جهداً ضائعاً بحال من الأحوال ، كما أنه - أيضا - ليس ترفا أكاديميا ، وبالطبع فهو ليس أيضا دعائيا جيوبولوتيكيا ، حيث أن التوصل إلى قوة الدولة إنما يتضمن - في نفس الوقت - التوصل الى نقاط ضعفها ، وإذا ما كانت جوانب القوة تحتاج إلى الاستمرار بمعدلات متزايدة ، فإن نقاط الضعف تحتاج إلى المعالجة ، وبين استمرار جوانب القوة ، وعلاج جوانب الضعف ، يمكن أن توضع الخطط المستندة إلى أوثق الدراسات الواقعية، وليس إلى مجرد الوصفات المتداولة الشائعة التي إن اصابت مرة فإنها تخيب مرات ، وبذلك يتجه منهج قياس قوة الدولة نحو هدفه النهائي الصحيح ، ليصب بنتائجه في وعاء التخطيط ، من أجل المزيد من القوة والصحة (Hawley , 1974) .

ويستند هذا المنهج - من الناحية الفكرية - الى مبدأين رئيسيين ، يجدر

توضيحهما منذ البداية :

أولا :

أنه لاوجود للقوة المطلقة أو للضعف المطلق ، بمعنى أنه لم توجد عبر التاريخ ولا توجد الآن - هذه الدولة التي حققت القوة المطلقة من كافة جوانبها ، أو هذه الدولة الضعيفة تماما من كافة مقوماتها ، وكل مافى الأمر أن هناك فى كل دولة جوانب من القوة والضعف معا ، وأن التوزيع لهذه الجوانب إنما هو بصورة نسبية محضة ، فهى - الدول - تتوزع على منحنيات عديدة من عناصر القوة ومن عناصر الضعف ، وأن القوة والضعف - من وجهة نظر الجغرافية السياسية - تعنى وجود عناصر مواتية إيجابية طبيعية وحضارية داخل بنية الدولة ، مختلطة مع عناصر أخرى غير مواتية من ذات الجوانب ، وإن هذه العناصر جميعها تعمل داخل الدولة بمعدلات متفاوتة متغيرة من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطورها السياسي ، ويتحدد موقف الدولة العام بناء على المحصلة الأخيرة - فى فترة معينة - لجملة تأثيرات هذه العوامل جميعها - وهو موقف قابل للتغير في أى إتجاه نحو القوة أو نحو الضعف ، ومن شأن التخطيط المناسب أن يوجهها - بالنسبة لكل دولة - نحو الاتجاه المنشود .

ثانيـــا:

إن دراسة عناصر الدولة الطبيعية والحضارية ، إنما تتم من وجهة نظر درجة إسهامها الايجابى أو السلبي فى هذه البنية ، ومن هنا .. فإن دراسة العناصر الجغرافية المكانية للدولة ، لاتهدف إلى تحديدها كظواهر جغرافية إقليمية فى حد ذاتها ، وإنما إلى متابعة وتوضيح نتائجها السياسية ، فليست دراسة عنصر مثل " السطح والتضاريس " فى دولة معينة ، إلا مقدمة لمتابعة وتوضيح نتائجها فى تكوين هذه الدولة وفى تطورها السياسي وفى درجة إسهامها فى تحقيق الوحدة المطلوبة داخل الدولة أو فى تعويقها ، وفيما ينتج عنها من ايجابيات ومن سلبيات بالنسبة للمواصلات وللتجارة وللصناعة والتوزيع

السكان داخل الدولة ، ويشير هيرفندال (Herfindaha, 1975:72) إلى وجهة النظر المذكورة ، باعتبار ان جملة عناصر المكان الطبيعية والحضارية فى الدولة، إنما هى تمثل مقوماتها كما تمثل مواردها ، وأن الدولة تتفاوت قوة وضعفا تبعا لدرجة أستغلالها لمواردها الطبيعية ، أي تبعا للمرحلة التى قطعتها فى مجال تحويلها من موارد طبيعية الى موارد اقتصادية ، أي من حالتها الخام الى حالة اقتصادية تجارية أو صناعية أو غير ذلك من أوجه الاستغلال . فالغابة تظل مورداً طبيعياً إلى أن تستغل .. فتصبح مورداً اقتصادياً ، وتتسع وجهة النظر المذكورة .. بحيث تدرس جملة عناصر المكان الذى تقف فوقه الدولة .. باعتبارها مواردها التى يمكن حسابها اقتصاديا، فالأمطار تبقى موردا طبيعيا ، إلى أن تستغل فى الزراعة (أو فى أى مجال أخر) ، فإنها تصبح - حينئذ - عنصراً اقتصادياً يمكن حسابه بكل دقة ، وكذلك الأمر بالنسبة للتركيب الصخري ، حالة استغلال إمكانياته فى البناء واستخراج المعادن ، بل إن الحواجز الجبلية التى تقدم حدوداً دفاعية طبيعية للدولة ، إنها أيضا ليست هبة مجانية وليست بلا ثمن ، ويمكن تقدير ذلك بحساب كم النفقات الدفاعية التى كان من الممكن أن تتكبدها الدولة ، حالة عدم وجود هذه الحواجز الجبلية ، وهكذا ينظر الى جميع العناصر الطبيعية للمكان، باعتبارها مواردا قابلة للاستغلال الاقتصادى ، أو هي تقوم بالفعل بوظيفتها الاقتصادية ، سواء بمجرد وجودها وتوزيعاتها المكانية ، أو بما توفره من تكلفة ابتدائية ، أو بما سيتداعى عنها فى حالة تحويلها إلى عناصر إقتصادية ، أو بما تمثله من رصيد ينتظر الاستغلال ، وتتراتب الدول - تبعا لذلك - إلى مجموعات ، قطعت الأولي - الاكثر تقدما - شوطاً كبيراً فى مجال تحويلها الموارد الطبيعية إلي موارد اقتصادية ، وتقف الثانية فى مرحلة متوسطة من هذا المجال أما الثالثة فما تزال مواردها الطبيعية دون مستوى التحول الفعال الى موارد اقتصادية . ويتوقف ذلك - فى جميع الحالات - على مجموعة من العوامل الحضارية والثقافية والتاريخية لكل دولة على حدة ، تتصل من ناحية بالنظام السياسي للدولة ، وما يتيحه - هذا النظام -

لمجتمعها السكانى من طاقات ومن قدرة على التفاعل والاتصال والحفز والانطلاق والابداع ، وتترابط - من ناحية ثانية - مع خصائص هذا المجتمع وثقافته وقيمه ومعتقداته وقوانينه وتقاليده وأعرافه ، إلى غير ذلك من خصائصه المتصلة بتركيب قوة عمله وتنوعها ، وبنظامه التعليمي شكلا ومضمونا ، وبدرجة الارتباط بين العلم والعمل فى بنيته الاقتصادية والاجتماعية . ثم هى تتصل - من ناحية ثالثة - بالتاريخ الخاص للدولة ، وبما خاضته خلال هذا التاريخ من تجارب ، وبما استوعبته من خبرات ، وبما خلفته مراحله فى بنيتها من قوة أو من ضعف ، ثم هي ، - أخيرا - تتصل بالمستوى التكنولوجي لهذه الدولة ، ليس بالمعنى الكمى للتكنولوجيا فقط ، أى بما يتوافر لديها ولدى أفرادها من أجهزة وأدوات وآليات فى شتى المجالات ، بل - أساسا بالمعنى الكيفى لها ، أى بدرجة اندماج التكنولوجيا ، فى ثقافتها العامة والخاصة ، وبدرجة استغلالها لامكانياتها من خلالها وبما يسهم به مخترعوها ومبدعوها فى تطوير تكنولوجيتها الخاصة ، وبما يتداعى عن كل ذلك من نتائج فى سلوك الأفراد وفى طريقة تفكيرهم وفي مستوى الأداء الخاص لجميع الأعمال .

كيفية قياس قوة الدولة (نموذج منهجى) :

يتحدد الأسلوب اعام لحسابات " قوة الدولة " فى المقولة البسيطة الآتية : " قوة الدولة هى ناتج القوة والضعف اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا وعسكريا ، وهى محصلة قدراتها على تحقيق مصالحها فى المجتمع الدولى ، وفى التأثير على غيرها " (فخر : ١١) ، وتشير بعض الدراسات إلى العناصر الرئيسية المكونة للقوة بالشكل الآتى " عوامل جغرافية + عوامل اجتماعية وسكانية + عوامل سياسية + عوامل عسكرية + الإرادة القومية + عوامل أخرى " (Muir, 1975 : 35) ، كما ترد - فى دراسات أخرى - الإشارة إلى عناصر للقوة من قبيل " المستوى التكنولوجي + أسلوب اتخاذ القرارات الوطنية + القدرة غير الملموسة والتى تعرف بروح الأمة " وغير ذلك ايضا من العناصر التفصيلية ، وتؤكد جميعها على أهمية تحديد التفاعلات القائمة بين هذه العناصر والعوامل ، باعتبارها غير منفصلة على الإطلاق ، بل هى مترابطة

غاية الترابط ، ويتخذ - احيانا - من درجة اعتماد الدولة على غيرها + اعتماد غيرها عليها ،كمقياس للقوة في الساحة العالمية ، حيث أن قوة الدولة (أ) بالنسبة للدولة (ب) ، إنما يمكن تحديدها من خلال تحديد درجة اعتماد (ب) على (أ) ، فكلما زاد اعتماد (ب) على (أ) ، زادت قوة (أ) على (ب) ، حيث يتاح للأولى (أ) ممارسة القوة على الثانية (ب) نتيجة لهذا الاعتماد ، ومن ثم إذا كان الاعتماد متبادلا نفس الدرجة أو بقدر من التكافؤ ، فإن ممارسة القوة تكون ايضا متبادلة بنفس القدر ، ويتطلب تحديد ذلك تحليلات تفصيلية كمية لمجموع العناصر والعوامل التي تعتمد فيها على نفسها + التي تعتمد فيها على غيرها + التي تعتمد فيها الدولة الأخرى عليها ، مع مراعاة إمكانية تطبيقها على أكبر عدد ممكن من الدول ، تحقيقا لمزايا المقارنة التي تستند إليها مثل هذه الدراسات ، وذلك لتحديد مرتبة الدولة بصفة خاصة ، ولبناء جدول الترتيب العالمي للقوى بصفة عامة (فخر : ١٢) ، ولتوضيح عناصر التحليل التفصيلي يمكن تقديم هذا النموذج المنهجي العام على النحو الآتي :

أولا: تحليل العوامل الجغرافية (المكانية) :

ويتضمن النقاط الآتية (الموقع الجغرافي للدولة + مساحة الدولة + الشكل ومورفولوجية الحدود + السطح والبنية + الظروف المناخية + التربة + الحياة النباتية + المعادن ومصـــادر الطاقة + الموارد الطبيعية الأخرى + عناصر أخرى) .

ثانيا : تحليل العوامل الاجتماعية والسكانية:

ويتضمن النقاط الآتية (الحجم السكاني للدولة + التوزيع المكاني والكثافة + معدلات النمو + العلاقة بن السكان والموارد + التركيب الاقتصادي وقوة العمل + توزيع السكان بين الريف والحضر + التركيب التعليمي + التركيب العرقي + اللغة والدين + التاريخ والثقافة والتراث + عناصر أخرى) .

ثالثا : تحليل العوامل الاقتصادية :

ويتضمن الزوايا الآتية (درجة استغلال الموارد الطبيعية + الهياكل الاقتصادية الأساسية + العلاقة بين الانتاج والاستهلاك + الواردات والصادرات والميزان التجارى + بنود الميزانية العامة + تراكم رأس المال + الموارد الأساسية من الغذاء والطاقة + درجة الكفاية الذاتية + متوسط الدخل + متوسط الانتاجية + المدخرات + البنوك والشركات + المساعدات + عناصر أخرى) .

رابعـــا : تحليل العوامل السياسية :

ويتضمن الزوايا الآتية (النظام السياسي + الهياكل السياسية + أسلوب اتخاذ القرار + الأحزاب + الديناميكية السياسية + العلاقات الدولية + العلاقة بين الهياكل السياسية والاقتصادية + الاحلاف والتكتلات الدولية والإقليمية + مشكلات الحدود السياسية + الدستور والقانون ونظام الانتخابات + عناصر أخرى) .

خامسا : تحليل العوامل العسكرية :

ويتضمن النواحى الآتية (حجم وتكوين القوات + التنظيم والتسليح + الاستراتيجية + التعبئة + القيادة وتسلسل الأوامر + الاتصالات + نهج توزيع القوات + العلاقة بين أنواع القوات + المشاركة فى الأحلاف + القدرة على الحركة والدفاع والهجوم + العلاقة بين الجيش ونظام الحكم + عناصر أخرى) .

سادسا : الإرادة الوطنية :

ويتضمن دراسة (التاريخ + الشخصية القومية + الحالة الصحية والنفسية للمجتمع + الاتصال والنموذج + العادات والتقاليد + الأفكار المسيطرة + مستويات الطموح + القدرة على التفاعل والاحتشاد + غير ذلك) .

ولتبسيط حسابات القوة الشاملة - بعناصرها العديدة هذه - بدا ضروريا التوصل إلى صيغة كمية - قابلة للتعديل - تجمعها فى إطار قابل للتطبيق

والمقارنة ، وقد قدم العديد من الصيغ الكمية لعل هذه الاتية (فخر : ٤) من أبسطها :

Pt = (C+E+M)x(S+W+I+D)

وتفسيرها كما يلي :

Pt = total percieved power — مجموع القوة المتحققة

C = Critical Mass (Population + teretory) . — الكتلة الحرجة (السكان + المكان)

E = Economic Capabillity — القدرة الاقتصادية

M = Military Capability — القدرة العسكرية

S = strategic Purpose — الهدف الاستراتيجي

I = Image or Influence — النموذج أو النفوذ

D = Diplomacy — الدبلوماسية

W = will to pursue national strategy . — الإرادة لتحقيق الاستراتيجية الوطنية

وفيما يلى إشارة لمكونات هذه المعادلة بشيء من التفصيل :

(١) الكتلة الحيوية الحرجة (c) :

تعنى الكتلة الحيوية الحرجة ، حساب القدرة المحسوسة - أو الممكن إدراكها - لدولة معينة ، بقياس قدرة ومستوى التفاعل بين السكان والأرض ، والتى تضع الدولة فى مستوى معين من القوة (القيمة) عالميا ، ويعتمد حسابها فى الدولة الواحدة على العنصرين الآتيين :-

- مساحة الأرض .
- الحجم السكاني .

وقد تضفي بعض الدراسات أهمية أكبر لعنصر منهما على الآخر ، غير أن الدراسات الحديثة تشير للعنصرين فى صياغة تركيبية ، تضمهما والتفاعلات

والتداعيات الناتجة عنهما فى مرحلة تاريخية معينة ، ومع تعدد زوايا وتفصيلات العنصرين (المساحة + السكان) ، فإن المنهج المتبع فى دراستها ، إنما يتلخص فى تحديد كم + كيف كل منها (العدد + النوعية) ، ويعنى الكم .. الحالة الرقمية لكل زاوية وتفصيلية منها ، ويعنى الكيف .. الحالة النوعية لها ، ويفضل - ايضا - التعبير عن الحالة النوعية - اى المستوى بالأرقام ، حيث هى - الأرقام - الأسلوب الأمثل لإجراء المقارنات ، ويمكن توضيح ذلك بالنسبة لزاوية مثل الحجم السكاني للدولة ، فالمعروف أن هناك تباينا واسعا من هذه الزاوية (شكل ٢٢) بين دول العالم (U. N. 1960 - 1990) ، حيث قد يصل الحجم فى بعضها إلى عدة مئات من الملاين (الصين ، الهند ، الاتحاد السوفيتى ، الولايات المتحدة) بينما ينخفض فى بعضها إلى بضع عشرات من الآلاف (موناكو ، الفاتيكان ، ليختنشتين ، على سبيل المثال) ، ويشير التاريخ إلى علاقة وثيقة بين قوة الدولة وحجمها السكانى ، وأن الصراع بين القوى المنافسة ، إنما تحدده - فى نسبة هامة منه - مواردها البشرية ، خاصة إذا ما ارتبط الكم بالكيف ، أى العدد بالنوعية ، وتقدم بعض الدراسات (Cox, 1975 : 87) رقم ١٢ مليون نسمة ، باعتباره الحد الأدنى أو المتوسط الفعال Effective Mean - من الناحية الكمية - لترتيب الدول تبعا لأوزانها من هذه الناحية ، وذلك على أساس من المقارنة العددية لها ، ومنحنى التوزيع الطبيعي Normal Distribution Curve وتصنيفها بداية من هذا المتوسط (١٢ مليون +) إلى ٥ فئات حجمية ، وإعطاء كل منها درجة معينة على النحو الآتى :

الفئة الحجمية (مليون نسمة)	١٠٠+	٥٠ -٩٩	٢٥ -٤٩	١٥ - ٢٤	١٢ - ٢٤
القيمة الرقمية	٥	٤	٣	٢	١

وتقع فى الفئة الحجمية الأولى (١٠٠ مليون +) مجموعة معينة من الدول سبقت الإشارة إلى بعضها بالإضافة إلى غيرها) ، تحصل جميعها على القيمة الرقمية (٥) الخاصة بهذه الفئة ، ولكنها تتفاوت - بعد ذلك - من الناحية الكيفية ، ومن ثم تبدأ المقارنة بينها على أساس مؤشرات القياس الكيفى للمجتمع السكانى ، وتتضمن (التنوع الوظيفى + التركيب الاقتصادى + قوة العمل + نسبة الإعالة + التعليم والتدريب + مؤشرات أخرى) ، ويتكرر الأمر

بالنسبة للفئة الحجمية الثانية (٥٠ - ٩٩ مليون نسمة) ، هذه التى تضم عدداً أكبر من الدول (ألمانيا ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، البرازيل ، نيجيريا ، وغيرها) ، ومن الواضح أن هناك فارقا بيّناً من الناحية الكيفية - بين المجتمع السكانى في ألمانيا وبينه فى نيجيريا مثلا ، ومن ثم فإنهما - ألمانيا ونيجيريا - وإن حصلا على قيمة رقمية واحدة (٤) من الناحية الكمية ، فإن المؤشرات الكيفية التفصيلية ، سوف تضع كلا منهما - بعد ذلك - فى قائمة مختلفة تماما عن الأخرى ، وتستمر هذه المقارنات الرقمية لكافة عناصر الكتلة الحيوية الحرجة ، بحيث يتم - فى النهاية - التوصل إلى مجموع ما تحصل عليه كل دولة من هذه العناصر كما وكيفا ، وهو مايعبر عنه بالمعادلة العامة الآتية :

مجموع الكتلة الحيوية الحرجة = (جملة القيم الرقمية للأرض + جملة القيم الرقمية للسكان) .

(٢) القدرة الاقتصادية (E) :

تتوقف القيمة الفعلية للكتلة الحيوية الحرجة على العلاقة الاقتصادية بين شقيها (الأرض + السكان) ، هذه العلاقة التى تتفاوت - ايضا - تفاوتاً بينا من دولة إلى أخرى (clark, 1971: 44) ، وإذا كانت المعادلة البسيطة (Pt = C + E) قد تعبر بصفة عامة عن هذه العلاقة ، إلا أنها ليست كافية تماما للتعبير عن هذا التفاوت البين بين دول العالم : هذا التفاوت الذى ينعكس في اختلاف المستويات الاقتصادية بينها وذلك كمحصلة أخيرة للعلاقة بين السكان والأرض (carter, 1975) كما تعكس أسباب التخلف الأقتصادى بعامة (شكل ٣٢) .

وقد اختير مقياس إجمالى الناتج القومى GNP لقياس القدرة الاقتصادية للدولة على المستوى العالمى ، ورغم مايوجه إلى هذا المقياس من النقد باعتباره اقل تفصيلا مما ينبغى ، واقل دقة من المنشود ، إلا أنه مايزال مفضلا ، باعتباره يعبر عن القيمة السوقية Market Value لكل من السلع والخدمات المنتجة بواسطة الاقتصاد القومى ، خلال فترة زمنية محددة (سنة عادة) وهو

مايتيح المقارنة والمتابعة ، ويحسب على أساس حجم الإنفاق على السلع والخدمات من الأفراد والشركات والحكومة والأجانب فى سوق الدولة خلال عام، ومن خلاله تتحدد النواحي الآتية (زهران ، حمدية ، ١٣٩٦ هـ : ١٤) :

- الموارد العامة للدولة .
- دور الدولة فى التجارة العالمية ، وسوق المال العام .
- مستوى دخل الفرد ، وتوزيع الثروة .
- المستوى التكنولوجي العام ، خاصة فى مجال الاستثمار.
- نواحي أخرى .



شكل (٣٣) أسباب التخلف الإقتصادى

ويخضع مقياس إجمالى الناتج القومى لترتيب معين ، تبعا للقيمته الرقمية فى الإطار العام لقياس قوة الدولة مقارنة بغيرها ، بمعنى أن الدولة الأولى فى هذا الترتيب - أى هذه التى تحقق أكبر ناتج قومى عالميا - تحصل على قيمة رقمية =١٠٠ ، ثم تليها مباشرة بقية الدول ، تبعا لنسبة ما تحققه أيها من هذا

الناتج إلى الدولة الأولى ، فإذا كانت الولايات المتحدة تحتل هذه المرتبة بإجمالي ناتج قومي يبلغ ١٣٠٠ بليون دولار ، فإنها تحصل على القيمة الرقمية المذكورة (١٠٠) ، ويحصل الإتحاد السوفيتي على قيمة رقمية = ٨٠ ، لأن إجمالي ناتجه القومي يبلغ ١٠٠ بليون دولار ، وتحصل اليابان على قيمة رقمية = ٦٠ ، وتقل عنها ألمانيا الغربية إلى ما يساوي (٥٠) ، وهكذا مع تغير هذا الترتيب من سنة لأخرى .

وإلى جانب إجمالي الناتج القومي ، هناك بعض المقاييس التفصيلية الأخرى، المتصلة بقياس القدرة الاقتصادية العامة ، وذلك من قبيل :

- العلاقة بين إنتاج وإستهلاك الطاقة في الدولة ، ومتوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في دول العالم (شكل ٣٤) .



شكل (٣٤) إستهلاك العالم من الطاقة (متوسط نصيب الفرد كجم)

اقتصادها .

- انتاج الصلب ، مرتبة الصناعة فى

- الانتاج الغذائى والكفاية الذاتية .

- الموارد المعدنية .

- التجارة الخارجية .

- مقاييس أخرى .

ولتوضيح أهمية دراسة هذه المقاييس التفصيلية ، يمكن الإشارة - بإيجاز- للانتاج الغذائى " كمثال لها ، فقد أوضحت تجربة الحربين العالميتين وماتلاهما ، ان الموارد الزراعية تعد واحدة من أهم مكونات القدرة الاقتصادية للدولة (جاب الله ، ١٩٧١ : ٦) ، سواء فى مجال تحقيق الكفاية الذاتية ، أو تحقيق الفائض مع القدرة على استثماره تجاريا وصناعيا وسياسيا ، أو بالنسبة لمواجهة العجز دون تنازلات أو استنزاف لرصيدها القومى العام ، ويستند قياس الموارد الزراعية إلى المؤشرات الآتية (Barnett, 1958 : 62) :

١ - مساحة الأراضى الصالحة للزراعة .

٢ - مساحة الأراضى المستغلة منها .

٣ - مشكلات المناطق الزراعية الهامشية .

٤ - انتاجية الوحدة المساحية من المحاصيل المختلفة .

٥ - التركيب المحصولى .

٦ - مدى كفاية الانتاج الغذائى للسكان .

٧ - مقاييس أخرى .

ويمكن تلخيصها جميعا فيما يلى (مجموع المساحات المزروعة + اجمالى الأطنان المنتجة + صافى الصادرات والواردات الزراعية) .

وبعد ذلك يمكن التوصل إلى ما يعرف بالإجمالي العام لكل من الكتلة الحرجة (C) والقدرة الاقتصادية (E) ، وذلك بعد جمع الأرقام المتصلة بتفصيلات كل منهما ، وهو مايعبر عنه بالمعادلة البسيطة الآتية(C+E) .

٢-القـــدرة العسكريــــة(M)

ينظر للقوة المسلحة باعتبارها الأداة النهائية لحسم الصراع بين الدول في إطار قوتها الشاملة ، ويعبر كيسنجر عن ذلك بقوله (.. إن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل اخرى ، حيث يصبح استخدام القوة العسكرية بمثابة وسيلة يقصد منها إجبار الخصم على تنفيذ إرادة معينة ، وذلك باستخدام أعلى درجات القوة . .) وبإضافة القدرة العسكرية يصبح شكل المعادلة = (Pt C+E+M) ، وتظهر مستويات القدرة العسكرية في الخريطة العالمية بالظلال الآتية :-

- تأتي القدرة النووية عند قمة هرم القدرة العسكرية ، تتسنمه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

- يأتي - بعدهما - بقية النادي النووي (المملكة المتحدة ، فرنسا ، الصين، الهند) .

- يليها مجموعة الدول التي وصلت لمستوى علمي وتكنولوجي ، يمكنها من الانضمام للنادي النووي ، غير أن ذلك لم يعلن بعد (السويد ، كندا ، استراليا، وربما الأرجنتين والباكستان) وقد يكون هناك غيرها ايضا .

- هناك - بعد ذلك - القدرة العسكرية التقليدية ، وتتوزع على منحنياتها بقية دول العالم بمستويات شتى وظلال عديدة في انحاء العالم .

ولما كانت القدرة النووية قد شحنت الحرب بطاقة تدميرية شاملة ، فإن هذه الشحنة ذاتها قد جعلت منها رادعا لقيامها (Kissinger , 1967 : 42) ، حيث لم يعد في الإمكان استخدامها ، دون توقع ضربة مماثلة من الطرف الآخر ، خاصة في ظروف الاستقطاب الثنائي الراهن لقوى العالم بين الاتحاد

السوفيتي والولايات المتحدة ، وهكذا ماتزال القدرة العسكرية التقليدية - المتطورة - بمثابة الاحتمال الوحيد القائم لحسم الصراع بين القوى المتنازعة محليا وإقليميا ، وإذا كانت القدرة العسكرية النووية قد استخدمت مرة واحدة من جانب الولايات المتحدة ضد اليابان ، وأنهت بها الحرب العالمية الثانية ، فإن عدد الحروب التى اندلعت منذ نهاية الحرب الثانية تقدر بما لايقل عن ٤٠ حربا ، مما يعنى تكرار الإتجاه إلى الحرب التقليدية بمعدل حرب كل سنة بين ١٩٤٥ - ١٩٨٤ ، وغالبا ما تسبق الحرب بمرحلة من الإعداد والتأهب ، وعادة ماتقوم عندما تفشل المفاوضات الدائرة بين طرفيها - أو أطرافها - فى التوصل لحلول مرضية ، وتبقى كاحتمال قائم حتى تندلع ، وتقوم حسابات أطرافها على مجموعة معقدة من الاعتبارات (مجاهد ، حورية ، ١٩٧١ : ١٤٢) يتحدد أهمها فيما يلى :

- القوة البشرية العاملة والمعبأة والممكن الاستفادة منها .
- عدد ونوعية الوحدات والتشكيلات القتالية .
- قوائم السلاح والمعدات المنتشرة للاستخدام كما ونوعية .
- نوعية القيادة العسكرية والسياسية .
- الاستراتيجية العسكرية .
- الجبهة الداخلية والروح المعنوية .

ويتم تحليل كل اعتبار من هذه الاعتبارات الرئيسية إلى عشرات من التفصيلات السلوكية والأدائية ، بحيث يمكن ترجمتها إلى قيم رقمية مفيدة فى مجال قياس العسكرية التقليدية ، تمهيداً لإضافته إلى السجل العام لقوة الدولة، وذلك بالإضافة إلى مؤشرات أخرى ذات أهمية فائقة فى القياس ، من قبيل :

- نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الناتج القومى .
- حجم ونوعية القوات المسلحة .

- القدرة على الحشد والتوزيع محليا وإقليميا وعالميا .

- القدرة البحرية والجوية .

- مؤشرات أخرى .

وبالنسبة للمؤشر الاول (الإنفاق العسكري) فإن المتوسط العالمي له يقدر بنحو ٦٪ ويتحقق في المملكة المتحدة (على سبيل المثال) ، وقد يزيد الى ٢٠ ٪ (مصر حتى ١٩٧٣) ، ثم هو قد يقترب من نصف اجمالي الناتج القومي ، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل (٤٥ ٪) ، وبالنسبة للمؤشر الثاني (حجم ونوعية القوات المسلحة) فإن محدداته تتجاوز قوائم الاسلحة ، إلى العنصر البشرى ونوعية التنظيم وقدرات الإدارة والإتصال ، وهى التى تعطى للسلاح فاعليته ، بما تضيفه إليه من مرونة وحسن توزيع وإدراك شامل دقيق - من قبل القيادة- للمتغيرات ، وتقوم مراكز البحوث الاستراتيجية بدراسة هذه المؤشرات والعناصر وغيرها ، وتقييمها وتقدير درجاتها بالنسبة لكل دولة من دول العالم، وذلك ضمن إطار دقيق من الاستقصاء والقياس ، والمتابعة ، تستخدم فيه أكثر الاجهزة التكنولوجية تقدما ، وتصدر عنها تقارير سنوية ، تتضمن نتائجها فضلا عن توقعاتها المستقبلية .

(٤) الاستراتيجية القومية/الإرادة الوطنية (S) :

تشير القياسات السابقة - عامة - إلى المقارنة للقوة بين الدول المختلفة على أساس كمي ، وتكتسب جميعها معناها ، ونسبة هامة من فاعليتها ، إذا ما وضعت في إطار الاستراتيجية القومية للدولة ، وقدرتها على حشد قوتها وتوجيه إرادتها . ويتضمن ذلك تصورات المجتمع السكاني في الدولة لأهدافها، ودرجة اتفاقهم عليها (Nimmo,1974:7) ، ورغبتهم في وضعها موضع التنفيذ ، ويتصل ذلك - أشد الاتصال - بدرجة الاتساق الداخلي للدولة، وكذلك بتصوراتها عن الأمن والسلام وبقدرتها على استخدام " قوتها " لفرض هذه التطورات ، أو لإقناع الدول الأخرى بها ، وتنشأ الحاجة إلى " القوة " في

خريطة العالم المعاصرة ، نتيجة للأوضاع الآتية : (Claude , 1962 : 16) :

- تشابك المصالح الدولية ، وقيام النظام الدولى على أساس تبادل المنافع والمصالح فى شتى المجالات .

- ضرورة أن تضع كل دولة لنفسها ، السياسة اللازمة لتحقيق مصالحها .

- يؤدى تنوع المصالح وتعقدها إلى وجود نقاط عديدة للتعارض بين الدولة وغيرها .

- ضعف فعالية المؤسسات الدولية للتحكيم ، وفض المنازعات الناتجة عن هذا التعارض .

وتؤدى هذه الأوضاع - وغيرها - إلى أهمية أن يكون لدى الدولة من القوة ، مايكفل لها تجاوز نقاط التعارض لمصلحتها ، أى تحقيق أهدافها حتى ولو تعارضت هذه الأهداف - جزئيا أو كليا - مع أهداف دولة أخرى ، ويتخذ ذلك - فى مجال العلاقات الدولية - سبل الاقناع أو التفاوض أو الضغط أو الإجبار أو بالقوة العسكرية المباشرة ، وهى المسائل التى تندرج عامة تحت مايعرف **بالأمن القومي** أو المصلحة العليا للدولة (غالي ، ١٩٦٦ : ٧٥) ، كما أنها المسائل التى يجدر أن تحيط بها وبأبعادها الاستراتيجية العامة للدولة ، والتى على أساس درجة الإحاطة هذه تتحدد فاعلية الاستراتيجية ، وقدرتها على مواجهة المتغيرات التى لاتهدأ فى الساحة الدولية ، ومن ثم يمكن ترجمة ذلك إلى قيم كمية ، تدخل ضمن الحسابات العامة لقوة الدولة .

وقد تطور مفهوم " **الأمن القومى** " من مجرد تحديد الأهداف العامة للدولة ، التى تكفل لها الاستمرار وتحقيق بقائها ، إلى تعريف أكثر دقة - بعد الحرب العالمية الثانية - ليصبح مفهوما من شقين : (فخر : ٢) .

١ - ان الدولة آمنة ،إذ لم تصل إلى الدرجة التى يكون عليها أن تضحى بقيمها إذا أرادت أن تتجنب الحرب .

٢ - إن الدولة تكون آمنة ، إذا ما أعدت نفسها إعداد يسمح لها بالانتصار

فى الحرب ، حالة اضطرارها لقبول التحدى الذى يواجهها ، ...

ويعنى ذلك أن أمن الدولة = قدرتها العامة + قدرتها العسكرية دفاعا وهجوما . وقد تطور هذا المفهوم - أيضا - بعد ذلك ، وبسبب تعقد الأوضاع الدولية والسياسية منذ نهاية الخمسينات (Cohen ,1974 : 96)، واتسع مفهوم "الأمن القومى " ... ليتجاوز مجرد التهديد ، أو مجرد القدرة على المواجهة العسكرية ، وذلك مع تعرض الكيانات السياسية لأشكال من التحديات والتهديدات غير المباشرة ، أو التى تتخذ صوراً عسكرية بالضرورة فى بعض الحالات كأن تتعرض الدولة - من خارجها - لمؤثرات متفاوتة القوة ، تتجه إلى اقتصادياتها أو ثقافتها أو بنيتها الاجتماعية والحضارية ، مما قد يشكل - أحيانا تهديداً أو تحديا لأمنها ، قد يفوق - فى آثاره غير المباشرة - التهديد العسكرى المباشر ، كما أن هذه المؤثرات قد تتخذ شكل الانقلابات الداخلية بقصد تغيير نظام الحكم ، أو أعمال الإرهاب والتخريب والجاسوسية وافتعال الأزمات الاقتصادية ، وغير ذلك مما يمثل تهديداً للأمن القومى ، ولكنه لايندرج تحت التهديد العسكرى المباشر ، ومن ثم فقد اتجه مفهوم " الأمن القومى " ليحيط بكل هذه المؤثرات ، وأصبح يعنى - أيضا - قوة قدرة الدولة على حماية بنيتها الداخلية من أية تهديدات ، بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها ، وارتبط قياس القدرة على تحقيق " الأمن القومى " بقدرة الدولة على البقاء والمحافظة على بنيتها وقيمها + الاستمرار والنمو تحقيقا لأهدافها (Cohen,1974:96) ، وذلك بمقدار ما تنجح الدولة فى وضع استراتيجيتها جملة وتفصيلا ، وبمقدار دراستها العميقة لمراكز القوة والتأثير فى الخريطة السياسية العالمية المعاصرة ، ومتابعتها اليومية لموقعها منها ، وبدرجة دقتها فى تحديدها لخطوط التعارض بينها وبين غيرها ، ولنقاط الاتفاق ايضا ، و فى تحديدها لأعدائها ولأصدقائها جميعا ، وفى التعرف - غير المتحيز - لنقاط القوة والضعف فى نفسها وفى غيرها ، وهى المؤشرات التى تنعكس فى الساحة الدولية فى صورة قرارات وعلاقات تتراوح مابين المرونة والجمود ، وسرعة الاستجابة وبطئها ، وحسم القرار أو تهافته ، والحركة السريعة الواسعة

أو البطينة الضيقة، وفى درجة القدرة على التفاعل والحشد ، وفى تركيز القدرة أو تبديدها ، وفى غير ذلك من اشكال الحركة وصور القرارات ، هذه التى يمكن - على أساسها - بسهولة نسبية ، قياس قدرة الدولة وقوتها فى هذا المجال .

ويرتبط نجاح الاستراتيجية العامة للدولة - أيضا بما يعرف بالإرادة الوطنية ، هذه التى تتعدد مقاييسها ، وتتنوع أبعادها إلى حد يصعب حصره مما يجعلها - الإرادة الوطنية - من أهم جوانب قياس الدولة ، التى ماتزال الدراسات تحاول الإحاطة بها ، ويشير معظمها إلى أن الاجماع الوطنى المطلق ليس دائماً شرطاً لها ، وإن كان تحققها بن الأغلبية ضروريا ، هذا التحقق الذى يتمثل فى القدرة على الاقناع ، وحشد الأغلبية وراء الاهداف العامة للدولة ، ويصعب تحقيق ذلك دون ارتباط هذه الأهداف بالمصالح الحقيقية للمجتمع ، فضلا عن فاعلية النظام السياسي ، وقوة تأثير القيادة وأسلوب اتخاذ القرار ، وتتجلى أهم مؤشرات **الإراد الوطنية** فى درجة التناسق الثقافى والحضارى بين المجتمع السكانى ، وفى قدرة هذا المجتمع على استيعاب تناقضاته ، وإذابتها وامتصاصها أو تجاوزها ، سواء كانت عرقية أو دينية أو لغوية أو اقتصادية ، وكذلك فى درجة الاستجابة التلقائية للأهداف العامة للدولة ، ويشير "كولينز" (Collin,s 1974 .12) فى هذا المجال ، إلى أهمية الاتساق بن الأهداف العامة للدولة ، والأهداف الخاصة لوحداتها المحلية ، خاصة بالنسبة للدول الكبيرة ، هذه التى تترامى مساحتها ، وتتعدد قومياتها ، ومن ثم تتباين المصالح الداخلية بين وحداتها ، سواء أكانت ولايات (مثل الولايات المتحدة) أم جمهوريات (مثل الاتحاد السوفيتى) ، وغالبا ما يقدر **للإرادة الوطنية** ١٠٠ درجة من الحسابات العامة للقوة الشاملة للدولة ، تتوزع بالتساوي بين مستوياتها الرئيسية الآتية :

- درجة التماسك الاجتماعى (٣٣ درجة) ، تتوزع بين الاندماج الثقافى والحضارى للمجتمع (٢٥ درجة) ، والتناسق الاقليمي والتكامل بين مناطق الدولة (٨ درجات) .

- قدرة القيادة على الحشد (٣٤ درجة) ، تتوزع بين فاعلية النظام السياسي ، وقدرته على اتخاذ القرار ، وأسلوبه العام فى الإدارة (١٧ درجة)

وبين درجة استجابة المجتمع لقرارات النظام السياسي (١٧ درجة) .

- اتفاق الأهداف الاستراتيجية مع مصالح المجتمع (٣٣ درجة) ، وهذه تتوزع بين عدد كبير من التفصيلات - سبقت الاشارة إلى بعضها - هذه التى تصب - آخر الأمر - فى نجاح هذه الاستراتيجية فى تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية .

الدراسة العاشرة

قياس قوة الدولة

(٢)
"النموذج التطبيقي"

كيفية قياس القوة (نموذج تطبيقى) :

ربما يكون ضرورياً - ومفيداً - بعد هذه المحاولة التحليلية النظرية لعناصر الدولة من وجهة نظر منهج قياس قوتها الشاملة ، البدء فى محاولة أخرى تطبيقية لها - هذه المرة - بالنسبة للقوتين الرئيستين فى الخريطة السياسية العالمية المعاصرة (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى) ، ذلك أن النظام السياسي الدولي يتميز - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - بما يعرف بالقطبية الثنائية Bipolar System بين القوتين الرئيسيتين المذكورتين (Liska, 1957) ، وذلك لما حققته الدولتان من قوة فائقة كما وكيفا ، وذلك بالقياس إلى غيرهما من الدول الأخرى المعاصرة .

وبغض النظر عما أصاب واحدة منها - الأتحاد السوفيتي - فى الفترة الأخيرة من تراجع فى مرتبتها، ورغم مابينهما من اختلافات جذرية (ايديولوجية وجغرافية واقتصادية وثقافية) ، إلا أن وجوه التشابه عديدة بينهما ايضا ، فهما - معا - قد برزا فى الساحة العالمية فى وقت متقارب بعد الحرب العالمية الأولى ، وذلك بعد فترة عزلة طويلة عن العالم ، اختيارية بالنسبة للولايات المتحدة ، اتباعا لمبدأ " مونرو " الشهير (١٨٢٤) ، وشبه إجبارية للاتحاد السوفيتى (الروسيا) فى ظل النظام القيصرى ، وإذا كان توكفيل Alexide Toqueville قد تنبأ فى كتابه (١٨٣٥) تحت عنوان Democracy In America - بارتقائهما معا - الولايات المتحدة والروسيا - إلى الصدارة العالمية (حمدان ، ١٩٦٨ : ٢٢٤) ، فقد قدر لنبوءته أن تتحقق قبل مضى أقل من قرن منها .

ولقد وضعت الأسس الكمية الآتية لقياس القوة الشاملة للدولتين ، من قبل

جهاز متخصص (اكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٢) حيث يصعب ذلك - كما سبقت الاشارة - بصورة فردية ، وتتجلي أهميته في قيمته التطبيقية التي تؤكد تغير القياسات والنتائج بصفة مستمرة، وقد قيمت عناصر القوة كما يلي :

الكتلة الحيوية	القدرة الاقتصادية	القدرة العسكرية	القدرة على النفوذ	وضوح الاستراتيجية	الإرادة الوطنية	الدبلوماسية
(ك)	(ص)	(ع)	(ذ)	(س)	(ن)	(م)
١٠٠ +	٢٠٠ +	١٠٠ +	١٠٠ ×	١٠ +	١٠ +	١٠

وقد روعى في التقييم الكمي لهذه الجوانب من قوة الدولة ، تعدد تفصيلات كل جانب منها ، بحيث تزيد الدرجة الكلية مع زيادة التفصيلات الخاصة بكل جانب ، بحيث تغطيها جميعها ، وذلك بالنسبة للجوانب (ك + ص + ع + ذ) هذه التي يتم اضافتها (جمعها) إلى بعضها تبعا لقيمها الكمية المقدرة ، أما بالنسبة للجوانب (س ، ن ، م) فقد اعتبرت معاملات حركة وارتباط ، لاتضاف قيمها بالجمع (+) بل بضربها (×) في المجموع الحسابي لما سبق تحديده من عناصر المعادلة ، وفيما يلي دراسة تحليلة مقارنة موجز لهذه الجوانب في كل دولة منهما تبعا للمصدر السابق ذكره في معظم نتائجه :

أولا : الكتلة الحيوية (ك) للدولتين :

تتضمن دراسة الكتلة الحيوية (ك) للدولتين العناصر الآتية (الموقع + المساحة + الشكل + الموصلات + السكان) ، وفيما يلي نورد تحليلا لموقف الدولتين من هذه العناصر ، الولايات المتحدة ثم الاتحاد السوفيتي .

الولايات المتحدة:

تقع الولايات المتحدة بن دائتي عرض ٣٠° - ٥٠° شمالاً ، وخطي طول ٨٠° - ١٢٠° غربا ، مما هيا تنوعا طبيعيا وانتاجيا واسع المدى عميق التأثير ،

ويفصل المحيط الأطلسي (بعرض ٣٠٠٠ ميل) بين الولايات المتحدة والقارة الأوروبية ، ويفصلها المحيط الباسيفيكي (بعرض ٥٠٠٠ ميل) عن القارة الاسيوية ، فهي تحوز بذلك جبهتين مائيتين تقدمان لها حدودا طبيعية مثالية ، ورغم بعض مشاكل الحدود القديمة بينها وبين المكسيك ، حول بعض الولايات الجنوبية ، فإنها لم تعد تمثل منطقة توتر ونزاع ، خاصة مع القوة الطاغية للولايات بالنسبة للمكسيك ، أما من الناحية الشمالية فالحدود مستقرة تماما بينها وبين كندا ، بل إن العلاقة بين الجارتين ،تجعل من كندا - الممتدة مكانيا حتى القطب الشمالي - بمثابة رصيد برى استراتيجي للولايات المتحدة أيضا . (شكل ٣٥)



شكل (٣٥) الوحدات السياسية بأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى

وهكذا ، فإن المزايا الجيوستراتيجية التى تحققت للولايات المتحدة بفضل

موقعها ، يمكن تلخيصها فيما يلي (جبهات مائية طويلة على محيطات لا تتجمد + حدود برية مستقرة + الحد الادنى من الجيران) .

وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الخامسة بين دول العالم من حيث المساحة (٢٫٩٧٧ مليون ميل ٢) ، أي أنها تشغل نحو ٧٪ من مساحة اليابس العالمي، تهيء لها من وجهة النظر الجيوستراتيجية - عمقا بريا دفاعيا قويا، وتظهر هذه المساحة على شكل مستطيل مندمج ، عدا شبه جزيرة فلوريدا البارزة - كراسفين - في مياه البحر الكاريبي - وألاسكا المنفصلة عنها بالأراضي الكندية ، وبعض جزر الأطلسي والباسيفيكي والكاريبي - التابعة لها - ، المنفصلة عنها بمساحات مائية ، وقد امتدت الولايات المتحدة - فوق هذه المساحة - خلال عدد من المراحل المتميزة شغلت فترة من الزمن ، تمثل مراحل تكوينها عندما ظهرت (شكل ١٦) .

ويبدأ الوجود السياسي للولايات المتحدة - كدولة مستقلة - مع نهاية حرب الاستقلال سنة ١٧٨٣ ، وقد تطورت - منذ هذه البداية - كدولة تضم ١٢ ولاية محصورة بين الساحل الشرقي وسلاسل الليجني الجبلية ، ثم هي قد حققت وجودها بالكامل - تقريبا - خلال القرن التاسع عشر ، ذلك أنها قد استغرقت طوال النصف الأول من القرن المذكور (١٨٠٠ - ١٨٥٠) في التوسع غربا فوق سهل المسيسبي ، وحتى سفوح الروكيز الجبلية ، وقامت بشراء لويزيانا (١٨٠٣) من فرنسا ، وبالاستيلاء على فلوريدا (١٨١٩)التي كانت تابعة لاسبانيا ، وضمت اليها تكساس (١٨٤٥) على حساب المكسيك ، فبلغت نهاية حدودها الجنوبية الحالية تقريبا ، وكذلك ضمت إليها أوريجون ، وبلغت نهاية حدودها الشمالية الحالية أيضا ، وانتزعت كاليفورنيا من المكسيك ، وأطلت على الباسيفيكي ، فبلغت نهاية حدودها الغربية ، وأطلت بذلك - كما سبقت الاشارة - على المحيطين الأطلسي فالباسيفيكي ، بجبهتين مائيتين تحيطان مستطيلا مندمجا متكاملا ، وقد ساهم في امتدادها هذا - دون أن تنقسم إلى دول ودويلات - خلال هذه الفترة القصيرة ، مجموعة من العوامل المكانية (بساطة التركيب الجغرافي + اتساع الوحدات المكانية + سهولة

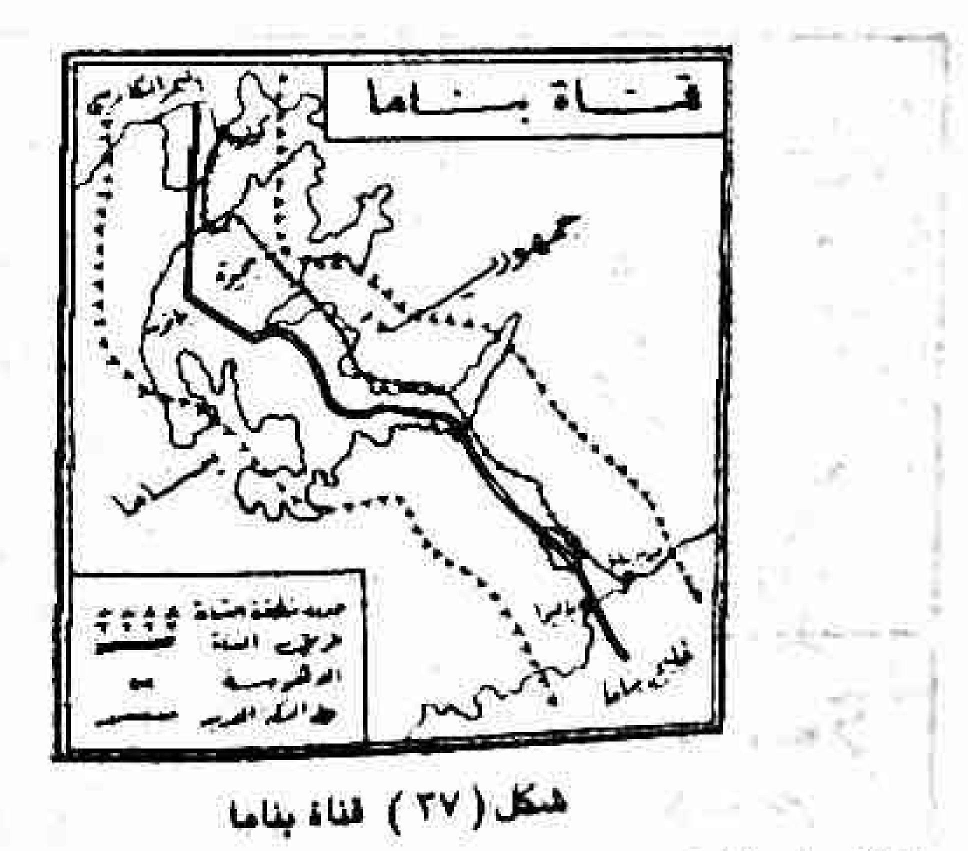
اجتياز العقبات الطبيعية + عوامل أخرى) ، ومجموعة أخرى من العوامل الحضارية (تيارات الهجرة من اوروبا ونوعيتها + التفكك النسبى للقبائل الهندية الأصلية + والقطار والسلاح وغير ذلك + عوامل أخرى) ، وهكذا تكونت الولايات المتحدة - على نحو غير مسبوق - خلال نصف القرن المذكور (شكل ٣٦) ، وتشكلت فوق مجموع المساحة الأرضية التى أتيحت لها بين المحيطين (حمدان ، ١٩٦٨ : ٢٢٨) .



شكل (٣٦)

التكوين الفيدرالى للولايات المتحدة الامريكية

ثم هي قد بدأت – بعد ذلك – في التوجه نحو الباسيفيكي ، باعتبارها تحوز جبهة عليه ، وكانت قد وسعت من هذه الجبهة بشراء ألاسكا من الروسيا القيصرية أنذاك ، ومدت نفوذها إلى جزر هذا المحيط تباعا ، حتى بلغت مجموعة جزر : " ميداوي " سنة ١٨٦٧ ، وضمت اليها جزر " هاواي " مع نهاية هذا القرن ، وواصلت بسط نفوذها حتى جزر الفلبين ، فهذه هي حقبة الباسيفيكي من تطورات الخريطة السياسية للولايات المتحدة الامريكية (حمدان ، ١٩٦٨ : ٢٢٩) ، ثم هي – الولايات – قد استغرقت في العقدين الأولين من القرن العشرين فيما يمكن تسميته بحقبة الكاريبي ، وذلك باستيلائها على بورتريكو ، ومد نفوذها إلى كوبا ، وقامت (١٩٠٣) بشق قناة بناما بمزاياها المكانية والاستراتيجية العديدة ، وأمنت كل ذلك بالسيطرة على عدد من جزر البحر الكاريبي . (شكل ٣٧) .



شكل (٣٧) قناة بناما

وتتفق هذه التطورات مع المراحل الأساسية التي كونت جيوستراتيجية الولايات المتحدة ، والتي تتلخص فيما يعرف " بالمرحلة القارية " والتي

استغرقت النصف الأول من القرن ١٩ م ، والتي شغلت خلالها - بصفة أساسية - جملة المساحة بين المحيطين الأطلسي والباسيفيكي ، ثم " المرحلة الثانية " التي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٩) ، والتي أمنت خلالها جبهاتها البحرية ، بالسيطرة على خطوط الحركة البحرية ومحطاتها الأساسية في المحيطين ، وتهيأ لها بذلك الدخول إلى مرحلتها الثالثة المعروفة بالمرحلة العالمية ، هذه التي أنهت قرن العزلة بين ١٨٢٤ - ١٩١٩ ، أي منذ إعلان مونرو عزلة الولايات المتحدة عن العالم القديم ، وحتى اعلان " ويلسون " عن مبادىء حقوق الانسان ، وبداية الدور العالمي للولايات المتحدة ، فهي بذلك لم تبدأ مرحلتها الأخيرة كقوة عالمية رئيسية معاصرة ، إلا بعد أن :

- استكملت سيطرتها على قاعدة اليابس المناسبة والكافية مساحة ونوعية .

- توسعت حتى النهاية الغربية لما اعتبرته حدودها الطبيعية .

- أشرفت على الجبهات المائية المتناسبة مع ماكونته من قاعدة أرضية .

- انعزلت عن مشاكل العالم لنحو قرن ، حققت خلاله ما تحتاجه من نمو سكاني ، ومن استغلال واسع النطاق للموارد .

- مدت نفوذها إلى المسالك البحرية المؤدية إليها (هاواي + آلاسكا + بناما) .

- ومن زاوية معينة .. فقد أسهمت خصائص السطح والتضاريس في الولايات المتحدة في مراحل تعميرها وفي تفاوت كثافتها السكانية ، وفي درجة التنوع الطبيعي والاقتصادي التي تتمتع بها ، وكذلك في التوجيه المكاني لمناطقها المختلفة ، ومن يراجع مراحل تعمير الولايات المتحدة يمكن أن يتبين بسهولة ارتباطها بخطوط السطح الأساسية فيها (خط الساحل + السهول الساحلية الشرقية الأطلسية + جبال الأبلاش + السهول الوسطى وحوض نهر المسيسيبي + جبال الروكيز والهضاب + السهول الساحلية الغربية

الباسفيكية) . فقد احتوى كل منها مرحلة من مراحل تعميرها ، منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، ومن يراجع خرائط الكثافة السكانية ، سوف يتبين ارتباطها بهذه الخطوط وبمراحل التعمير معا ، بالإضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية الخاصة بالمناطق المختلفة ، ولن يختلف الأمر بالنسبة لمراجعة خرائط التنوع الاقتصادى الرعوي الزراعى الصناعى ، التي اسهمت فيها تنويعات السطح في علاقاتها بالتربة والظروف المناخية والنباتية ، وارتبطت معها بمراحل التعمير والكثافات السكانية ، وحتى بالنسبة لخرائط المواصلات بأنواعها النهرية والبرية والحديدية ، فإنها تمتد وتتواصل فى اتساق مع خطوط السطح ، محققة درجة عالية من الفعالية ومن السيولة الإقليمية ، أى أن السطح لم يقف عقبة أمام تدفق العلاقات المكانية فى كافة صورها ، وتوثيق العلاقات الاقليمية والاقتصادية بين كافة الولايات .

ومن الناحية الجيوستراتيجية فقد حصرت سلاسل " اللجني " تيارات الهجرة الأولى فى السهول الشرقية المطلة على الأطلسى ، حتى تهيأت لها القوة اللازمة - سكانيا واقتصاديا - للاندفاع عبرها نحو الغرب ، كذلك فقد أعاقت السلاسل الغربية (الروكيز) من تواصل الهجرات الاسيوية الى قلب الولايات المتحدة ، ليس فقط بحكم ارتفاعها ووعورتها ، بل لأنها قد وقفت عائقا أمام الرياح الغربية المطرة ، وأدت إلى ظهور مناطق صحراوية وشبه صحراوية فى الأجزاء الواقعة فى ظل المطر منها . وليست هذه المناطق بالجذابة لتيارات الهجرة الآتية من آسيا عبر الباسيفيكي ورغم ارتفاع نسبة الآسيويين من العناصر الصينية واليابانية وغيرها على طول الساحل الشرقي ، إلا أن النسبة الكبرى من السكان قد أصبحت أوروبية أيضا وذلك مع تدفق الهجرات الأوربية إليها - من الشرق - منذ منتصف القرن ١٩ م .

ومن وجهة نظر حسابات قوة الدولة ، فإن عناصر المناخ ليست مجرد موارد طبيعية Natural Resources ، بل هى - فى حالة استغلالها بكفاية وفعالية - من الموارد الإقتصادية Economic Resources . وبالنسبة للولايات المتحدة .. فقد قدمت عناصر المناخ الموارد الطبيعية لأنواع عديدة من الاستغلال الاقتصادى

عالية المستوي ، وقد اتيح لها ذلك بحكم موقعها الفلكي من دوائر العرض (بين دائرتى عرض ٢٠° - ٥٠° شمـالا) ، هذه التى اشـتملت عددا من النظم المناخية المتنوعة ، وأيضا بما توفر لمجتمعاتها السكانة من كفاية وفعالية فى مجال استغلالها لها زراعيا ، ورعويا ، هذه الكفاية والفاعلية التى جمعت بين خصائص التنوع والتركيز معا ، التنوع فى مجال التركيب المحصولى ، والتركيز بالنسبة للانتاجية واستغلال المساحات ، قد أدت - أولا - إلى تحقيق ما يقارب الاكتفاء الذاتي لها زراعيا وغذائيا ، ثم - ثانيا - إلى تحقيق الفائض المتزايد القابل للتصدير ، ومن ناحية أخرى ، فقد هيأت هذه النظم المناخية المتنوعة مع تنويعات السطح الواسعة في الولايات المتحدة ، القاعدة الطبيعية لحياة نباتية متعددة الفصائل ايضا ، تتراوح مابين الغابات والأعشاب معا ، وفى إطار نفس وجهة النظر الخاصة بحسابات قوة الدولة ، تأخذ " التربة " - مع السطح والمناخ - أهمية بالغة بالنسبة لرصيد الدولة الطبيعي من موارد القوة وتوضح دراسة التربة - فى الولايات المتحدة - أنها تحوز منها عددا من أجود أنواعها ، تتوزع فى معظم ولاياتها ، وتقدم الأرضية المناسبة لمعظم أنواع الاستغلال الزراعى ، ومع التقدم العلمى الفعال فى هذا المجال ، فقد واجهت الولايات المتحدة مشكلة التربات الرديئة فى بعض الولايات .. خاصة الصحراوية والجبلية منها ، كما توصلت إلى عدد من الحلول لما تواجهه من مشكلات بيئية عويصه في بعضها الأخر ، وذلك مع عدم تجاهل وجود عدد من مشكلات التربة بها ، ماتزال مستعصية عن الحل .

وإذا كانت شبكة أنهار الولايات المتحدة قد قدمت موردا طبيعيا مائيا شديد الأهمية ، فإن اتجاهاتها الرئيسية (من الشمال إلى الجنوب) لم تكن متفقة مع اتجاهات التعمير (من الشرق الى الغرب) ، كما أنها لا تنتهى - باستثناء نهر سانت لورانس - إلى أحواض وممرات التجارة العالمية الأساسية فى المحيطين الأطلسي شرقا والباسفيكي غربا ، ومن هنا فإن أهميتها بالنسبة لحركة التجارة المحلية داخل الولايات ، تفوق أهميتـها كروافد تجارية تصب فى خطوطها المحيطية الرئيسية ، وقد عوضت الشبكة الحديدية الكثيفة فى الولايات

المتحدة من هذا النقص ، ووصلت بين مناطق الإنتاج الداخلية ، وبين الموانئ الساحلية المؤدية لخطوط التجارة العالمية ، وهى تمثل الآن نحو ٣٠ ٪ من جملة أطوال السكك الحديدية فى العالم ، كما امتدت بها - أيضا - أطول شبكة من الطرق البرية (٨٠٪ من جملة أطوالها العالمية) ، وبذلك يحوز الفرد فى الولايات المتحدة ، أعلى نصيب من خطوط المواصلات بأنواعها عالميا ، الأمر الذى انعكست نتائجه فى كافة نواحى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (Hay, 1973:92) .

وتبعا لتعداد (١٩٧٦) فقد بلغت جملة سكان الولايات المتحدة ٢٣٠ مليون نسمة ، أى نحو ٧ ٪ من جملة سكان العالم ، فهى تأتى فى المرتبة الرابعة من ناحية الحجم السكانى وهى فى مقدمتها حيث ارتفاع المستوى الفنى لأداء الفرد ، وقد دعمت هذه القاعدة البشرية بتكنولوجيا متفوقة منذ وقت مبكر ، كما أحاطت مجتمعها السكاني بالرعاية والتأمينات ، وذلك مع عدم تجاهل مشكلات اقتصادها الرأسمالي (البطالة + الانكماش) بالنسبة لمجتمعها السكانى عامة وقوة عملها خاصة . وتشير الدراسات (Smith, 1973 : 51) إلى أن الحجم السكاني الراهن للولايات المتحدة ، مايزال أدنى من الحجم السكاني الأمثل Optimum Size of Population ، أى أن مواردها الطبيعية ، ماتزال تسمح بنمو سكاني أعلى مما هو عليه ، ليس فقط مع ثبات متوسط الدخل الفردى ، بل متضمنا أيضا احتمالات زيادته ، ورغم تعدد عناصر وأصول مجتمعها السكانى ، فإن بنيتها الاجتماعية والثقافية والسياسية ، تخلو - عامة - من تمزقات اختلاف اللغات ، الأديان والمذاهب ، وذلك باستثناء بعض ظواهر التفرقة العنصرية - الموروثة تاريخيا - على أساس اللون ، بين البيض والسود ، وقد لجأت السلطات الفيدرالية إلى مقاومتها بصراحة ، خاصة وأنها قد أدت (بين ١٨٦١ - ١٨٦٤) إلى اشتعال الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ، وقد سنت - منذ ذلك الحين - مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات ، التى قاربت أن تصل بهذه التفرقة إلى نهايتها الإنسانية والديمقراطية .

الاتحاد السوفيتي:

يمتد الاتحاد السوفيتي فوق نحو $\frac{1}{6}$ مساحة اليابس (٨٫٦ مليون ميل ٢) ، فهو أكبر دول العالم مساحة ، بل هو يعادل مساحة قارة أمريكا الشمالية بأكملها ، وأكبر بنحو ٣ مرات من الولايات المتحدة ، وتمتد هذه المساحة فوق نحو ٤٥° دائرة عرضية (٣٠٠٠ ميلا) ، تمنحه تنوعا مناخيا ونباتيا واسعا ، وفوق ١٦٠° درجة طولية (٦٠٠٠ ميلا) من الغرب إلى الشرق ، تمنحه عمقا دفاعيا فريدا من مضيق بهرنج إلى جبال الأورال ، ويمثل هذه الامتداد وهذه المساحة يحوز الاتحادالسوفيتي - من وجهة النظر الجوستراتيجية - القاعدة البرية النموذجية ، للقوى السياسية العالمية (Cox, 1975 : 68) ، خاصة وأن هذا الامتداد قد تضمن وصول الاتحاد السوفيتي إلى حدوده الطبيعية النهائية ، هذه التى تتمثل فى المحيط المتجمد الشمالى شمالا ، والمحيط الباسيفيكي شرقا ، وصحراء تركستان والسلاسل الجبلية جنوبا ، وتبقى حدوده الأوروبية - غربا وحدها ، أقل تحديدا وفصلا من غيرها ، فضلا عن أن هذه المساحة الواسعة قد هيأت أيضا لتنوع طبيعي - ثم انتاجى - واسع المدى ، كفل للاتحاد السوفيتي تحقيق درجة عالية من القدرة و الكفاية الاقتصادية (شكل ٨) .

إلا أن النسبة بين هذه القاعدة البرية المترامية ، ليست متكافئة وبين أطوال السواحل التى تحيطها ، وخاصة وأن النسبة الكبرى من هذه السواحل ، إما أن تطل على جبهات مائية متجمدة ، وإما أن تطل على جبهات بعيدة عن طرق التجارة العالمية ، أو على بحار شبه مغلقة ومغلقة ، ورغم كثافة شبكات الطرق الحديدية والبرية فى الاتحاد السوفيتى ، إلا أن مساحته الكبيرة ما تزال تحتاج - فى بعض المناطق - إلى ما يناسبها من مواصلات ، تربط بينها ، وتصلها بالسواحل أيضا ، وقد يعوق إتمام ذلك - أحيانا - نقص الكثافة السكانية + المسافات الكبيرة التى تفصل بين تجمعات السكان الرئيسية + وعورة السطح وتعدد السلاسل الجبلية والهضاب + الامتداد الواسع للصحروات وأشباهها + قسوة المناخ + أسباب أخرى (Cox, 1975 : 69) .

ويجاور الاتحاد السوفيتي عدد كبير من الدول ، حتى أن هناك ١٣ دولة تشترك مع الاتحاد السوفيتي في حدوده الطويلة ، تقع معظمها في منطقة الظل من نفوذه مباشرة ، أو تدور في فلكه بصورة ما من صور التبعية ، ويحوز الاتحاد السوفيتي جبهات مائية تبلغ جملة أطوال سواحلها ٢٤ ألف كيلو متر ، غير أن النسبة الكبرى منها - كما سبقت الاشارة - تطل على محيط تتجمد مياهه طوال العام (المحيط المتجمد الشمالي) ، أو لفترة من العام (بحر بلطيق) ، أو بعيدة عن مسارات التجارة العالمية الرئيسية (الباسيفيكي شمالي دائرة عرض ٥٠° شمالا) ، أو على بحار مغلقة (قزوين) ، أو شبه مغلقة (البحر الأسود) ، ومن هنا يظهر الاتحاد السوفيتي شبه مختنق من حيث الموقع ، يحوز بنية قارية واسعة ، تعوزها - ما يتناسب معها - من المنافذ والجبهات البحرية اللازمة من وجهة النظر الجيوستراتيجية ، وقد اتجه الاتحاد السوفيتي لمعالجة ذلك بوسائل شتى ، تتراوح ما بين محاولة الوصول إلى المياه الدفيئة ، وتوسيع جبهاته الساحلية الباسيفيكية والبلطيقية ، وما بين عقد المعاهدات مع بعض الدول المطلة على المحيطين الهندي والأطلسي ، والمشاركة في المياه الدولية في البحر المتوسط ، إلى بناء أسطول من الغواصات التي تتحرك في أعالي البحار دون قيود ، وتمنحه إمكانيات هجومية دفاعية فعالة للغاية ، فضلا عن تدعيم قواته الصاروخية عابرة للقارات ، التي عوضت كثيرا من سلبيات هذا الموقع المختنق بمقاييس العسكرية التقليدية (Douglas , 1971:9) .

وتبعا لأرقام ١٩٧٥ ، فقد بلغت جملة سكان الاتحاد السوفيتي نحو ٢٦٦ مليون نسمة (نحو ٥ر٨٪ من جملة سكان العالم) ، يتوزعون بين ١٨٠ قومية ، وتنتشر بينهم نحو ١٢٥ لهجة محلية ، ويعكس البناء السياسي للاتحاد السوفيتي وجود عدد من القوميات الرئيسية المتحدة داخل الدولة ، وتكون كل قومية منها جمهورية خاصة ، غير أنها تختلف اختلافا واسعا تاريخيا وجغرافيا وسكانيا واقتصاديا ، ويمثل " الروس " أهم هذه القوميات (٥٨٪ من جملة السكان) ، ثم " الأوكرانيون " (نحو ١٧ ٪) ثم " الأوزبك والتتار

والكازاك والتاجيك " وغيرها ، تتوزعهم الثقافات " السلافية والتركية المغولية والألمانية والاسكندانفية " وغيرها (شكل ٨) ، ولايكاد يجمعهم سوى الإطار الايديولوجى والاقتصادى والسياسي العام للاتحاد السوفيتي ، هذا الإطار الذى لايفرق بين القوميات الداخلية فى إطاره ، مع الإدارة الذاتية لكل منها ، خاصة وأن كل قومية منها ترتبط بوحدة إقليمية متمايزة ، وشبه منفصلة طبيعيا عن غيرها (Shevsky, 1974 : 47) ، وقد يكون لذلك مردوده السلبى أيضا .

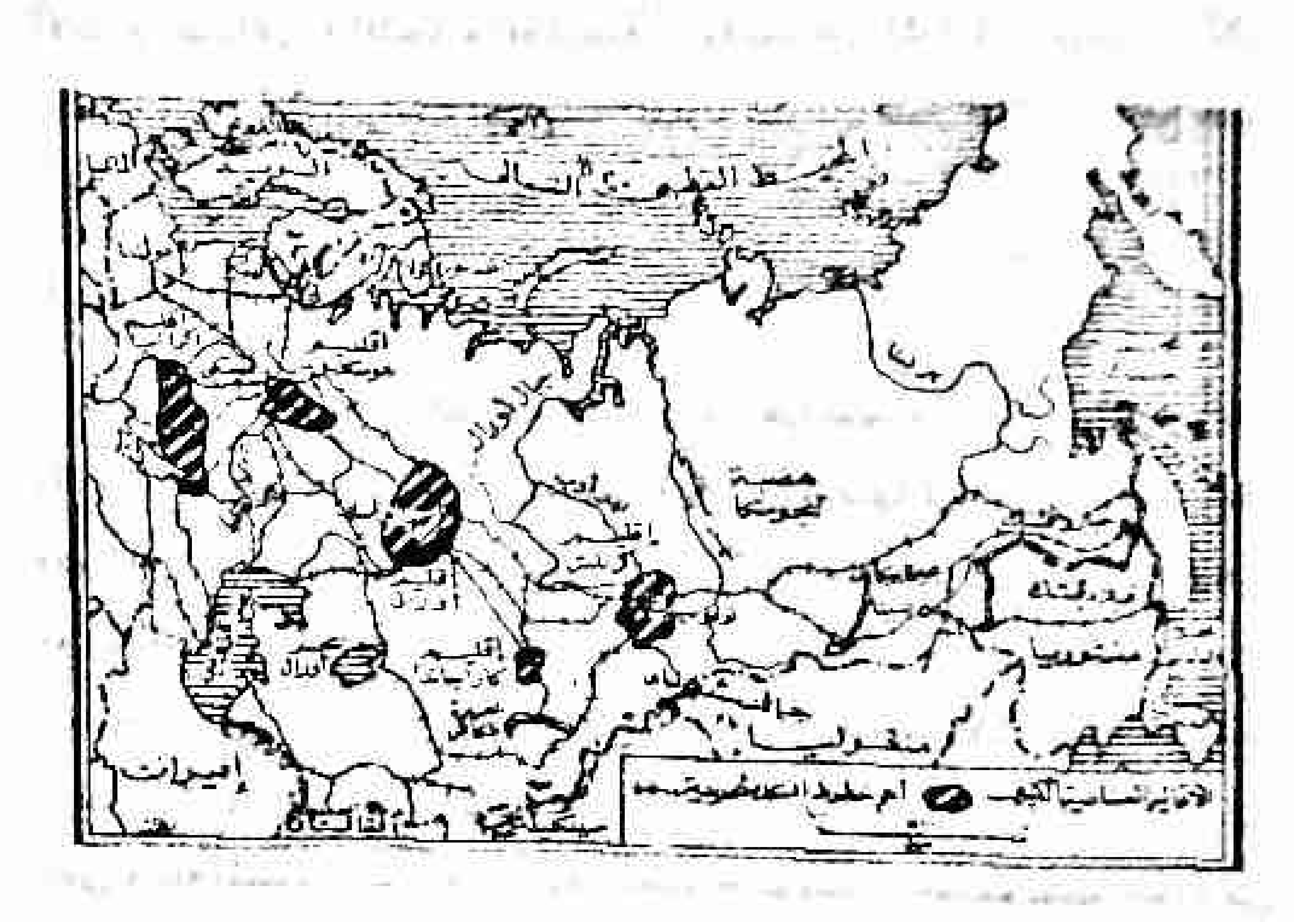
ويعود الإحساس القومى فى " الروسيا " إلى القرن التاسع الميلادى ، وذلك حين توحدت القبائل الصقلبية لأول مرة ، واستقرت حول مجارى الأنهار ، هذه التي اتخذت اتجاهات مكانية شتى ، واستخدمت فى الحركة والتبادل . وبرزت " موسكو " فى الشمال ، و" كييف " فى الجنوب كأهم الإمارات الروسية آنذاك ، ومثلتا - معا - نواة القيصرية الروسية ، وقد تأخر ذلك - قرابة قرنين- بسبب غارات التتار التى استمرت حتى قرب نهاية القرن الخامس عشر (١٤٨٠ م تحديدا) ، وبعد ذلك برزت " موسكو " كنواة ما فتأت تتوسع شرقا عبر الأورال ، وغربا حتى لتوانيا وبولندا ، وجنوبا إلى القوقاز والبلقان ، وتبلورت خصائصها القومية خلال فترة حكم " بطرس الأكبر " (١٦٨٢ - ١٧٢٥م) ، تجلى ذلك فى استراتيجيته الهادفة إلى توحيد الروسيا + التوجه بها عمليا وصناعيا نحو الغرب ، حيث كانت الثورة الصناعية تعطى بشائر ثمارها ، كما بدأت تشارك فى التغييرات السياسية العامة التى احتدمت آنذاك فى القارة الأوربية وتجلى ثقلها بوضوح خلال القرن ١٩ ، وتحددت خطوط سياستها الجيوستراتيجية فى التوسع شرقا حتى الباسيفيكى ، وجنوبا حتى البحر الأسود ، وغربا حتى البلطيق والفستيولا ، وخلال ذات القرن (التاسع عشر) الذى تكونت فيه " **الولايات المتحدة** " بين الأطلسي والباسيفيكي ، امتدت فيه - ايضا - **القيصرية الروسية** بين الأورال والباسيفيكي ، بما فى ذلك سيبيريا بأكملها ، مع فارق أساسي بين الدولتين ، إذ أن " **الولايات المتحدة** " قد ورثت خصائص حضارة غرب أوروبا الصناعية ، واستثمرتها بفاعلية عالية فى بناء قواعدها الاقتصادية المتنوعة ، بينما بقيت " **الروسيا** "

- رغم جهود بطرس الأكبر - فى إطار الحضارة الزراعية الأسيوية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

وإذا كان التكوين السياسي للولايات المتحدة قد تم فى إطار من الولايات الفيدرالية غير المركزية ، مما دفع بها جميعا - بدرجات - نحو الازدهار بقواها الذاتية وإداراتها الخاصة المحلية (Collins,1974:25) فإن المركزية القيصرية فى العاصمة " موسكو " لم تحقق ذات النجاح فى إدارة هذه المساحات الواسعة المعروفة بالروسيا الأسيوية ، ثم هى لم تدرك القيمة الجيوستراتيجية والاقتصادية " لآلاسكا " فى أمريكا الشمالية ، فباعتها (١٨٦٧) بثمن بخس للولايات المتحدة ، بل وتراجعت عن نفوذها الذى كان قد تواصل من آلاسكا إلى شمالى كاليفورنيا ، فامتدت اليها - على الفور - السيطرة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكيه ، وبقيت هذه التطورات فى سياقها البطيء ظاهريا ، والمحتدم بالاضطرابات والتناقضات السياسية والاقتصادية باطنيا ، حتى ثورة ١٩١٧ التى أسقطت القيصرية ، واتجهت بالاتحاد السوفيتي - ضمن إطار صارم من خطط التنمية الاقتصادية الخمسية - نحو آفاق العصر الحديث .

وتعد الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١٩١٩ - ١٩٣٩) ، بمثابة فترة البناء الاقتصادى والسياسي للاتحاد السوفيتي ، وقد برزت أهم خطواته - فى المجال الاقتصادى - فى التحول الصناعى للاتحاد السوفيتى ، وذلك - كما سبقت الإشارة - بواسطة سلسلة متصلة من برامج التصنيع الموجهة مركزيا وسياسيا (شكل ٢٨) ، استكمل خلالها بناء قواعد صناعاته الثقيلة ، فضلا عن شبكة مواصلاته الأساسية من الخطوط الحديدية (خاصة فى سيبيريا) والطرق البرية ، مكنته من الصمود طويلا - بالإضافة إلى المزايا الجيوستراتيجية الأخرى كما تتمثل فى العمق المساحى البري - أمام الزحف النازي الصاعق أثناء الحرب العالمية الثانية . كما أن هذا التحول قد هيأ له - بع الحرب - مواصلة برامجه وتطوير تكنولوجيته رغم خسائره الاقتصادية والبشرية الفادحة فى هذه الحرب ، بحيث تمكن - بعد أقل من خمس سنوات

من نهاية الحرب - أن يلحق بالولايات المتحدة كقوة نووية ثانية ، بل وأن يدخل عصر الفضاء قبلها ، مدعما وجوده كقوة عالمية رئيسية ، باستراتيجية واسعة النطاق اقتصاديا وسياسيا وايديولوجيا (Watkins, 1961) .



شكل (٢٨) الأقاليم الصناعية والسكك الحديدية فى الاتحاد السوفيتي

وبناء على نتائج حساب القوة الشاملة فى الدراسة التى سبقت الاشارة إليها (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ، ١٩٨٢ : ٥) فقد قدمت التقديرات الكمية الآتية فيما يتصل بتقييم الكتلة الحيوية للدولتين :

	الأرض	السكان	جملة
الولايات المتحدة	٥٠	٥٠	١٠٠
الاتحاد السوفيتي	٤٥	٤٥	٩٠

ثانيا : القدرة الاقتصادية (ص) :

كماسبقت الاشارة .. فإن دراسة هذه القدرة ، تتوزع بين عدد من الزوايا ، من أهمها " الزراعة وانتاج الغذاء + انتاج الطاقة بأنواعها + الانتاج المعدنى + الانتاج الصناعى + التجارة الخارجية " ، وفيما يلى إشارة - بإيجاز - لكل منها ، فى مجال الدراسة التحليلية المقارنة للدولتين محل التقييم : مع عدم تجاهل التغيرات التى جرت مؤخرا فى الإتحاد السوفيتي .

الولايات المتحدة (ص) :

تبلغ نسبة الأراضى الصالحة للإنتاج الزراعى نحو ٦٠٪ من جملة مساحة الولايات المتحدة (حوالى ٣ مليون ميل ٢) ، يزرع منها قرابة ٤٠ ٪ (أى نحو ٢٣ر ٪ من جملة المساحة المذكورة) ، هذا عدا مساحات الغابات (٢٨٪ من جملة مساحة الولايات) والمراعى ، تتوزع جميعها - بنسب متفاوتة - بين مناطقها المختلفة ومما يوضح درجة تفوقها فى مجال الانتاجية (متوسط انتاجية الهكتار) ، أنه بينما تمثل هذه المساحة المزروعة نسبة قدرها ١٥ ٪ من جملة المساحة المزروعة عالميا ، فإنها - الولايات - تسهم بنحو ٤٠ ٪ من جملة الانتاج الزراعى العالمى ، ومع ارتفاع مستوى الآلية الزراعية فإن القطاع الزراعى فى الولايات المتحدة ، لا يستوعب سوى ٥ر٨٪ فقط من جملة قوة عملها ، مع اختلاف هذا المتوسط بين الولايات المختلفة (Smith , 1973 : 122) .

وقد حققت الولايات المتحدة - زراعيا وغذائيا - أعلى مستوى بين دول العالم، من حيث الكفاية الذاتية والقدرة التصديرية ، ولا تكاد - مع تنوع مناطقها الطبيعية - أن تخلو قوائمها الإنتاجية من محصول معين ، عدا أنواع محدودة من المحاصيل المدارية (البن ، الشاى ، الكاكاو ، قصب السكر)

تنتجها أيضا محليا، كما أدت (عوامل الآلية + التركيز الزراعي للمحاصيل في نطاقات ، مثل القطن والذرة والقمح والدخان + التخصص الإنتاجي والربط بين العلم والزراعة + اتباع نظام الاقتصاد المختلط Mixed Economy System من الزراعة والرعي واستغلال الغابات والتصنيع الزراعي) ، إلى تحقيق فائض انتاجي وفير ، حقق لها الوجود على رأس الدول المصدرة لعدد كبير من المحاصيل في السوق العالمية لتجارة الانتاج الزراعي (Thoman , 1976 : 133) ، وهو مايضيف الى رصيد قوتها السياسية وتأثيرها العالمي ، خاصة وأنها تعمد الى تطبيق برامج تخزينية واسعة ، تتيح لها بالنسبة للقمح – مثلا – أن تحتفظ لديها – في صوامعها – باحتياطي يكفيها + العالم كله لمدة عامين ، وهي البرامج التي تؤتي ثمارها الإقتصادية والسياسية ، حالة اشتداد الازمات الغذائية في أنحاء العالم ، خاصة في مناطق الدول النامية ، هذه التي تجتاحها أزمات زراعية وغذائية فادحة في بعض السنوات ، بل إن الولايات المتحدة كثيرا ما تستخدم فائض انتاجه الزراعي – خاصة الغذائي ، كوسيلة للضغط علي عدد من الدول الأكثر تقدما ، وكأسلوب للمساومة مع الدول المختلفة معها ايديولوجيا ، حالة تعرضها لأزمة من أزمات الزراعة والغذاء (Mishan, 1964: 77) .

ويبلغ متوسط إنتاج الولايات المتحدة من " الفحم " في السنوات العشر الأخيرة نحو ٢٧٠ مليون طن مترى ، فهي تسهم بذلك بنحو ١٦٪ من جملة انتاج الفحم في العالم ، وهي تحوز في تكويناتها الجيولوجية – حوالي $\frac{١}{٣}$ الاحتياطي العالمي أيضا ، وإلى جانب الانتاج الضخم من الطاقة المائية (٣٨٪ من جملة انتاج العالم منها) ، فإن هناك إمكانيات أخرى واسعة منها ، لم تستغل بعد ، وتظهر أهمية أنهار السلسلة الجبلية الشرقية (الليجنى) في مجال توليد الكهرباء المائية بالقياس لها في أنهار السلسلة الغربية (الروكيز)

حيث الأخيرة أكثر أهمية فى مجال الزراعة ، خاصة أنهار * كولومبيا ، كلورادو ، ساكرامنتو ، ريوجران * وغيرها من الأنهار المنحدرة من هذه السلسلة الغربية إلى الباسيفيكي ، والتى تعتمد عليها نطاقات معينة من السهول الساحلية الغربية فى زراعتها .

وتأتي الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى - عالميا - من حيث إنتاج الطاقة النووية (٤٥٫٤ ألف ميجاوات منها) ، ورغم إنتاجها البترولى الكبير (١٦٪ من الإنتاج العالمى) ، إلا أنها تستورد نحو ٧٫٩ مليون برميل يوميا فى المتوسط ، وذلك لسد العجز بين استهلاكها (١٦٫٣ مليون برميل) وإنتاجها (٨٫٤ مليون برميل) ، وتوضح هذه الأرقام - وغيرها - حجم القاعدة الطبيعية والاقتصادية - المستغلة والمحتملة والمستوردة - من الطاقة التى تستند إليها هذه الدولة كقوة سياسية كبرى ، هذه القاعدة التي تشحنها بقدرات الحركة والتدفق فى شتى القنوات الاقتصادية والحضارية والعسكرية ، وتهيئ لها درجة عالية من السيولة الإقليمية والعالمية ، ومن القدرة على الاتصال والوصول بالسرعة الممكنة وبالقوة اللازمة إلى المكان المطلوب فى الوقت المناسب (Guyol, 1971:8) ، من هنا نبعت استراتيجيتها المتشابكة المعقدة بالنسبة لموارد الطاقة المحلية والعالمية ، هذه الاستراتيجية التي لا تتهاون مطلقا بالنسبة لتعرض هذه الموارد - من وجهة نظرها - لأى خطر فعلي أو محتمل ، كما تسعى هى - فى إطار من البحوث الدائبة الممولة جيدا - نحو الكشف عن موارد جديدة للطاقة داخل الولايات المتحدة و فى انحاء العالم ، ونحو الانطلاق فى مجال استغلال الطاقات الطبيعية الأخرى (الطاقة الشمسية) بإمكانياتها غير المحدودة ، ذلك أن تاريخ استغلال الطاقة ، هو ذاته تاريخ القوة فى هذا العالم، ومع كل اكتشاف جديد فى الطاقة كانت هناك طفرة من طفرات القوة ، فضلا عما يقترن - بكل ذلك من تغير فى مقياس القوة ، ومن تطورات واسعة وعميقة فى خريطة القوة العالمية .

وتقف الولايات المتحدة في وضع فريد بالنسبة للانتاج المعدنى ، فبينما هى

تسهم في الانتاج العالمي من معظم المعادن تقريبا ، وبينما هي تأتي على رأس قائمة المنتجين لعدد كبير منها ، فهي - أيضا - تظهر في قائمة الدول المستوردة لغالبية أنواع المعادن المستغلة ، ولتوضيح ذلك يمكن الإشارة إلى " الحديد " كمثال لهذا الوضع ، فهي - الولايات - تنتج ٨١ مليون طن مترى من الحديد الخام سنويا ، وهو ما يساوي نحو ١٥٪ من جملة انتاجه العالمي ، كما أنها تحوز ٢٥٪ من احتياطياته العالمية ايضا ، وهي ايضا تأتي على رأس قائمة الدول المستوردة له ، ويتكرر الأمر بالنسبة " للنحاس " (٢٦٪ من الإنتاج العالمي ، ٥٢٪ من الاستهلاك العالمي) " وللزنك " (١٣٪ ، ٤١٪) على الترتيب ، وهي بالطبع تستكمل احتياجاتها الاستهلاكية منهما - النحاس والزنك - بالاستيراد من الدول المنتجة الأخرى (Thoman, 1986:152)، وهي - الولايات - تنتج ٧٢٪ ، ٥٢٪ ، ٢٥٪ ، بالنسبة لجملة الإنتاج العالمي من " الكبريت والفوسفات والبوتاس " على الترتيب ، وقد استغلت هذه الأخيرة في تطوير الإنتاج الزراعي ، بما هيأت له من قيام صناعة الأسمدة ، ورغم انتاجها المحدود - نسبيا - من " المنجنيز والكروم والنيكل والانتيمون والتنجستن والقصدير والكوبالت والكوارتز والمايكا " (تعرف هذه المعادن بالمواد الاستراتيجية Strategic Materials لأهميتها الفائقة في صناعة الصلب ، ولصعوبة استيرادها حالة الحرب) إلا أنها تعوض ما ينقصها بالإستيراد من أمريكا اللاتينية أو أفريقية ، هذه التي ترتبط بعض دولها معها بروابط اقتصادية وسياسية وثيقة ، وذلك مع عدم تجاهل طبيعة هذه الروابط ، ونتائجها بالنسبة لهذه الدول المنتمية لما يعرف بالعالم النامي ، خاصة بالنسبة لإمكانيات تنميتها صناعيا ، أو بالنسبة للأثمان المنخفضة التي فرضتها الدول الصناعية لهذه الموادالخام الثمينة ، أو بالنسبة لغير ذلك من النتائج المجحفة للدول النامية المنتجة لهذه المعادن في السوق العالمية (زهران ، حمدية ، ١٣٩٦ هـ : ٢٦) .

وتشير الدراسات إلى " الولايات المتحدة " باعتبارها الدولة الصناعية الأولى في العالم ، وتعتمد في ذلك على مؤشرات عديدة ، من أهمها :

١ - توافر كافة مقومات الصناعة (الخامات + الطاقة + رأس المال + العمالة الفنية + السوق + المواصلات + الإدارة) وذلك بكم كبير ونوعية مرتفعة.

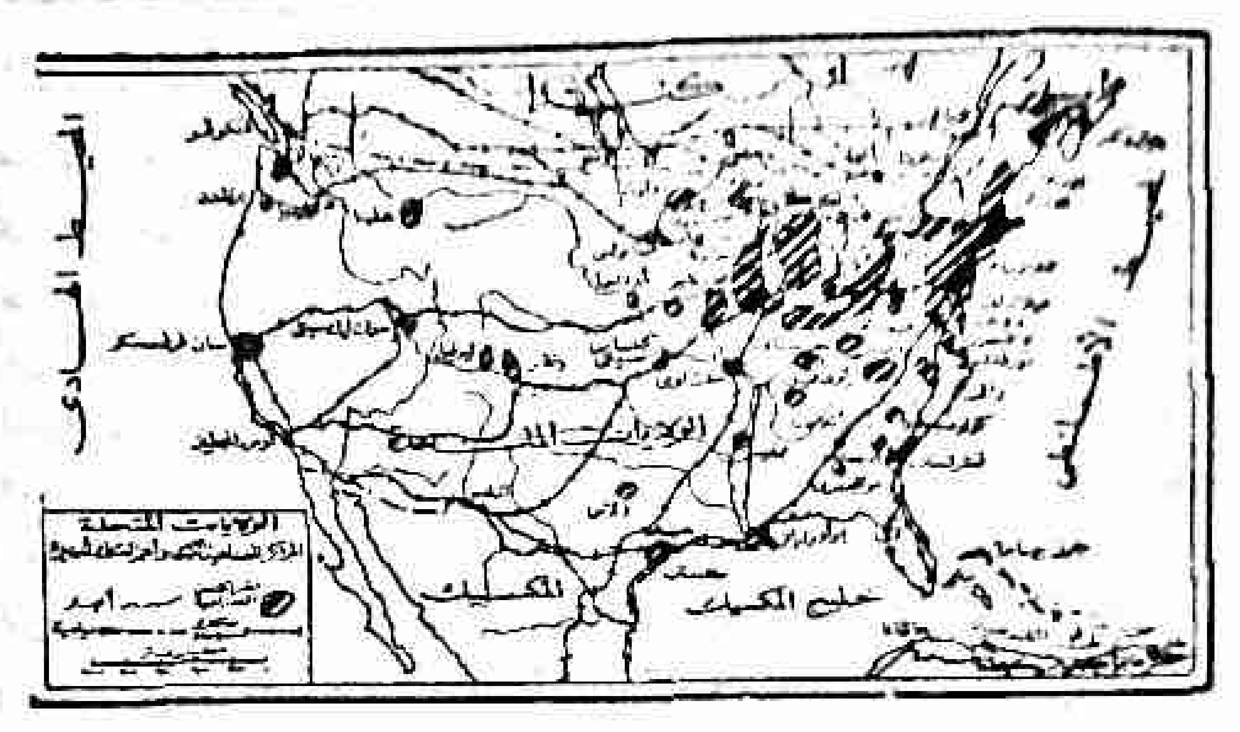
٢- أنها - الولايات - تنتج نحو ٢٥٪ من الصلب العالمي ، بمتوسط إنتاج سنوي قدره ١٥٥ مليون طن متري .

٣ - التطور الفائق في استخدام التكنولوجيا والطاقة .

٤ - يوجد بها أكثر من ٣٠٠ ألف وحدة صناعية كبيرة ، تستوعب نحو ١٥ مليون عامل فني ، أي نحو ٢٧ ٪ من جملة قوة العمل فيها .

٥ - مؤشرات أخرى تفصيلية (Smith, 1973).

ومع الانتاج الفائق للطاقة ، والذى تتصدره الولايات المتحدة بالنسبة لكافة مصادرها (الفحم + الكهرباء + البترول + الغاز الطبيعي + الطاقة النووية) ، فقد عمدت إلى توزيع صناعاتها ، بحيث تتفق مع اقتصاديات كل مصدر منها ، فالمعروف - اقتصاديا - أن نقل الطاقة مرتفع التكلفة احيانا ، وغير اقتصادي بالمرة احيانا أخرى ، فتركزت الصناعات التى تحتاج لكميات كبيرة من الطاقة المائية الرخيصة ، بالقرب من مصادرها ، لأن نقلها إلى مسافات بعيدة غير اقتصادى ، وكذلك الأمر بالنسبة للفحم (تحتاج صناعة طن الحديد إلى ضعفه من الفحم) ، كما يحتاج الغاز الطبيعي إلى تجهيزات خاصة باهظة ، لمنعه من التسرب أثناء النقل ، وليس هناك من مصادر الطاقة ما ينقل بسهولة نسبية وبتكلفة محتملة سوى البترول ، وقد اتبعت الولايات المتحدة قاعدة اقتصادية هامة ، وهى نقل المواد الخام إلى مصادر الطاقة (عدا البترول) وليس بالعكس (Mishan, 1967) مستندة فى ذلك إلى شبكة حديدية فعالة ، منذ بداية نهضتها الصناعية فى القرن التاسع عشر (شكل ٢٩) .



شكل (٣٩) مناطق النمو الصناعي فى الولايات المتحدة

وتعد التجارة الخارجية من أهم دعائم قوة الولايات المتحدة العالمية ، إذ أن هناك عددا كبيرا من الدول التى تعتمد - بدرجات متفاوتة - على ماتصدره الولايات المتحدة إليها من فائض الزراعة والغذاء ، وكذلك فإنها تسيطر على مساحة كبيرة من سوق الصناعة ، تحتاج إلى سياسة مثابرة فعالة للمحافظة عليها ، خاصة مع المنافسة المحتدمة بينها وبين الدول الصناعية الرئيسية الأخرى ، وتتضمن هذه السياسة (تقديم أكبرقدر ممكن من التسهيلات لصالح صادراتها ووارداتها معا + تنمية الاستثمارات الصناعية + تقديم المنح والقروض + برامج المعونات الغذائية الدولية) فهذه وغيرها تمثل بنود هذه السياسة التى تمارسها هذه القوة الكبرى ، من أجل مزيد من السيطرة على السوق العالمية للتجارة الخارجية ، هذه السوق التى تسهم فيها الولايات المتحدة بنحو ١٦٫٧ ٪ من جملة تعاملاتها ، والتى تتنافس فى ساحتها قوى العالم ودوله جميعا ، بدرجات متفاوتة من التأثير والفعالية ، والتى تميل موازينها لصالح الدول الصناعية الكبرى ، وعلى حساب الدول الصغيرة المنتجة للمواد الأولية (مجلى ، ١٩٧٧ : ٧٦) .

الاتحاد السوفيتي (ص) :

لايستغل من مساحة الاتحاد السوفيتي سوى نحو ١٢ ٪ من جملتها ، أى ما يساوى نحو مليون ميل ٢ ، أما بقيتها فتتوزع مابين مناطق دائمة التجمد (٤١٪) أى نحو ٣٫٥ مليون ميل ٢ ، ومناطق صحراوية وشبه صحراوية (٢٣٫٥ ٪) ، أى نحو ٢ مليون ميل ٢ ، وجبال وهضاب ومناطق غير صالحة للاستغلال (٢٣٫٥ ٪ ايضا) ، وتعد الزراعة دعامة اساسية فى هيكل الاقتصاد السوفيتي، تستوعب أكثر من ثلث قوة عمله (٣٥٪) ، ورغم المساحة الضخمة للاتحاد السوفيتي (٨٫٦ مليون ميل ٢) إلا أن نسبة المساحة الصالحة للزراعة لاتجاوز ٢٠ ٪ منها ، لايزرع منها بالفعل سوى نصفها ، ومن أهم مايواجه الزراعة السوفيتية من مشكلات (بالإضافة الي تجمد التربة ووعورة السطح والتوزع الواسع للصحاري) هامشية نسبة كبيرة من المساحة القابلة للزراعة ، وتعرضها الفادح لتذبذبات مناخية مؤثرة ، وقد عمد الاتحاد السوفيتي إلى اتباع سياسة زراعية لتطويرها رأسيا وأفقيا ، وذلك بواسطة سلسلة من خطط التنمية التى بدأت منذ وقت مبكر يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ، غير أن المرجح أن استغراقه فى بناء قواعده الصناعية الاساسية ، خلال فترة مابين الحربين العالميتين ، كان – إلى حد ما – على حساب برامجه الزراعية ، فواجهت الأخيرة نوعا من الإهمال وضعف التمويل ، جعلت من معدلات تنميتها تظهر أقل كثيرا من معدلات التنمية الصناعية ، بل وأدنى من المنشود لتحقيق الكفاية الذاتية على الأقل . ورغم التوجه المكثف نحو برامج التنمية الزراعية منذ مابعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص ، إلا أن الزراعة السوفيتية مازال تعد من مشكلات هذه الدولة الكبرى ، وبرزت فى السنوات الأخيرة مشكلة عدم تحقيق الكفاية الذاتية بالنسبة لمحصول استراتيجي مثل القمح ، حيث تناقصت نسبته – مع الذرة وغيره من الحبوب الغذائية – من ٩٠٪ إلى ٦٠٪ فقط من جملة المساحة المحصولية ، مما أدى إلى عجز الانتاج عن تلبية متطلبات الاستهلاك ، وإلى اتجاه الاتحاد السوفيتي نحو استيراد ماينقصه ، بل وأصبحت " الولايات المتحدة " من المصدرين الرئيسيين للقمح

إلي " الاتحاد السوفيتي " ، حيث هي قد صدرت إليه ١١ مليون طن عام ١٩٨٢، ورغم أهمية التصدير في حد ذاته بالنسبة لتصريف فائض القمح الأمريكي فضلا عن ميزان مدفوعاتها وميزانها التجارى بعامة ، ورغم قدرة الاتحاد السوفيتي علي استيراد احتياجاته من دول أخرى غير الولايات المتحدة (استراليا ، كندا الأرجنتين) ، إلا أن مشكلة الاحتياج للقمح وضعف الكفاية الذاتية الغذائية تبقى كنقطة ضعف في البنية الإقتصادية العامة لدولة كبرى مثل الاتحاد السوفيتي ، خاصة فى حالة الصدام أو الحرب ، التي عادة ما تنقطع معها خطوط التجارة الدولية ، وهى - على أية حال - من أهم ما يواجه الاتحاد السوفيتي - منذ فترة - من مشاكل ، يعمل على علاجها بكل مايمتلكه - كقوة كبرى - من إمكانيات اقتصادية وتكنولوجية (Dewdney, 1971:161) .

ويأتى الاتحاد السوفيتي ضمن قائمة الدول المصدرة للطاقة ، وقد تبددت التنبؤات عن احتمال تعرضه لأزمة طاقة ، وذلك مع كشوف البترول والغاز الطبيعي الضخمة في القوقاز وسيبيريا ، مع توسعه الفائق في برامج توليد الطاقة المائية ، ومع تزايد تقديرات احتياطي الفحم به إلى نحو ٢٤ ٪ من جملة الاحتياطى العالمى ، فضلا عن انتاجه الكبير الراهن منه بمتوسط ٤٨٥ مليون طن مترى من أنواع متفاوتة الجودة ، كما أنه ينتج من البترول ٤ر١٢ ميون برميل يوميا ، حسب إحصائيات عام ١٩٨٢ ، أما عن الطاقة النووية ، فإن إنتاجه ما يزال محدودا منها نسبيا (٣ر٧) أف ميجا وات سنويا ويعمل الاتحاد السوفيتي على تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الذاتية - في مجال الطاقة - له وحلفائه كما تهدف برامجه الاستراتيجية نحو الكشف عن موارد جديدة للطاقة في أراضيه ، فضلا من التوسع في مشروعات الطاقة النووية ، وغيرها من موارد الطاقة الأخرى .

بالاضافة إلى الترتيب المتقدم للاتحاد السوفيتى فى الانتاج المعدنى العالمي ، فإن احتياطياته منها تقدمها أراضيه الواسعة باعتبارها المخزن العالمى الأول لمعظمها ، خاصة في " سيبيريا وتركستان الروسية وشبه جزيرة كولا وجبال الأورال والقوقاز " ، ومنذ ١٩٥٨ يأتى الاتحاد السوفيتي في مقدمة دول العالم

إنتاجا للحديد (٢٥٪ من الانتاج العالمى ، حيث ينتج ١٣٢ مليون طن مترى سنويا فى المتوسط) ، ويتفوق على الولايات المتحدة فى انتاج المعادن الاستراتيجية من التنجستن والنيكل والكروم والكوبالت ، كما يسهم بنسبة كبيرة متغيرة من الانتاج العالمى للمنجنيز ، ويأتى كثانى دول العالم إنتاجا فى كل من المغنسيوم ، البوكسيت ، النحاس (٥ر٢ مليون طن متري) ، والزنك والرصاص والذهب .

وقد قدمت هذه القاعدة من الموارد الطبيعية المعدنية الأساس اللازم لوثبته الصناعية الكبرى بين الحربين العالميتين ، هذه التى تحولت به من دولة زراعية ريفية الطابع ، إلى دولة صناعية راسخة ، فإلى قوة عالمية كبرى ، وأصبحت الصناعة فيه بمثابة القاعدة لبنيته الاقتصادية العامة ، تستوعب نحو (٣٠ ٪) من قوة عمله ، وبسبب نوع من السرية ، يحيط بها الاتحاد السوفيتي برامجهاالاقتصادية ، فإن المعلومات عنها غير دقيقة ، فضلا عن الأرقام المتصلة بها ، غير أن هناك مؤشرات عديدة عن تقدمه الفائق في هذا المجال ، تتمثل فى إنتاجه من الصلب (١٤١ مليون طن متري سنويا فى المتوسط) ، أى مايقرب من ٢٠ ٪ من جملة الإنتاج العالمي ، وفى استكماله لقواعده من الصناعات الأساسية (شكل ٢٨) ، ونسبة ماتستوعبه الصناعة من قوة العمل ، وفى التقدم المشهود لتكنولوجيته فى مجال الفضاء والطاقة ، وغير ذلك أيضا - من المؤشرات (Mishan, 1967:82) .

ويظهر الاتحاد السوفيتى فى مرتبة أقل من الولايات المتحدة ، من ناحية الدور التجاري العالمي ، حيث تبلغ نسبة إسهامه فى التجاره العالمية نحو ٤ر٤٪ من جملتها السنوية ، ومن ثم - ايضا - من ناحية ماتسهم به التجارة فى تدعيم نفوذه وقوته العالمية ، ويظهر دوره - أوضح ما يكون - بالنسبة لمجموعة الدول المشتركة معه فى ايديولوجيته ، والتي تتضمن دول شرق اوربا المرتبطة معه فيما يعتبره نوعا من التكتل الاقتصادى (مجموعة دول الكوميكون) ، ثم إلى دائرة أوسع - ولكن بفاعلية اقل نسبيا - فى أسيا وافريقية وأمريكا الجنوبية ، خاصةمع مجموعة دول عدم الانحياز ، هذه التى تتراوح علاقتها

التجاريه معه ، مابين التبادل التجارى والمعونات والقروض والتسهيلات المختلفة (شافعى ، ١٩٧٠ : ١٠٢) ، وقد دخلت العلاقات التجارية السوفيتية دائرة ثالثة - حديثا نسبيا - مع دول العالم الغربى - الرأسمالى ، فمع ظروف أزمات الزراعة السوفيتية - خاصة فى القمح والحبوب - ارتبط الاتحاد مع الولايات بعلاقات تجارية ، يستورد منها بمقتضاها ما ينقصه من القمح ، وهو - الاتحاد - قد وازن موقفه الاستراتيجي الضعيف من هذه الناحية ، باتفاقية إمداده دول غرب أوروبا - خاصة ألمانيا - بالغاز الطبيعي ، فإذا كان الاتحاد السوفيتي فى موقف المستورد لسلعة هامة -مثل القمح - من العالم الغربي (الولايات المتحدة بالذات) ، فقد اصبح - أو أوشك - أن يكون فى موقف المصدر لسلعة أخرى هامة - مثل الغاز الطبيعي - للعالم الغربى (خاصة ألمانيا الغربية) ، وهى الاتفاقية التى عارضتها الولايات المتحدة بكل قوة ، غير أن المزايا الجيوستراتيجية - كما تتمثل فى القرب المكانى والاستمرار البرى بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية - قد دفعت بالاتفاقية للأمام .

على أن جملة مايقدمه الإتحاد السوفيتي للعالم الثالث النامي من قروض ومعونات ، تظهر أقل مما تقدمه الدول الرأسمالية (خاصة الولايات المتحدة) ، كما أن قوة عملته فى السوق العالمية أدنى بما لا يقارن ، وهى الأمور التى من شأنها أن تجعل قدرته التنافسية في هذا المجال أقل ، ويسعى الاتحاد السوفيتي لمعادلة هذه النواحى بوسائل شتى ، وربما يكون من أهمها تقديم تجربته "كنموذج" يمكن لهذه الدول النامية تحقيقه ، مستندا إلى الهوة الاقتصادية الحضارية - التي قد يصعب تجاوزها - بينها وبين دول العالم الرأسمالى ، وإلى العلاقات التاريخية المليئة بالمرارة والصراع - بينها كمستعمرات ، وبين الدول الرأسمالية ، التى استعمرتها فترات طويلة متفاوتة ، نزحت خلالها مواردها الطبيعية نزحا ، وشكلت أثنائها السوق العالمية لصالحها . كما يقف الاتحاد السوفيتي باستمرار - فى المؤتمرات والمحافل الدولية - مؤيدا لمطالب الدول النامية (العالم الفقير) تجاه الدول الرأسمالية

(العالم الفنى) ، والرامية إلى موازنة أثمان المواد الخام مقابل أثمان السلع المصنوعة ،إلى غير ذلك من أساليب الاقتراب من دول العالم النامية خارج معسكره الايديولوجي ، هذه الأساليب التى - أحيانا -ما تؤتى ثمارها هنا أو هناك فى أنحاء العالم النامي ، خاصة مع وطأة الأزمات الاقتصادية والسياسية التى تواجهها معظم دوله ، ومع تطلع بعضها لسنوات " للنموذج " الممكن التحقيق من وجهة نظرها ، وأيضا مع القرب المكانى لبعضها الاخر من النموذج السوفيتيت ، بحيث يصعب عليها أن تبقى بمعزل عن تأثيراته طواعية أو كرها، فتبقى دائما فى منطقة الظل من هذه القوة الكبري (Seubury, 1965 ,63) .

غير أن هذه التأثيرات قد تراجعت للغاية مع ما أصاب نموذجه من تغيرات فى الفترة الأخيرة .

وتبعا للتقديرات الكمية للقدرة الاقتصادية للدولتين (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ، ١٩٨٢ :٦٠) قدم هذا الجدول التفصيلي لعناصرها .

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي
إجمالى الناتج القومى	١٠٠	٥٢
الزراعة	٢٠	(-٦)
الطاقة	١٣	١٧
المعادن	٦	١٧
الصناعة	١٥	١٨
التجارة	٢٠	٧
جملة	١٧٤	١٠٥

وبذلك يكون إجمالي الكتلة الحيوية + القدرة الإقتصادية (ك + ص) فى

الولايات المتحدة (١٠٠ + ١٧٤ = ٢٧٤) ، وفى الاتحاد السوفيتي (٩٠+ ١٠٥ = ١٩٥) درجة .

ثالثا : القدرة العسكرية (ع) :

يتوزع تقييم القدرة العسكرية للدولتين بين القدرة العسكرية النووية والقدرة العسكرية التقليدية ، وذلك على النحو الآتي -

القدرة العسكرية النووية:

لقد حسمت القنبلة الذرية الحرب فى الباسيفيكي بين الولايات المتحدة واليابان ، وذلك لصالح من تملكتها واستخدمتها (الولايات المتحدة) ، وأعلنت بذلك عن بداية عصر جديد للحرب والسلاح ، وقد لحق بها - الولايات -الاتحاد السوفيتي بعد زمن قصير ، ثم عدد صغير من الدول التي تحوز أسرار صناعاتها وتكنولوجيتها العالية ، ورغم ذلك الانتشار النسبي ، فإن الخيوط الأساسية للعصر النووي - باحتمالاته وتطوراته - تبقى موزعة بن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ويستمد السلاح الجديد أهميته من قدرته التدميرية الشاملة ، بحيث أنه بقدر ما يمثل الحرب الصاعقة ، فإنه يقدم واحدا من أهم أسباب الامتناع عنها ، وتشير تقارير مراكز البحوث والاستراتيجية ، إلى أن كلا من الولايات والإتحاد يحوز من الأسلحة النووية مايكفي لتدمير العالم أكثر من مرة ، وليس فقط لحسم حرب قد تحتدم فيما بينهما ، وهو الأمر الذى يقدم الرادع الاساسي لمنع نشوبها ، وقد تطور التوازن بن الدولتين من هذه الناحية ، من انفراد الولايات المتحدة بالساحة النووية لمدة أقل من خمس سنوات ، تلت الحرب العالمية الثانية ، إلى دخول الاتحاد السوفيتي لهذه الساحة ، فإلى مرحلة من التوازن بين الدولتين ، فإلى ما يشبه مرحلة من التفوق السوفيتي النسبي ، مع امتلاك ايهما لقدرة الردع الشاملة (Seabury, 1965:79) ، وهو ماجعلهما - فى نهاية الأمر - فى مرتبة تقييمة واحدة من هذه الناحية (١٠٠ درجة لكل دولة منهما) .

القدرة العسكرية التقليدية:

ليس قياس القدرة العسكرية التقليدية بالمسألة اليسيرة ، حيث تتداخل معها عشرات من العوامل التفصيلية التي قد يصعب حصرها من تقييم بعض عناصرها، وذلك من قبيل " معنويات القوات ، نوعية القيادة ، ترابط العلاقات " وغير ذلك ، وهي من العوامل المؤثرة حالة نشوب الحرب ، كما أن هناك عوامل أخرى فنية معقدة للغاية ، تتصل بإمكانيات السلاح والعتاد وميزاته غير المعلنة، وعلى أية حال ، فقد اتفق على عدد من المؤشرات لتقييمها ، تتمثل في "نوعية القوة البشرية + فعالية الأسلحة + الامداد + نوعية التنظيم + قدرات القتال المتحركة " وتحتسب الاخيرة منها كما يلي : (عدد القوة البشرية العاملة والإحتياطية × العامل المعنوي × معامل يقدر حسب قدرة القوات المسلحة على العمل خارج الحدود + نسبة الانفاق العسكري) ، وفيما يتصل - بعد ذلك - بالتقييم الكمي للقدرة العسكرية التقليدية تبعا للمصدر المذكور، فقد قدر للاتحاد السوفيتي ٩٧ درجة ، وللولايات المتحدة ٩٤ درجة ، وبذلك تبلغ جملة القدرة العسكرية (ع) النووية والتقليدية للولايات المتحدة ١٩٤ درجة ، وللاتحاد السوفيتي ١٩٧ درجة ، وبذلك تكون جملة ما حصلت عليه الولايات المتحدة (ك + ص + ع) هي ٤٦٨ درجة ، أما الاتحاد السوفيتي فيكون قد حقق ٢٩٢ درجة (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٧) .

رابعا : القدرة على النفوذ (ذ) :

يعد إعلان " ويلسون " عن مبادىء حقوق الانسان وحق تقرير المصير (مؤتمر فرساي ١٩١٩) عقب الحرب العالمية الأولى ، بمثابة إعلان عن الولايات المتحدة كقوة عظمى ، وإنهاء لحالة العزلة التي اختارتها لنفسها قبل أقل من قرن (مونرو ، ١٨٢٤) كما سبقت إلى ذلك الإشارة ، وكانت الولايات المتحدة قد حققت - خلال قرن العزلة هذا - القاعدة اللازمة لها للبروز الفائق في الساحة العالمية ، وأطلت على المحيطين الاطلسي والباسيفيكي ، وتداعى عن ذلك تواتر

من النفوذ المدعمة بطاقة اقتصادية فعالة للغاية ، تصل إلى أعلى درجاتها بين جيرانها (كندا ، المكسيك ، أمريكا الوسطى ، أمريكا اللاتينية) فيما يعرف بالعالم الجديد ، ثم هى - الولايات - قد ارتبطت بأوروبا - منذ الحرب العالمية الأولى - ارتباطا استراتيجيا ، ليس فقط بحكم أنها قد أنهت هذه الحرب حينما شاركت بثقلها فيها ، وإنما ايضا لأن الثورة الروسية (١٩١٧) قد مثلت الخطر المشترك للولايات المتحدة وأوروبا الرأسمالية ، ثم خاضت الحرب لصالحها هى فى الباسيفيكي ضد العسكرية اليابانية ، وتجلت زعامتها لما عرف بالعالم الغربى مع نهاية هذه الحرب ، التى خرجت منها الولايات المتحدة منتصرة ، وبأقل خسائر ممكنة ، ثم هى قد دعمت هذه الزعامة بمشروع مارشال الإقتصادي لاعادة تعمير أوروبا المدمرة ، ثم بتكوينها لسلسلة الأحلاف التى أحاطت بالاتحاد السوفيتي من الأطلسي (شكل ١٤٠ أ ، ب) إلى الهندى ، ومن ألمانيا إلى الباكستان ، وقد واصلت دعم نفوذها فى القارات الأخرى ، وذلك من خلال برامج واسعة للمساعدات والمعونات والقروض ، المشروطة دائما بنوع من التبعية لنفوذها ، سواء أكانت هذه التبعية مستترة أم ظاهرة ، وهكذا شكلت الولايات المتحدة - خلال الفترةمن ١٩٢٠ وحتى الآن - منطقة نفوذها وتأثيرها العالمية الواسعة فى أوروبا آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية ، فضلا عن المحيطين الأطلسي والباسيفيكي (الاوقيانوسية) ، وهى منذ مابعد الحرب العالمية الثانية تواصل تعميق نفوذها وتأثيرها بواسطة البنوك والسيطرة على سوق العملة العالمية ، ومن خلال مايعرف بالشركات متعددة الجنسية ، وبالتحكم فى مصادر التكنولوجيا عالية المستوى ، وفى أسواق السلاح العالمية ، فضلا عن التدخل المباشر والمستتر لتغيير نظم الحكم، حينما يتراءى لها أن ثمة تعارض بين بعضها وبين سياستها العالمية (مقلد ، ١٩٦٨ : ٦٧) . وقد نسجت الولايات المتحدة - لمواجهة الاتحاد السوفيتي - استراتيجية عالمية معقدة متشابكة الخيوط ، تستند فى تحقيقها إلى :

- قدرة اقتصادية عالية المستوى .

- قوة عسكرية عالمية الانتشار، برية وجوية وبحرية وفضائية .

الوصول الى الأعصاب الحساسة لعدد كبير من دول العالم ، سواء من خلال مساعداته الإقتصادية ، أو قدراته العسكرية ، أو بواسطة الأحزاب المشترك معه فى ايديولوجيته ، (Beloff, 1959:32) . وتبعا للتقييم الكمي الوارد فى الدراسة التى سبقت (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ، ١٩٨٢ : ٨) ، فقد قدر للولايات المتحدة من هذه الناحية - القدرة على النفوذ - ٩٠ درجة ، وللاتحاد السوفيتي ١٠٠ درجة ، وبذلك يصبح مجموع ماحصلت عليه الولايات (ك + ص + ع + ذ) هو ٥٥٨ درجة ، ويصبح للاتحاد السوفيتي ٤٩٢ درجة .

خامسا : وضوح الاستراتيجية :

ترجع أهميةهذه الناحية - وضوح الاستراتيجية - من نواحى قياس قوة الدولة ، إلى كونها " معاملا " فى معادلة حساب القوة ، أي أن العلاقة بينها وبن ما سبق قياسه ، ليست علاقة جمع (+) بل علاقة ضرب (×) ، أى أن جميع ماسبق يصبح " صفرا " فى حالة عدم وضوح الأهداف الاستراتيجية للدولة ، لأن ضرب أى قيمة كمية × صفر ، لاتنتج سوى صفر ، ومعني ذلك أو وضوح الأهداف الاستراتيجة يمنح الدولة بمكوناتها (ك + ص + ع + ذ) فعاليتها على المستوى العالمي ، وكلما تماسكت الاستراتيجية وتكاملت واتضحت وانطلقت ، كلما تجلت ظواهر قوة الدولة ، وإلا فإنها قد تتعرض لكوارث مدمرة مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية ، ويعزى لوضوح الأهداف الاستراتيجية العالمية لبريطانيا - إبان عزها الامبراطورى - أهمية كبرى فى انطلاقها وفى استمرارها وفى إفصاحها عن قدرات ضخمة ، وذلك ربما - رغم ضآلة نصيبها من عوامل القوة الأخرى (Watkins, 1964 :192) ، كذلك الأمر بالنسبة لدول هائلة الموارد (استراليا ، كندا ، البرازيل ، مجموعة الدول العربية) ، هذه التى يعزى ضعف بروزها العالمي لعدد كبير من العوامل ، من بين أهمها عامل ضعف وضوح الأهداف الاستراتيجية ، وقد تقدم " مصر " بالنسبة للعالم العربي خاصة نموذجا قريبا لأهمية وضوح الأهداف الاستراتيجية ، فمصر تكتسب طاقة فعالة - على المستوى الإقليمي

العربى والافريقي - فى حالة تبنيها سياسة استراتيجة واضحة . وهى تكاد تفقد هذه الطاقة حالة غموض هذه الأهداف او اهتزازها . وبالنسبة للقوى الرئيسية .. فإن الأهداف الأستراتيجية - خاصة العالمية - يجب أن تستند الى رصيد مناسب من عوامل القوة الأساسية الأخرى (ك + ص + ع + ذ) ، حتى تتمكن من تحقيق هذه الأهداف فى الوقت الملائم والمكان المناسب وبالقوة اللازمة . ويمكن تحديد شروط الاستراتيجية الواضحة فيما يلي (فخر : ٣١) :

- انطلاقها من المصالح الحقيقية للدولة .

- اتساقها مع قدرات الدولة ، بمعنى قدرتها على تنفيذها .

- الاقتناع الكامل بهذه الأهداف ، وذلك بعد المناقشة الواسعة لها ، من قبل هيئات الدولة ومؤسساتها ومراكز بحوثها المتخصصة وصحافتها ، وأجهزتها الشعبية .

- واقعية الأهداف (درس ألمانيا النازية) ، ودراستها الموضوعية لحقائق العالم ومتغيراته ومتابعتها المثابرة للتطورات المتصلة بكل مجال ، واستجابتها - بمرونة وموضوعية - لهذه المتغيرات والتطورات .

- التكامل والترابط بنها وبين عوامل القوة الاخرى (ك + ص + ع + ذ) .

- ارتباطها بتاريخ المجتمع وتراثه وثقافته وبنيته الحضارية العامة .

- السعى الدائب المنظم - بواسطة أجهزة مقتدرة - لوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ ، ووضع البرامج اللازمة لذلك ، مع القدرة على اداراتها تدريجيا أو حسمها عند نقطة محددة . (غالي ، ١٩٦٦ : ٨٢) .

ومما لاشك فيه أن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معا استراتيجية عالمية معقدة متشابكة متعددة الأبعاد ، تتفق مع ما تحوزانه من عناصر القوة ، وماوصلتا اليه من قوة ونفوذ ، ومع ما تتبناه كل منهما من مبادىء وايديولوجية ، ويمكن القول بأن الهدف الاستراتيجي الأول لأيهما ، هو - ببساطة - أن

يتحول العالم بأكمله إلى النموذج الرأسمالي (الولايات) ، أو الى النموذج الاشتراكي (الاتحاد) ذلك لأنهما - كقوتين عالميتين- إنما تنظران للعالم كل كساحة للصراع والمنافسة ، وما من منطقة في العالم بعيدة عن هذا الصراع وهذه المنافسة ، وقد اتبع الاتحاد السوفيتي أساليبا تتفاوت ما بين تشجيع الانتفاضات والثورات ، تكوين الاحزاب ، والمعونات والقروض والمساعدات بأنواعها ، والمعاهدات الدفاعية وغير ذلك . كما اتبعت الولايات المتحدة لتحقيق اهدافها سياسات عديدة ، تتراوح مابين الاحتواء والحرب الباردة وتكوين الأحلاف ، والحروب الدعائية ، والتدخل السافر والمستتر ، وبغض النظر عن تفصيلات عديدة تتصل بهذه الزوايا بالنسبة للدولتين (Burton, 1967 : 85) ، فإن المتتبع لحركة الصراع الواقعية - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية - يمكن أن يتبين عددا من موجات الاتساع والانكماش المتتابعة بالنسبة لنجاح الدولتين في تحقيق كل منهما لأهدافها الاستراتيجية الأساسية. فقد اجتاحت العالم النامي عقب هذه الحرب - موجة من موجات التحرر الوطني ، تحقق فيها لعدد كبير منها الاستقلال السياسي ، وأضيفت الى خريطة العالم السياسية العشرات من الدول الجديدة ، المتحررة بعد تبعية طويلة للدول المستعمرة ، وأصبح لكل منها علمها ونشيدها وصوتها في الأمم المتحدة . غير أنها بقيت تعاني من آثار التبعية الاقتصادية الطويلة للدول التي استعمرتها (مجلي ١٩٧٧ : ٨٧) ، وقد استثمر الاتحاد السوفيتي هذه المرحلة لصالحه تماما ، وحققت استراتيجيته نجاحا مشهودا بين عدد كبير من هذه الدول التي ارتبطت وإياه بارتباطات تتراوح بين كونها شاملة ، ايديولوجية واقتصادية معا ، أو جزئية من نواحي معينة فقطة دون غيرها .

وعندما أوشكت مرحلة التحرر الوطني على الانتهاء ، وذلك مع حصول معظم المستعمرات القديمة على استقلالها السياسي ، بدأت هذه الدول تواجه مجموعة من المشكلات الأخرى - الاقتصادية أساسا - التي عرفت بمشكلات مابعد الاستقلال ، وبداية من منتصف الستينات فإن هذه المشكلات قد أصبحت شديدة الوطأة بالنسبة لمعظمها ، وتعرضت نظم الحكم الوطنية فيها للتغيرات السريعة والانقلابات بأنواعها ، ولم تفلح جهودها ، في التجمع السياسي تحت

إطار عدم الانحياز ، وإتجهت إما للتكتل الإقليمي أو للاستقطاب في اتجاه واحدة من القوتين الرئيسيتين (العمري ، ١٣٩٦هـ : ١١٢) ، وقدمت هذه التغييرات - في مجموعها - ملامح موجة جديدة ، استثمرتها الولايات المتحدة -هذه المرحلة - لمصلحتها ، ولتحقيق أهدافها الاستراتيجية الاساسية ، وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد حقق - في الموجة الأولي - نجاحا استراتيجيا عميقا ، مع نجاح الثورة الصينية (١٩٤٩) باعتبارها تشاركه ايدولوجيته ، فقد استطاعت الولايات المتحدة - خلال الموجة الثانية - تقليص حجم هذا النجاح ، باستثمارها بفعالية ومهارة لنقاط الخلاف التي احتدمت بين الاتحاد السوفيتي والصين ، بعد أقل من عشر سنوات من نجاح الثورة الصينية ، واستغلت الولايات المتحدة ظروف مرحلة مابعد الاستقلال ، وواصلت التحرك في أنحاء العالم الثالث النامي ، تقدم لدوله المساعدات والمعونات المشروطة ، وتنشر بينه نموذجها السياسي والاقتصادي ، في مواجهة الاتحاد السوفيتي ، مما أدى إلى حالة التمزق السياسي والاقتصادي لعدد كبير من هذه الدول المستقلة حديثا ، كما أدى إلى نقاط توتر هادئة أو محتدمة على طول خطوط التقاطع بين حركة القوتين الرئيسيتين ، وإلى اشتعال عدد من الحروب المحلية ، غير المفهومة إلا في إطار الأهداف الاستراتيجية للقوتين الكبيرتين ، هذه الأهداف التي تتلخص - كما سبقت الإشارة - في محاولة السيطرة الايديولوجية والاقتصادية على العالم بأسره ، وليس أقل (Burton, 1967 89) ، ، وقد حققت الولايات المتحدة مكسبا استراتيجيا بعد إنهيار المعسكر الشرقي وقيام الوحدة الالمانية وعكوف الاتحاد السوفيتي على ذاته يلعق جراحه الداخلية .

وبالنسبة للتقييم الكمي لهذا العامل - وضوح الاستراتيجية - فقد حصلت الولايات المتحدة في الدراسة المذكورة (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٩) على معامل قدره ٨ ، بينما حصل الاتحاد السوفيتي على معامل قدره ١٠ ، ولأن هناك معاملين أخرين (×) في حسابات القوة الشاملة هما (معامل الإرادة الوطنية + معامل القدرة الدبلوماسية) ،

فإن الحسابات النهائية لقوة الدولتين ، سوف تتأخر قليلا ، إلى مابعد تحليل هذين العاملين ، والتوصل إلي ما قدر لكل من الدولتين من تقييم كمي لها .

سادسا : الإرادة الوطنية :

رغم صعوبة التقييم الكمى لعناصر الإرادة الوطنية ، كما سبقت إلى ذلك الإشارة ، إلا أن أهميتها تقتضى محاولة تحليلها ثم تقييمها بعد ذلك قدر مايمكن ، وتنقسم زوايا دراسة هذا العامل إلى المستويات الآتية :

١ - مستوى التماسك الوطنى :

ويتضمن قياس (التناسق الثقافى + التكامل الاقليمي + الأقليات + التفاوت الاجتماعى والاقتصادي + القدرة على الحشد + الاتصال والتفاعل + زوايا أخرى) . والواقع أن هناك قدرا من التشابه بين الدولتين -محل الدراسة - من ناحية تعدد القوميات والثقافات المكونة لأيهما . وقد عالجت الولايات المتحدة ذلك بالديمقراطية . بينما عالجها الاتحاد السوفيتي بالأيديولوجية ، ورغم رجحان الديمقراطية بحكم مرونتها وإستيعابها للمتغيرات المتلاحقة ، فلا يمكن القول بأنها - الديمقراطية - قد حققت نجاحا كاملا فى هذا العلاج ، وكثيرا ماتشير الدراسات إلى انكسارات هنا أو هناك ، غير أنها ليست بالعمق الذى يهددها كقوة كبرى ، ومايمكن رصده - فى هذا المجال - إنما يتمثل فى محاولة كل قوة منهما النيل من الأخرى ، من خلال محاولة تعميق هذه الانكسارات ، أو استخدامها فى مجال الدعاية السياسية على المستوى المحلى أو الاقليمي أو العالمى ، وتعمد الدولتان إلى علاج مشكلات التفاوت الاجتماعى والاقتصادى بوسائل متباينة ، ولكن ماتزال ظواهرها قائمة ، خاصة فى الولايات المتحدة ، التى تتفاوت أحوال ولاياتها اقتصاديا وثقافيا ، وتبدو ظواهره فى الاتحاد السوفيتي بين قومياته الأسيوية والأخرى الأوروبية ، مما ينتج عنه ضعف درجة التناسق الثقافى ، فضلا عن تفاوت بيّن فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية ، وتتشابه القوتان فى قدرتهما الفائقة على الحشد فضلا عن الاتصال والتفاعل ، مع عدم تجاهل نقاط ضعف معينة تعود أساسا

لاتساع المساحة وتعدد الولايات أو القوميات تتضح فى الاتحاد السوفيتي بصفة خاصة .

ب - مستويات القيادة :

ويتضمن قياس (فعالية الحكومة +القرار + العلاقة بينها وبين الشعب + وسائل الاتصال + القدرة على التجديد + زوايا أخرى) . وعند هذه النقطة تصل درجة الاختلاف بين الدولتين إلى أعلاها ، وذلك مع اختلاف الفكر السياسي بينهما جذريا ، فالولايات المتحدة تمارس نظاما رئاسيا فيدراليا ، يتحقق فيه لولاياتها حكوماتها المحلية وسياستها الخاصة ، ويأخذ القرار فيها دورة واسعة حتي يتم إقراره ، وتتخذ العلاقة بين الشعب والحكومة مساراتها عبر قنوات عديدة مفتوحة (الانتخابات +الصحافة + المجالس المنتخبة) . كما أن قدرتها على التغير عالية (مرة كل ٤ سنوات) ، وهى الخصائص التى من شأنها تكوين بنية داخلية شديدة الحيوية ، عالية المستوى ، وأن شابها - أحيانا - التأخر فى إصدار القرار ، وكذلك الضعف الذى قد يحيط بتنفيذه حالة وجود اختلاف شديد فى الرأى حوله ، وهى - الولايات - تعوض ذلك بالوضع المبدئى لمجموعة من الأهداف - الاستراتيجية ، المتسمة بأكبر قدر ممكن من الثبات والاستمرار ، والتى لاتخضع - فى كل مرة - للنقاش ، والتى تأخذ طريقها للتنفيذ فى إطار الأمن القومى العام ، وتختلف هذه الخصائص فى الاتحاد السوفيتي فى إطار ايديولوجيته الخاصة عن الدولة والحزب والحكومة . وقد تظهر فعالية الحكومة على درجة عالية من القوة والنفاذ ، وفي قدرتها على اتخاذ القرار الحاسم مع عدم إعلان الخلافات ، غير أن وسائل الاتصال تظهر محدودة ومحددة ، كما أن القدرة على التجديد تظهر ضعيفة، ولكن يعوضها ثبات الأهداف - الاستراتيجية واستمرايتها، ودرجة التركيز العالية فى تنفيذها وتسييرها (Dean, 1974) .

جـ - مستوى الترابط بين الاستراتيجية والمصالح الوطنية :

ويتضمن هذا المستوى العديد من الزوايا التفصيلية ، من قبيل (برامج

الاحزاب ، الصحافة والمعارضة ، معدلات النمو والنجاح في تحقيق الاهداف ، الوعي الوطني والنضج الاجتماعي ، المظاهرات والتوترات الداخلية ، غير ذلك)، ومن الواضح أنها زوايا تحتاج لاستقصاءات خاصة ودقيقة ومعقدة ، تقوم بها مراكز البحوث الاستراتيجية ، متجاوزة ظواهر الدعاية (الجيوبولوتيكا)، إلى أعماق بعيدة داخل المجتمع والدولة ، وتشير الدراسة المذكورة (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ١٠) ، إلى تفوق الولايات المتحدة في المستوى الأول (التماسك الوطني) ، وإلى تفوق الاتحاد السوفيتي في المستوى الثاني (القيادة) ، وإلى تكافؤهما في المستوى الثالث (الترابط بين الاستراتيجية والمصالح الوطنية) ، ومن ثم يحصل كل منهما على معامل قدره (١٠) من هذه الناحية من نواحي قياس القوة ، والتي تأتي تحت عنوان " الإرادة الوطنية " (ن) ، وذلك مع عدم تجاهل تأثير المتغيرات في مثل هذه التقديرات .

القدرة الدبلوماسية (م):

تقاس هذه القدرة من خلال كفاية الأجهزة الدبلوماسية على مستوى العالم ، وفعاليتها في تحقيق مايوكل اليها من سياسات ، إما عن طريق حشد المجتمع الدولي في اتجاه معين ، أو في التصويت في المحافل الدولية لصالح رأي أو قضية محددة ، أو في التدخل - السافر أو الخفي - لتحقيق تحول معين في سياسة دولة ما ، نحو مصلحة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي ، وتتميز دبلوماسية الولايات بالديناميكية والحركة السريعة ، بينما تتميز دبلوماسية الاتحاد بالهدوء والبطء ، وتتميز في الدولتين بتعدد المستويات والتشابك والتعقيد، ويميل الاتحاد السوفيتي إلى صبغ دبلوماسيته بايديلوجيته ، وإلى اضفاء طابع من السرية المفرطة على تحركاته في هذا المجال ، ونادرا مايلجأ الي الحركة العنيفة ، بينما تتحرك دبلوماسية الولايات المتحدة في إطار من العلانية والمؤتمرات المفتوحة ، مع عدم تجاهل مستوياتها الأخرى الخفية غير المعلنة ، ولكنها أحيانا ما تلجأ إلى الحركة العنيفة لتحقيق هدف حيوي ، ثم تبريره بعد ذلك دعائيا وعالميا ، وفي التحليل الأخير تحصل الولايات المتحدة على معامل كمي قدره ٩ من هذه الناحية ، بينما يحصل الاتحاد السوفيتي

على معامل قدره ١٠ (اكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ١١) ومرة أخرى مع عدم تجاهل تأثيرات المتغيرات فى هذه التقديرات ، بما يؤكد شرط المتابعة الدائبة السابق تحديدها بالنسبة لمنهج قياس الدولة .

التقييم النهائي لحسابات القوة الشاملة للدولتين :

يلخص الجدول الآتى القيم الكمية - التى سبق تقديرها - لعناصر حسابات القوة الشاملة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، تبعا للمعادلة السابق تقديمها عن هذه الحسابات (ك + ص + ع + ذ) × (س + ن + م) .

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي
الكتلة الحيوية (ك)	١٠٠	٩٠
القدرة الاقتصادية (ص)	١٧٤	١٠٥
القدرة العسكرية (ع)	١٩٤	١٩٧
القدرة على النفوذ (ذ)	٩٠	١٠٠
جملة	٥٥٨	٤٩٢
وضوح الاستراتيجية (س)	٨	١٠
الارادة الوطنية (ن)	١٠	٩
الدبلوماسية (م)	٩	١٠
جملة	٢٧	٣٠

التقييم النهائي للولايات المتحدة = ٥٥٨ × ٢٧ = ١٥٠٦٦

التقييم النهائي للاتحاد السوفيتي = ٤٩٢ × ٣٠ = ١٤٧٦٠

ويوضح التقييم تفوقا محدودا للولايات المتحدة ، حققته بفضل ما حصلت عليه من درجات تتصل بقيم " القوة المدركة " (ك + ص + ع + ذ) وذلك رغم تفوق الاتحاد السوفيتي فيما يتصل بحصوله على معاملات (س + ن + م) اكبر ، على أن مثل هذا التقييم المقارن لايجدر الاستناد اليه بصورة مطلقة ،

والحذف لأى من الدولتين ، وذلك فإنها تحتاج إلى المراجعة وإعادة التقييم ، ليس فقط لأن جميع عناصر حسابات القوة المذكورة قابلة للتغير بالإضافة ربما سنويا ، خاصة مع كل تغير حاسم في أى عنصر منها ، بل أيضا لاختلاف وجهات النظر فيما يتصل بتقدير الدرجات خاصة مع وجود عشرات من العناصر التفصيلية التي قد يصعب حصرها ، وبالأخص بالنسبة لتقدير الدرجات الخاصة بالمعاملات (س + ن + م) ، وهى حاسمة في تقرير النتيجة الأخيرة للتقييم ، فهذه المعاملات (×) تمنح لعناصر الحركة والترابط التي تتسم بصعوبة تقييمها ، كما أن وجهات النظر تختلف بشأنها اختلافا بينا، وهناك من الدراسات ما تنتهى إلى تفوق الاتحاد السوفيتي عند التقييم الأخير لحسابات القوة الشاملة ، وذلك بالنسبة للولايات المتحدة التي تمثل القوة الأخرى المنافسة ، وهو مايعنى - ايضا - ضرورة النظر الى حسابات القوة بقدر من الحذر ، فرغم انها تقدم الأسلوب الأمثل لقياس قوة الدولة ، إلا أنها ماتزال تحتاج إلى تدعيم هذا الاسلوب إحصائيا ورياضيا ، بما يحقق قدرا أكبر من الاطمئنان إلى نتائجه ، كما يجدر النظر إلى نتائج التقييم - كما سبقت الاشارة - باعتبارها متغيرة ، تحتاج إلى المتابعة وإعادة التقييم ، هذا التقييم وهذه المتابعة التي لايمكن أن تكون فردية اجتهادية ، ليس لصعوبة ذلك أو استحالته أحيانا ، بل لأن الموضوع يحتاج بطبيعته لتخصصات مختلفة ، من مستويات فنية عالية المستوى ، مدعمة بالأجهزة والعقول والحسابات الآلية ، هذه التي تضمها غالبا مراكز الدراسات والبحوث في الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد والعلوم العسكرية والاستراتيجية .

خاتمة

يظهر الصراع بين القوى السياسية فى الساحة العالمية كحقيقة تاريخية مستمرة منذ أقدم العصور ، وتصل دوائر الصراع فى الوقت الحاضر إلى درجة من الاتساع ، يصعب على أى دولة أن تكون بمنأى عن دواماتها ، خاصة مع اتصال جذورها بالمصالح الاقتصادية والعسكرية والثقافية والايديولوجية المعقدة لدول العالم جميعها . وتخوض كل دولة هذا الصراع مستندة الى قواها الذاتية وإلى ارتباطاتها الإقليمية والدولية معا ، ويتطلب ذلك - بالنسبة لكل دولة - حسابات كافية لأبعاد هذا الصراع عامة ، ولما يهمها منها خاصة ، وقياسات دقيقة للقوة الذاتية وللقوى الأخرى ... خاصة المضادة منها ، وهى الحسابات والقياسات التى يقوم بها فريق من المتخصصين فى الجامعات ومراكز البحوث الجيوستراتيجية ، وتصدر عنها التقارير السنوية ، وتعقد لها الندوات والمؤتمرات، بهدف تطهير أساليب القياس وأدواته ، وتطوير طرق الحساب والمقارنة ، حيث أصبحت تكون - فى مجموعها - مجالا عمليا مندفعا بحيوية فائقة ، مما يجدر الانتباه إليه بكل عناية ، والمشاركة فيه بكل قوة .

وليس من شك فى قيام القوى السياسية عبر التاريخ بحساباتها بطرق عديدة، تتراوح مابين جمع المعلومات عن هذه المضادة لها ، ومابين التعرف على قدرتها على حشد القوة حالة احتدام الصراع ، ومازال المعلومات - عن الدولة وعن غيرها - تمثل القاعدة الاساسية اللازمة لسلسلة متصلة من عمليات القياس والمقارنة ، وقد تطورت هذه العمليات الآن - فى ظل تكنولوجيا عالية المستوى - نحو نوع من القياس الكمى الدقيق لكافة عناصر الدولة (الأرض + السكان + الموارد + النظم الداخلية + الثقافة + الحدود) ، مع مقارنتها بغيرها من الدول باستخدام مؤشرات معينة ، تتصل بهذه العناصر فضلا عن

تفصيلاتها ، وتهيء هذه القياسات + المقارنات لبناء هرم توزيع القوى السياسية فى العالم ، وهو مايعنى ترتيب لدول العالم ، تبعا لما حصلت كل منها من تقدير كمي لعناصرها ، بناءاً على المؤشرات المتفق عليها . ويمكن القول بوجود درجة عالية من الارتباط بين ما يتاح للدولة من معلومات + حسابات + مقارنات ، وبين قدرتها على إدارة الصراع لمصلحتها ، ودرجة تركيزها للتأثير فيه بما يفيدها على المدى القريب والبعيد ، خاصة وأن نتائجها تتضمن تحديدا كميا دقيقا لجوانب قوتها ونقاط ضعفها ، فإذا ما استثمرت فى مجال برامج التخطيط الخاصة بالدولة .. تجلت ثمارها نموا عاما لبنية الدولة ، واطراد متزايدا فى فاعليتها وكفايتها فى الساحة العالمية .

وإذا كانت هذه الدراسة قد تضمنت تعريفات وتحليلات معينة تتصل بالجوانب الفلسفية والمنهجية لهذا الموضوع (قوة الدولة) ، اتبعتها بنموذج تطبيقى لها عن القوتين الرئيسيتين في العالم المعاصر (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى) منذ مابعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها قد انطوت على هدف ، ربما يكون أعمق غورا مما ذكر ، فضلا عن اتصاله بهذه المجموعة من الدول التي يهمنا أمرها .. أى الدول العربية . وتتحدد الصلة بين هذه الدول وبين قياس قوتها فيما تواجهه هذه الدول من صراع متعدد الأبعاد والمستويات ، يتصل بعضها بما وجدت عليه هذه الدول نفسها من أوضاع حضارية ، ورثتها عن فترة طويلة من التبعية السياسية والاقتصادية ، خلقت بنياتها على حالة من الجمود يجدر تحديد مداها فضلا عن أسبابها ، خاصة وأنها - الدول العربية - تحوز من الموارد ومن عوامل القوة مالايجوز معه أن تبقى على ماهى عليه ، ثم هذا الصراع مع القوى المتداخلة معها فى منطقتها ، المتوطنة فى قلبها ممزقة لوحدتها ومقطعة لتدفق الحركة والتفاعلات على جانبيها ، وهذه الأخرى المحيطة بها والمتطلعة إلى ثرواتها ، وهذه المتدخلة في شئونها ومجريات الاحداث فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة و الى غير ذلك من مستويات

الصراع الداخلية والخارجية ، التي تبرر هذه الدعوة نحو الاهتمام بهذا الموضوع في الجامعات العربية ومراكز البحوث والاستراتيجية فيها ، إهتماما يجد قنواتها العلمية في تدعيم مراكز جمع المعلومات وفي استخدام تكنولوجيا الاتصال والبرمجة والتحليل عند أعلي مستوياتها ، وفي تشجيع المؤتمرات والندوات والبحوث بكل الوسائل والسبل ، وفي تعميق أواصر التعاون والتبادل بين كافة المراكز الاستراتيجية في العالم العربي ، ولن تكون الثمرة بحال أقل مما يبذل من أجلها من جهود وأموال .

المراجع العربية

البقرى ، فاروق محمد : التوثيق ونقل المعلومات فى مجال التنمية الصناعية وأهميته للدول النامية، القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ، العدد٢٤٣ ، يناير ١٩٧١ ، ص ص ١١٥ –١٣٠ .

العمرى ، بكر عمر : " المنظمات الإقليمية ، ظهور نظام ثلاثية الأقطاب للقوة العالمية " جدة : مجلة الأقتصاد والادارة جامعة الملك عبد العزيز ، المحرم ١٣٩٦ هـ ص ص ١٠٥ – ١١٧ .

أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى . " دراسة مقارنة لحسابات القوة الشاملة للولايات المتحدة والأتحاد السوفيتي " القاهرة : (تقرير غير منشور) ، ١٩٨٢ .

بدر ، أحمد : " العلم والتكنولوجيا فى السياسة الدولية " ،القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، العدد الثانى أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ص ٩٨ – ١٠٩ .

حمدان ، جمال : إستراتيجية الأستعمار والتحرير : القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٨ .

جاب الله ، السيد : استراتيجية التنمية الأقتصادية في السبعينيات" القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٢٤٣ يناير ١٩٧١ ، ص ص ٥ – ١٤ .

زهران ، حمديه . " آثار التبعية الأقتصادية على بنيان التجارة الخارجية فى البلاد المتخلفة اقتصاديا " جدة : مجلة الأقتصاد والأدارة ، جامعة الملك عبد

العزيز، العدد الثاني ، المحرم ، ١٣٩٦ هـ ، ص ص ١١ - ٢٠ .

شافعي ، محمد زكي : " الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي في البلاد النامية " ، بغداد : مجلة الاقتصادي ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، العدد الثالث ، أيلول ١٩٧٠ ، ص ص ٩٦ - ١٠٨ .

شكري ، محمد عزيز : " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، العدد السابع ، يوليو ١٩٧٨ .

غالي ، بطرس بطرس : " الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية " ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٦٦ .

فخر ، أحمد اسماعيل : " حسابات القوة الشاملة ، : القاهرة أكاديمية ناصر العليا ، مجلة الدفاع الوطني (بدون تاريخ) .

مجاهد ، حورية توفيق : " سياسة توازن القوى " ، القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٤٣ يناير ١٩٧١ ، صص ١٣١ - ١٦٨ .

مجلي ، ساطع : " الدول النامية ومفهوم النمو " المجلة الجغرافية السورية ، المجلد الثاني ، حزيران ١٩٧٧ .

مقلد ، اسماعيل صبري : الاستراتيجية الأمريكية والعصر النووي " ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٦٨ .

المراجع الأجنبية

Ackerman, E. A. " Population , Natural resources and technology" , Ann Am Acad , Polit, soc. seisci (1967) , 369-84.

Barnett, H. " The changing relation of national resources security", econ Geog. Vol , 34 . No. 3 July, (1958).

Beloff, Max . " The Great powers : Essays in twenteth century Politics, London : Ruskins House , 1959 .

Burton, I. W . " International relations : Ageneral theory , Cambridge University Press 1967 .

Carlson, L. " Geography and world Politics , New York: 1958 .

Carter, G.F. Man And the Land , London : Heffer 1970.

Chisholm, M. Geography and Economics, London : Heffer 1970 .

Chorley, R.J. Water , Earth and Man London: Heffer 1973 .

Clark, JohnI. Population geography and the developing countries. Oxford:Pergamon Press, 1971 .

Claude, Inis, L. Power and International relations, New York : Random House, 1962.

Cohen, S.B. Geography and Politics in a world devided, London: Heffer, 1974.

Cox, K. R. " Locational approach to power and conflict Heffer, London, 1974.

Deame, E. ed. " Readings in modern Political analysis" Premtice- Hall, N. J. 1974.

E. J. Mishan. " The Costs of ecnomic growth " Penguin Book London, 1967.

Frederick H. Watkins " The age of idiology : Political though 1750 to the Present {, Prentic Hall, N. J. 1964.

George Liska. " International equiliprium, " cambridge Univ, Press. 1975.

Guyol, B.B. " Energy in the Perspective of geography, " Heffer, London, 1971.

Hay, A. " Transport for the space economy ", Heffer, London 1973.

Herfindahl, o. C. " Economic theory of natural resources, Heffer, London, 1975.

J. C. Dewdney. " A geography of the soviet Union ", Pergamom Press, Oxford, 1971.

Kissinger. H. " Nuclear weapons and foriegn Policy", Garden City, N. Y. 1967.

Moodie A. E. " Geography behind Politics, " Heffer, London, 1961.

Muir. R. " Modern Political Geography, " Heffer, Londen 1975.

Nimo, D. " Popular Images of Politics, ' Prentice - Hall N.J., 1974.

Pokshi shevsky V. " Geography of the sovietunion ", Heffer London, 1974.

Richard S. Thoman. " geographic relation trade " Prentice - Hall, N. J., 1975.

Paul Sebury. " Balance of Power, " Berkeley, California Univ of california press, 1965.

Tomas R.Dye. " Politics in state and Communities Prentice - Hall, N. J. 1973.

U.N. " World economic survey," 1962.

W. A.Douglas " Politics and A geographic relationships : towards new jocus, " Prentice - Hall. N. J. 1975.

Willies D.Hawley., ed,. " The search for Community Power" Prentice - Hall, N.J. 1974.

W. P. Collins,. " Prespective " on state and Local Politics , Prentice - Hall , N.J, 1974 .

Smith, G. H . " Conservation of natural resources, " Heffer , London, 1971 .

فهرس الكتاب

رقم الصفحة

****

فهرس الخرائط والاشكال

رقم الصفحة

••••••

رقم الإيداع ٨٨٢٥ / ١٩٩١
I.S.B.N.
977 - 208 - 068 - 9

مطبعة اطلس
imprimerie atlas
LE CAIRE - 11-13 RUE SOUK EL TEWFIKIEH, R.C. [illegible], TEL. [illegible]
القاهرة ١١-١٣ شارع سوق التوفيقية س. ت [illegible]

قــوّة الــدّولة

دراسات جيوستراتيجية

يعد موضوع "قوة الدولة" من الاهتمامات الأساسية في الدراسات الجيوستراتيجية المعاصرة، ليس بالمعنى الضيق للقوة العسكرية وحدها .. ولكن أساسا بالمعنى الحضارى الأشمل، باعتبارها - قوة الدولة - المحصلة الأخيرة لمجموع (مواردها الطبيعية + قدرتها الاقتصادية + بنيتها الثقافية والاجتماعية + نظمها السياسية والادارية + علاقاتها الدولية + فعالياتها العسكرية + عناصر عديدة أخرى).

وتتوجه دراسات هذه الكتاب نحو تحليل هذه المحصلة من وجهة النظر الجيوستراتيجية، وضمن إطار نظرياتها الأساسية، هذه التي حاولت الإحاطة بأبعاد القوة ومقوماتها، ووضع الفروض عن جذورها ومتابعة حركتها المكانية بطول التاريخ الانساني .. كما تمثلت في أبرز نماذجها عبره.

ولما كان قياس القوة، بمثابة نوع من التوصيف الكمي لعناصر هذه المحصلة في دولة معينة، فإن هدفه يتجلى حين تصب نتائجه في وعاء التخطيط لهذه الدولة، ويستند الأمران (التوصيف الكمى + التخطيط) من الناحية النظرية إلى مبدأين رئيسيين هما:

- أنه لا وجود للقوة أو الضعف المطلق.
- أنه في إمكان أي دولة - من المنظور الحضاري - أن تتحرك نحو القوة.

ولعلها المرة الأولى التي تتجمع فيها مثل هذه الدراسات .. تحت هذا العنوان .. باللغة العربية، مما قد يبرر الدعوة نحو الاهتمام بهذا الموضوع في الجامعات العربية ومراكز البحوث الجيوستراتيجية، اهتماما .. يجد قنواته العملية في تدعيم مراكز جمع المعلومات، وفي إستخدام تكنولوجيا الاتصال والبرمجة والتحليل الرقائقي في أعلى مستوياتها، وفي تشجيع المؤتمرات والندوات، وفي تعميق أواصر التعاون والتبادل بين المراكز الاستراتيجية في مصر والعالم العربي، ومثيلاتها في العالم المتقدم خاصة، ولن تكون الثمرة بحال بأقل مما يبذل من أجلها من جهود وأموال.



- أ.د. عمر الفاروق السيد رجب .. أستاذ الجغرافية السياسية .. كلية الآداب جامعة عين شمس. قسم الجغرافية.
- حصل على جائزة البحوث الممتازة .. جامعة عين شمس. ١٩٨٢.
- جائزة الدولة التشجيعية ١٩٨٩.
- عضو المجلس الأعلى للثقافة. مصر.

مكتبة مدبولي